



سلسلة الدراسات الكبرى

د. ناصر الدين سعيدوني

النظام المالي للبحرائر في الفترة العثمانية

[1830 - 1800]



د. ناصر الدين سعيدوني

النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1830 - 1800)

الطبعة الأولى للنشر والتوزيع
الجزائر



الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ©
الجزائر ، 1979

كلمة شكر :

لا يسعني ، وأنا أقدم هذه الرسالة جاهزة للطبع ، إلا أن أذكر بالعرفان والتقدير فضل الأستاذ المشرف : أبي القاسم سعد الله ، الذي تتبع خطوات هذا البحث من أولها إلى آخرها توجيهها ونصحها وإرشادها .

ولا يفوتني كذلك أن أرفع شكري لكل الأخوة الذين ساعدوني على إنجاز هذا العمل ، وأخص بالذكر منهم المشرفين على دور المحفوظات بالجزائر وفرنسا ، والقائمين على المكتبات والعاملين بها للمساعدات التي قدموها لي أثناء البحث .

ناصر الدين سعيدوني
الجزائر

الإهداء :
الى والدي



المقدمة

يعود اختياري للنظام المالي كموضوع لهذا البحث ، الى اهتمامي بأحداث الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر . وقد تأكد هذا الميل بفضل توجيهات الأستاذ المشرف التي عرفنتني بمدى أهمية الجوانب الاقتصادية لتاريخ الجزائر العثمانية . اذ أن القضايا الاقتصادية من أفضل الطرق لاستكشاف خبايا الأحداث السياسية ، كما أنها من أهم الوسائل التي تساعد الباحث على تفسير الأحداث التاريخية المطروحة أمامه .

وبعد القراءة التمهيدية حول موضوع البحث ، زاد ارتباطي بالمسائل المالية للجزائر العثمانية ، وذلك لعدة اعتبارات ، منها :

أن الفترة العثمانية لم تلق العناية الكافية من الباحثين ، فبقيت جوانبها الاقتصادية والاجتماعية مهملة أو منسية ، بينما الجانب السياسي بأحداثه الداخلية وعلاقاته الخارجية تناولته أقلام بعض الكتاب الفرنسيين ، وبقي بدون تقييم حقيقي ، اذ أن جل هذه الكتابات المتعلقة بالأحداث السياسية والقضايا الدبلوماسية كان الغرض الأساسي منها الوصول بالقاريء الى فكرة مفادها أن الفترة العثمانية ليس فيها ما يكسب الجزائر شخصية وطنية وكيانا سياسيا ونظما اقتصادية ، فالحضور الفرنسي ، بناء على ذلك لم يفعل أكثر من أنه وضع حدا للتعسف والاستبداد التركي بالجزائر . وهذا الرأي يتماشى مع أهداف مدرسة مؤرخي الاستعمار الفرنسي بالجزائر .

أما الأمر الآخر الذي لفت انتباهي ، وزادني تصميمي على مواصلة البحث والدراسة ، فهو كون النظام المالي في حد ذاته يقدم لنا صورة صادقة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر قبل الاحتلال تساعدنا على تفسير أحداث تلك الفترة والخروج منها بتقييم منطقي وحكم موضوعي .

وقد رأيت من المفيد أن أحصر فترة البحث في الثلاثين سنة الأخيرة من حياة الجزائر العثمانية ، فهي تبتدىء مع مستهل القرن التاسع عشر وتنتهي مع الاحتلال الفرنسي للجزائر العاصمة يوم 5 جويلية 1830 .

وتعتبر هذه الفترة بحق فترة حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث ، لما تميزت به من أحداث مهمة وما شهدته من تغيرات جذرية طرأت على أوجه الحياة الاقتصادية ، ولا سيما الانظمة المالية منها .

وتتلخص هذه الأحداث والتغيرات في ضعف الأسطول الجزائري والتحالف الأوربي ضد الجزائر ، وتكالب الشركات الأوربية والتجار اليهود على استغلال خيرات الجزائر ، مستغلين الظروف الداخلية التي تعيشها البلاد متسترين وراء مبدأ التبادل التجاري الحر والمعاهدات غير المتكافئة .

ومن جهة أخرى شهدت الفترة المذكورة تحولا في اهتمامات الدولة الجزائرية تدريجيا نحو الداخل ، وذلك بالاعتماد أكثر فأكثر على المواد الأولية للبلاد . بعد أن ظل النشاط البحري يوجه السياسة الجزائرية نحو الخارج مدة طويلة قبل ذلك .

وقد كان لهذا التحول كما سنرى انعكاسات مباشرة على الأنظمة المالية ، التي أصبحت لها بفعل هذه الظروف وضعية خاصة وأهداف محددة ترمي إلى تحقيقها .

وتنعكس تلك الوضعية الخاصة في الضرائب العديدة المفروضة على سكان الريف والمدن على حد سواء ، وفي النفقات المتنوعة التي تتطلبها أجهزة الدولة الجزائرية آنذاك .

أما الأهداف المحددة التي ترمي إليها الأنظمة المالية ، فهي المحافظة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والعسكرية بالايالة الجزائرية ، وذلك بفضل القوانين المالية المعمول بها أو المتعارف عليها .

أما الصعوبات التي واجهتني عند التصدي لدراسة هذا الموضوع فترجع أساسا الى طبيعة مصادر النظام المالي .

فالفترة المحددة للبحث تتصف بالغموض ونُدرة المصادر ، وهي تكاد تخلو من الكتب والدراسات المتعلقة بالأمور المالية .

ذلك أن جل المعلومات المتوفرة حول الموضوع عبارة عن دراسات مختصرة أو كتب موجهة أو دفاتر دور محفوظات لا تزال في مرحلة التنظيم والتصنيف ، وهذا ما يزيد في صعوبة البحث ويحول دون تحديد الخطوط الرئيسية لسير العمل .

وعلا بالقول المأثور : « اذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها » (1) . انصب اهتمامي أولا وقبل كل شيء على تلمس مادة البحث في مضانها الأساسية ، وهي دور المحفوظات . وقد اضطرني ذلك الى السفر الى فرنسا في ثلاث دورات دراسية ، قصد الاطلاع على الوثائق التي تتصل بالبحث والموجودة في دور المحفوظات التالية :

— المحفوظات الوطنية بباريس .

1 - رستم ، أسد : مصطلح التاريخ ، المكتبة المعربة ، صيدا ، بدون تاريخ ، ط 3 ، ص 1 .

— محفوظات ما وراء البحر بايكس — آن — بروغانس .

— محفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا .

— محفوظات وزارة الحربية الفرنسية بفانسان .

وقد أثبت الدفاتر المهمة من هذه المحفوظات في ببلوغرافية البحث ، مع بقية المصادر الأساسية للنظام المالي ، كما وضعت للبحث قائمة بالمصطلحات العربية والاجنبية حتى لا يثقل البحث بتكرار بعض الكلمات المستعملة ، كما أن هناك ببلوغرافية ، وفهارس مرتبة لكل ما ورد من معلومات تتصل بدراسة الأنظمة المالية .

ويجدر بي أن أشير هنا الى أن هذا النظام المالي قد تناولته من وجهة تاريخية صرفة دون التقييد بمنهج العلوم الاقتصادية في البحث ، كما أنني استعملت بعض الكلمات التاريخية للدلالة على مفهوم خاص ، مثل كلمة الايالة — الدولة — الحكم التركي — الجزائر العثمانية .

« فالايالة » لم أستعملها كترجمة لكلمة La Régence في حد ذاتها أو كبديل لكلمة « الولاية » وإنما هي قبل كل شيء مجرد تعبير تاريخي رأيت من المناسب استعماله للدلالة على الدولة الجزائرية بأوصافها الخاصة عندئذ ، وعلاقاتها الدبلوماسية مع الدولة العثمانية ، ولهذا فانه عندما يتعلق الأمر بالأنظمة الخاصة بالبلاد الجزائرية أستعمل تعبير « الدولة الجزائرية » ، كما استعملت عبارة « الحكم التركي » ، اذا تعلقت الأمور المالية بالأقلية الحاكمة بالجزائر ، بينما استعملت « الجزائر العثمانية » عندما أتكلم عن انتساب الجزائر للسلطة العثمانية .

وقد درست النظام المالي متبعا في ذلك الخطة التالية :

أولها : المدخل ، وهو بمثابة تمهيد لموضوع الرسالة ، تناولت فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أرضية يقوم عليها النظام المالي .

فالأوضاع السياسية تبرز لنا كيان الولاية الجزائرية بأنظمتها الادارية وعلاقته السياسية ، بينما الأوضاع الاقتصادية ، كالنشاط الزراعي والصناعي والتجاري ، بالإضافة الى الأوضاع الاجتماعية ، ترسم لنا الخطوط العامة التي تؤثر على الأنظمة المالية المختلفة .

وقد حاولت التعرض لهذه الأوضاع ضمن الفترة المخصصة للبحث ، متجاوزا هذه الفترة عندما يتعلق الأمر بالرجوع الى بعض المسائل التي كان لها ارتباط مباشر بفترة البحث .

أما الفصل الأول ، وهو العوامل المؤثرة في النظام المالي ، فقد اعتبرته المنطلق الضروري للدخول في الأنظمة المالية ، وحاولت حصر هذه العوامل المؤثرة ضمن عوامل خارجية وعوامل داخلية .

فالعوامل الداخلية هي التي تتصل بالأحوال الصحية والمعاشية والأوضاع السياسية ، بينما العوامل الخارجية هي التي تشمل مختلف مظاهر علاقة الجزائر بأوروبا ، كالهجومات والغارات والمعاهدات والتحالف الأوربي والحصار البحري الذي تعرضت له الجزائر .

ومما يلاحظ أن الطابع العام لهذه العوامل المختلفة كان سلبيا على النظام المالي ، لاسيما وأن تلك العوامل كانت تتمثل في الأمراض والمجاعات والقحط وانعدام الأمن وكثرة الثورات وتكرر الهجمات البرية والبحرية ، مع اشتداد وطأة التحالف الأوربي وما جره من معاهدات مجحفة وحصار بحري خائق .

وتعرضت بعد هذه العوامل ذات التأثير السلبي ، الى الجوانب الحساسة من الأنظمة المالية ، كمصادر الدخل ووجوه الانفاق .

أما مصادر الدخل ، وهي موضوع الفصل الثاني ، فقد عالجتها من حيث كونها مداخل نقدية أو عينية تتعلق بالقطاع الريفي ، أو رسوم مالية ترتبت على نشاط الحياة الاقتصادية في المدن ، وذلك ليسهل حصرها وترتيبها .

فالقطع الريفي كان يساهم بضرائب الملكيات الخاصة وفوائد أراضي البايليك ، وكذلك الضرائب المستحقة على أراضي العرش والمناطق المستعصية على نفوذ الدولة .

أما رسوم النشاطات الاقتصادية في المدن فقد أجملتها في الدنوش والعوائد الفصلية ، أو في المبالغ المالية التي اعتاد سكان المدن أن يقدموها في مناسبات مختلفة ، بالإضافة الى عائدات بيت المال .

والغرض من وراء ذلك هو اعطاء صورة صحيحة عن مختلف مصادر الدخل ، والخروج منها بفكره وضحة ، قد لا تكون مكتملة الا بالتعرض الى وجوه الاتفاق التي خصصت لها الفصل الثالث من البحث .

فوجوه الاتفاق كانت تشمل مختلف النفقات المالية : كجرايات الجند، ورواتب الموظفين والعمال ، وثققات بيت المال ، والهدايا الموجهة الى الحرمين الشريفين أو استنبول ، مع النفقات التي تتطلبها المرافق العامة كالمصاريف المتعلقة بالدفاع والمنشآت العمرانية والثقافية والدينية ، أو التي لها اتصال بالمواصلات البرية والبحرية .

ورغم ندرة المعلومات المتعلقة بمصاريف المرافق العامة ، فقد حاولت، قدر المستطاع ، التعرض لها واعطاها طابع حضاريا ، طالما حاول الكتاب الأوروبيون طمسها وإنكاره .

ومن جهة أخرى تناولت وجوه الاتفاق باعتبارها نفقات مباشرة كجرايات الجند مثلا ، وثققات غير مباشرة ، كنفقات بيت المال .

وحتى أعطي لهذه النفقات مدلولاً تاريخياً ، قيمتها في جدول عام
يسهل معه إبراز أهم الخصائص التي كانت تمتاز بها هذه النفقات
والمصاريف .

وتناولت دور الخزينة في الفصل الرابع ، فركزت اهتمامي على استنتاج
الأوضاع الحقيقية التي كانت عليها الخزينة العامة ، انطلاقاً من صلاحيات
الموظفين القائمين عليها . ومن التقديرات المختلفة لثرواتها وودائعهم
الضخمة ، وقد انتهيت في ذلك ، الى اعتبار الخزينة هي العصب الحساس
للنظام المالي للجزائر العثمانية .

وأوردت الفصل الخامس لمعالجة أوضاع العملة ، فتتبعت العملية
الجزائرية من مرحلة سبكه بدر السكة الى مرحلة عرضها في سوق
التبادل النقدي ، موضحاً أثناء ذلك أن النقود الجزائرية لم تكن هي
وحدها المستعملة بالإبالة ، بل هناك نقود أجنبية كانت رائجة في المعاملات
التجارية .

وتعتبر مزاحمة النقود الأجنبية إحدى الصعاب الكثيرة التي واجهت
العملة الجزائرية ، وقد تعرضت الى بعض هذه الصعاب : كعدم استقرار
أسعار النقود ، وقلة الكميات المطروحة منها بالأسواق وانعدام العملات
الورقية ، وموقف الأجانب المشكك منها ، مع شيوع النقود المزورة .

ومعرفتي لهذه الصعاب التي كانت تميزها العملة الجزائرية ، مكنتني
من تسجيل استنتاجات عامة ، زادني إدراكاً لأوضاع العملة واستعمالاتها
المختلفة ، ومدى تأثيرها على مختلف الأنظمة المالية .

وكان الفصل السادس والأخير نتجة لفصول السابقة وتركيباً لها ،
لأنني أردت الخروج من المعلومات التي توصلت اليها بخاتمة للبحث

وتقييم لموضوع الرسالة ، ويكون موضوع هذه الخاتمة هو السياسة المالية للإيالة الجزائرية ، ومعالجتها في شكل نقد واستنتاج .

وقد حاولت معالجة السياسة المالية للحكام الأتراك بروح موضوعية رغم أن جل الكتاب القرنسيين ، مع اختلاف أحكامهم وتباين اتجاهاتهم، رأوا في هذه السياسة مناسبة للتهجم على أنظمة الدولة الجزائرية والخط من قيمة النتائج التي أدت إليها .

وقد خرجت بعد ذلك بالنتائج التالية :

1 — يقوم النظام المالي على مصادر دخل محددة ، ووجوه اتفاق معينة ، تناولتها بالدرس في مكانها من الرسالة .

2 — ارتبط امتداد نفوذ الإيالة المباشر ، بمدى تمكنها من تطبيق المطالب المالية ، إذ أصبحت تبعية السكان للدولة ، وخضوعهم لأحكامها تقاس بما يبذلونه من مال .

3 — أن الدولة الجزائرية رغم اهتماماتها المزاييدة بالحالة المالية للبلاد ، فإنها لم تستطع انتهاج سياسة مالية تخدم مصالحها العليا .

4 — أن النظام المالي للإيالة الجزائرية عشية الاحتلال ، كان يعاني أزمة تسببت في اضمحلال موارده ، نتيجة لأسباب خارجية وداخلية.

5 — لم يكن النظام المالي يخدم بتنظيماته المختلفة وأساليبه المتعددة ، سوى مصالح الطبقة التركية الحاكمة ، فالأموال التي أثقلت كاهل الأهالي لم تكن تذهب إلى خزانة الدولة فقط ، بل كان للتجار اليهود وأثرياء الحضر ومفوضي الشركات الأجنبية فسط وافر منها.

6 — كان لليهود ، بما يقومون به من نشاط تجاري ، دور سلبي على الأنظمة المالية للبلاد .

7 - كان للدول الأوروبية تأثير سيء على الأوضاع المالية ، بما تقوم به من أعمال عدوانية وما تنتهجه من سياسة الامتيازات التجارية التي لا تحترم القوانين المالية المعمول بها في البلاد .

8 - ان الخزينة العامة للدولة الجزائرية كان لها تأثير حاسم على الأوضاع المالية ، فهي العصب الحساس للحياة الاقتصادية والادارية والعسكرية .

9 - ان العملة هي احدى المظاهر البارزة للاستقلال المالي للايالة الجزائرية ، رغم المشاكل التي تعيشها البلاد ، ورغم مزاحمة النقود الأجنبية والمزورة لها .

10 - ان الاحتلال الفرنسي للجزائر ، كان ضربة فاضية للتقاليد التي اكتسبتها الجزائر في مجال الأعمال المالية ، لاسيما وأن تلك التقاليد بدأت تظهر صلاحيتها وفعاليتها ، في دعم الاستقلال السياسي والتطور الاقتصادي .

كما أن الاحتلال الفرنسي كان من جهة أخرى نتيجة مخملة للحياة المالية التي كانت تعيشها البلاد .

هذه بعض النتائج التي لا يمكن أن تضع حدا لتطور البحث في هذا المجال ، واني أعتبر ما قمت به من دراسة وما توصلت اليه من استنتاجات لا يعدو أن يكون مساهمة متواضعة في مجال بحث علمي ما يزال يحتاج الى مجهودات الباحثين . فعمى أن يوفق آخرون في اعطائه حقه من الدراسة والعمق .

ولا يفوتني في ختام هذه المقدمة أن أتوجه بالشكر والامتنان الى الاستاد المشرف الدكتور أبي القاسم سعد الله ، مشبها هنا بأن هذا العمل ما كان له أن ينجز عى هذا الشكل لولا تلك المساعدات الصادقة والنصائح

الغالية والروح العلمية النزيهة التي بذلها لي الاستاذ المشرف مشكوراً ،
والتي كانت لي نعم العون وخير الزاد في دروب البحث الصعبة ومسالكه
الشاقة .

قائمة المصطلحات باللغة العربية

أسبر	— أ . س .
بدقة شيك	— ب . ش .
ثمن بوجو	— ث . ب .
جنيه	— ج .
خروبة	— خ .
دينار	— د .
درهم	— د . ر .
دولار اسباني	— د . س .
دولار	— د . و .
ريال	— ر .
ربع بوجو	— ر . ب .
سلطاني	— س .
سكة جزائرية	— س . ك .
صائمة	— ص .
صوردي	— ص . و .
طبعة	— ط .
غرام	— غ .
فرنك	— ف .

فلس	١ - فـ
قرش	٢ - قـ
لتر	٣ - لـ
متر	٤ - مـ
مكان النشر أو تاريخ النشر مجهول	٥ - ؟

قائمة المصطلحات باللغة الأجنبية

- A.A.N. Annales d'Afrique du Nord
- A.ch.C.M. Archives de la chambre de commerce de Marseille
- A.D.B.R. Archives des Bouches de Rhône
- A.D.N. Afrique du nord
- A.E.S.C. Annales économiques, sociétés, civilisations
- A.H.S. Annales d'histoire sociale
- A.I.E.O. Annales de l'institut d'études orientales
- A.M.G. Archives du ministère de la Guerre (Vincennes)
- A.N.A.M.C. Académie nationale agricole manufacturière et commerciale
- A.N.P. Archives nationales de Paris
- A.O.M. Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence
- A.Sept. Afrique septentrionale
- B.G.A.O. Bulletin de géographie et d'archive d'Oran
- B.G.H.D. Bulletin de géographie, histoire, et descriptive
- B.I.H.F.A. Bulletin d'information historique, faculté des lettres d'Alger
- B.N.A. Bibliothèque nationale d'Alger
- B.N.P. Bibliothèque nationale de Paris
- B.S.G.A.N. Bulletin de Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord
- B.S.H.M.C. Bulletin de la section d'histoire moderne et contemporaine du comité des travaux historiques et scientifiques
- C. en Constantine
- C.F.L.A. Centenaire de la faculté des lettres d'Alger
- Cie Compagnie
- Ed. Edition
- I.H. Information historique
- I.M.P. Imprimerie
- J.A. Journal asiatique
- M.A. Moniteur algérien
- R.A. Revue africaine
- R.A.S.J.E.P. Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques

- R.A.T.L.J. Revue algérienne et tunisienne de législation de jurisprudence
- R.F.A. R. française d'anthologie
- R.H. Revue historique
- R.H.C.F. Revue de l'histoire de colonies françaises
- R.H.M.C. Revue d'histoire moderne et contemporaine
- R.M. Revue de la Méditerranée
- R.M.M. Revue du monde musulman
- R.O.M.M. Revue d'Occident musulman et méditerranée
- R.P. Revue de Paris
- R.P.C. Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de la province de Constantine
- S.G.A.O. Société de géographie et d'archéologie de province d'Oran
- S.H.A. Société d'histoire d'Alger
- T. Tome
- T.I.R.S. Travaux de l'institut de recherches sahariennes
- Tr. Trimestre
- Tra. Traduction
- Vol. Volume

تنبيه : وقع تقديم دار النشر عن مكان الطباعة سهواً ، والاصح تأخير
مؤسسة النشر عن مكان الطباعة ، وذلك في هوامش الرسالة
والبيبلوغرافية الملحقة بها .

مدخل

الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية

تتج عن صراع القرن السادس عشر الميلادي بين القوى المسيحية
بزعمه اسبانيا الكاثوليكية ، وبين القوى الاسلامية بزعمه الدولة
العثمانية ، امتداد النفوذ العثماني الى غرب المتوسط . وبذلك أصبح
المغرب الاوسط ، لأسباب عديدة ، أهمها الوازع الديني ، منظما للسلطة
العثمانية تحت اسم ايالة الجزائر .

ويمكن الامام بالخطوط الرئيسية لتاريخ الجزائر العثمانية ، لاسيما
في الفترة السابقة للاحتلال ، بالتعرض للأوضاع السياسية والاجتماعية
والاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك ، باعتبارها تمهيدا ومدخلا ضروريا
لكل دراسة تتصل بالنظام المالي للدولة الجزائرية .

أ - الأوضاع السياسية :

ونبدأ بالأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الجزائر العثمانية بدراسة
وضعها الدولي الخاص ونظامها الحكومي وجهازها الاداري .

فمن ناحية الوضع الدولي للايالة الجزائرية نجدته متجاوبا مع سياسة
الاتراك العامة اتجه البلدان التي دخلت تحت حكمهم ، والتي تتصف
بعدم التدخل في الحياة الخاصة لهذه الأقطار الخاضعة ، مما يجعل الحكم
التركي ظاهريا أكثر منه حقيقيا لاسيما في المناطق النائية ، حيث يتضاءل
تدخل السلطة المركزية لدرجة العدم (1) .

1 - فارس ، محمد خير : تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال
الفرنسي . مطابع الف باد - الاديب ، دمشق 1969 ، ص 54 .

فالجزائر لم تشذ عن هذه القاعدة ، فلقد كانت تقع في أقصى
الامبراطورية العثمانية التي كانت تزداد ضعفا مع مرور الزمن ولاسيما
اثر معاهدتي كارلوفيتش 1699 م مع النمسا والبندقية وبولونيا ،
ومعاهدة استانبول 1670 م مع روسيا التي تخلى فيها العثمانيون عن
بعض أراضيهم (2) .

وأمام هذا الوضع أصبحت الجزائر شبه جمهورية عسكرية (3)
« لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رباط ديني ووازع أدبي » (4) ،
بينما حكماهما - الدايات - قد « أصبحوا يعتبرون أنفسهم كخلفاء
للباب العالي فقط » (5) ، فهم لا يتعاملون مع الدول الاوربية باسم
القسطنطينية « بل يتصلون بالاوربيين مباشرة » (6) دون اعتبار لمصلحة
الباب العالي ، كما أن ممثلي الدول الاوربية لدى الجزائر وولايات
الغرب الاخرى (طرابلس الغرب وتونس) أصبحوا يتجاهلون السيادة
العثمانية في تعاملهم مع هذه الايالات ، ولا سيما ممثل فرنسا الذي
أصبح يلقب منذ بداية القرن التاسع عشر بالملكف بالأعمال ، وهذا ما
جعل العلاقة بين فرنسا والجزائر تكتسي صبغة خاصة (7) ، جعلت فرنسا

2 - كوران ، أوجبت : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر . ترجمة :
عبد الجليل التميمي ، منشورات الجامعة التونسية ، 1970 ، ص 26 .

(3) PANANTI, *Relation d'un séjour à Alger, contenant des observations sur
l'état actuel de cette régence* tra. de l'anglais par Mr. Blanquiere, le Normant. Paris
1820 p. 411.

4 - عبد القادر ، نور الدين : صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من القدم معصورها الى
انتهاء العهد التركي . نشر كلية الاداب الجزائرية ، مطبعة البعث ، تاسطينة ،
1965 ، ص 86 .

يحيى ، جلال : العالم العربي الحديث - المدخل - مجموعة المكتبة التاريخية ، دار
المعارف ، القاهرة ، 1967 ، ص 21 .

(5) SERRES (J) *La Politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie
de juillet*, Goutheser, Paris 1923, p. 9.

6 - نفس المصدر ، ص 10 .

7 - نفس المصدر .

تنظر الى الجزائر نظرتها الى المغرب الأقصى الذي كان فيه ممثل فرنسي
يعمل نفس النقب .

ويظهر لنا مدى استقلال الكيان الجزائري عن الدولة العثمانية في الغاء
منصب الباشا الذي فرضه السلاطين على الدايات ، سنة 1711 م
« عندما منع الداوي علي شاوش ، ابراهيم باشا مبعوث الباب العالي من
دخول الجزائر بحجة تسببه في اثارة القلاقل » (8) .

ونجح علي شاوش بالفعل في الحصول على لقب الباشا من السلطان
بفضل الهدايا وسياسة الامر الواقع ، مما زاد في تدعيم استقلال الجزائر
عن الامبراطورية العثمانية (9) .

وقد كان هذا الوضع الدولي بالايالة الجزائرية يرجع في أساسه الى
تطور نظام الحكم التركي بالجزائر .

فبفضل أحداث وتغيرات لا زالت غامضة لندرة المصادر ، نلاحظ أن
الحكم التركي بالجزائر مر بأربعة مراحل حسب السلطة العليا التي كانت
تمثله .

أولها مرحلة باي البايات أو باي لارباي « أمير الامراء » (1518 —
1588) ، ابتدأت بحكم خير الدين بربروسة وانتهت بمغادرة عليج علي
الجزائر عام 1587 ، لتبدأ مرحلة الباشوات (1588 — 1659) الذين
حددت فترة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات .

8 — نفس المصدر ، ص 194 .

9 — انعمت مظاهر تبعية الجزائر للدولة العثمانية في تلقي الطلعة وتبادل الهدايا وتوجيه
الرسائل التي تصيغ على السلطان العثماني القاب : السيد والرئيس دولي لعمدة
داي الجزائر ، راجع :

— KURAN E. (La Lettre du dernier Dey d'Alger au grand-Vizir de l'empire
Ottoman) R.A (1952), p. 194.

وتمتاز فترة الباشوات بكثرة الاضطرابات والفوضى ، مما ساعد
الآغوات ، وهم قادة الجيش ، على الاستيلاء على الحكم تدريجيا عن
طريق مجلس الوجاق الذي يرأسه عادة أحد الآغوات ، وبذلك ابتدأت
المرحلة الثالثة وهي مرحلة الآغوات (1659 - 1671) القصيرة المسوءة
بافتن واعتيالات الحكام نتيجة عجز هؤلاء الاغوات عن توفير الاستقرار
الداخلي والوقوف أمام قوة الرياس المتزايدة .

أما المرحلة الرابعة والاخيرة لنظام الحكم التركي بالجزائر فهي مرحلة
الدايات 10 (1671 - 1830) ، الذين كانوا ينتخبون في أول الأمر
من طائفة الرياس (1671 - 1689) ، ثم استرجع الأوجاق نفوذهم ،
فأصبح الداى يختار من بين ضباط الاكشارية ، مما أعطى للإيالة
الجزائرية نظاما حكوميا شبيها بالحكم الجمهوري الحديث ، يمارس فيه
الداى سلطة شبه مطلقة في مجال جمع الضرائب وحفظ الامن الداخلي .

وقد تعززت سلطة الداى بعد الغاء منصب الباشا - مبعوث السلطان
الشرفي - سنة 1711 ، وتدهور نفوذ الديوانين : الديوان الصغير الذي
اختفى وحل محله مجلس الموظفين الكبار « مجلس الحكومة أو لدولة » ،
والديوان الكبير « المجلس العام » ، الذي حدد نشاطه في نطاق احتفال
شكلي بمناسبة الاعياد الدينية وحفلات توزيع الأجور كل شهرين في
قصر الداى ، ولكن رغم هذا بقيت سلطة الداى تخضع للتقاليد المتبعة ،
مما جعل كونداميبي يصف الداى بقوله : « مستبد وليس له حرية » ،
أرستقراطي لكنه معزول من أرباح القرصنة » (11) .

فالداى رغم اختياره من الوجاق ، من بين ثلاثة موظفين سامين ، هم
الخزناجي وآغا العرب وخوجة الخيل (12) ، إلا أنه بعد هذا التعيين

10 - الداى لقب يعنى الخال ، وقد أصبح يعمد الزمن يدل على الحكم .
(11) EMERIT (M.) (Le voyage de la condamine à Alger 1731), R.A. (1954),
p. 292.

(12) WEISSMAN (N.), Les Janissaires, Imp Orient, Paris, 1964, p. 69.

الديمقراطي ، كان يتصرف « كحاكم مستبد برأيه وسيد مطلق الصلاحية بالولاية » (13) .

فاسمه يرد في الوثائق الادارية مرادفا لكلمة سيدنا أو أفندي ، ويدعى عند الخطاب بسلطان الجزائر (14) .

ومما تجدر ملاحظته أن مباشرة الديات لمهامهم الادارية والمالية تتأثر بسلوكهم وأمزجتهم الخاصة ، وعلى هذا الاساس يمكن أن نميز بين صنفين منهم .

الصنف الاول زاهد في متاع الدنيا منصرف الى الأعمال الخيرية مثل لداي بابا محمد عثمان 1766 - 1791) الذي أثلق ثروته الخاصة في تشييد المسجد المقابل لقصره (15) ، حيث كان يصلي الجمعة ، وكذلك في تشييد قلاع وحصون لحماية مرسى الجزائر ، وعند ما اتفعل الى حصن القصبة - نزولا عند رغبة الأعيان - بسبب رجوع الاسبان لقبلة مدينة الجزائر وضع في خزانة الدولة مائتي ألف سكة جزائرية كانت موجودة عنده وهي مقدار ما اقتصده من ماله اخصا ، ورفض أن يستردها بعد ذلك من الخزانة بحجة أنه لا يحتاج شيئا ، وأنه ما دام سيترك بعد موته للخزينة كل ثرواته فالأوبى به أن يسلم ذلك وهو على قيد الحياة (16) .

أما الصنف الآخر من الدايات فعرف بعدم المقدرة على تسيير أعمال الدولة ، لأنه توصل الى منصبه بفضل تمرد الانكشارية المطالبة بزيادة

(13) PANANTI, p. 420

— PAYSSONEL et Des FONTAINE, *Voyages dans les régence de Tunis et d'Alger*, Publiées par Mr. Dureau de la malle glde, Paris 1838, T. I, p. 411.

(14) WEISSMAN, p. 69.

15 من الراجع أن يكون هذا المسجد هو جامع السيدة .

(16) *Venture de paradis, Alger au XVIII siècle*, Edité par Mr. E. Fagnon, Alger, 1868, p. 101.

V. de Paradis

مولد اسم الى اسم المؤلف فيما يلي هكذا :

الاجور والهدايا ، بعد أن كان هؤلاء الدايات يباشرون منها كانت تعتبر
وضيعة كمهنة القمامين أو الاسكافيين أو الكناسين (17) ، وأصدق مثل
على هذا الصنف : الداي علي الفسال ، الذي قيل بأنه كان يشتغل بغسل
الاموات قبل سنة 1808 (18) .

وقد عرف هذا الصنف من الدايات أيضا بالاسراف والتبذير كالداي
محمد بن بكير باشا (1748 - 1754) ، انذي ألفق كل ما في الخزينة
على رفاهية أولاده ، وزوجته ، وترك الخزينة فارغة أو تكاد (19) .

وهؤلاء الدايات المترفون غالبا ما تكون نهايتهم مؤسفة ، فقد كانوا
يتعرضون لغضب الجند فتصادر أموالهم وتعرض عائلاتهم وأبنائهم
للاتقام (29) ، عكس الدايات لمصلحين الذين كانوا يحظون بالتمجيد
وتحتفظ نساؤهم وأولادهم بـ عندهم في المنازل ولا يرث البايبك من
ثرواتهم الا ما وجد منها في القصر عند موتهم (21) .

ونظرا لتطور نظام الحكم في مرحلة الدايات ، ازداد نفوذ الموظفين
السامين ذوي الوظائف الحيوية وتدعمت سلطة الدايات ، وأصبح مجلس
الديوان وعلى رأسه الكاهية مجرد هيئة تقليدية ملزمة بقبول قرارات
الداي ومساعدية من الموظفين السامين (22) ، بعد أن كان هذا المجلس

(17) BENACHANHOU (A) , *L'Etat algérien à 1830*, Alger, S.N.E.D. p. 29

18 - لمزيد من الايضاحات حول هذا الداي راجع :

— GRAMMONT (H.D DE), *Histoire d'Alger sous la domination turque 1515*
1830. E. Leroux, Paris, 1887, p. 369-370.

(19) V. de Paradja, p. 101.

(20) SHAW (D.), *Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique*
philosophique ect., de cet état tra. de l'Anglais avec de nombreuses augmentation
de carthy (J. mac), Paris 1830, p. 155.

(21) V. de Paradja, p. 101.

22 - سلفاورد بونو « العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي » ، ترجمة ابن
القاسم بن إليومي ، مجلة الاصاله ، المجلد 7 (1972) من 117 .

ورئيسه الكاهية صاحب اليد الطولى في شؤون الحكم مدة القرن السابع عشر (23) .

وتتضمن هذه المجموعة من الموظفين السامين التي يعتمد عليها الداي : الخزانجي (24) المشرف على الخزينة ، وبيت المالجي (25) والمتصرف في الاملاك والثروات التي تؤول الى الدولة بعد موت أصحابها أو فقدانهم فيما اذا انعدم ورثة شرعيون من أخوة وأبناء ، كما يدخل ضمن هؤلاء الموظفين السامين خوجة الخيل الذي يدير أملاك البايليك ويشرف على مواشي الدولة المأخوذة من الاهالي ، فهو بهذه الصلاحيات كان يضمن لموظفي الدولة التزود بالمسود الغذائية الضرورية ويسهر على تجنيد الفرسان ويقود في بعض المناسبات الفرق العسكرية لتأديب الثائرين (26).

وكذلك آغ العرب قائد فرق الانكشارية والصبايحية العسكرية خارج مدينة الجزائر (27) ، مما خول له مراقبة افليم دار السلطان المحيط بالجزائر العاصمة والنسهر على توطيد الأمن والهدوء في أنحاء الجزائر عن الجزائر عن طريق قمع الثورات وتجريد الحملات .

ويضاف الى هؤلاء الموظفين السامين وكبل الحرج الذي كان يراقب النشاط البحري وأعمال اترساة البحرية ويشرف على تهيئة عتاد الحرب وتوزيع غنائم البحر ، وقد يتسع مجال نشاطه في بعض الاحيان ليشمل الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية (28) .

(23) BOYER (P.), (Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger), R.H., n° 478, (1960), p. 310.

24 - سوف نعرض له عند الكلام على وضعية الخزينة في الفصل الرابع من الرسالة .

(25) LAUGER DE TASSY, *Histoire d'Alger et du Bombardement de cette ville en 1816*. Piton, Paris 1830, p. 229 L. de Tassy. : سافر اليه فيما يلي هكذا :

(26) TACHRIFFAT, *Recueil de Notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger*. Publié par Mr. Devoulx, Alger 1853, p. 20.

(27) DUBOIS Thainville, *Mémoire sur Alger 1809*, publié par G. ESQUAR, Paris, 1927, p. 182, D. Thainville : سافر اليه فيما يلي هكذا :

(28) BOYER (P.), *Des Pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey (1571-1817)*. R.H. (1970), N° 495, p. 115.

ويخضع لأوامر هؤلاء الموظفين السامين الخمسة ، مجموعة كبيرة من الموظفين الثانويين مثل كتاب الدولة أو الخوجات وموظفي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ورجال الامن والاشراف على تطبيق القوانين المعمول بها ، ويمكن تلخيص الاعمال التي كان يقوم بها هؤلاء الموظفين الثانويون في الجدول التالي :

1 - جدول مختلف الموظفين الثانويين

فئات الموظفين	نوع الخدمات التي كان يؤديها كل موظف
الكتاب الاربعة الكبار « الخوجا باشي »	الكتاب الاول : المكتباحي الكتاب الثاني : الدفتردار او وكيل الحرج الكبير الكتاب الثالث : وكيل الحرج الصغير الكتاب الرابع : كاتب عام .
الافوات و القياد والحكام	الافوات (منهم الكاهية أو الباشي بلوك باشي أو آغا الهالين ، يصبح معزول آغا) . القياد : بالبوادي ، بعضهم بالمدن كقائد الشوارع وقائد العبيد . . حكام المدن .
البايات و مساعدهم	كل باي يساعده ديوان محلي ، أهم امضائه : - الخليفة - الباش خرناجي - آغا الدائرة - خوجة الحيل - الباش كاتب
جماعات الخوجات	خوجة القصر - خوجة الجمارك - خوجة الفنائم - خوجة الرحبة - خوجة مخزن الزرع - خوجة العيون - خوجات أبواب المدينة - خوجات المنازل والدكاكين والحدائق - خوجة الملح - خوجة الجبلد - خوجة الفحم . . .
موظفو الخدمات الاجتماعية والاقتصادية	شيخ البلد المحتسب المزوار
جماعة الخدم و الشواش	العلباخون : كبيرهم أشجي باشي الشواش : كبيرهم باشي شواش آغا العزرة الدلال والبواج .

ومما لاشك فيه أن نظام الحكم بالايالة الجزائرية وكذلك مجموعة الموظفين السامين تأثروا بالأوضاع التي كانت سائدة في الادارة الجزائرية آنذاك والتي كانت تركز على تقسيم يتلخص في الاقاليم الادارية التالية (29) :

1 - دار السلطان :

وهي تمتد من دلس شرقا الى شرشال غربا ، ومن ساحل البحر شمالا الى سفوح الاطلس البليدي جنوبا ، وتضم اقليمي : الساحل ومتيجة مع بعض الامتدادات في بلاد القبائل والتطري ، وتخضع دار السلطان هذه مباشرة لرؤساء السلطة التركية ، وتنقسم الى أوطان يحكمها قواد تحت اشراف آغا العرب قائد الجيش ، وكل وطن مكون من دواوير يسكنها الاهالي ، ومن أحواش يملكها موظفو السلطة التركية والانكشارية والمرابطون وبعض الاثرياء الجزائريين .

2 - بايليك الشرق :

كان مركزه قسنطينة ، وقد حكم الاتراك أغلب نواحيه الجبلية والصحراوية عن طريق الرؤساء المحليين ، أما الاراضي السهلية المجاورة لقسنطينة والغنية بفلاحتها فقد وضعت تحت تصرف البايليك مباشرة يوزعها على أعوانه مقابل الخدمات (30) .

3 - بايليك الغرب :

وقد استقر مركزه بوهراڤ بعد انتقاله من مازونة ثم معسكر ، واتخذت السلطة التركية به صبغة حرية نظرا لتوتر العلاقات بين الاتراك والمغاربة، واتفاضات درقاوة وبقاء الاسبان بوهراڤ حتى سنة 1792 .

29 - راجع خريطة الجزائر الادارية في اواخر العهد العثماني الملحق بالرسالة ،

30 - تعرف هذه الاراضي بالمزل ، راجع خريطة ملكيات البايليك بالجزائر الشرقية الملحق بالرسالة .

4 - بايليك القنيطري :

ومركزه المدية ، ويعتبر أصغر البايليكات وأفقرها وأكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية . لهذا وضع بجانب الباي حاكم يتصل مباشرة بالجزائر ويهتم بأمور القيادات الاربع التي كان البايليك يتكون منها .

ومما يلاحظ على هذا التقسيم الاداري ، أن حدود القطر الجزائري جنوبا كانت غير واضحة ، كما أن الاراضي الخاضعة مباشرة للسلطة اتركية لم تكن تتعدى سدس مساحة الجزائر الشمالية الحالية حسب المعلومات التي أثبتتها بعض الكتاب الفرنسيين (31) .

وقد تدعمت التفسيرات الادارية المتميزة بملاءمتها لأوضاع الايالة الجزائرية آنذاك نتيجة اعتمادها على نظام عسكري يركز على سلطة شبه مطلقة ، يمارسها الدايات ، وكان هذا النظام العسكري يهدف الى حفظ النظام الداخلي وضمان تحصيل الضرائب ، ولهذا لغرض حافظ العثمانيون على وجود حاميات في كل النقاط المحصنة التي تؤمن لهم المواصلات وتحد من ثورات الاهالي ، فضلا عن الفرق العسكرية المراقبة بالمدن الرئيسية ، وزادوا من فاعلية هذا النظام بادخال بعض القبائل المحاربة في خدمتهم مقابل بعض الامتيازات كالاغفاء من الضرائب والرسوم - عدا الزكاة - .

وتكون هذه القبائل « المخزن » مسنعه لحمل اسلح لأول اشارة لمعاينة العصاة أو المتهرين من دفع الضرائب لاسيما عند خروج الحملات « المعلات » كل سنة في نهاية الربيع من الجزائر لمساعدته البايات في عملية جلب الضرائب .

(31) RINN (L.) (Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey), R.A. 41 (1897) p. 137.

— ESQUER (G.) Les commencements d'un empire, la prise d'Alger. La Rousse Paris 1929 p. 13.

ب - الأوضاع الاقتصادية :

يمكن إبراز الخطوط العريضة لاقتصاد الجزائر العثمانية بالتعرض لنشاطات الاقتصادية الرئيسية بالبلاد من زراعة وصناعة وتجارة .

فالزراعة كانت هي المورد الرئيسي التي يؤمن معيشة غالبية السكان ولهذا كان التعرف على خريطة الغطاء النباتي ضروريا لرسم صورة واضحة للانتاج الزراعي في الفترة التي ندرسها ، فاستنادا الى هذه الخريطة النباتية (32) نجد فسمما هاما من أراضي الجزائر الشمالية كان في الفترة التركية مغطى بالغابات ، وقد أزيل قسم كبير من هذه الغابات في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط ، فمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تسدل على غاباتها المنقرضة سوى بعض المظاهر الجغرافية (33) وحتى منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789 م بأمر من الداي لبناء خمسين سفينة (34) ، وتعرضت لاجتياح قطعان البدو ، فلم تعد سوى منطقة أعشاب طفيلية وأشجار غير مثمرة لاسيما بعد التدمير الذي أحدثته الجيش الفرنسي عند استيلائه عليها .

ونفس الأوضاع عاشتها المناطق الشرقية من البلاد بعد أن ظل الإنكليز يتزودون بأخشاب غابات عنابة والقالة وبني صالح وسيبوس مقابل 200 ألف فرلك حتى سنة 1817 م (35) .

32 - انظر خريطة الجزائر الزراعية في العهد العثماني الملاحقة بالرسالة -

(33) Despois (J.) Raynal (R.), *Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest*, Payot, Paris, 1967, p. 180.

(34) BAUDICOUR (L.), *La colonisation de l'Algérie*, J. Le Coffre, Paris 1856, p. 18.

35 - نفس المصدر : ص 53 .

ومن جهة أخرى تعامل الاتراك مع الرؤساء المحليين سمح لهم باستغلال غابات مناطق جرجرة والبابور (36) .

كل هذه الظروف عملت على تقلص مساحة الغابات الجزائرية وتدعيم الحياة الرعوية فأصبحت تربية المواشي حرفة مكمنه لزراعة أراضي لعرش الجماعية لدى سكان الهضاب العليا الفلسطينية ومرتفعات بني راشد ، كما اتخذت حرفة الرعي شكل نشاط اقتصادي مستقل لذاته ترتبط به حياة العديد من القبائل الرحالة بالهضاب الوهرانية وأراضي الجنوب . أما من حيث الانتاج الفلاحي بالايالة الجزائرية فقد اختصت كل منطقة بانتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية .

فالجبوب اشتهرت بها نواحي غريس ووهران ومجانه وفلسطينه ، وكانت تعتبر محصولا رئيسيا معدالاستهلاك الداخلي والصدير الخارجي ولذا عمل البايليك جاهدا للاستيلاء على أراضي الجبوب حتى أصبحت أملاك الدولة بنواحي مديني قسطينة ووهران تغطي حوالي اربعمئة وثمانين ألف هكتار عشية الاحتلال (37) .

بينما ارتبطت زراعة الاشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطرارة والمدينة ، وازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهرةان ومعسكر وتلمسان والمدينة ومليانة والبليدة والقلعة وعنابة وقسطنطنة ، وان كانت فحوص مدينة اجزائر أكبرها مساحة وأكثرها انتاجا ، فهي تمتد بمحاذاة المدينة على مسافة عشرة هراسخ ، وتضم 20000 ما بين بستان ومزرعة (38) كما تلحق بها 16000 حوش بسهل متيجة الخصيب (39) .

36 - راجع نظام الكرازة :

— GARROT (H.), *Histoire général de l'Algérie*, Alger 1910, p. 587-589.

(37) BAUDICOUR, p. 19.

(38) *Itinéraire du royaume d'Alger*, J.M.H.B. Seconde tirage, Toulon 1830, p. 40. وان كنا نرى في هذا الرقم وهو 2000 بستان ومزرعة ، شيئا من الباطل .

(39) V. de Paradis, p. 2

ولارتباط الانتاج هذه الفحوص بالحاجات المعاشية لسكان المدن من خضر وفواكه ضرورية ، أصبحت بمرور الزمن أراضيها ملكا لأفراد الطائفة التركية وجماعة الكراغلة والحضر الموسرين مثل حمدان خوجة الذي ذكر أن ملكيته بسهل متيجة تتطلب زراعتها كل سنة 160 حمولة حنطة ومن 100 الى 120 حمولة شعير (40) .

ويستعين هؤلاء الملاك القاطنون بالمدين لخدمة بساتهم بالفلاحين مقابل خمس الانتاج أو ببعض العبيد والأسرى المسيحيين (41) .

ويضاف الى انتاج البساتين بعض المزروعات النادرة مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعذبة والارز بالاراضي المروية بسهول الشلف ومينة (42) .

ورغم تنوع هذه المحاصيل فان الفلاحة الجزائرية في أواخر الفترة التركية كانت تعاني عدة مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها . وتعود هذه الصعوبات الى الاساليب العتيقة المتبعة والآلات البدائية المستعملة في خدمة الارض ، فأدوات الفلاح الجزائري آنذاك كانت لا تتجاوز المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة ، كما أن وسائل الري وتحسين الانتاج واستصلاح مستنقعات السهول الساحلية حول الجزائر وعنابة ووهران ظلت غريبة عن سكان الارياف ، فسهل متيجة الخصب كان يعتبر منطقة غير صحية لانتشار حمى المستنقعات به (43) .

(40) Hamdane Ben Othman Khodja (sidi) *Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger, Intitulé en arabe le Miroir*, T. I. Goetschy fils, Paris 1830, p. 51.
سوف أشير اليه فيما يلي هكذا : H. Khodja

(41) VIALAR (Mr. Le Baron), *Alger appendice au rapport de Mr. Passy ministre de la guerre*. Herham Paris 1855, p. 7.

(42) V. de Paradis : Op. cit. p. 23-24.

(43) H. Khodja, p. 48-49.

ويضاف الى ذلك الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري فقد كان معرضا للحمولات العسكرية ، ومهددا من قبائل المخزن المسلحة ، كما أنه كان عرضة للأمراض والمجاعات التي كانت تجتاح البلاد بين الحين والآخر .

كل هذه المشاكل والصعوبات دفعت بكثير من الفلاحين الى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الارض لخدمتها ، أو الالتجاء الى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل لاسيما في المناطق التي انعدم فيها الامن وأصبحت تعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء (44) .

كذلك عملت نفس الظروف الصعبة في المناطق الجبلية الحصينة على تكوين طبقة من الفلاحين قادرة على ممارسة الزراعة وحمل السلاح عند الحاجة تحت قيادة بعض الاشراف والمرابطين ، فكان هذا الصنف من الفلاحين الدعامة الاساسية للمشيعات والعائلات الوراثة ببلاد القبائل الكبرى والصغرى وجبال الونشريس والاوراس ومواطن النمامشة والحناشلة .

أما النشاط الصناعي فقد ظل متواضعا بالايالة الجزائرية لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة .

فالصناعات المحلية التي استمدت تقاليدها من الماضي السحيق ، تعتمد في نشاطها على ارضاء متطلبات أسواق المدن والارياف من المصنوعات اليدوية مثل : صناعة الاغطية الصوفية والاحزمة الحمراء بتلمسان ، والبرانس والزرايبي والحصر بالأطلس الصحراوي (45) ، والفخار بندرومة والاحذية والزرايبي بقلعة بني راشد ، والادوات الجديدة والاقمشة

(44) RINN, p. 131.

(45) EMERIT (M.) (La situation économique de la régence d'Alger en 1830), I.H., Mars-Avril (1952), p. 170.

بمازونة(46)، ومهن الحدادة وصنع الاسلحة والفضة بمناطق جرجرة(47)، ومعالجة الاصواف والجلود وصنع السروج والجواهر بقسنطينة (48)، وصناعة الحلبي والاحذية والشواشي بمدينة الجزائر .

ويرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعات المحلية المختلفة الى بعض الأسر من الحضر الاندلسيين واليهود ، التي توارثت صناعتها وحافظت عليها من الاندثار .

فلطائفة اليهودية اقتصت بصنع الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في مدن تلمسان والجزائر وقسنطينة ، تشجعها في ذلك الارباح الوفيرة التي تصل فوائدها كما هو الحال بقسنطينة الى 30 ٪ أو 50 ٪ من الجواهر المصنوعة (49) .

وعكس هذا النشاط والحيوية التي عرفتھا الصناعات المحلية اليدوية فان الصناعة المعدنية أو الثقيلة لم تشهد تطورا ملموسا لا من حيث الكمية ولا من حيث الكيفية فان الصناعة الاساسية مع مرور الزمن لا تتعدى استخراج الملح من سباح وهران ومعالجة الجير المستخرج من المحاجر الواقعة قرب المدن ، أو بناء بعض السفن الخشبية بميناء الجزائر أو تحضير البارود وسبك المدافع بمدينتي قسنطينة والجزائر .

(46) SARI (Dj.), *Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale*, Thèse de III^e cycle, Alger 1969, p. 7.

47 - احتضنت كل قبيلة من سكان جرجرة بالتاج معين ، فاشتهر بنو عباس وعليسة بالاسلحة ، وبنو بني بصياغة الفضة ، وبنو منقلاط بالصناعات الخشبية والاساور ، وبنو يحي بالاتمشة القطنية ، وبنو سليمان باستخراج الحديد ، وبنو يوهالي بمعالجة حديد بني سليمان ، وبنو عمبود بصنع أحجار الرحي ، وبنو يوهالي باستخراج الملح .

48 - كانت قسنطينة قبل الاحتلال تضم 33 مجلدة و 75 مصنعا للسروج و 167 اسكافي راجع :

— NOUSCIII (A.), (Constantine à la veille de la conquête française) C.T. n° 11 (1955), p. 382.

(49) RICHE (R.), (Notes et documents de la corporation des Bijoutiers à Constantine avant 1830) R.A. (1961) n° 466 et 467, p. 181.

وذكر أحد الرحالة أن هناك مصنعا لبارود تشرف عليه الحكومة بمدينة قسنطينة قرب القصبة يعمل به عشرون عاملا (50) لا تفل أهميته الحرية عن فن تدوير الحديد الذي يقوم بخدمته الأسرى المسيحيون بباب الواد بمحاذاة أسوار مدينة الجزائر .

وبالجملة فإن الصناعة الجزائرية في الفترة التركية بفرعيها التقليدي أو التحويلي امتازت بصفات وخصائص تتلخص في عدة نقاط .

1 - اعتمدت الصناعة الجزائرية على المواد الأولية المتوفرة بالبلاد كالاصواف والجلود والاشمشاب .

2 - اتجهت الصناعة المحلية البسيطة في البوادي الى تلبية الحاجات الضرورية للعيش ، بينما الصناعة التقليدية في المدن حافظت على طابعها الوراثي واعتمدت في انتاجها على الاشياء الكمالية والترفيهية (51) التي تجد رواجاً لدى سكان المدن مثل الحبي والجواهر والاحزمة والمادبل والعطور .

3 - خضعت صناعة المدن الكمالية لتحكم ومراقبة النقابات المهنية ، بعد أن تطورت هذه النقابات المهنية حسب تقاليد متوارثة مما أكسبها شكل مجموعات اقتصادية بعيدة عن أي صبغة دينية أو سياسية (45) ، بحيث انحصرت صلاحيات أمناء هذه النقابات في الاشراف على أصول المهنة والحرص على جودة البضاعة وتحديد كميتها .

لكن أنظمة هذه النقابات المهنية تحولت مع مرور الزمن الى عائق في وجه التطور الصناعي ، اذ حالت القيود المفروضة على المصنوعات من

(50) Deafontaine, *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger*, T. II, p. 341.

51 - يدعي بونان أن ليس هناك صناعة بالبلاد الجزائرية قبل الاحتلال سوى الصناعة الترفيهية مملا الصناعات المعاشية بالريف ، راجع :

— BOUTIN, *Reconnaissance des villes forts et Batteries*, publiée par G. Esquer Paris 1927, p. 78.

(52) RICHE, p. 178.

حيث الكمية والكيفية ، دون أي توسع أو تجديد أو خلق أو اقتباس
في المجال الصناعي .

4 - اضطرت الصناعة الجزائرية الى رفع أسعار بضائعها لتغطية
الالتزامات المالية والضرائب الثقيلة المفروضة عليها ، وبذلك خفضت
قيمة المنتوجات الزراعية بالنسبة للمواد المصنعة وارتفع مستوى معيشة
الحضر على حساب الفلاحين .

5 - اضرت منافسة المصنوعات المستوردة المصنوعات الجزائرية ، وقد
ساعد على هذه المنافسة غلاء أسعار المصنوعات الجزائرية (53) من جهة وعدم
انتهاج الحكومة سياسة الحماية الجمركية من جهة أخرى ، بل يستتج من
سلوك بعض الحكام أنهم كانوا يشجعون الاستيراد الخارجي ، حتى أصبحت
تلمسان مستودع لبضائع تجار فاس ومنفذا لتصرف الاحذية والسروج
والالجمة وقطع الحرير الالية من المغرب الاقصى ، كما وجدت شاشية
تونس الحمراء رواج جعل الشاشية الجزائرية ينحط نوعها ويقصر
استعمالها على الطبقات الشعبية الفقيرة (54) ، بينما غدت المصنوعات
الاوربية متوفرة في الاسواق وشائعة الاستعمال ، فهي تستورد بكميات
كبيرة مقابل تصدير الانتاج الوطني الفلاحي والحيواني .

وكانت نتيجة هذه المنافسة الاجنبية وفتح باب الاستيراد الخارجي
والاكثار من الضرائب وتحكم النقابات المهنية في الصناع أهم العوامل
التي حالت دون قيام صناعات حقيقية في الجزائر العثمانية حتى في مجال
المنسوجات والمواد الغذائية وبناء السفن رغم توفر المادة الاولى والخبرة
الضرورية لهذه المصنوعات .

(53) EMERIT, (La situation...) p. 170.

(54) V. de Paradis, p. 16.

ولكن القطاع الاقتصادي الذي كان له تأثير مباشر على الأوضاع المالية والاقتصادية للولاية الجزائرية ، هو قطاع التعامل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء .

فالتجارة الداخلية كانت تتم داخل المدن أو بواسطة لاسواق الاسبوعية والمسنوية في الارياف .

وقد عزز التبادل التجاري الداخلي عاملان هما : أولا تشجيع الحكومة لالاسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها على سكان الارياف عندما يختلفون الى هذه الاسواق ، وثانيا مرور القوافل عبر الاراضي الجزائرية نحو المشرق العربي أو بلاد السودان .

فالطرق ذات الاتجاه الافقي الرابطة بين شرق البلاد وغربها ، أهمها طريقان ، طريق التل الواصلة بين تلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس ، وطريق الواحات الصحراوية المنطلقة من تافلات والرابطة بين عين صصح ومتيلي وورقلة وغات (55) .

وقد تدعمت المدن الداخلية كتلمسان وقسنطينة (56) بفضل الطريق الاول كما حافظت الواحات الصحراوية على مكنتها التجارية ومركزها العمراني بفضل الطريق الثاني .

كما أن لطرق التبادل التجاري الداخلي اتجاه آخر رأسي يصل بين التل والصحراء باعتبار أن كلا الاقليمين مكمل للآخر اقتصاديا وبشريا .

55 — لمزيد من التفاصيل حول الطريقتين راجع :

— AUCAPITAINE (B.H.), *Etude sur la caravane de la meque et du commerce de l'intérieur d'Afrique*, Paris, p. 4.

(56) JULIEN (Ch. A.), *Histoire de l'Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871*, P.U.F., Paris 1964, p. 18.

وتنتج عن هذا التبادل بين الشمال والجنوب ازدهار المراكز العمرانية الواقعة بين التل والصحراء كبوسعادة والبرواقية وبوغار وبسكرة ، وازدياد أهمية أسواق التبادل الموسمي كسوق اللوحة قرب تيارت والربايح جنوب التطري والعمانية قرب قسنطينة (57) .

أما التجارة الخارجية فانها كانت تتم مع بقية بلدان المغرب العربي والاقطار العثمانية بالمشرق بالاضافة الى الدول الاوربية التي ما فتئت أهمية التبادل التجاري تزايد معها .

فالتجارة مع تونس والمغرب الاقصى وبقية الاقطار العثمانية بالمشرق كانت تعتمد على الحاجات الكمالية والترفيهية (58) ، وكانت هذه التجارة ، لاسيما المتصلة بموسم الحج ، تدر أرباحا وافرة على المساهمين فيها ، مما جعل رأس المال المستثمر عن طريق القوافل الذاهبة الى الشرق يبلغ مليوني فرنك في أوائل عهد الاحتلال (59) .

وتؤكد أهمية التجارة مع البقاع المقدسة العديد من الروايات التاريخية التي مفادها أن تاجرا من ميزاب يسمى الحاج ناصر ذهب الى الحج برأسمال لا يتجاوز تسعة آلاف فرنك وعاد بأرباح بلغت : 5250 فرنكا، أي بفائدة تزيد على 50 ٪ (60) .

57 - لريد من الايضاح حول هذه الأسواق الاسبوعية راجع :

— MAUROY, *Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale*, Paris 1845, p. 174-175.

— CARETTE (E.), *du Commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et Etats Barbaresques*, Guyot, Paris 1844, p. 21.

58 - نفس المصدر : ص 22-24 .

(59) PRAX (M.), *Algérie, commerce de l'Algérie avec la mecque et le Soudan* Just. Ronvler, Paris 1849, p. 29.

60 - نفس المصدر : ص 4 . حسب ما يفهم من هذه الرواية انها تعود الى سنة 1811 م .

أما التجارة مع بلاد السودان فكانت تعتمد على الحاجات الضرورية للعيش الى جانب بعض المواد الكمالية ، مقابل اسيراد العبيد والتبصر وریش النعام وبعض المنتجات المدارية الافريقية .

ولكن هذه التجارة مع بلاد السودان قد أصابها الضعف والانكماش في مستهل القرن التاسع عشر ، بعد انفتاح بلاد السودان على المحيط الاطلسي والغاء النخاسة وانعدام الامن بالطرق الصحراوية نتيجة التنافس بين أهل البدو من جهة والتوازن من جهة أخرى (61) .

ومع هذا فان التجارة مع الاقطار الافريقية والاسلامية لا تشمل غير جزء ضئيل بالنسبة للتبادل التجاري مع الدول لاوربية رغم جو العداوة والاضطراب الذي كان يسود العلاقة بين هذه الدول الاوربية وإيالة الجزائر .

وكانت الدول الاوربية ، وبالأخص فرنسا ، تستورد المواد الاولية المتوفرة بكميات تجارية كالاصواف والجلود واشمع والزيتون والحبوب ، مقابل تصدير الاشياء الكمالية والترفيهية كالمطور والمصبرات من فرنسا ، والزليج من ايطاليا ، والعتاد الحربي من اسكندنافي ، والرصاص والاقمشة القطنية من اسبانيا والسكر والقهوة والاقمشة من انكليترا عن طريق جبل طارق (62) .

ج - الاوضاع الاجتماعية :

أول ما يلفت الانتباه من الناحية الاجتماعية هو اختلاف الروايات المتعلقة باحصاء سكان البلاد الجزائرية في أواخر الفترة العثمانية ، اذ

(61) EMERIT (M.), (Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIII siècle et au début de XIX siècle) T.I.R.S. 1.9. 1954, p. 29.

(62) EMERIT (M.) (La situation...), p. 171.

أن بعض التقديرات تشير إلى أن مجموع السكان لا يتجاوز مليون نسمة (63) ، بينما هناك روايات تضخم هذا العدد فترفعه إلى عشرة ملايين نسمة (64) . وعملا بأكثر الاحتمالات تواردا نعتبر أن عدد السكان يتراوح بين ثلاثة ملايين وثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة (65) . وتعيش غالبية هؤلاء السكان في الريف بينما المدن لا يؤلف سكانها سوى أقلية ضئيلة لا تتعدى حسب المعلومات المتوفرة 5٪ من مجموع السكان (66) . وهذه النسبة المتواضعة من سكان المدن تختلف كثافتها من ناحية إلى أخرى ، فهي : في الناحية الغربية تبلغ 7٪ أو 8٪ وفي الناحية الوسطى تنخفض إلى 6٪ بينما في الناحية الشرقية لا تتجاوز 3٪ من مجموع سكان الحواضر (67) .

ذلك أن مدينة الجزائر ، مقر الحكم التركي بالبلاد ، تناقص سكانها كثيرا بسبب الاوبئة التي اجتاحت المدينة بين سنتي 1787 - 1791 م ، ولم يعد مجموع السكان يتجاوز الأربعين ألف نسمة ، بعد أن كان عددهم يناهز في القرن السابع عشر 130 ألف نسمة ، منهم حوالي 30 ألف أسير نتيجة نشاط القرصنة (68) ، وزاد الطين بلة الاحتلال الفرنسي

63 - من هذه التقديرات نذكر :

— SHALER (W), *Esquisse de l'état d'Alger*, tra. de l'anglais et enrichi de notes par Biauchi (X), l'advocat, Paris 1830, p. 22

— *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger*, Paris 1830, p. 222.

— Berteuil (A), *Algérie française*, T. I, 1856, p. 22.

(64) H. KHODJA, p. 1.

65 - كثير من الكتاب الأوربيين قدروا عدد السكان بحوالي ثلاثة ملايين نسمة أمثال :

— BOUTIN, p. 72.

— De la Pinsonnière, *procès-verbaux et rapports de la commission nommée par le roi le 7 juillet 1833*, p. 352.

وقد وافقهم على ذلك بعض المعاصرين أمثال :

— GALLISSOT (R), JULIEN (Ch. A), AGERON (Ch. R)

(66) GALLISSOT (R.), (*Essai de la définition du mode de production de l'Algérie pré-coloniale*), R.A. S.H.P., n° 2 (1968), p. 387-386.

67 - نفس المصدر :

(68) JULIEN (Ch. A), *Histoire d'Afrique du Nord*, T. II, 2ème éd. Payot, Paris, 1964, p. 277.

الذي دفع بكثير من سكان اجزاء العاصمة الى الهجرة ، وبذلك انخفض عدد سكان المدينة الى حوالي 25 ألف نسمة فقط . أما المدن الأخرى فلم تكن أحوالها أحسن من مدينة الجزائر . فمدينة فسنطينة كن عدد سكانها يناهز 25 ألف نسمة ومدينة تلمسان لا يتجاوز سكانها 14 ألف نسمة ، بينما مدينة وهران ومعسكر كان يقدر سكان كل واحدة منهما بـ 10 آلاف نسمة .

أما التنظيم الاجتماعي لسكان المدن في العهد التركي فقد اتخذ شكلا هرميا تحتل قمته الطائفة التركية التي لم يتجاوز عددها — حسب المعلومات المتوفرة — عشرين ألف نسمة (69) ، والتي كانت منعزلة عن بقية السكان .

وكان الدافع الى هذه العزلة على ما يظهر هو رغبة الجماعة التركية في ابقاء هيمنتها على المناصب الحكومية ، وصيانة تقايدها الخاصة في نظم العيش والسلوك ، فالتركي فخور بعمله العسكري متمسك بلغته الأصلية لا يميل الى استعمار الارض . ويقنع بالعيش من مربيه الإداري أو من مدخول دكانه الخاص أو بسنانه الواقع بالفحوص المجاورة للمدينة التي يقطنها (70) .

وحتى يحافظ الأتراك على وضعهم الاجتماعي الخاص كانوا يستقدمون بين فترة وأخرى جماعات من أتراك الأناضول للعمل في فرق الأوجاق .

ونظرا لهذه الأوضاع الخاصة التي تعيشها الأقلية التركية الحاكمة أصبحت علاقاتها مع بقية السكان تتصف بالروح العدائية والنفور

69 — لمزيد من المعلومات حول عدد الجالية التركية ، انظر الفصل الثالث ، لفرة جريبات الجند التركي .

70 — لمزيد من المعلومات حول حياة الأتراك ، راجع :

— ROZET (M.P.), *Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique*, T. II, A. Bertrand, Paris 1833, p. 276-277.

المتبادل ، حتى أن هايدو كتب يقول : « بأنه لا يوجد في الامبراطورية العثمانية علاقة أسوأ من علاقة الترك بالعرب في مملكة الجزائر » (71) .

وقد نتج عن هذه العلاقة السيئة ابقاء الاهالي بعيدين عن أي مساهمة جدية في أمور الدولة ، والحيولة دون امكانية اندماج الاتراك بالاوساط المحلية عكس ما حدث في عهد الاسرة الحسينية بتونس ، أو حكم محمد علي بمصر (72) ، وإن كانت بعض الاحداث التي جرت بالايالة الجزائرية منذ مطلع القرن التاسع عشر ، تفيد بأن تقارباً بدأ يحدث بين الطائفة التركية الحاكمة وأوساط الاهالي ، مثل مشاركة الكراغلة و فرق زواوة في القضاء على عصيان الانكشاريين . في عهد علي خوجة 1817 م إلا أن نتائج هذه الاحداث لم تتبلور بعد نتيجة الاحتلال الفرنسي .

أما المجموعة السكانية التي تحتل المرتبة اثنائية في السلم الاجتماعي فهي ، جمعة الكراغلة التي تكونت نتيجة التزاوج بين الجند الانكشاري ولساء البلاد .

وقد تكاثرت عدد هذه الجماعة مع مر السنين بالمدن الكبرى حتى بلغوا في نهاية القرن الثامن عشر في مدينة الجزائر حوالي 6000 نسمة (73) ، كما أصبحوا يكونون غالبية سكان مدينة تلمسان وأصحاب السراي فيها (74) .

(71) HAÏDO (Pray Diégo de), *Histoire des rois d'Alger, Epitome de los reyes de argel*, vu et annotée. H.D. de Grammont, A. Jourdan, Alger 1881, p. 219.

(72) NETTEMENT (A.), *Histoire de la conquête d'Alger*, J. le coffre, paris 1856, p. 97 98.

(73) ALBERTINI (E.), MARÇAI (G.), *L'Afrique du Nord française dans l'histoire*, Ed. Archat, Paris 1937, p. 222

(74) BOYER (P.), *Le problème Koukoughil dans la régence d'Alger*, R.O.M.M N° spécial , (1970), p. 87.

ورغم اشتراك الكراغلة مع الأتراك في الأصل الا أنهم أبعادوا عن المهام الكبرى خوفا من سيطرتهم على شؤون البلاد ، لا سيما أن الكراغلة بحكم قربانهم من الأهالي وارتباطهم بالبلاد كانوا قادرين على تكوين حلف وطني يهدد امتيازات الطائفة التركية .

وقد برهنت الاحداث على فاعلية هذا التحالف الوصني عندما استعان علي خوجة لقمع ثورة الانكشارية بجموع الكراغلة وفرق زواوة 1817 م ولم يستطع الأتراك الحد من شوكة الكراغلة الا بعد أن سمح لهمم الداى شعبان آغا (1661 - 1665) بحق الانتساب للأوجاق (75) ، ولو كان هذا الانتساب لم يصل الى حد المشاركة الفعالة في الجيش والادارة .

وكانت نتيجة سياسة الترضية التي انتهجها الداى شعبان آغا ارتقاء بعض الكراغلة الى مناصب سامية اذ تولى بيليك الغرب الكرغلي مصطفى العمر (1636 - 1648) وبيليك التطري الكرغلي محمد الذباح (1608 - 1671) ، وبيليك الشرق الباى أحمد (1826 - 1837 م) .

وقد كان لسياسة التقارب هذه أثر سيء في العلاقة بين الكراغلة والأهالي ، اذ أصبح الجزائري العادي ينظر الى الكرغلي نظرة لا تختلف عن نظره للسادة الأتراك الحاكمين .

وربما كان موقف الامير عبد القادر من كراغلة تلمسان وزواتة القبائل ذوي الاصل الكرغلي ، تعبيرا صادقا عن تلك العاطفة التي يحملها الاهالي نحو هذه الجماعة المتعاملة مع الأتراك (76) .

أما باقي سكان المدن فيمكن تصنيفهم حسب أوضاعهم الاجتماعية الى ثلاث طبقات ، طبقة الحضر وطبقة البراني وطبقة الدخلاء .

75 - نفس المصدر : ص 84 .

76 - نفس المصدر : ص 93 .

فطبة الحضر كانت تتكون من العائلات الحضرية المتأصلة بالبلاد ،
ومن مهاجري الأندلس بعد أن تكاثر عددهم نتيجة قرارات الطرد
الاجباري التي تعرضوا لها بإسبانيا سنة 1610 م .

وقد كان العنصر الأندلسي عاملا ايجابيا في الحياة الاقتصادية
والاجتماعية قبل أن تحد من نشاطه مضايقة الاثراك واستبدادهم .

فبفضل نشاط الأندلسيين وثرواتهم التي حملوها معهم أو تحصلوا عليها
من ممارسة التجارة والقرصنة ، نهضت كثير من المدن من خرائبها بعد
أن كادت تنقرض كشرشال والبيدة والقلعة .

وازدهرت زراعة البساتين ، وأدخلت مزروعات جديدة كقطن مسنغانم
وعناب عنابة ، كما أصبحت القلعة مشهورة بإنتاج الحرير الطبيعي (77) .

وعلى كل فطبة الحضر عموما كانت قاعة بما تملكه من دكاكين
وبساتين ، ولم تطمح الى ارتفاع المناصب السياسية ، وإن كان بعض
أفرادها قد تولوا مناصب القضاء والافتاء والكتابة ، وبعضهم الآخر
كان محل ثقة واحترام الحكام مثل السيد حمدان خوجة ، عكس طبقة
البراني التي بقي أفرادها ينتسبون الى مواطنهم الاصلية التي قدموا
منها قبل أن يستقروا في المدن الرئيسية .

وأغلب أفراد طائفة البراني كانوا يشتغلون في مهن متواضعة ، ففي
مدينة الجزائر كانت تختص كل جماعة بمهنة متواضعة تشتهر بها ،
فالاعواطيون اشهروا بالتنظيف ، والبساكرة بحمل الاثقال والحراسة ،
والقبائل بأعمال البناء ، والزنوج بخدمة المنازل ، الخ .

(77) DEVOULX (A.), *Notice sur les corporations religieuses d'Alger*, Alger
1912, p. 71-72.

ولا تستكمل صورة البناء الاجتماعي لسكان المدن الا بالتعرض للطبقة الثالثة ، وهي طبقة الدخلاء المتميزة عن مجموع السكان لاسباب دينية وحضارية ، فهي لهذه الاسباب تعتبر دخيلة على مجتمع المدن وان كانت احسن حالا من طبقة البرابي من حيث الاوضاع الاقتصادية ومستوى المعيشة .

وتضم طبقة الدخلاء جماعات الاسرى المسيحيين المستخدمين في الحانات أو السجون أو مسخرين للخدمة في قصر الداي أو رعاية بعض البساتين .

وقد بدأت أهمية الاسرى تتناقص في بداية القرن التاسع عشر ، وكاد عددهم يتلاشى بعد هجوم اللورد اكسموث 1816 ، ولهذا أصبحت طبقة الدخلاء تتكون غالبيتها من الجالية اليهودية سواء من كان منها مستقرا بالبلاد منذ القديم أو من أتى اليها من اسبانيا في أوائل القرن السابع عشر ، وهذه الطائفة الاخيرة من اليهود الاندلسيين تنتمي اليها أغلب العائلات اليهودية الموسرة .

ورغم الاحتقار الذي يكنه السكان لليهود ، فان أغلب هؤلاء قد تحصوا على ثروات ضخمة (78) نتيجة ممارسة لسمرة والمراعاة والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية مهما كانت بسيطة أو تافهة ، حتى أصبح العربي في مدينة الجزائر على حد تعبير روزي : « لا يستطيع أن يبيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود » (79) .

78 - من أشهر أقتناء اليهود في أواخر الفترة التركية : ناردوخي دارمون Narduchés DARMON ، دند مكتنه ثرواته الطائلة من بناء بيمه وهران على نفقته الخاصة ، راجع :

— LESPES (R.), *Oran, étude géographique et d'histoire urbaine*, F. Alcon 1938.

وكذلك مائلتا بكري وبوشناق الشبوريين لتورط شركتهما في المقاصفات التي انصفت بها قضية الدين بين الجزائر وفرنسا .

(79) ROZET, *Voyage*, T. II, p. 226-227.

فاليهودي بعمله هذا كان أشبه شيء بالبنك المتنقل ، فهو يعرض خدماته ويقدم القروض بفوائد مرتفعة ، وإن اضطرت الظروف يذهب الى تخوم الصحراء يبادل بدوها ، بما تحمله بقالة الثلاث من حبوب مقابل ريش النعام والجلود وقليل من مسحوق التبر (80) .

وقد جرت هذه الاعمال والاساليب التي اشتهر بها اليهود للحصول على الاموال على حساب الدولة الجزائرية وسكانها ، غضب الاهالي وسخطهم .

وقد تحول سخط الاهالي في بعض الاحيان الى ثورات انتقامية ، كما حدث في سنوات 1801 و 1804 و 1805 و 1815 (81) .

وتماز آشورة التي تعرض لها اليهود في سنة 1805 م بحدتها وخطورتها ، لما خلفته من ضحايا وما نتج عنها من تدمير وهجرة الى الخارج ، فقد ابتدأت هذه الثورة يوم 28 جوان 1805 عندما قتل كبير اليهود ثقتالي بوشناق عند خروجه من قصر الجينية ، من طرف أحد الانكشاريين ، وقد عبر هذا الانكشاري عن الفكرة التي كانت تراود الاهالي عندما صاح في كبير اليهود وهو يجهز عليه : « السلام عليك يا ملك الجزائر ! » وتبع ذلك نهب الحي اليهودي وقتل الداي مصطفى (1798 - 1805) المتعامل مع كبار التجار اليهود رغم تقربه ومجاراته للرأي العام في 30 أوت من نفس السنة (82) .

وكان لهذه الحادثة تأثير سيء في الاوساط اليهودية بالجزائر ، اذ التجأ منهم حوالي 200 شخص الى مركب القنصل الفرنسي Dubois Thainville

(80) EMERIT, (Les liaisons), p. 37.

81 - كان من جملة ضحايا انتفاضة سنة 1815 العبر اليهودي الكبير : Issa BLOCH يريد من الابشاحات واجمع :

- EISENBETH (M.), (Les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830). R.A. 96 (1952), p. 134-146.

(82) GRAMMONT, Histoire d'Alger, p. 361.

كما هاجرت نهائيا من مدينة الجزائر 100 عائلة يهودية الى تونس و 200 عائلة أخرى الى ليفورن بإيطاليا في 10 جويلت سنة 1805م (83) .

وهذه الانتفاضات مع أنها تبين الجانب السلبي من حياة الجالية اليهودية بالجزائر ، إلا أنها في نفس الوقت تعبر بصديق عن بقاء هذه الجالية دخیلة على المجتمع الجزائري المسلم ، اذ لا يربطها بقیة السكان سوى مصالحها المادية التي كانت تحصل عليها من الاعمال التجارية والصفقات الاقتصادية المربحة .

وبعد أن تعرفنا على سكان المدن ، أصبح من الضروري أن نلقي نظرة على سكان الارياف ، لاسيما وأنهم الغالبية الساحقة ، وأن الاقتصاد الجزائري اكتسب بفضل ممارستهم الفلاحة وتربية المواشي طبعا فلاحيا رعويا كان من العمق والشمول بحيث أصبحت معه الحياة الحضرية - رغم تأثيرها الملموس في بعض أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد - هامشية متعلقة على نفسها داخل أسوار المدن لا يربطها بالارياف وسكانها سوى رابطة المصلحة المتبادلة ، فالريف كان يقدم منتوجاته مقابل اقتناء الادوات المصنوعة محليا أو المستوردة من أورد عن طريق المدن الساحلية (84) .

(83) CHOURAQUÉ (A.), *Marche vers l'occident les juifs d'Afrique du Nord*, P.U.F., Paris, 1952, p. 84.

— FÉRAUD (L. Ch.), (Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1775 à 1805), R.A. 18 (1874), p. 308.

حسب هذا المصدر الأخير يكون تاريخ هذه الانتفاضة يوم الجمعة 7 ربيع الثاني 1220 هـ - 1805 م ، وذلك عندما قتل أحد الانتكاريين وكان يسمى يحيى ، كبير اليهود بوجناح ، وفي الفد عمت الاضطرابات وانهاج ، وكانت حصيلة هذه الانتفاضة قتل 107 من اليهود وجرح أكثر من 80 شخصا .

(84) VALENSI (L.), *Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830*, Paris 1969, p. 49.

ويمكن أن نصنف سكان الأرياف والوادي حسب موقفهم من الحكومة التركية ، إذ نجد قسما منهم متعاملا مع الحكام الأتراك ، وقسما آخر خاضعا مباشرة للسلطة التركية ، وقسما ثالثا يعيش مستقلا عن النفوذ التركي بعيدا عن سلطة وتحكم رجال البايليك .

فالنصف المتعامل مع السلطة التركية مقابل فوائد مادية ومعنوية يعرف عادة قبائل المخزن التي اتخذت مع مرور الزمن رغم تباين أصولها شكل قبائل مستقلة بذاتها كقبائل الدوائر والزماله ، أو تكونت نتيجة ظروف تاريخية في مجموعات عرقية مغلقة كمخزن الكراغلة أو العبيد (85) .

أما النصف الخاضع مباشرة للأتراك ، فيعرف (بقبائل الرعية) المعرضة لصنوف الضغط والاستغلال ، الأمر الذي دفعها في بعض الأحيان إلى شق عصا الطاعة ضد الحكام الأتراك وحلفائهم قبائل المخزن ، أملا في تحسين ظروفها المعاشية أو تحت تأثير التعريضات الخارجية .

وعلى النقيض من قبائل الرعية الخاضعة ، هناك صنف آخر من السكان بقي بعيدا عن السلطة التركية متحصنا في المناطق الجبلية كالأوراس والولشريس والبابور والقبائل ، أو ظل متمنا عن أيدي الحكام بأراضي الجنوب الملائمة لحياة الرعي والترحل .

وينتمي غالبية السكان المستقلين عن السلطة التركية إلى مجموعات قبلية على رأسها عائلات تعتمد في فرض نفوذها على السلطة الروحية أو الكفاءة الحربية .

وإذا أخذنا بتصنيف بعض الكتاب الفرنسيين (86) المهتمين بالتجمعات السكانية ، نجد أن العائلات ذات الطابع الشيوقراطي المعتمدة في سلطتها

(85) BOYER (P.), (La conquête de l'Algérie), in *Initiation à l'Algérie*, Paris 1957, p. 126.

(86) CARETTE et WARNIER, *Description et division de l'Algérie*, Paris 1847, p. 17-19.

— BERQUE (Au.), (Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne), I.R.M., p. 19.

على النفوذ الروحي تسود الجزائر الغربية ، والعائلات الارسنقراطية المستمدة نفوذها من استعمال السيف تتركز في الشرق الجزائري وجنوب التطري بينما الحياة الديمقراطية القبلية قد انحصرت في المناطق الجبلية الحصينة في شمال وشرق الجزائر الوسطى .

ومما يلاحظ أن بعض العائلات الاقطاعية الكبرى كانت تتحكم في توجيه الجماهير الريفية لاسيما ببيليك الشرق ، مما دفع السلطات التركية الى التعامل معها حتى يستتب لهم الامر ، فصالح باي (1771 — 1791) بقسنطينة ، رغم المدة الطويلة التي قضاها في بايليك الشرق ، لم ينحكم في كثير من المناطق الا بالتعامل مع رؤساء الاسر الكبرى كأولاد مفران بمجانة وأولاد بوعكاز بالصحراء ، وأولاد عاشور بفرجيوة والاحرار وأولاد قاسم في شرق وجنوب شرق قسنطينة (87) .

ولا تكتمل هذه الخطوط العامة للاوضاع الاجتماعية الا بالتعرض للسلطة القضائية ، لأنها ترتبط بالنظام الاجتماعي وتؤثر عليه ، وقد كانت هذه السلطة تعتمد على الشريعة الاسلامية ، ويمثلها لدى الداي مفتي وقاض لكل من المذهب الحنفي الذي يمارسه الاتراك ، والمذهب المالكي الذي يتبعه الاهالي ، على أن تكون الرئاسة الدينية والقضائية للمفتي الحنفي أو المفتي الاكبر الذي يرشحه الباب العالي نظرا لأن المذهب الحنفي كان يعتبر مذهب السلطة الحاكمة .

وتمتاز السلطة القضائية لولاية الجزائر بمدة صفات تطبعها بطابع خاص: فهي تقر الامتيازات الاجتماعية عند تطبيق احكامها وعقوباتها بين الاتراك والاهالي . فالأتراك يعاقبون سرا في دار آغا الانكشارية ، حتى

(87) PICQUET (V), *Les civilisations de l'Afrique du Nord*, A. Colin, Paris 1909, p. 257.

لا تهمان كرامتهم ، بينما الحضر والنصارى واليهود يشهر البسراج
بجرائمهم ، وفي حالة الحكم بالاعدام يعلقون عند باب عزون حتى يكونوا
عبرة لمن اعتبر .

كما أن لقناصل النصارى ، ومحاكم اليهود الخاصة الحق في تطبيق
أحكامها في حالة المخالفات التي لا تمس أمن الدولة أو لا تتصل بالاهالي
المسلمين مما زاد في العزائم عن بقية الشعب .

كما تتصف السلطة القضائية لايلة الجزائر بقسوة أحكامها وعقوباتها،
وببساطة مرافعاتها ومحاكماتها ، فهي تتم بدون ثمن وبلا استدعاء ،
وبدون تأخير ، وتعتمد على رأي الداي والقاضي وأقوال الشهود ، وفي
حالة عدم توفر الحجج تبرأ ساحة المتهم ، أو تؤجل محاكمته شهرا
وهي أقصى مدة .

لكن عدم تقاضي موظفي العدالة أجورا محددة عن عملهم ساهم في
شروع الرشوة وانحراف القضاة في بعض الاحيان .

ومما يلاحظ على هذا الجهاز القضائي ، كونه أجهزته مركزة في المدن
والمناطق الواقعة تحت النفوذ التركي المباشر ، بينما البوادي والارياف
كانت تخضع قضائيا لشيوخها ومرابطيها وأهل الرأي فيها .

4410

الفصل الأول

عوامل التأثير في النظام المالي

لتحديد معالم السياسة المالية للولاية الجزائرية و ابراز مميزات نظامها المالي ، يجب التعرض أولا الى العوامل المتحركة في الاوضاع المالية ، ثم ربطها ثانيا بالانظمة المالية من ضرائب مختلفة ومصاريف متعددة .

وتنقسم هذه العوامل الى داخلية وخارجية ، وتدخل ضمن الاولى الاحوال الصحية والظروف المعاشية وأنظمة الحكم المتبعة .

فقد كانت الاحوال الصحية عائقا أمام تحسن الاحوال المالية ، ومرد ذلك أن البلاد كانت عرضة للأوبئة الفتاكة والكوارث الطبيعية لا سيما في أوائل القرن التاسع عشر .

فاعتمادا على تقارير بعض الرحالة ولأطباء الاوربيين (1) ، الذين تعرفوا في تلك الفترة على أحوال البلاد ، نستنتج أن البلاد الجزائرية ، تعتبر بيئة صحية خالية من الأوبئة والأمراض المعدية (2)، وأن تلك الأمراض

1 - أمثال الطبيب شاو D. Shaw الذي أقام بالجزائر مدة تقارب اربعة عشر سنة ، والقنصل الهولندي فريسينال Fraissinel الذي مكث في الجزائر أكثر من اربعة وعشرين سنة مع كل أفراد عائلته ، ولم يصب بمعرض معد ، وكذلك القنصل الفرنسي دي بوا تانفيل Dubois Thainville راجع : BOUTIN, p. 68.

2 - نفس المصدر : ص 67 .

المهلكة كانت تسبب فيها علاقة الجزائر بأقطار المشرق العربي (3) وبلاد السودان ، وجنوب المغرب الأقصى وبعض المناطق بأوروبا .

ومن المراجع أن طريق الحج كان من أهم الطرق التي انتقلت بواسطتها تلك الطواعين والابوثة ، فالسفن التي كانت تنقل الحجاج من الاسكندرية الى مدن الايالة الساحلية كانت سببا في انتشار بعض الامراض (4) . وما زاد في حدة هذه الامراض جهل أغلبية الاهالي بأبسط قواعد الصحة ، وبالتالي لم يهتموا بمحاربة الاوساخ ، ولم يعملوا على استصلاح المستنقعات المنتشرة في سهول متيجة ووهران وعناية ، رغم أنها كانت تسبب في زيادة انتشار حمى المستنقعات وبالأخص في فصلي الربيع والخريف .

كما أن قلة الادوية زادت الحالة الصحية سوءا ، فالبلاد كانت تكاد تخلو من صيدليات أو حوانيت بيع الادوية ، فحسب المعلومات المتوفرة لم تكن توجد بالبلاد سوى صيدلية واحدة بمدينة الجزائر ، لم يكن لها أثر يذكر في الحد من هذه الآفات (5) .

ومما يلاحظ أنه هذه الامراض التي كانت تفتك بالسكان طيلة الحكم العثماني للبلاد (6) ، زادت حدتها واشتدت وطأتها في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر .

3 - نفس المصدر .

— KEHL (C.), (Oran et l'Oranie avant l'occupation française), B.S.G.A.O., T. 63, (1942), p. 52.

(4) GUYON, (Sur la Peste d'Alger 1817-1818), M.A., 3^e année, n° 108 et 109.

5 - فهي حسب أحد الرحالة الألمان ، عبارة عن دكان به مجموعة من الشاي والكؤوس المملوءة بمجموعة من المقافير والتوابل ، يشرف عليها أحد الأتراك ، ومع أن هذا التركي يجهل استعمال أغلب التوابل المعروفة في صيدليته ، إلا أنه يستعمل من الصيدلي والطبيب والجراح ، راجع :

— MARSIOL (E.), (La Régence d'Alger, vue par un Allemand à la fin du XVIII^e s. 2^e O.N.S.C.H.A., (1930), p. 310.

6 - لاحظ فكرة من الامراض التي مرتها البلاد الجزائرية قبل 1830 ، راجع :

— BERERUGGER (A.), D'un mémoire sur la peste en Algérie, depuis 1552 jusqu'en 1819 in exploitation scientifique de l'Algérie, T. II, Imp. Royale, Paris 1847, p. 205-228.

ولقد تركت هذه الحالة أثرا سلبيا في الحياة الاقتصادية ، وكانت لها انعكاسات خطيرة على الاوضاع المالية للبلاد .

فالارياض كادت تقفر ، وتناقص عدد سكان المدن كثيرا ، وربما تكون مدينة الجزائر مثلا حيا لذلك اذ تناقص عدد سكانها الى خمسين ألف نسمة بعد أن ذهب وباء عام 1787 م بحوالي 16821 نسمة من أهاليها(7)

وأهم هذه الوبئة وباء سنة 1817 (8) ، فقد ظهر مع قدوم سفينة عثمانية حاملة الحجاج من الاسكندرية (9) ، ودام ثلاث سنوات ، وعم جميع أنحاء البلاد ، وحسب شهادة القنصل البريطاني فان جباعات كثيرة من الاهالي في مدينة وهران كانت تموت في الشوارع (10) .

أما في مدينة الجزائر فقد هلك ما يناهز 13330 شخصا في الفترة من 21 جوان 1817 الى 6 سبتمبر 1818 (11) ، وهي الفترة التي بلغ فيها المرض أشده (12) .

ولم يقتصر الأمر على المدن، بل فتك المرض بسكان المناطق الجبلية أيضا مثل منطقة جرجرة ، التي انتقلت اليها جرثومته عن طريق جماعة من الاهالي التجأت الى هناك ، ولم تخف وطأة هذا الطاعون الا بحلول سنة 1822 (13) .

(7) RAYNAL (l'Abbé), *Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des Européens dans l'Afrique septentrionale*, P. Maurus et Cie, Paris 1826, T. II, p. 112.

8 - هناك وباء لا يقل خطورته عن وباء 1817 ، وقع سنة 1799 ، وانتشر في جهات واسعة من الأيالة ، راجع :

— MACHIKA (J.), *La peste en Afrique septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830*, J. Carbonel, Alger 1927, p. 149.

(9) BERBRUGGER, (Un mémoire), p. 231-232.

10 - نفس المصدر : ص 232 .

(11) GUYON, (Sur la peste).

(12) MARCHIKA, p. 149.

13 - نفس المصدر .

وبالإضافة الى هذه الامراض فان المجاعات التي عرفتها البلاد حدث من النمو الاقتصادي وتسببت في اشتداد الضائقة المالية ، بعد أن عجزت مصادر الدخل على تغطية نفقات سنوات انقحط والجفاف واجنياح الجراد .

وقد تعرضت البلاد لمجاعات مهلكة سنوات متلاحقة (14) ، ففي سنة 1800 حدثت مجاعة بالبلاد ، اختفت فيها الاقوات من الاسواق حتى أضطر الداوي مصطفى باش الى استيراد القمح من مواني البحر الاسود ، وتشديد حراسة الجنود على مخازن الحبوب (15) .

ثم أعقب هذه المجاعة فحط عم البلاد سنتي 1806 و 1807 (16) ، وكان له أثر سيء على المداخيل المالية للولاية الجزائرية .

كما أن الضرائب العينية كادت أن تنعدم بعد تضرر المزروعات من الجراد الذي اجتاز الصحراء الى المناطق التالية عام 1816 (17) .

وقد أرغمت هذه الكارثة التي تسبب فيها الجراد ، الداوي على فتح مخازن الحبوب أمام الجائعين حتى يأمن شر الثورة والشغب .

وبظهور المجاعة من جديد سنة 1819 ، ازدادت الحالة الاقتصادية سوءا والاضاع المالية تدهورا ، ولم تجد الحكومة بدا من استيراد 50000

14 - هناك عدة مجاعات حدثت في أواخر القرن الثامن عشر منها مجاعة 1722 التي تسبب فيها الجراد ، ومجاعة 1793 التي اشتدت وطأتها على القطاع الوهراني ، ومجاعة عام 1794 التي انحطت بسببها لومية إنتاج الاشجار المثمرة وارتفعت فيها الاسعار ارتفاعا فاحشا ، لزيادة الايضاح ، راجع :

— FERAUD, (Ephémérides), p. 308.

— FEY (ILL.), *Histoire d'Oran, avant, pendant et après la colonisation espagnole*, A. Berrier, Oran 1858, p. 270.

(15) H. KHODJA, 143.

(16) (Notes chronologiques pour l'histoire de Constantine), R.A. (1895), p. 294.

(17) BEBRUGGER, (D'un mémoire), p. 321.

صاع من القمح من أوروبا لتغطي استهلاك مدينة الجزائر وحدها (18) ، ولم تقتصر هذه المجاعة على منطقة الجزائر العاصمة ، بل تضررت منها أيضا أغلب نواحي البلاد ، وبالأخص الجهات الشرقية ، التي عانت منها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات (19) .

أما انعكاس هذه المجاعات على الاحوال المالية ، فيظهر في ارتفاع الاسعار ارتفاعا لم يكن معهودا ، وبذلك أصبحت المواد الاولية غالية الثمن لا يقدر الكثير من الاهالي على تحملها .

كما أن ندرة المواد الغذائية بالاسواق ، اضطر خزانة الدولة الى المساهمة في استيراد كميات من الحبوب ، بعد أن كانت هذه الخزانة تعتمد في جزء من مصادرها على تصدير المنتجات الحيوانية والزراعية لبلاد الاوربية .

ومن جهة أخرى فإن غلاء الاسعار أضر بالقوة الشرائية للاهالي ، وبالتالي كن عائقا في وجه تحسن الاحوال المالية ونمو المعاملات النقدية .

فصاع القمح أصبح يباع في مدينة البليدة بسعر سبعة دنانير سنة 1794 م / 1209 هـ ، (20) ، وفي نفس السنة كان صاع القمح يباع في مدينة الجزائر ؛ 4 سلطاني ، وصاع الشعير ؛ 3 سلطاني (21) .

وتعتبر هذه الاسعار في حد ذاتها مرتفعة جدا في تلك الفترة (22) ، وإن كانت لا تقل عن الاسعار التي تسببت فيها مجاعة عام 1800 .

(18) SHALER, 103.

19 - المنثري ، محمد الصالح ، بين القحط والمسخة ببلد قسنطينة - مخطوط رقم 2330 بالكتبة الوطنية من 3 .

(20) FERAUD, (Ephémérides), p. 308.

21 - نفس المصدر .

22 - راجع جدول اسعار المواد الغذائية الملحق بالفصل الخامس .

ذلك أنه في مجاعة 1800 بلغ سعر الصاع الواحد من القمح المستورد من موانئ البحر الاسود 28 فرنكا (23) ، وكذلك الحال في مجاعة 1219 هـ / 1805 م ، اذ بيع أثناءها الصاع الجزائري من الجبوب بـ 15 بوجو (24) .

وقد استمر ارتفاع الأسعار نتيجة هذه المجاعة الأخيرة مدة ثلاث سنين بالشرق الجزائري ، حتى بلغ ثمن صاع القمح هناك 15 ريالا ، وصاع الشعير 7 ريالات (25) ، ونهت تعد الأسعار الى حالتها الطبيعية الا مع حلول سنة 1223 هـ - 1808 م (26) .

ويضاف الى سوء الأحوال الصحية والاقتصادية (27) ، انعدام الامن بالايالة على النطاقين الخارجي والداخلي أيضا .

فعلى النطاق الداخلي أصبح جهاز الحكم غير مستقر نظرا لتعرض كثير من الدايات والبايات الى الاغتيال والعزل والتفريم والمصادرة .

ففي الفترة الممتدة بين سنتي 1798 - 1830 اغتيل ست دايات من مجموع ثمانية (28) ، كما أن كثيرا من الموظفين السامين لاقوا نفس

(23) H. KHODJA, 143.

24 - مذكرات تقيي الاشراف ، من : المدني ، أحمد توفيق ، محمد هشام باشا داي الجزائر 1766 - 1791 ، وخلاصة مفصلة عن تاريخ الجزائر في العصر التركي ، المطبعة العربية بالجزائر ، الجزائر 1356 هـ ، ص 112 .
وسوف اكنفي بالاشارة الى المذكرات المنشورة ضمن الكتاب ، هكذا : مذكرات تقيي الاشراف ،

25 - المنتري : ص 73 .

26 - نفس المصدر : ص 7 .

27 - ويضاف الى سوء الأحوال الصحية ، تلك الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل ، ونذكر من الزلازل المدمرة : لكرال مدينة الجزائر 1716 والمدينة 1632 وورشال 1735 والبلدة 1825 . راجع :

— DELPHIN (G.), (Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745), J.A. série 19 (1922), p. 217-218.

28 - منهم الداي مصطفى 1805 والداي أحمد 1808 والداي علي الفسال 1809 والداي الحاج علي 1809 والداي الحاج محمد 1815 .

المصير ، كخزناجي الداي مصطفى سنة 1805 ، ومساعدى الداي أحمد
1808 ، ولخزناجي محمد الذي اغتيل فى السجن سنة 1815 وكذلك
الآغا يحيى .

كما أن الانكشاريين شقوا عصا الطاعة على الحكومة سنة 1816 ،
وبذلك حالت هذه الأوضاع المضطربة ، وما صاحبها من تغيرات فى سلك
الحكام والموظفين ، دون تحسن الأحوال المالية للبلاد (29) .

ولم يقتصر هذا الاضطراب على الجهاز الحاكم للبلاد بل أن
الانتفاضات الداخلية زادت حدتها ، وتكاثرت مع نهاية القرن الثامن
عشر فى أغلب جهات البلاد ، ونذكر منها ثورات جبال جرجرة فى سنوات
1804 و 1810 و 1823 ، وثورة درقاوة بالغرب الجزائرى سنة 1805
و 1812-1817 م ، وثورات التمامشة والأوراس وسوف التى استمرت
من سنة 1818 الى سنة 1823 ، وثورة التجانية 1816 ، وثورة الشريف
بن الأحرش شمالي قسنطينة سنة 1218 (1804) والتى تسببت فى مقتل
عثمان باي قسنطينة (30) ، وكان لها كبقية الثورات (31) تأثير على
الجهاز المالى .

وقد كتب صالح العنتري يصف تأثير ثورة ابن الأحرش على الأوضاع
المالية لبلاد ما يلى : « .. أتلفت فيها خزائن الباى عثمان .. » وانعدمت
الحراثة ، واقتطعت الحبوب ، وقل من يأتى الى الأسواق ، فحصلت
للناس شدة ومجاعة قد أشرف فيها الضمحاء على الهلاك خصوصا بعض
نواحي القبلة فانهم تشبثوا بسبب الهول فى وطنهم » (32) .

(29) BOURBON (Prince de), *La dernière conquête du Roi d'Alger 1830*, T. II, C. Lévy, Paris 1930, p. 16.

30 - الباراد ، الشيخ الحاج أحمد ، تاريخ حاضرة قسنطينة ، تصحيح وتعليق نور الدين
عبد القادر ، الجزائر 1952 ، ص 14-15 .

31 - لاحظ فكرة من هذه الثورات المدينة ، راجع :
GRAMMONT, H. *d'Alger*, p. 364-366, 373 et 383-385.

32 - العنتري : ص 3 و 6 و 7 .

ورغم التأثير السلبي لهذه الثورات على الحياة الاقتصادية إلا أنها لم تتمكن من الإطاحة بالحكم المركزي المستقر بمدينة الجزائر ، وذلك لتعدد الطرق الداعية لها ، واختلاف اتجاهات زعمائها ، وعدم تمكن أي زلوية من بسط نفوذها على كامل البلاد ، اذ بقيت الرحمانية تسود ببلاد القبائل والتجانية تتركز بالصحراء ، والدرقاوية تتحكم بالجهات الغربية ، والشاذلية تؤثر في النواحي القريبة من قسنطينة .

كما أن الهدوء النسبي الذي تميزت به علاقة الجزائر بأوروبا نتيجة انشغال الدول الأوروبية بحروب نابليون كان له دور في تمكين حكومة الدايات من تجنيد قواها والتفرغ للقضاء على هذه الثورات .

ومع هذا فإن هذه الثورات ، بغض النظر عن بواعثها الدينية ، كانت في واقع الأمر بمثابة رد فعل على التكاليف المالية التي أرهقت كاهن الأهالي من ضرائب وعوائد ورسوم (33) ، لا سيما بعد أن تضاعف دور رجال الدين في التوفيق بين المطالبات المالية لجهاز التركي الحاكم ، وبين مجموعات السكان المحليين المتأثرين بالنفوذ الروحي لرجال الدين (34) .

وقد جاء في كتاب الاستقصا ، ما يدل على تعاطف رجال الدين مع أتباعهم من الأهالي ، اذ اشتكى ابن الشريف الدرقاوي المحاصر آنذاك لمدينة وهران ، لمبعوث السلطان المولى سليمان عندما قدم إليه سنة 1220 هـ - 1806 م : « ما نال الفقراء والمنتسبين وسائر الرعية من

(33) COUR (A.), *L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leur rivalité avec des Turcs de la régence d'Alger 1509-1830*, Ed. Leroux, Paris, 1904, p. 245.

34 - راجع السياسة الدينية لآلراك الجزائر :

— BOYER (P.), (Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger (XVI-XIX), R.O.M.M., n° 1, (1966).

عسف الترك وجورهم وانهاهم في ذلك الى القتل والطرده من الوطن » (35) .

وازاء هذه الحالة أصبح الفلاحون في موقف عداء تقليدي مع السلطة التركية ، منذ بداية القرن التاسع عشر (36) ، فقد أصبح الشغل الشاغل لهؤلاء الفلاحين هو ترقب الحملات الانتقامية التي يشنها عليهم البايبيك لضمان المتطلبات المالية المتزايدة ، دون أن ترى فيها عائقا في وجه تطور الزراعة ، وعاملا يزيد في تدعيم حالة الفوضى والحروب الأهلية بين العشائر البدوية (37) .

أما العوامل اضرابية التي كان لها تأثير على السياسة المالية للإيالة الجزائرية ، فتتمثل أولا في تعرض حدود الإيالة الشرقية والغربية للخطر ، بعد أن بدأ تدخل المغاربة والتونسيين يأخذ شكل مساعدة مادية ومعنوية للزعماء المحليين الناقمين ، باعتبارهم حلفاء تقليديين لبايات تونس وملوك المغرب ، كالطريقة الدرقاوية ذات الميول المغربية (38) ، وعشائر الحنابلة المتأثرة بالدعوة الشاذلية بالجنوب الغربي التونسي .

ونرى أن هذا التدخل من الدولتين المجاورتين كان أمرا متوقعا ، لأن الجزائريين أنفسهم كانوا يتدخلون بدورهم في شؤون جيرانهم في الأوقات المناسبة وخاصة في شؤون الإيالة التونسية .

ففي سنة 735 تمكن الجزائريون من تنصيب حليفهم علي باشا بايسا على تونس ، وقد استغل حسن باي قسنطينة هذه الحادثة فبادر

35 - الناصري ، الشيخ أبو المباس أحمد بن خالد ، كتاب الاستقامة لأخبار دول المغرب الأقصى ، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1956 ، ج 8 ، ص 110 .

(36) EMERIT (M.), (L'essai d'une marine marchande barbaresque au XVIII^e siècle), C.T., n° 11 (1955), p. 370.

(37) BERNARD (A.), LACROIX (N.), L'évolution du nomadisme en Algérie, A. Jourdan, Alger, A. Challamel, Paris, 1906, p. 27-28.

(38) Cour, p. 230-236.

بحمل خزائن علي باشا الى قسنطينة وجمع الأموال لطائلة بطرق غير شريفة ، مثل مصادرة حلي النساء (39) . كما أن الجزائريين مدوا يد المعونة الى أبناء حسين باي سنة 1756 ، وفرضوا اتاوة مالية على الحكومة التونسية (40) .

وبهذه الأعمال كان الجو مهيئا لتجدد النزاع التونسي الجزائري في مستهل القرن التاسع عشر .

وقد قام الرئيس حميدو بدور رئيسي في هذا النزاع (41) ، اذ هاجم البحرية التونسية سنة 1808 ، بعد أن تعرضت النواحي الشرقية من الجزائر في عهد باي قسنطينة حسين بن صالح باي لهجوم جيش تونسي مؤلف من عشرين ألف مقاتل ومجهز بالأسلحة والمدافع تحت قيادة حمودة باشا (42) .

ورغم أن الجزائريين رفعوا الحصار عن مدينة الكاف التونسية ، وانهزمت جموعهم في معركة وادي سبرات يوم 10 جويلية 1807 (1221 هـ) ، ورغم تصميم وعزم حسين بن صالح باي على تحقيق الانتصار (43) ، فان الصراع بين الايالتين ظل على حدته طيلة الفترة الممتدة من 1806 الى 1817 (44) ، ولم تتوصلا الى وضع حد لهذه الحالة ، الا بعد توسط الباب العالي سنة 1817 بينهما .

39 - المبارك : 24 .

(40) PICQUET, *Civilisation*, p. 257.

(41) DEVOULX, *Révis Hamidou*, p. 123-129

42 - المتري : ص 10 .

(43) GRAMMONT, *H. d'Alger*, p. 368.

44 - لزيادة الايضاح راجع : ابي الشيبان : أحمد بن . اتحاد اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان . تونس ، 1963 . ج 3 ، ص 37 - 51 .

ولم يقتصر الأمر على تعرض حدود البلاد للهجوم والغارات ، بل أن الهجمات الأوربية على المدن الساحلية للإيالة كان لها هي الأخرى انعكاسات خطيرة على النظام المالي للبلاد .

فمع أن الجزائريين اعتادوا طيلة الفترة التركية قصف الأساطيل البحرية الأوربية لمدنهم الساحلية ، إلا أنهم في الخمس عشرة سنة الأخيرة من الوجود التركي ، وجدوا أنفسهم أمام تحالف أوربي قوي ، في الوقت الذي ضعفت فيه بحريتهم وتعرضت فيه سلطتهم داخل البلاد لعداء الأهالي وثوراتهم العديدة .

وقد كان مؤتمر فيينا 1814 ، ومؤتمر ايكس لاشايل 1818 ، من أهم المناسبات التي أظهر فيها الأوربيون اهتمامهم المتزايد بالملاحاة البحرية بالمتوسط ، ومما زاد في تدعيم مراراتهم المتعلقة بأمن الملاحة ومحاربة القرصنة والغاء الرق ، تلك الصيغة الدولية التي أخذتها وكانها جزء من القانون الدولي .

وكان من بين من عملوا بحماس على تطبيق هذه القرارات السير سدني سميث ، الذي سعى الى تكوين جمعية محاربة القراصنة وجمعية محرري الرقيق الأبيض في أفريقيا .

وترمي هذه القرارات الى اخلاء المياه البحرية من السفن الاسلامية ، وذلك بتفتيش تلك السفن ومصادرتها وتدميرها بحجة ممارستها لتجارة العبيد (45) .

ولهذا تعتبر هذه التجمعات والمؤتمرات الدولية وما نتج عنها من قرارات ، من العوامل المساهمة في تحطيم الاقتصاد الجزائري ، لا سيما بعد أن تمهدت كل من فرنسا وانكلترا بإبلاغ الداي ، رغبة الرابطة

45 - يحي ، جلال ، المدخل ، ص 132 - 133 ،

العامة للدول الكبرى المشتركة في مؤتمر ايكس لاشايل في المحافظة على أمن الملاحة وما ترتب عليها من اطلاق للأسرى والغناء للقرصنة وامتناع عن قبول الاتاوات .

وفي هذه الظروف شن الأسطول الانكليزي حملتين بحريتين على مدينة الجزائر سنتي 1816 و 1824 ، ردا على سياسة الجزائر المنافية للتطور التجاري كما تفهمه الدول الأوروبية .

وقد قام بالحملة الأولى الأسطول الانكليزي بقيادة اللورد اكسموث وبمشاركة الهولنديين ، أما الحملة الانكليزية الثانية فقد أشرف عليها السير هنري ليال Sir Henri Néel (46) ، ولم يحقق الانكليز من ورائها ما كانوا يأملونه ، عكس حملة اللورد اكسموث (26-30 أوت 1816) التي نتج عنها تسريح الأسرى المسيحيين بدون مقابل ، ورغم الداي على التعهد باحترام ما اعتبره رئيس الحملة بالحقوق الانسانية والتعهد بقوانين الحرب ومعاملة الأسرى كما تقضي القوانين الأوروبية ، مع تمويض عن كل المبالغ المالية المأخوذة مقابل اطلاق الأسرى المستعبدين منذ بداية سنة 1816 ، فضلا عن دفع مبلغ مالي مقابل الاضرار التي لحقت بالقنصل الانكليزي . كما حصلت البلاد المنخفضة (هولندا) على عقد معاهدة سلم مع الجزائر بنفس الشروط لاشتراكها في الحملة .

وحتى يكون لهذه الشروط القاسية المفروضة على الجزائر أثر في الأوساط الجزائرية ، أجب اللورد اكسموث ، داي الجزائر على قراءة اعتذار رسمي أملي عليه من طرف قبطان السفينة المسماة بالملكة

46 - كانت هذه الحملة الانكليزية الثانية ردا على طرد القنصل الانكليزي لمخالفته تعيمات الداي ، عندما رفض هذا القنصل تسليم بعض الخدم الجزائريين العاملين في القنصلية للسلطات الجزائرية .

شارلوت La Reine Charlotte بحضور رجال الحكومة الجزائرية
ووجهاء البلد .

ويمكن اعتبار هذه الحملة (47) ، ضربة قاصمة لنشاط البحرية
الجزائرية ، وذلك لأنها حدثت من قدره البلاد الدفاعية والاقتصادية ،
وتسببت في خسائر مادية باهظة ألحقت بحرينه البلاد ، فبالإضافة الى
الخسائر البشرية التي تكبدها الطرفان (48) ، أطلقت الجزائر سراح
حوالي 1200 أسير مسيحي (49) ، كن من المفروض أن تأخذ مقابل
إطلاق سراحهم ما يعادل مليوني ريال فرنسي (50) .

وهكذا بلغت خسائر الجزائريين في هذا الهجوم البحري ، من جراء
أحرق لسفن وتدمير المنازل وهلاك الأشخاص أثناء قبلة المدينة ،
ما يقدر بـ 1015625 جنيه استرليني حسب بعض المعلومات (51) .

فكان من الطبيعي والحالة هذه أن تتأثر الأوضاع المالية للبلاد الى
حد كبير بالسياسة الأوربية المعادية للنشاط البحري للولاية الجزائرية
من الموارد المحترمة للخزينة العامة .

47 - وردت تفاصيل هذه الحملة في كثير من الكتب والمجلات التاريخية نذكر منها :

— A.O.M. 13 vol. 14 M 1 15.

— TEMIMI (A.), *Recherches et documents d'histoire maghrébine, la Tunisie, l'Algérie et la Tripolitaine de 1816-1871*, Tunis 1971, p. 230 et 231.

— PLAYFAIRE (R.J.), « Épisodes de l'histoire des relations de la Grande Bretagne avec les Etats barbaresques avant la conquête française », R.A. T. 23, (1879).

48 - هناك تناقص ومبالغة في تحديد هذه الخسائر ، فهي 600 شخص بين قتيل وجريح
من جانب الجزائريين حسب السيد كازني ، راجع .

— D. SHAW, *Voyage*, p. 298.

بينما في رسالة عمر باشا الى السلطان العثماني يرتفع عدد

أموات العدو المهاجم الى أربعين مرة أكثر من خسائر المسلمين ، راجع :

— TEMIMI, *Recherches*, document n° 7, p. 231.

49 - وكذلك الشأن بالنسبة لتحديد عدد الأسرى المرحلين فهم حسب القنصل دولال

1038 أسير وفي تقرير ملي راييس يبلغون 1500 شخص ، راجع :

— TEMIMI, *Recherches*, p. 216.

(50) TEMIMI, *Recherches*, Lettre d'Omar bache au sultan, p. 231.

(51) SALAME Ibrahim, *A narrative of the expedition to Algiers the 1816, under the command of lord mouth Bey*, London, 1819, p. 179.

وعلى كل فإن «القرصنة» (52) وهي «جهاد» بحري التجأ اليه المغاربة عند تعرض سواحلهم للغزو الاوربي المسيحي ، شهدت ازدهارا ملحوظا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، بحيث أصبحت تتحكم في الانظمة المالية ويقوم عليها البناء الاقتصادي للدولة الجزائرية (53) ، وبالتالي زاد اهتمام السلطة الحاكمة بالمسائل الخارجية على حساب الامور الداخلية للبلاد ، باعتبار أن الدولة كانت تعتمد الى حد كبير على ما توفره البحرية من أرباح وأسرى ، وما تفرضه هيمنتها البحرية من اتاوات وهدايا وترضيات دولية .

لكن الأحوال تغيرت بصورة جذرية منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حتى غدت القرصنة من النشاطات التي لا يعول عليها في سد النفقات المالية للدولة ، فالنشاط البحري أصابه الضعف والانهيار بعد أن أصبح الجزائريون غير قادرين على الوقوف في وجه الأساطيل البحرية الأوربية المتفوقة عليهم في التسليح والتدريب .

ومما يلاحظ في هذا المجال أن الأسطول الجزائري خلال سنوات 1800 - 1830 ، لم يتعرض دفعة واحدة للانهيار بل عاش فترات ازدهار قصيرة مستفيدا من خبرة بعض الرياس المشهورين أمثال الراباس حميدو ، ومستغلا الظروف الدولية الملائمة لانشغال الدول الأوربية آنذاك بالحروب النابوليونية .

52 - تعتبر القرصنة التي مارستها الايالة الجزائرية جهادا بحريا وامتدادا للحروب الصليبية وذلك نظرا لاسبابها الدينية ودوافعها العاطفية ، وان كسالت الفوائد المادية هدفا رئيسيا للقرصنة منذ القرن السابع عشر ، ومع هذا فالقرصنة الجزائرية بعيدة كل البعد عما يلقبه بها بعض الاوربيين من أنها لصومية واعتداء وتمدى على القوانين الدولية .

53 - يشير السيد امري ، أن سكان شمال إفريقيا قرصان بالضرورة ، أكثر مما هم قرصان بالاستعداد ، راجع : Emérit, «La Situation» P.I. 72.

وبذلك ارتفعت أرباح القرصنة من سنة 1805 الى 1815 الى ما يعادل ثمانية ملايين فرنك (54) ، وكانت غنائم سنة 1821 مرتفعة بصفة خاصة حيث قدرت أرباحها بـ 2136675 فرنكا ذهبيا (55) ، بعد أن كادت أرباح القرصنة تتلاشى في الفترة السابقة ، مثل سنة 1801 ، التي تحسنت فيها الجزائر على أربع غنائم ، وسنة 1803 التي كانت حصيلتها غنيمة واحدة فقط (56) ، لكن هذا الازدهار المؤقت سرعان ما تلاشى بعد تعرض الأسطول الجزائري لانكسارات حدثت من قدرته ، مثل حملة اللورد اكسموت 1816 التي سبق ذكرها ، ومثل معركة نافرين البحرية 1827 التي شاركت فيها السفن الجزائرية الى جانب الباب العالي في حرب اليونان ، وتحطمت بعيدة عن قواعدا الأصلية ولم ينج منها سوى فرقتين استحال رجوعهما للجزائر بعد أن طاردهما عمارتان بحريتان فرنسيتان ، وفرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية .

وفد تم بيع هاتين الفرقتين في مدينة الاسكندرية من طرف بحارتهما بالتفريط لمواجهة متطلبات العيش ، بعد أن انقطع كل اتصال بين البحارة الجزائريين وقواعدهم بالمراسي الجزائرية (57) .

كما يعتبر الحصار البحري (58) هو الآخر عملا عدائيا ضد البحرية الجزائرية ، بسبب في خندق النشاط البحري وشل فاعلية الدفاع الجزائري على السواحل .

(54) BOURBON, T. II, p. 16

(55) VALENSI, Le Maghreb, p. 68.

56 - نفس المصدر .

(57) CLAUSSOLLES (P), *L'Algérie pittoresque, histoire de la régence d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours*, 2^e partie, partie moderne, paya Toulouse 1843, p. 215.

58 - لاحظ فكرة عن الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية ، راجع :

— CHARLES-ROUX, *France et Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête*, Félix-Alcan, Paris 1932, p. 600

— CLAUSSOLLES, *Partie moderne*, p. 11.

— كوران : ص 34 .

وقد فرض هذا الحصار البحري الفرنسي على سواحل الايالة الجزائرية يوم 16 جوان 1827 ، عقب رفع الداي اعطاء ترصية لقائد الأسطول الفرنسي الراسي في مواجهة مدينة الجزائر ، عن حادثة المروحة التي وقعت يوم 29 أفريل 1827 .

وكان لهذا الحصار آثار سلبية على الجزائريين والفرنسيين على حد سواء (59) . فمن الجانب الجزائري حال هذا الحصار دون التبادل التجاري بين أوروبا والجزائر ، وتسبب في تحويل الطرق التجارية بالنسبة للقطاع الشرقي من البلاد الى تونس ، ولم تبق سوى مراسي وهران وآرزيو ورشقون على اتصال بأسبانيا مستفيدة من موقعها القريب من جبل طارق .

وبما أن الشرق الجزائري كان يساهم بقسط وافر في تصدير المواد الأولية ، فقد كان لهذه الوضعية أثرها السيء على النظام المالي ، لأنها حالت بين الجزائر والمتعاملين معها تجاريا كليفورن ومرسيل ومراسي شرق أسبانيا وأزمير والاسكندرية ونكلترا ، بالإضافة الى تضائل الرسوم التي كانت توفرها الديوانة الجزائرية .

ولقد اضطرت الجزائر الى الاعتماد على الموارد الداخلية حتى تتمكن من سد هذا النقص المالي الناتج عن الحصار البحري (60) ، الأمر الذي أدى الى زيادة الضغط المالي على الأرباب والمدن بصفة عامة ، وبذلك تضعف اقتصاد البلاد ونقصت الثروة من أيدي الأهالي (61) .

59 - جاء في خطاب النائب Dubourg يوم 9 جوان 1829 ما يلي : « ان الحصار كلف فرنسا في سنتين خسائر قدرت بأكثر من مليوني فرنك ، بينما لم يستول الأسطول الفرنسي على أية سمعة تزيد قيمتها على 20 ألف فرنك » راجع .

— JULIEN (Ch. A.), « La question d'Alger devant des chambres sous la restauration d'après A. dépt., t. 60, 164 », R.A., T. 63 (1922), p. 428.

(60) CLAUSOLLES, Partie moderne, p. 11.

61 - عهد القادر : ص 288 .

والحقيقة أن المتطلبات المالية أصبحت فوق طاقة السكان نتيجة لضعف البحرية ومرض الحصار وعدم تمكن الدولة الجزائرية من إيجاد موارد دخل أخرى تعوض بها هذه الخسارة المالية (62) .

وفي نطاق المؤثرات الخارجية على سياسة المالية تبرز قضيتان مرتبطتان بأوضاع البحرية الجزائرية (63) ، وهما قضية الأسرى ، وقضية الاتاوات .

فبالنسبة للأسرى تناقص عددهم نتيجة انهيار البحرية ، وبالتالي انخفضت أرباح الدولة التي تحصل عليها مقابل إطلاق سراحهم (64) ، فبعد أن كان عددهم في القرن السابع عشر يقدر بـ 25 ألف أسير عند هايدو ، و 35 ألف أسير عند غراماي Gramaye ، أي ما يقارب ربع سكان مدينة الجزائر ، انخفض عددهم إلى 2000 أسير في النصف الأول من القرن الثامن عشر حسب شاو Shaw ثم لم يعد يتجاوز 500 أسير في نهاية القرن الثامن عشر حسب بارادي V. de Paradis ، ثم ارتفع عددهم إلى حوالي 1200 أسير في أوائل القرن التاسع عشر ، ولقد وضعت حملة اللورد اكسموث حدا نهائيا لوجود الأسرى المسيحيين بالجزائر .

وزيادة على تضاؤل عدد الأسرى فإن المبالغ الناتجة عن عقوبتهم لم تكن تذهب كلها إلى خزينة الدولة ، فالوسطاء المسيحيون واليهود كانوا يتحصلون لأنفسهم على حوالي 40 ٪ من هذه الصفقات في غالب الأحيان (65) .

(62) BOYER, (Contribution», p. 49.

63 — راجع المخطوط البنيانية لتطور النشاط البحري للولاية الجزائرية الملحق بالرسالة .

64 — راجع جدول تطور النشاط البحري في آخر الفصل .

65 — حسبما يستنتجه مارسيل امري ، راجع :

— HMERIT, «La situation», p. 171.

وفي بعض المرات كان يتم استبدال الأسرى المسيحيين بأسرى جزائريين وقعوا في يد الاعداء ، فقد جاء في مذكرات نقيب الاشراف ما نصه : « فلما كانت سنة 1199 هـ أتى الاصبانيول لصلح ، وأتى معه بالأسرى الذين عنده وأبدلهم بالنصارى الأسرى » (66) .

كما نتج عن اضمحلال قوة البحرية الجزائرية أن أصبحت الاتوات قليلة لا تحصل عليها الايالة الجزائرية الا باستعمال الضغط والالتجاء الى التهديد ، مع أن الاتاوات في واقع الأمر ، ما هي الا مبدلة مادية مقابل احتكار تجاري ، وذلك حسبما نستنتجه من طبيعة علاقة الجزائر الخارجية بالدول الأوروبية .

وقد عملت الفكرة القائلة بحرية التبادل على تشجيع الدول الأوروبية بأن تتناسى هذا الواقع ، وتعتبر الاتاوات مجرد عملية عدائية عنصرية تمارسها الجزائر مع بقية ايلات اشمال افريقي ضدهم (67) ، لا سيما وأن وضع البحرية الجزائرية ساعدهم على التملص من الالتزامات المالية المترتبة على الاتاوات والهدايا الالزامية .

وقد تخلصت بالفعل أغلب الدول الأوروبية من طائفة هذه الاتاوات ، وطورتها الى ما يشبه الهدايا الالزامية والترضيات البروتوكولية بمناسبة اعتماد القناصل ، أو تجديد المعاهدات وتأكيد الروابط السلمية .

وتتلخص الوسائل التي اتبعتها هذه الدول ، في تجريد الحملات البحرية والالتجاء الى المفاوضات والمسومات في بعض الأحيان (68) .

66 - مذكرات نقيب الاشراف : ص 125 .

67 - وقد نبه الى هذه الحقيقة الاستاذ العروى ، راجع :

— LAROUÏ (A.), *L'histoire du Maghreb, un essai de synthèse (textes à l'appui)*, Maspero, Paris 1970, p. 249.

(68) PLANTEL (E.), *Les consuls de France à Alger avant la conquête 1579-1830*, Extrait des études, Paris 1930, p. 56-57.

وقد كانت الأساليب السياسية في غالب الأحيان أفضل من استعمال القوة والمجابهة العسكرية ، فقد استطاعت فرنسا بالمفاوضات أن تحصل على شروط أفضل في علاقتها مع الجزائر سنة 1808 ، عكس الهجوم الانكليزي على الجزائر سنة 1824 ، الذي كانت نتيجته متواضعة رغم اعتماده على مبدأ القوة (69) .

وكذلك الولايات المتحدة توصلت الى صيغة معاهدة وقعت في الجزائر بتاريخ 5 سبتمبر 1795 أطلق بمقتضاها الجزائريون الأسرى وتخلصت بفضلها الحكومة الأمريكية من دفع العوائد والرسوم ، كما حصلت على تعويض عادل لأملالك الأمريكيين الذين تركوها بالايالة ، مع التزام الجزائر بدفع تعويض للقنصل الأمريكي قدر بـ 10000 دولار ، واعادة أكياس القطن التي تركها هذا القنصل بمدينة الجزائر (70) ، مقابل دفع مبالغ مالية تعادل حوالي مليون دولار ، منها واحد وعشرون ألفا وستمائة دولار تدفع في شكل معدات بحرية (71) .

ومن العوامل الخارجية المؤثرة على السياسة المالية الجزائرية ، تلك المعاهدات غير المتكافئة التي تميزت بها علاقة الجزائر مع بعض الدول الأوروبية ، كفرنسا وانكلترا وبعض الدويلات الإيطالية . اذا كانت هذه المعاهدات المجحفة في حق الجزائر تقوم على تصدير المواد الأولية بأثمان بخسة ، مقابل استيراد المواد الجاهزة الغالية الثمن .

ومما زاد هذه المعاهدات اجحافا تدخل الوسطاء اليهود والتجار الأوروبيين في كل صفقة تعقد أو بضاعة تصدر .

(69) CARTHY, Voyage de d'Shaw, tra. et augmentation de M. Carthy, p. 302.

(70) DUPUY (E.), *Américaines et Barbaresques 1776-1824*, R. Roger et E. Chernoviz, Paris 1901, p. 344-345.

71 - محمد اله ، أبو القاسم ، « الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية قبل الاحتلال الفرنسي لجزائر » مجلة المعرفة الجزائرية ، العدد 15 (1964) ص 13 .

فالعلاقة مع فرنسا بدأت منذ عهد مبكر باصطياد المرجان بالسواحل الشرقية للجزائر سنة 1520 في عهد فرانسوا الأول (72) .

ثم أصبحت في شكل امتيازات تجارية سنة 1524 عندما احتكر المرسيليان توماس لنش Thomas Linch صيد المرجان وتصدير البضائع وكارن ديد Carlin Didas بمنطقة عنابة (73) .

وتأكدت هذه الامتيازات الفرنسية ببناء حصن بجوار القالة سنة 1561 وتنصيب قنصل فرنسي بمدينة الجزائر سنة 1577 (74) .

وقد استمر نشاط هذا الحصن التجاري الذي أصبح مركزا ومحطة للمصالح الفرنسية بالشرق الجزائري ، رغم تعرضه في بعض الاحيان الى التضييق والتدمير ، الى قطع العلاقة بين فرنسا والجزائر سنة 1827 حيث وقع هدمه نهائيا .

لكن المنافسة الفاسية التي تعرضت لها الامتيازات الفرنسية من بعض الدول الاوربية والبيونات اليهودية ، جعلت التجارة الفرنسية في الجزائر تفقد تلك الأهمية التي كانت لها في منتصف القرن الثامن عشر . وقد ساعدت على الحد من التفوق التجاري لفرنسي تلك الأحداث السياسية والحروب البحرية التي عاشتها فرنسا في عهد نابليون .

فلم تعد الامتيازات الممنوحة لبيت بارى Paret في أوائل القرن التاسع عشر سوى اجراء شكلي (75) فقد كل أهميته التاريخية بعد أن أصبحت صادرات مرسيليا للجزائر لا تتعدى سنوي حمولة باخرة أو باخرتين (76) .

(72) FILLIAS (A.), *Notice sur les produits maritimes du littoral algérien*, Cursach, Alger 1878, p. 20.

(73) BOUYAC (R.), *Histoire de Bône depuis leur fondation jusqu'en 1830*, A. Challamel, Paris 1892, p. 83.

(74) MAUROY, p. 21.

(75) DEVOULK (A.), « Relevé des principaux Français qui ont résidé de 1686-1830 », d'après Jobert Armand le 9 avril 1821. *R.A.*, 19 (1873), p. 447.

(76) VALENSI, p. 80.

وكانت الامور تسير في صالح انكلترا ، التي حصلت على الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري سنة 1807 مقابل 297500 فرنك (77) .

لكن الانكليز لم يستفيدوا كثيرا بهذه الامتيازات ، اد تركوا صيد المرجان للايطاليين والمالطيين والقطانيين ، لجهلهم بطرق صيده الفنية ، كما تنازلوا عن امتيازاتهم التجارية بالقفل وجيجل لصالح بيت دافيد بكري (78) ، وبذلك لم يستغلوا كل الامتيازات الممنوحة لهم (79) ، ولم يسارعوا الى تجديد العقد واعادة نشاطهم التجاري بالسواحل الشرقية .

وقد شجع الانكليز على هذا الانسحاب التجاري تعرضهم لعداوة الاهالي وتكبدتهم الخسائر التجارية (80) ، بالاضافة الى ان عودة السلم الى اوربا بعد سقوط نابليون قد سمح لهم بالحصول على المؤن الضرورية لتزويد حامياتهم بجبل طارق ومالطة (81) ، وبالتالي فقدت امتيازاتهم بالقالة اهميتها الاستراتيجية والتجارية (82) .

ولهذا سارع الجزائريون بعد هجوم اللورد اكسموت 1816 الى وضع حد لهذه الامتيازات التي فرضتها الاوضاع السياسية ، ولم توفر لهم نفس الفوائد المالية التي كان يتعهد بها الفرنسيون سابقا .

77 — يرى السيد ماسون ان حدد السفن الفرنسية المتعاملة مع الجزائر سنويا لم يكن يزيد مدها الكلي عن 21 سفينة ، كما ان حمولتها لم تزيد عن 2754 طنا ، استنتاجا من الجدول الذي نشره لسنوات 1806 — 1809 راجع :

— MASSON (P.), « A la veille d'une conquête, concessions et compagnies d'Afrique 1800-1830 », B.G.H.D., (1909), p. 78.

(78) FILLIAS, Notice, p. 22.

(79) MASSON, « A la veille », p. 75.

(80) BOUYAC, p. 112.

81 — نفس المصدر .

(82) MASSON, « A la veille », p. 76.

وهذا الحادث لا يعني تخلي الانكليز عن كل مصلحة تجارية لهم بالايالة ، لأن المصالح الانكليزية في الحقيقة كانت تنمو باستمرار بالمراسي الغربية مثل أرزيو ، التي شحن من مرساها سنة 1814 أربعين ألف بقرة موجهة للحامية الانكليزية باسبانيا (83) . كما أن تاجرا من نفس المدينة قام بتصدير سبعين ألف قميز من الحبوب الى جبل طارق سنة 1822 (84)

وتبرز لنا هذه الصفقات المهمة الوضع الممتاز الذي آلت اليه المصالح الانكليزية بالايالة ، والذي خول لانكلترا أن تكون في طليعة الدول الاوربية المتعاملة مع الجزائر مع حلول سنة 1822 (85) .

أما باقي الدول الاوربية فكانت لها ايضا علاقات تجارية مع الجزائر ، فاسبانيا نالت بفضل الصلح المبرم مع الجزائر سنة 1791 (86) ، حقوق امتياز صيد المرجان بالسواحل الغربية ، وتحصلت على رخصة اشتراء 1000 حبوقة قمح ، مع تخفيض الرسوم الجمركية على سفنها بالمرسى الكبير بحيث لا تتجاوز هذه الرسوم 56 ريالا أي 63 فرنك ، مقابل اتدوة سنوية تقدر بـ 120 ألف فرنك سنويا (87) .

ولقد سمحت هذه الامتيازات لدولة اسبانيا بالحصول على جزء من الحبوب المصدرة من أرزيو والتي تقدر كميتها ما بين 250 الى 300 ألف طن (88) . مع التخلص من التكاليف المالية التي كانت تقع على عاتق

(83) *Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie*, T. I, 1830-1837, Ministère de la Guerre, Imp. Royale, Paris 1839, p. 323.

84 - نفس المصدر .

(85) JULIEN, H. *d'Afrique*, T. II, p. 290.

86 - لمعرفة تفاصيل شروط الصلح مع اسبانيا راجع : المدني ، أحمد توفيق ، *حرب التتلال* مع اسبانيا 1492 - 1792 ، وفاق ودراسات ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، قسنطينة 1968 .

(87) PECHOT (L.), *Histoire de l'Afrique du Nord avant 1830*, T. III, Gojasso, Alger 1914, p. 112.

(88) *Tableau 1830-1837*, p. 323.

الحكومة الاسبانية من جراء احتلالها لوهراة والمقدرة بـ 47 ملايين ريال كل سنة (89) .

كما أن الولايات المتحدة اتفقت بعقد معاهدة بشروط مغرية مع الجزائر سنة 1795 ، ثم اكدتها بمعاهدة أخرى سنة 1816 حرصا على ضمان المكاسب التجارية والامتيازات الخاصة (90) .

ولعل أهم الدول المنتفعة تجاريا مع الجزائر هي دول السويد وليفورن والبندقية . فليفورن احتلت مرتبة ممتازة في استرداد المواد الاولية من الجزائر منتفعة بالطائفة اليهودية المحتكرة لثلي التجارة الخارجية للجزائر (91) .

أما البندقية فقد نالت حق التجارة مقابل اتاوات سخية قدرت في معاهدة 1747 المعقودة بين الداي بابا علي ومندوب البندقية ؛ 2200 سكة ذهبية (92) ، ثم ارتفعت هذه الاتاوات اثر معاهدة 1763 الى ما يقارب 50000 سكة جزائرية بالاضافة الى عتق خمسة عشر مسلما كانوا مستعبدين بأوربا (93) .

بينما السويد كانت سفنها تتمتع بامتيازات الحياة أثناء حروب نابليون بوناپرت ، وتعمل لصالح اكثرا وفرنسا وهولندا ، وتتعاطى التجارة مع الجزائر مقابل اتاوة سنوية تصل قيمتها الى 50 مليون فرنك ، كانت تتعهد السويد بتقديمها للداي منذ القرن الثامن عشر .

(89) CAZENAVE (J.), « Les présides espagnoles d'Afrique leur organisation au XVII^e siècle », d'après B.N.P. R.A., (1922), p. 483.

(90) DUPUY, 344-348.

91 — حسب المعلومات التي اوردتها جوليان

— JULIEN, H. d'Afrique, T. II, p. 290.

(92) GRAMMONT (H.D. DE), « Etudes algériennes, la course, l'esclavage et redemption à Alger », R.H., T. 25, (1884), p. 46.

(93) SACHRDOTI (A.), « Venise et la régente d'Alger », tra. de Mr. Despois, R.A., 101, (1957), p. 294.

ثم قالت السويد امتياز حرية التجارة البحرية اثر معاهدة 1729 وذلك مقابل دفع 10000 ريال كل عشر سنوات ، وتزويد الجزائر بما قيمته 15000 ريال من العتاد الحربي وأخشاب البناء ، وتقديم 6000 ريال عند تنصيب قنصل جديد لها بالجزائر (94) .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الميزان التجاري للجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، فأننا نجد أن مجموع قيمة المعاملات التجارية بين الجزائر وأوروبا 1473000 دولار منها 1200000 دولار لواردات و 273000 دولار للصادرات حسب المعلومات التي أوردها شالير قنصل الولايات المتحدة بالجزائر ، والتي تعود الى سنة 1822 (95) .

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار تقرير اللجنة الافريقية فأننا نجد أن المعاملات التجارية الجزائرية الاوربية كان يبلغ مجموع قيمتها 4800000 ف، منها 2200000 ف للواردات و 2600000 ف للصادرات ، وهي تتوزع في أهميتها كما يلي : 1250 لانكلترا ، 1250 للبندقية ، 250 هولندا ، 250 لفرنسا (96) .

وقد ألحقت العلاقات الاوربية الجزائرية غير المتكافئة منذ أوائل القرن التاسع عشر ، أضرارا بالاقتصاد الجزائري ، وكان لها انعكاس سلبي على الأجهزة المالية للبلاد، فهذه العلاقات كانت في أساسها لا تتماشى مع المصلحة المالية للإالة الجزائرية ، لما انجز عنها من اتفاقيات غير عادلة . وربما كان الشيء الايجابي منها يتمثل في الموارد التي توفرها للخزينة العامة .

(94) BERENGUER (A.), « Documents suédois sur la prise d'Alger 1830 », R.H.C., n° 4, (1968), p. 35-36.

(95) SHALER, p. 102.

(96) YACONÓ (X.), « La régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de 1833-1834 », R.O.M.M., n° 1 (1966), p. 238.

فرنسا مثلا كانت تدفع مقابل امتيازاتها ما لا يقل عن 37000 جنيه ،
وحسب المعلومات التي أدلى بها القنصل الفرنسي فاليري Valière فان
هذا المقدار قد ارتفع الى 27000 قرش أي ما يعادل 108000 فرنك ،
وذلك اثر معاهدة 1790 (97) .

وبعد حصول فرنسا على امتيازاتها بالشرق الجزائري من جديد سنة
1816 بلغت قيمة الاتاوات المطلوبة منها 200000 فرنك (98) .

وحتى قبيل فرض الحصار الفرنسي بقليل ، كانت الشركة الفرنسية
تدفع مقابل امتيازاتها بمقاطعة قسنطينة ما بين 9 و 8 ملايين فرنك في شكل
قروش اسبانية (99) .

كما كانت حقوق امتيازات انكلترا في سنة 1807 تفدر بـ 267500 ف
(100) .

ونستطيع أن نتبين الجانب السلبي لهذه العلاقات الأوربية الجزائرية
على النظام المالي للبلاد، في أن هذه الامتيازات التجارية كثيرا ما كانت تمنح
مقابل اشياء تافهة وتروضيات بسيطة ، لم يكن لها أي مساهمة ايجابية في
ميزانية البلاد ، ومن الامثلة على ذلك أن الغرفة التجارية بمرسيليا قدمت
للداي في 8 مارس 1764 كمية من الفواكه والمصبرات وبعض المواد
الغذائية الاوربية ، مقابل تحسين أوضاعها وتأكيد امتيازاتها (101) .

والواقع أن الاموال التي كانت تقدمها الدول الاوربية للجزائر مقابل
منح الامتيازات تنضال أهميتها وتفقد قيمتها أمام كرم الجزائر ازاء

(97) MASSON, « A la veille », p. 76

(98) FILLIAS, Notice, 23

(99) YACONO, « La régence », p. 237.

(100) FILLIAS, Notice, 22.

(101) PARES (A.J.), *Un Toulonnais à Alger au XVII^e siècle*, Meilfrond (P. Joseph) 1723-1814, rieder, Paris 1931, p. 12.

تلك الدول ، فحكومة الادارة الفرنسية مثلاً نالت قرضا بدون فائدة قيمته مليون فرنك مع تسهيلات وتشجيعات لنشاطها التجاري سنة 1793 (102) .

ويظهر الجانب السلبي لهذه العلاقة أيضا في تصرف الدول الاوربية صاحبة الامتيازات وكأنها صاحبة الحق الشرعي في البلاد ، فهي في هذه الحالة تقوم بدور الوساطة بين الجزائر وبين الراغبين في الانتفاع بحق الصيد والتجارة ، ففرنسا كانت تمنح لكثير من المراكب رخصة الصيد مقابل فوائد مالية تحصل عليها لنفسها على حساب جزائر ، فهي تحصل على فائدة قدرها 1000 ف في الصيف و 500 ف في الشتاء (103) . مقابل منح رخصة للايطاليين والمالطيين ، متجاهلة بذلك سيادة لجزائر على مياهها الاقليمية .

كما أن الشركة الملكية الافريقية كانت تقوم بتزويد مالطة بلحوب واللحوم وكل ما تحتاجه من الاقوات بواسطة احتكاراتها بالشرق والوسط الجزائري ، وبذلك أصبحت الجزائر في لواقع تقدم الطعام والمؤونة الى أعدائها في الصراع البحري ولو بطريق غير مباشر (104) .

وفضلا عن هذا فان الاحتكارات الاجنبية الناجمة عن العلاقات غير المتكافئة تسببت في خسائر تكبدها الاقتصاد الجزائري ، ومن ذلك أن شركة لنش Linche كانت عند تعاملها مع الجزائر تتجاهل اتفاقيات تصدير القمح وتخول لنفسها حق السيادة المطلقة على مراكزها التجارية ، فهي تقوم بتصدير الحبوب حتى في سنوات القحط والمجاعة متجاهلة

(102) ESQUER, p. 18.

مما يلاحظ أن قيمة هذا القرض عند Garrot تبلغ 250000 ف ، راجع :

(103) FILLIAS, Notice, 23.

(104) MATHIEUX(J.), « Le ravitaillement maghrébin du Malte au XVIII^e siècle », C.T. (1954), p. 193.

بذلك أوامر السلطات الجزائرية ، وهذا هو السبب في تعرض المصالح الفرنسية بالشرق الجزائري الى التضيق والعداء في كثير من الاحيان .

وبالفعل كان تصرف الفرنسيون في المناطق التي نالوا فيها الامتيازات تصرف السادة في أرض محتلة (105) ، هو الذي دفع الجزائريين الى انتهاج سياسة التضيق والعداء ازاء المصالح الفرنسية ، فالحصن وهو مركز هذه الامتيازات تعرض للهدم عدة مرات في 1568 و 1637 و 1799 و 1827 .

أما المظهر السلبي الآخر لعلاقة الجزائر بالدول الاوربية ، فيمكن في أن تلك الامتيازات الأوروبية قد نتج عنها ارتباط اقتصاد بعض المناطق الساحلية مثل آرزيو وعنابة والقالة والقل بالشركات الاجنبية .

ونستنتج هذه التبعية الاقتصادية من عدة أحداث عاشتها تلك المناطق، مثل تضرر سكان ناحية المل من انقطاع التجارة مع الشركة الفرنسية وسعيهم لاعادة تنصيب أحد وكلاء هذه الشركة بالمركز التجاري بالقل سنة 1798 (106) .

وقد اضطرت السلطات الجزائرية الى السماح ببناء حصن فرنسا من جديد بعد أن هدمته سنة 1640 ، وذلك لاختاد عصيان شيوخ العشائر المتعاملين مع الشركة والمنتفعين ببيع حبوبهم ومنتجاتهم من أصواف وشموع ومواش للمركز التجاري بالحصن (107) .

كما أن ارتباط اقتصاد الجزائر بتلك الشركات الاجنبية يظهر في تدخلات موظفي الشركات الاجنبية في المسائل المتعلقة بالاقتصاد المحلي ، ففي نواحي القالة كان يقوم مسؤولو الشركة الفرنسية بتوزيع الحبوب

(105) JULIEN, H. *d'Afrique du Nord*, T. II, p. 283.

(106) FERRAUD (L. Ch.), « Causes de l'abandon du comptoir de Collo par la compagnie française en 1793 », R.A. 21 (1877), p. 140.

107 - كوران . ص 30-31 .

المخصصة للزراع على الاهالي ليستفيدوا من تصديرها من جديد ، كما
ساهم هؤلاء المسؤولون في نواحي عناية في تكوين شركات مؤسسة
على مبدأ مد الاهالي بقطيع من المواشي أو بجزء منه لرعايته والعناية
به ، ويقسم الفائض بنسب متفق عليها مسبقا (108) .

وهكذا أصبحت المراكز التجارية الأوربية ولا سيما الفرنسية منها تعتبر
مواطن ضعف في الاقتصاد الجزائري . فهي تساعد على استنزاف
المنتجات الجزائرية وتسربها الى البلاد الاوربية بأثمان
بخسة وبكميات كبيرة . وحسبما يذكره فاتتور دي بارادي
فان المواد الأولية المصدرة من الجزائر الى فرنسا كانت تقدر بـ 300 الى
400 قنطار من الشمع والعسل ، وبـ 7 الى 8 آلاف قنطار من الصوف
وبـ 20 الى 23 ألف قطعة من الجلد ، هذا من ميناء الجزائر فقط ، أما
من ميناء عناية فكانت كميات العسل والشمع المصدرة لفرنسا تبلغ ما بين
300 و 400 قنطار ، بالإضافة الى 1200 000 قنطار من
الصوف (109) . هذا بعض النظر عن المواد المهربة أو التي تصدرها
الشركة بدون علم الحكومة الجزائرية ، متحديا بذلك القوانين المعمول بها
في البلاد (110) .

وكانت نتيجة هذه الأوضاع ارتفاع أسعار المواد الأولية بالأسواق
الجزائرية بعد أن قلت كميتها وزاد الطلب عليها داخل البلاد .

أما الحكومة الجزائرية وهي صاحبة الحق اشرعي في الاستفادة بخيرات
أرضها فلم تنل الا النزر القليل من الفوائد المترتبة عن التعامل التجاري
الخارجي .

(108) MASSON, « A la Veille », p. 79.

(109) V. de Paradis, 18-20.

بينما الشركات الأجنبية والتجار اليهود كانوا يحصلون على فوائد فاحشة مثل الشركة الفرنسية العاملة بالشرق الجزائري التي يوفر لها صيد المرجان وبيعه مداخيل مالية هامة ، ففي سنة 1821 مثلا كانت عائدات صيد المرجان تبلغ 363000 قرش أي ما يعادل 2400000 ف (111).

وفي سنة 1827 كان ثمن ما صيد من المرجان في عين المكان يبلغ 1812450 ف (112) مع العلم بأنه بعد المعالجة ترتفع قيمته كثيرا ، حتى أن بعض قطع المرجان الجيدة تباع بـ 10 قطع ذهبية من صنف لويز (113). ونفس الشركة كانت تحصل على حوالي مليون فرنك مقابل ما تصدره من مواد أولية كالحبوب والشمع والجلود (114) .

ومما يلاحظ أن تلك الدول الاوربية وعلى رأسها فرنسا وانكلترا كان هدفها الوحيد عند تعاملها مع الجزائر هو الحصول على أكبر فائدة ممكنة عن طريق شراء المواد الأولية وبيع مصنوعاتهما ، أو بواسطة ممارسة صيد المرجان على سواحل الجزائر ، ولبلوغ هذه الاهداف الاقتصادية سعت كل من انكلترا وفرنسا للتخص من الجمارك المرتفعة ، بحيث أصبحت سفن الدولتين لا تدفع عن بضائعها الداخلة الى المرسى سوى 5 ٪ ، بعد ما كانت هذه الرسوم المفروضة على سفن فرنسا وانكلترا لا تقل عن 12 ٪ من قيمة الحمولة قبل منتصف القرن الثامن عشر (115) .

ولم تكتف فرنسا بهذه التنازلات بل حصلت لشركتها المتمركزة في الحصن المذكور على أمر حكومي يعفيها من دفع رسوم سفينتين كل سنة ، ورغم هذه التنازلات من الجزائر فإن الدول الاوربية كانت تنظر

(111) RAYNAL (G.T.), p. 157.

(112) DECHAUD (E.), *La marine à la prise d'Alger*, P. Perrier, Oran, 7, p. 24.

(113) DES FONTAINES, *Voyages*, 231.

(114) YACONO, « La régence d'Alger », p. 238.

(115) L. de TASSY, 97 et 298.

— CARETTE (R.), *Algérie*, P. Didot, Paris 1862, p. 148.

الى قضية الاحتكارات كوسيلة لتسوية علاقاتها مع الحكومة الجزائرية ، على حساب الاوضاع المالية ودون اعتبار للمصالح الاساسية للاقتصاد الجزائري .

ولهذا فانتنا كثيرا ما نجد في التقارير التجارية لتلك الفترة تهجما على سياسة الداي ازاء القناصل الاوربيين لشراسته وتكالبه على الاموال وصعوبة المفاوضات معه ، مع التأسف البالغ على ضعف وانكماش الحركة التجارية (116) ، رغم أن الواقع كان عكس ذلك .

ويمكن الاعتماد على الميزان التجاري الجزائري في تلك الفترة الني سبقت الاحتلال لمعرفة مدى تأثير العلاقات الجزائرية الاوربية على الانظمة المالية .

فالميزان التجاري كان في غير صالح الجزائر وذلك لغلاء المواد المجهزة المستوردة وبخس اثمان المواد الاولية المصدرة ، وهذا الاخلال في ميزان المدفوعات الجزائرية قد تسبب في خسارة مالية تكبدتها الخزينة ، وتقدر هذه الخسارة المالية حسب المعلومات التي أوردها شالير بـ 937.000 دولار (117) ، وحسب الارقام التي أثبتتها جاتني دوبوسي Genty DEBUSSY تناهز خمسة ملايين فرنك (118) .

وهذا الوضع الذي كانت عليه المعاملات التجارية بين الجزائر وأوروبا يمكن الحكم عليه من الجانب المالي ، بأنه مناقض لمصلحة الدولة

(116) MASSON (P.), *Histoire des établissements de commerce français dans l'Afrique Barbaresque 1560-1793*, Hachette, Paris 1903, p. 579.

(117) SHALIER, p. 104.

(118) GENTY DE BUSSY (M.P.), *De l'établissement des Français dans la régence d'Alger*, T. II, 2ème éd. Paris 1839, p. 8.

سأشير الى المؤلف فيما يلي هكذا : G. de Bussy

الجزائرية (119) ، ومناف لكل تطور اقتصادي معتمد على تنمية الموارد الداخلية للبلاد .

ونستنتج من كل ما سبق ذكره من الاسباب المختلفة التي كان لها تأثير مباشر على الاوضاع المالية للبلاد ، سواء منها العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية كتعرض الایالة الجزائرية للخطر المحدق على السواحل أو على الحدود الشرقية والغربية ، مع انهيار أسطولها البحري ، وما تسبب عنه من قلة الغنائم والاتاوات والمعاهدات غير المتكافئة .

كل هذه العوامل الداخلية أو الخارجية أضرت بالنظام المالي للبلاد ، وتسببت في ازدياد اهتمام الحكام بالشؤون الداخلية. للإيالة ، حتى يعوضوا تلك الموارد البحرية الهامة التي لم يعد النشاط البحري يوفرها لهم .

وهكذا أخذت الحكومة الجزائرية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، تفقد صبغتها البحرية الغالبة عليها ، ليزيد ارتباطها بالأرض الجزائرية ، لكن هذا الاهتمام بالشؤون الداخلية للبلاد ، كان في غير صالح الأهالي لأنه حمل في طياته مطالب مالية للدولة زادت في شقاء السكان وخصوصا الريفيين منهم .

كما تسببت هذه العوامل في تضعف الانظمة المالية للدولة بعد أن أصبحت العلاقات الخارجية لا تحترم المراسيم المعمول بها بالجمارك أو المتبعة في تصدير المنتوجات ، فضلا عن أن نظاما حساسا كالنظام المالي في الدولة ، لا يمكن أن يبقى بمعزل عن تضرر السكان بالمجاعة والأمراض وتزعزع السلطة الحاكمة بموجة من الانتفاضات والاعتيالات ، وهذا ما

(119) GALLISSOT (R.), « Les rapports ville campagne dans l'histoire du Maghreb », colloque de géo-maghrébine, Tunis 5-10 Octobre 1967, *La Pensée*, n° 142, (1968), p. 87

جعل الموارد التي يقوم عليها النظام المالي تتوقف عن النمو وتؤدي الى حالة الجمود والتدهور الاقتصادي .

وهناك نتيجة منطقية لهذه الحالة التي أصبحت عليها الانظمة المالية ، وهي أن الاوضاع المالية بصفة عامة لم تعد في صالح الدولة الجزائرية . وأصبحت الايالة مقبلة على ضائقة مالية وانهيار اقتصادي ، اذا لم يحدث ما يوقف هذه الوضعية السيئة التي كانت عليها اقتصاديات الجزائر ، ولسوء الحظ لم يظهر أي عامل ايجابي حسبما نستنتجه من الأحداث ، لوقف ذلك التيار ، بل أن الحصار البحري الفرنسي ، ثم نزول الجيوش الفرنسية بسيدي فرج يوم 14 جوان ، واحتلالها العاصمة يوم 5 جويلية كان الضربة القاضية لهذه الاوضاع الاقتصادية المتداعية .

الفصل الثاني مصادر الدخل

من الصعوبات التي تواجه الباحث عند التعرض لمصادر دخل الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر ، ما يتصل بكيفية معالجة هذه المصادر المتعددة ، فهل يتناولها باعتبارها رسوماً أو ضرائب مباشرة وغير مباشرة (1) ، أو يعالجها كما فعل كثير من المستشرقين مثلاً بوصفها ضرائب شرعية وغير شرعية (2) ، أو يحصرها في ضرائب قارة ثابتة وضرائب غير ثابتة (3) كما فعل بعض الكتاب مثل سيد شالير Shaler والسيد لوجي دوتاسي Lauger de Tassy أم يدرجها ضمن ترتيب حسابي كما فعل كثير من كتاب تلك الفترة أمثال السيد بوتان (4) Boutin

1 - الضرائب المباشرة تتعلق بالنتاج الأراضي الفلاحية كالحاصلات ، أما الضرائب غير المباشرة فهي تمس عائدات الجمارك والاحتكاريات وحقوق الكس مثلاً .

2 - تعني بالضرائب الشرعية المشور والركاة والخراج والجزية ، وهناك ضرائب محلية كالحكور والزرمة والفرامة والضطية ، وهي عادة ضرائب مستحددة لقروية أو لقرى اجتماعية ، ولزيادة الإيضاح راجع مقال :

— PARFENTIEFF (B. de), « Etude de droit public mallkite », R.O.M.M., n° 1 (1966), p. 161-199.

3 - من مصادر الدخل القارة أو الثابتة Les Fixes المشور ، الفرامة ، الحكور ، المعائد ، الدلوش . أما المصادر غير الثابتة أو غير القارة (les Casuels) فهي تخضع للتغيرات حسب الظروف والأحوال زيادة أو نقصاناً ، كأرباح القرصة والمصادرات والهدايا والمعونات المختلفة .

4 - حصر السيد بوتان مصادر دخل الإيالة في ثمانية أنواع : كراء حقوق الشمع والجلد والفريت - الهدايا غير العادية - هدايا القناصل - أنوات هولندا والبسلاد الإسكندنافية - التبريمات - شراء العبيد - احتكارات الشركة الفرنسية بمناجم ونواحيها - حقوق بيع الحبوب استثنائياً .

ولم يهتم بحقوق الديوانة لقلتها ، كما أهمل شبايم القرصة لأضرارها على الانتعاش ، راجع : — BOUTIN, 80.

والسيد دي بواتافيل Dubois Thainville والسيد لوكونت دوبيرسار
 Le conte d'Haubersant (6) والسيد بافي (7) ، أم يقتل بيض Pavy
 الكتاب المعاصرين أمثال بوي Boyer (8) ، ونوشي Nouschi (9) ،
 وبرونان Prenant (10) .

ولكن ما دام الهدف هو اعطاء فكرة صحيحة عن هذه المصادر المتعددة
 تمكننا من مناقشتها وابرار مميزاتها وقيمتها الفعلية في التأثير على النظام
 المالي ، فالتا لرى ادراج هذه المصادر تحت تقسيم بسيط شامل يعالجها
 من حيث مصادرها الاساسية ونوع الاقتصاد الذي يوفرها ، فمصادر
 الدخل لا تعدو ، حسب هذا التقسيم ، كونها ضرائب تؤخذ على القطاع

5 - أجمل السيد دي بواتافيل مصادرة الدخل في خمسة فروع : القرصنة ، حقوق
 الامتيازات والانتفاع كالاختكارات اليهودية والاجنبية ، حقوق الديوانة ، حقوق
 الاسرى المستعبدين ، مساهمة اليهود المالية « الجزية » ، راجع :
 — D. THAINVILLE, p. 141.

6 - أما السيد لوكونت دو بيرسار ، في تقريره للحمة الاثريية حول مساهمة مالية
 ... الايالة ، فقد ادراج مصادر الدخل في خمسة عشر مصدرا ، أهمها : ضرائب بايليك
 القرب والشرق ، ضرائب فهاد دار السلطان السبعة ، مدخولات الاملاك العامة ،
 فوائد بيت المال ، التهربات والمصادرات ورسوم الرمي والاسواق ، فوائد احتكار
 الصوف والشمع والجلد والنج ، رسوم النقابات وجزية اليهود ، حقوق الاختكارات
 الفرنسية ، اعانات الدول الاوربية الخ . راجع :
 — YACONO, « La régence d'Alger », p. 240.

7 - يرى السيد بافي ، ان مصادر الدخل لا تتمدى ثلاثة أنواع ، هي : الزمة والموائد
 والتهربات (Avaries) راجع :
 — PAVY (M. Gr.), « Supplément, la piraterie musulmane », R.A., 2 (1857),
 p. 347.

(8) POYER (P.), *L'évolution de l'Algérie médiane (ancienne département
 d'Alger) de 1830 à 1936*. Adrien-Maisonneuve, Paris 1960, p. 37-40.

9 - يميز السيد نوشي بين نوعين من الضرائب : ضرائب كبرى كالعشور والحقور والزمة
 والزمة ، وضرائب اضافية متنوعة ، راجع :

— NOUSCHI (A.), *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales
 Constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale*,
 P.U.F., Paris 1961, p. 101.

10 - حاول السيد برونان ، ان يتناول مصادر دخل الايالة ضمن دراسة تحليلية تمثل
 النشاطات الاقتصادية من فلاحية وصناعة تقليدية وتجارة على نمط التواسات
 الاقتصادية الحديثة ، متعافيا عن ظروف تلك الفترة وملاباتها ، راجع :

— PRENANT (A.), LACOSTE (Y.), NOUSCHI (A.), *L'Algérie passé et
 présent*. Ed. sociales, aParis 1960, p. 199-217.

الريفي ورسومها تمس نشاطات الحياة الاقتصادية في المدن وما يتصل بها من حقوق تتعلق بالتبادل الداخلي أو الخارجي .

أ - ضرائب ورسوم القطاع الريفي :

الصنف الاول من مصادر الدخل يأتي أساسا من الانتاج الفلاحي للريف ولهذا أصبح من الممكن معالجة ضرائب ورسوم القطاع الريفي حسب وضعية الاراضي من حيث كونها ملكيات خاصة ، أو أملاك بايليك ، أو أراضي عرش ، أو مدطق مستعصية على نفوذ البايليك لصعوبة تضاريسها وبعدها عن مراكز وطبيعة سكانها الرحل وشبه الرحل .

فأراضي الملكيات الخاصة تخضع عادة لضرائب العشور والزكاة ، أما أراضي البايليك فهي تستغل مباشرة عن طريق نظام الخباسة أو التوزيع ، أو تؤخذ عنها رسوم الحكور عند كرائها أو تسلم للاهالي مقابل أعمال وفوائد ومرتببات ، بينما أراضي العرش والاراضي المستعصية عن السلطة الحاكمة تطبق عليها الضرائب المعروفة بالغرامة والمعونة واللزمة ، واذا امتنعت عن تقديم هذه الضرائب تتعرض للحملات العسكرية .

وفضلا عن هذا التقسيم المبدئي للضرائب المنبثق من وضعية الاراضي وحيازتها الشرعية (11) ، توجد بعض الرسوم المختلفة التي تشترك فيها هذه الاراضي ، مما يؤكد أن هذا التقسيم الاجمالي للضرائب المتعلق

11 - هناك كتب ومقالات عديدة عالجت أوضاع الملكيات القارية وما يترتب عليها ، منها :

— ABADI (L.A.), *Essai sur la constitution de la propriété individuelle en Algérie*, L. Merle, Constantine 1882, p. 3-4.

— GALLISSOT (R.), « Le Mode de la propriété des terres algériennes en 1830 », *B.I.H.F.A.*, n° 1 (1965), p. 15-17.

— GALLISSOT, « Essai de définition du mode », p. 385-412.

بالقطاع الريفي لا يتجاوز نطاق الخطوط العامة التي تتداخل ضمنها التفاصيل الثانوية ، التي ستبرر عند التعرض لأنواع الضرائب بالتفصيل حسب الترتيب التالي :

(1) ضرائب الملكيات الخاصة : العشور والزكاة : (12)

يعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايليك الفعلية ، والعشور نظرياً حسب ما يفهم من صريح لفظه لا يتجاوز أخذ البايليك لعشر المحاصيل الزراعية ، غير أنه في الواقع مخالف لذلك . فهو يطبق حسب الاعراف المعمول بها آنذاك والمعتمدة أساساً في تقديراتها على مبدأ « الزويجة » أو الجابدة التي هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران ، وهي عادة من ثماني إلى عشر هكتارات (13) .

فهذا الاعتبار تحدد كمية المحاصيل الزراعية المأخوذة كعشور على الأراضي الزراعية مبدئياً بعدد الزويجات أو الجابدات المحروثة ، بغض النظر عن كمية الحصاد الحقيقية (14) . إلا أن التقديرات النهائية والدقيقة هي من اختصاص قائل العشور أو خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع (15) ، الذي عليه أن يوفر

12 - سوف لا نتعرض هنا للزكاة التي لأخذ مادة على تطبيع المواشي ، لأنها تندرج ضمن ضرائب اضافية أخرى كالموائد والموائد المأخوذة على رؤوس المواشي ، راجع لزيادة الايضاح :

— PRENAND (P), *Les anciennes impôts de l'Afrique du Nord*, éd. Tablettes, st. Raphaël, Paris 1925, 23-38.

(13) A.M.G. H1 227, Province de Constantine.

14 - شريبة العشور هي حملا جمل ، أحدهما من القمح والآخر من الشعير ، وقد تساهل أحمد باي في أوائل عهد الاحتلال مع رعيته فأصبح يقض مقابل كمية العشور من العبوب مبلغ خمسة عشر (ف) ، راجع : — H. KHODJA, 125-127.

(15) URBAIN (I.), *Appendice, notice sur l'ancienne province de Titteri à été rédigée en 1843*, in *Algérie situation 1844-1845*, p. 402.

المخازن في المدن أو المراكز المؤقتة في البوادي لا يداع كميات العشور الهامة (16) .

وترجع أهمية عائدات العشور الى المساحة الشاسعة التي كانت تؤخذ منها ، فثلث أراضي بايليك الشرق الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع لهذا النظام الجبائي (17) ، وتوفر لمخازن الدولة كل سنة : 20762 قيسة من القمح والشعير (18) ، كما أن مداخل أراضي العشور سنويا ببايليك التيطري كانت تقدر بـ 1330 حمولة جمل (19) ، وهذا يجعلنا نتساءل عن الطريقة التي كان يتم بها جمع هذه الكميات الضخمة من الحبوب .

ولعل التنظيمات الخاصة ببايليك الشرق ، والتي ظل العمل جاريا بها منذ حكم صالح باي (1771 — 1791) تقدر لنا فكرة تقريبية عن كيفية الحصول على مداخل العشور . وذلك لدقة نظام هذه التنظيمات وملاءمة اجراءاتها للأوضاع البايليك آنذاك (20) . كما أنها تمثل آخر تطور انتهى اليه نظام العشور بالولاية الجزائرية .

وبموجب هذه التنظيمات قسم بايليك الشرق الى : شرقي وغربي يفصلهما وادي الحمام (21) . وكان كل قطاع تحت اشراف قائد جبري (22) ، يخضع لقائد الدار ، وكان قائد جبري يقوم بجولتين في

16 — احسن مثال لنظام مخازن العشور لجدد ببايليك التطري حيث توجه كميات العشور الى مخازن المدية ، والى مؤسسة البرواقية ، والى المراكز المخصصة لهذا الغرض بدخل المقاطعة :
— URBAIN, 402.

17 — نفس المصدر

(18) A.M.G.H. 227 province de Constantine.

(19) URBAIN, 402.

(20) VAYSSETTES (E.), Histoire des derniers Beys de Constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'Hadj-Ahmed », R.A., 3 (1858), p. 116.

(21) A.N.P. F8° 1822, Rapport Warnier. من الراجع أن وادي الحمام هو : الواد المعروف الآن بهذا الاسم ، وهو ينبع شمالي قالة ويصب في البحر بالقرب من رأس الحديد ، تحت اسم الوادي الكبير الغربي ، مارا بالأحجار السود .

22 — يعرف العشور حسب هذا النظام بالجبري ، كما أن الأراضي التي يؤخذ منها العشور تعرف عند الاحالي بالاراضي « الحوابرية » : VAYSSETTES, 116.

قطاعه احدهما في الخريف والاخرى بعد الحصار لتقدير المحصولات بحضور قائد القبيلة وشيخ الدوار والفلاح المعني بالامر

وكان من حق الفلاح الاعتراض على النتائج المسجلة في مذكرة كاتب قائد جبرى ، قبل أن ترفع الى الباي ليعيد تقدير المبالغ المسجلة في هذه المذكرة من جديد ، وبعد اتخاذ الاجراءات على ضوء تقرير القائد تسلم القوائم النهائية للقياد ليتحصلوا على كميات العشور عند خروجهم مع المحلة ، وكان القياد يلتجئون الى الاستعانة بالمالات العسكرية حتى يسهل عليهم الحصول على مداخل العشور المطلوبة (23) .

(2) فوائد ورسوم اراضي البايليك :

تكون الاراضي التابعة للبايليك قطاعا فلاحيا هاما له تأثيره الكبير على الحياة الاقتصادية في الريف . ذلك أن قسما كبيرا من الاهالي سواء منهم القار أو المتنقل (24) ، ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن طريق كراء الارض (25) أو العمل بها كأجراء أو خماسين .

وكان البايليك قد تحصل على هذه الاراضي بطريق المصادرات المتعددة التي يقوم بها البايات بالبايليك أو لأغوات بدار النسطان ، مثل مصادرة أحمد باي لأراضي قبائل أولاد عبد النور بالهضاب العليا الشرقية (26) .

فالراجح أن أغلب أراضي البايليك تعود الى عمليات المصادرة ، لأن شراء الاراضي من طرف الدولة أو حيازتها بسبب غياب الورثة الشرعيين

(23) NOUSCHI, *Enquête*, p. 97-98.

24 - يرتبط معاش قبائل الرحل بهذه الاراضي لانها تستاجر مساحات من هذا القطاع لرمي مواشيها مدة معينة قد تبلغ الثلاث سنوات ، راجع :

- GARETTE, WARNIER, *Description*, p. 68.

25 - يعرف رسم كراء أراضي البايليك بحق الحكور ، وهو عادة 5 دوبرو للجابذة ، راجع :

- FERAUD (F.), *Notice historique sur la tribu des Oulad-Abd-Nour*, Constantine 1864, 151.

26 - ينظر المصدر : 54 و 122 .

أمر نادر الحدوث ، ولعل لفظ العزل الذي أطلق على أراضي هذا القطاع يدل على أصولها الأولى ، فلفظ العزل معناه : التنحي والتخلي (27) .

والواقع إن هذه المصادر ، هي التي جعلت أراضي العزل تختلف من بايليك إلى آخر فأراضي عزل بايليك النظري وهران أو قطاع دار السلطان كانت عبارة عن قطع متناثرة وسط أراضي العرش والمليكيات الخاصة ، وتقدر مساحتها ببعض مآت من الهكتارات (28) .

أما أراضي عزل بايليك الشرق فقد كانت ضمن دائرة مركزها مدينة قسنطينة — لا تكاد تفصلها إلا بعض الملكيات الخاصة التي لا تتجاوز مساحتها عشرة آلاف هكتار (29) — على امتداد أودية الرمال وبومرزوق ووادي الزناتي والوادي الكبير ، وبعض القطع المنعزلة بضواحي عنابة أو على سفوح الجبال (30) .

وهذا ما جعل أراضي عزل بايليك الشرق تكسب أهمية خاصة تركز على جودة الأراضي وسعة المساحة الإجمالية التي يقدرها السيد وارني في تقريره سنة 1841 : 112351 هكتارا (31) .

ولعل التقديرات التي تعود إلى سنة 1867 أقرب إلى الحقيقة ، وذلك لدقتها وعدم حدوث أي تغيير جذري في هذا النوع من الملكيات العقارية أثناء الفترة الأولى للاحتلال ، ومفرد هذه التقديرات أن أراضي عزل البايليك تبلغ مساحتها 146693 هكتارا (32) .

27 — ابن منظور ، لسان العرب ، ط . دار صادر بيروت 1956 ، المجلد 11 ، ص 440 .

(28) CARETTE-WARNIER, *Description*, p. 69 .

(29) CARETTE-WARNIER, *Notice*, p. 396.

(30) CARETTE-WARNIER, *Description*, 69

(31) A.N.P. F 8° 1822, Rapport Warnier 1841, propriété indigène et propriété de l'état dans la province de Constantine.

(32) A.N.P. II 8° 1807 sénatus Consulte du 22 Avril 1863. Statistique au 1er Janvier 1867. Azels de la province de Constantine.

لكن هذه التقديرات تبقى بدون نتيجة ايجابية ، اذا لم تتعرض للفوائد التي تحصل عليها الدولة من اراضي البايليك .

فالفوائد المترتبة على اراضي الدولة تختلف حسب طرق الانتاج المتبعة في استغلالها فقد يتم استغلال هذه الاراضي مباشرة من طرف الدولة عن طريق :

ـ نظام الخماسة :

وهو نظام يمكن الفلاح من العمل في الارض لفائدة الدولة مقابل خمس الانتاج ، بعد أن توفر له الارض والمحراث والحيوانات والبذور، وقد دعم العرف السائد في الارياف الجزائرية آنذاك هذا التعامل الفلاحي ، فأصبح يقوم أساسا على اثبات حق اقطاعي في العمل الزراعي مقابل جزء من المحصول بأحواش دار السلطان (33) أو برتب (3) بايليك قسنطينة (35)، ومزارع بايليك التيطري وبايليك الغرب .

وقد وفر الخماس من العمل في أرض البايليك مدخولا ماليا معترما يقدر بثلاثمائة وثلاثة وأربعين فرنكا لليوم حسب احصائيات أجريت في أوائل عهد الاحتلال . وان كنا نميل الى أن هذا الدخل المحترم الذي حظي به الخماس راجع في أساسه الى اشتغاله بمن أخرى مدة ثلاثة أرباع السنة (36) ، أو لخصوبة الاراضي ووفرة الانتاج (37) .

وفضلا عن نظام الخماسة فان الدولة غالبا ما كانت تلجأ الى تسخير الفلاحين في أعمال السخرة فترغم قبائل الرعبة الخاضعة لخوجة الخيل

(33) ISNAR (H.), *La réorganisation de la propriété rurale dans la Mitidja*, Joyeux, Alger, 2, p. 15-16.

34 - الرب : لفظ محلي يطلق على مزارع البايليك بالشرق الجزائري .

(35) VAYSSETTES, 113.

(36) NOUSCHI, *Enquête*, 81.

(37) *Tableau*, T. I, 1837, p. 82.

أو البايات على التطوع للعمل لصالح الدولة بمدة جابديات ، ويعرف هذا الاجراء عند الفلاحين باسم « التويضة » (38) .

وبجانب هذا الاستغلال المباشر لاراضي البايليك هناك اجراء آخر تلجأ اليه الدولة للانتفاع بأراضيها ، ويتم بعدة طرق منها :

— كراء الاراضي الزراعية : (39)

مقابل منافع عينية أو نقدية تسلم للحياة آخر السنة بدون اعتبار للخسائر والجوائح التي تتعرض لها المزروعات ، بحيث تكون هذه الخسائر على حساب الفلاح (40) .

فتأخذ الدولة 12 صاعا من القمح و 12 صاعا من الشعير على الجابدة أي بنسبة أقل من 50 ٪ مما زرعه الفلاح ، اذا أخذنا بعين الاعتبار تقديرات السيد وارني Wannier لسنة 1841 (41) ، أي ما يساوي بأسعار فترة أوائل الاحتلال حوالي 25 فرنكا للجابدة (42) .

ومما يلاحظ أن هذا الشكل من الاستغلال غير المباشر لاراضي الدولة، قد خلق روابط ومصاح متبادلة بين المدينة والبادية . ذلك أن الحضر ، ولا سيما الطبقة الموسرة منهم ، هم الذين كانوا يقومون بدور الوساطة بين الفلاحين العاملين والدولة ، لأن كراء الاراضي عادة ما تحظى به هذه الطبقة الغنية ، التي تلجأ بدورها الى الفلاحين للعمل في الاراضي المكتراة .

(38) FERAUD, *Notices des Oulad-Abd-Nour*, 151.

— V. de Paradis, p. 25.

39 — نظام كراء الاراضي الزراعية التابعة للدولة يعرف بالحكور في أغلب الجهات ، وتتميز الناحية الشرقية بتسميتها الخاصة ، وهي عزل جبري .

40 — حسب اعمومات التي أوردها لانتور دو بارادي ، تأخذ الدولة من كل جابدة « 10 هكتارات » ثلاث أو أربع أو خمس بدقات شيك حسب جودة الأرض ، راجع :

— V. de Paradis, p. 25.

(41) A.N.P. F 8° 1822 Rapport Warnier 1841.

(42) VAYSSÈTES, 115.

وتظهر النتائج المحسوسة لهذا الوضع الاقتصادي المترابط المصالح بخضوع المناطق المجاورة لمدينة قسنطينة مباشرة اثر سقوط هذه المدينة في أيدي الفرنسيين ووقوع الطبقة الحضرية بهما تحت السلطة الفرنسية (43) .

وبالإضافة الى نظامي الخماسة المباشر وكراء الاراضي غير المباشر ، هناك شكل ثالث لاستغلال الدولة للأماكن ، وهو تسليم أراضي البايليك مقابل أعمال وخدمات أو سد مرتبات وتقديم مكافآت لبعض الموظفين والمرابطين من ذوي النفوذ (44) ، وقد استحدث هذا الشكل لقوة شوكة الرؤساء المحليين وحاجة الدولة الى استمالة المرابطين ، وعدم التمكن من فرض السلطة المباشرة عسكريا على بعض المناطق لاسيما الجبيلية أو النائية منها ، فاستحدثته كأن استجابة لظروف محلية وأوضاع تاريخية كان يعيشها قطاع كبير من بايليك الشرق وأراضي الجنبوب وقيادة سبوا .

وهذا ما يبرز في نظرنا سياسة صالح باي العملية في استحداث حكور المكافآت والترقيات (45) ، فالبايليك لا تتضرر سلطته بهذا الاجراء بل يوطد به نفوذه ويدعم هيمنته ويحافظ على مصالحه المادية والمعنوية .

وتلحق بالشكل الاخير من أنواع الاستغلال ، انقوائد الناتجة عن تكليف بعض القبائل بتغذية وتربية قطعان البايليك مقابل الحصول على الارض والاعفاء من الضرائب ، باستثناء العشور المحدد في هذه الحالة بصاع قمح وصناع شعير للجابذة أي ما قيمته عشرة ريالات قوية (46) .

(43) CARETTE et WARNIER, *Description*, 69.

44 - مثل قبائل ميد النور والتلامعة والسقنية وسلاوة وأولاد كباب وأولاد غريان .

45 - مثل قبائل جرجرة والبايور والأوراس وشمال قسنطينة ، فهؤلاء الآخرون « لا يحصل الباي على أي شيء منهم إلا بالقوة أو الحيلة أو الحاجة أو السيف » النص مأخوذ من : AM.G.H. N° 11.

46 - القبائل الصخرافية في بايليك الشرق وحدها تزود الدولة بما قيمته 80970 لطار.

نحية « قطعة الفضة » 205 فرنكا « من : AM.G.H. 227.

3 - الضرائب المستحقة على أراضي العرش والمناطق المستعمية على نفوذ البايليك :

أهم الضرائب التي تؤخذ على هذا النوع من الأراضي (47) ، هي الغرامة واللزمة والمعونة والخطية (48) .

- الفسامة : (49)

تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايليك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية ، مثل بلاد القبائل الكبرى والشمال القسنطيني ، عوضا عن العشور ، وهي تسدد إما نقدا أو عينا وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى الاهالي .

فالقبائل التي تمارس نوعا بسيطا من الزراعة في الهضاب العليا والواحات تفرض عليها الفرامة عن طريق الزويجة ، أما العشائر التي تعتمد في حياتها على الرعي والانتاج مثل الحناشنة وأولاد سيدي يحي بن طالب والتماشنة ببايليك الشرق ، وأولاد مختار ببايليك التطري فتفرض عليها الفرامة مرة واحدة ، اعتمادا على معلومات بسيطة لا تستند الى أي احصاء . لأن القائد بمعونة شيوخ الدلولير يقوم بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الفرامة على كل دوار حسب عدد الخيام في أوائل الربيع ، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل أو غنم أو جمال أو زبدة أو عسل أو صوف .

47 - هذا النوع من الفرامة يعرف لدى الاهالي بحق النسبة ،

Province de Constantine

48 - تقدم القبائل الصحراوية العربية مقابل حق المرور الى ميناء وهران لعصرير بضائنها هدية تقدر بـ 30 ألف بوجو ، راجع :

— EMERIT, « Liaisons », p. 37.

(49) VAYSETTES, 116.

فاذا عرفنا مما سبق طبيعة المناطق المستخلصة منها ضريبة الغرامة والظروف التي تتم فيها كان من الطبيعي أن تتساءل عن الوسائل التي تلجأ اليها الدولة للحصول على هذه الضريبة ، ونجد الجواب في اعتماد الدولة على المحلات العسكرية التي تجردها على المناطق السهلية الواقعة

جنوب قسنطينة (50) والمدينة ومعسكر ، أو في الاكتفاء بالمراقبة المشددة على الاسواق والمناطق الحيوية التي يتردد عليها سكان المناطق الجبلية (51) أو بدو الصحراء (52) أو رعاة الهضاب العليا لاستبدال منتوجاتهم المحببة بما يحتاجونه من بضائع ومصنوعات أو لطلب المراعي الضرورية لقطاعاتهم في فصل الصيف (53) ، أو للحصول على حق المرور لقوافلهم لتصريف بضاعتهم بالموانئ البحرية (54) ، فعلى كل حمل يشتري من الاسواق يدفعون دورو اسبانيا واحدا ، وعلى كل قطيع يرعى في المناطق التلية يقدمون خروفا مقابل له (55) .

ـ الزمة والمعونة :

وتستند على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الاسلامية ، لنموين الجند في الارياف ، فهي بمثابة الخراج الذي تنص عليه الاحكام الاسلامية ، باعتبارها ضريبة قبائل الرعية المغلوبة على أمرها ، كما أنها تتشابه في

(50) NOUSCHI, *Enquête*, 99.

51 - نفس المصدر : 81 .

يعرف نمط تكاليف القتال بتربية قطعان البابلوك في الناحية الشرقية بعزل الغراب .

52 - لا يشمل هذا النوع من الاراضي ، الملكيات الخاصة ولا املاك البابلوك التي سبق التمرس لها .

53 - من الصعب تحديد تعاريف دقيقة لهذه الانواع من الضرائب لورودها متداخلة في السجلات الرسمية ، واختصاص كل منطقة بتسمية خاصة بها ، مثل أهل البرواتية الذين يطلقون على الغرامة لفظ المونة رغم الاختلاف الصريح بينهما .

54 - تعتبر الخطية المفروضة على القبائل المتخاصمة أو العاصية لأوامر الباي أو على الأشخاص المرتكبين لجرائم وجنح ضد الشيوخ والقياد نوعا من انواع الغرامات ، راجع : 403 .

(55) URBAIN, 403.

بعض وجوه تطبيقها مع اعانات العصور الوسطى (56) باعتبارها رسوما عينية أو نقدية — تتراوح كميتها حسب المناسبات — ويتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة ، وذلك بتكليف شيوخ الدواوير في البوادي بجمعها .

ويجدر بنا أن نثبت قبل التطرق الى ذكر التفاصيل والامثلة ، أن اللزمة والمعونة كثيرا ما يرد لفظها مترادفا ، وإن اللزمة غالبا ما تسمى قبائل الرعية الخاضعة ، بينما المعونة تطلب من كل القبائل الداخلة تحت نفوذ القياد أو المتعاملة معهم .

وهذا هو السبب في جعل اللزمة والمعونة تعدد تسمياتها بتعدد المناسبات التي تؤخذان فيها ، وتباين كيفيات تطبيقهما (57) .

وفي هذا السياق يستحسن أن نشير الى بعض هذه الانواع من اللزمة والمعونة :

— معونات بلاد القبائل :

وهي تتكون من كميات محددة من التين والزيتون والاغنام مع بعض الكميات من الحبوب ومقادير من الفضة ، تساهم بها مجموعة قبيلة فليسة التي تقدم ما قيمته خمسمائة ريال بوجو ، وقبائل قيادة بوغني التي تتكفل كل قبيلة منها بدفع مائة وخمسة وعشرين ريالا (58) .

56 — لزيادة الايضاح حول امالات العصور الوسطى او الضرائب الانطامية ، راجع :

— CLAMAGERAN (J.I.), *Histoire de l'impôt en France*, Guillaumin et Cie. Paris, 7, p. 222-224.

57 — امتد مفهوم اللزمة الى اغلب القبائل غير المخربة ، ومع هذا التفت عشية الاحتلال ، ربما بأمر من الأمير عبد القادر ، حسب ما أشار الى ذلك السيد برنار ، راجع :

— BERNARD, *Les anciennes impôts*, p. 41.

(58) ROBIN (N), « Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grande Kabylie », *R.A.* 17 (1873), p. 200.

والقبائل المتعاملة مع قائد برج سباو التي توفر للدولة ثلاثة آلاف بوجو وخمسمائة وخمسين قلة زيت ثمنها ألفا بوجو ، ومائة حمولة جمل من التين الجاف قيمتها خمسة آلاف بوجو (59) .

فكل هذه المعونات التي تساهم بها بلاد القبائل في خزانة الايالة تقدر حسب المعلومات التي أدلى بها آخر وكيل تركي ببرج سباو والمدعو بالحواسين المروج : بألفي صاع شعير وألف صاع قمح ومائة حمولة زيت ومائة حمولة تين وأربعة وستين خروفا سميناً ومائة خروف عادي (60) .

— ضيفة الدلوش او ضيفة الباي :

بفضلها يشتري الباي جل الهدايا المخصصة لداي الجزائر ، وهي تقدم غالبا كل ستة شهور ويطلق عليها أهالي التطري اسم غرامه الصيف وغرامه الشتاء ، وتساهم فيها قبيلة غريب على ضفاف الشلف غرب المدينة (61) ، وأولاد علان شرق البروافيه ، وأولاد شايب جنوب شلالة مما يوفر لخزانة الدولة من باييتك لتطري وحده 248000 بوجو (62) سنويا ، فضلا عن ضيفة الدلوش الخاصة بقسنطينة ووهران .

— الفرخ او البشارة :

وهي بمثابة رمز الفرخ والابتهاج بتولية الباي أو اقراره من جديد أو بمناسبة الأحداث السعيدة ، وتكاد تكون سنوية وتوفر للخزينة ثروات مهمة ، فهي ببابليك قسنطينة وحده تبلغ عشرين ألف بوجو أي حوالي ستة وثلاثين ألف فرنك ، اعتمادا على معلومات تقرير روسو Rousseau (63) .

(59) G. DE BUSSY, 183-194.

(60) ROBIN, 200.

(61) URBAIN, 411.

(62) G. DE BUSSY, 183-194.

(63) A.M.G. Série, H. Algérie, Carton, 226.

ـ خيل الرعية :

وتنتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية بالخصوص ، وهي عبارة عن مساهمة مادية من طرف هذه القبائل وتشتمل على عدد من الخيل يكفي لركوب هيئة كبيرة من الفرسان ، ومجموعات من دواب النقل لتكون في خدمة البايليك ، وبفضلها تتمكن السلطات من تعويض خيل فرسان المخزن عند موتها أو إيفادها في مهمات ، وقد يباع قسم من هذه الخيل والدواب إذا لم تكن الحاجة ماسة إليه (64) .

ومن أنواع الزمة والمعونة المتبقية (65) نستطيع أن نذكر حق البرنوس (66) وحق الزمام (67) ، ومهر باشا (68) والفرس (69) . الخ.

ب ـ رسوم تتعلق بالحياة الاقتصادية في المدن :

الصنف الثاني لمصادر دخل الولاية الجزائرية توفره الدنوش وعوائد البايليك والرسوم المفروضة على سكان المدن ونقاباتهم المهنية ، وجزية اليهود والنصارى ، وحقوق الالتزام والتنصيب ورسوم المجمعـارك ومكس الأسواق . واحتكار التعامل التجاري مع البيوتات التجارية

(64) Domination Turque dans l'ancienne Régence d'Alger Ch Paris 1840, p. 206

65 - إزيد من التفاصيل ، راجع :

— A.N.P. F 8° 1822 résumé des recherches sur l'impôts.

— BERNARD, *Les anciennes impôts*, 59-62.

66 - حق البرنوس : هدية تقدم بمناسبة تسليم الشيوخ الخلة ومر اسناد المنصب أو تجديده .

67 - حق الزمام : رسم اضافي يتسلمه ، قائد المشور كتعويض له على خدماته أثناء جمع المشور ، وهو لفائدة متوسطى وصغار الموظفين .

68 - اعانة يساهم بها الاهالي في نقل هدايا الدنوش الى الجزائر ، تختلف قيمتها من جهة الى اخرى فهي في بايليك قسنطينة مثلا تتراوح بين 600 و700 حصان .

69 - الفرس مساهمة اضافية لتتزم بها بعض القبائل الخاضعة ، التي لا تمارس لزامة معتبرة ، وهي تتبدل في تقديم فرس عربي .

اليهودية والاوروبية واثاث الدول الاجنبية والاملاك والثروات المائدة للدولة عن طريق المصادرات والتخريم .

ولأخذ فكرة واضحة عن هذه الانواع من مصادر الدخل ، سوف نتعرض الى كل منها بشيء من التفصيل .

1 - الدنوش والعوائد :

وتساهم فيها باياليكات قسنطينة ووهران والتطري ، بالإضافة الى قيادة ملبو وأوطان دار السلطان بكميات معتبرة من الاموال والثروات، منها ما يذهب الى خزينة الدولة ومنها ما يحظى به موظفو الايالة في شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية ، تسلم في مواعيد محددة وحسب طرق متعارف عليها ، فإذا تكفل الباي بتقديمها شحصى مرة كل ثلاث سنوات عرفت بالدنوش (70) ، وإذا قام خليفة الباي بتبليغها في فصلي الربيع والخريف أطلق عليها لفظ الدنوش الصغرى أو العوائد أو اعتبرت زكاة أو عشورا يدفعها البايات والقياد عن رعاياهم (71) .

ويمكن أن نجد لمراسيم تقديم هذه الدنوش والعوائد وصفا قريبا من الواقع في مذكرات بعض المعاصرين ، أمثال تيديت (72) خزندار باي معسكر ، وابن جلول (73) مرافق أحمد باي الى الجزائر ، وتقيب الاشراف (74) . ويتلخص هذا الوصف في استعداد الباي ورجال حاشيته

70 - الدنوش على ما يظهر لفظ محلي معناه المحاسبة على الضرائب شاع استعماله في هذا النوع من الالتزامات المالية ، ومما يلاحظ أن لفظة الدنوش لم ترد في كتاب المرأة ، عندما تعرض حمدان خوجة لهذا النوع من الضرائب ، راجع :

71 - مذكرات تقيب الاشراف ، ص 142 - 143 .
H. Khodja, 16
ورد في تقرير وكيل الشركة التجارية الفرنسية (باري Paret) أن خليفة باي منطلة أحضر في 12 ديسمبر 1825 ما بحص بابتك اشرق من دنوش نصف سنوية ، فكان ثمنها يقدر بـ 9543 بوجو ، راجع : 1825 A.M.G. H¹

(72) EMERIT (M), « Les aventures de Thedenat, esclave et ministre d'un Bey d'Afrique XVIII^e siècle », R.A. (1948), p. 59-60.

(73) BEN DJELLOUL, « La prise d'Alger en 1830 d'après un écrivain musulman ». Tra. Féraud (L. Ch.), R.P.C. (1865), p. 67-79

74 - مذكرات تقيب الاشراف ، ص 128 - 145 .

لحمل الدنوش والعوائد للجزائر يحف به ثلاثة آلاف فارس من القبائل الحليفة (75) ، وهو على رأس قافلة الدنوش المكونة عادة من ثمانين بغلا (76) محملة بأكياس النقود وأنواع المصنوعات المحلية كالحيال الرفيعة والبرانس البيضاء والسوداء وجلود الفلالي الحمر وأقمشة الصوف وقطع الحرير والاحذية والسروج المطرزة وقنادلي العنبر والروائح الطيبة، فضلا عن جماعات العبيد وقطعان الخيل والبغال والجمال والمواشي ، وكميات الشمع والعسل والزبدة والارز والحبوب والزيتون والكسكس (77) .

وعندما تنتهي القافلة الى ضواحي الجزائر يستقبلها آغا العرب والخزناجي وبعض الموظفين عند عين الربط (78) ، ليصحبوا الباي وحاشيته الى قصر الداي في اصفال بهيج يوزع أثناءه الباي الاموال بكميات كبيرة على مستقبليه ، فينال كل موظف نصيب من الهدايا والترضيات كل حسب رتبته الاجتماعية ، فالداي يحظى بعشرين ألف دورو مع المصوغ والهدايا الثمينة ، والخزندار ينال ألفي دورو مع بعض الهدايا ، وحتى الشواش يصيب كل واحد منهم كمية من النقود .

ولهذه الهدايا والترضيات دور حاسم في اكتساب عطف الداي وديوانه، أو في اثارة الغضب والانتقام ، ففي حالة الرضى يلبس الباي الخلعة ويكرم ويبقى في ضيافة الداي وحاشيته سبعة أيام يلحق بعدها بمركز ولايته .

ومما يلاحظ أن الدنوش والعوائد الفصلية ، تكثر أو تقل تبعا للاوضاع الاقتصادية السائدة في كل منطقة ، ولهذا يأتي بايليك قسنطينة

(75) BEN DJALLOUL, 72.

(76) ROZET, *Voyage*, T. III, p. 396.

77 - لمزيد من المعلومات راجع :

- V. de Paradis.

- PECHOT, H. *d'Afrique du Nord*.

- ROZET, *Voyage*, T. III.

78 - مكانها يعرف اليوم بساحة اول ماي بالجزائر العاصمة .

في معظم الاحيان في الطليعة من حيث كمية الدنوش التي يساهم فيها .
ويكاد يقاربه بايليك الغرب ، بينما بايليك التطري بقيادة سباو وأوطان
دار السلطان لا تمتد الدولة الا بموارد ضئيلة من الثروة ، وهذا ما يؤكد

جدول عائدات الدنوش التالي :

المجموع	دنوش اوطان دار السلطان	دنوش بايليك التطري	دنوش بايليك الغرب	دنوش بايليك الشرق	المصادر المعتمدة مرتبة رميها
	50000 ق 125000 ف	50000 ق 125000 ف	100000 ق 250000 ف	120 000 ق أو 300 000 ف	لوجي دوتاسي 1725
				112 000 ق مع هدايا وتعويضات	بايصونال 24 / 1725
	12000	12 000 ر	40000 أو 50000	80 000 من الى 100 000 ر	شاو (79) 1720
6613000 ق مع هدايا 750900 ق	50000 ق	67000 ق	273000 ق	228 000 ق	فانتور دوبارادي 1890 / 1788
230000 ق مع هدايا					دي بواتانفيل 1809
	16000 س	4000 دس	75000 دس	60 000 دس	شالير 1822
			302482 ر50	294150 ف	جيرردان (80) 32 1830
	لم يشر اليها	1401213 ف	622402 ف	778811 ف	روزي 1833
				1211550 ف	جدول المؤسسات الفرنسية (81) 1833

(79) SHAW, Ed. la Haye, p. 109

(80) - السيد جيراردان Guérardin هو مدير الاملاك والمائدات في اوائل عهد
الاحتلال ، معلوماته الواردة في هذا الجدول ، حققها مراقب المالية السيد لوجرو
Faugeroux وافر عليها مقتصد المشتكات الفرنسية بشمال افريقيا السيد :
M. le Baron Velland. راجع : تالان

— CLAUZEL, Observation de général Clauzel sur quelques actes de son com-
mandement à Alger, Paris 1831, p. 116.

(81) Tableau en 1840, p. 344. - Tableau 1830-37, p. 3.

عائدات بيت المال :

تحتل عائدات بيت المال مكانة مرموقة في التنظيم المالي للإيالة ، وتعود مداخلها الى عدة مصادر ، أهمها :

— مردود الاملاك العقارية التي تعود ملكيتها مباشرة للبايليك ، ونرجح الفكرة القائلة بأن قسما كبيرا من ثروات بيت المال يوفره هذا النوع من املاك البايليك اذا أخذنا بعين الاعتبار الاحصائيات التي تقول بأن املاك البايليك تنهز خمسة آلاف بناية بالجزائر العاصمة وحدها يقدر ثمنها بأربعين مليوناً من الفرنكات آنذاك (82) .

— التركات ولودائع العمومية التي تعود الى بيت المال عند موت أصحابها الشرعيين أو فقدانهم ، بعد أن تؤدي حقوق الغائبين والورثة ، وبعد أن تدفع أيضا المصاريف المترتبة عليها والمتعلقة بتكاليف الدفن والصدقة ونفقات الاداره مثل أجور الموثقين والكتاب ومصاريف البيع العام شريطة أن لا تزيد هذه المصاريف عن 7 ٪ من قيمة التركات والودائع ، وأن لا تتجاوز وصية الهاك المقدار الذي تسمح به الشريعة الاسلامية وهو ثلث التركة (83) .

ورغم هذه المصاريف والاجراءات التي تأتي على قسم من هذه التركات والودائع فانها تساهم بكمية وفيرة من الاموال قدرت في أواخر القرن الثامن عشر بعدة ملايين من الفرنكات (84)

ومن الراجح أن ضخامة هذه اشركات تعود الى الوضع الاجتماعي الذي يعيشه جل أفراد الجالية التركية ، إذ أن كثيرا من الأتراك يفضل حياة العزوبة (85) ، كما تعود أيضا الى الثقة التي يضعها الاهالي في بيت الودائع العمومية (86) ، الامر الذي دفع بكثير من الناس الى ايداع أموالهم وثرواتهم بها خوفا من المصادرة والتعزيم ، أو عند التهيؤ للسفر

(82) AUMERAT, p. 5.

(83) H. KHODJA, p. 111-112.

(84) V. De Paradis, p. 163.

(85) H. KHODJA, p. 112.

(86) — هذا ما يؤكد كثرة السجلات المتعلقة بالودائع العمومية بمسحوظات دار ولاية الجزائر سابقا ، ومديرية الوثائق الوطنية بقرع الحكومة « حاليا » ، راجع السجلات : 56-54-52-35-29 .

أو الحج ، وقد نتج عن ذلك انتفاع بيت المال ببعض هذه الودائع عند توفر الحالات الشرعية التي تبيح أخذ هذه الاموال لصالح الدولة كما ذكرنا آنفا .

وبالإضافة الى ما سبق هناك مورد آخر يزيد في اغناء بيت المال ، يتمثل في عائدات الإحباس والأوقاف (87) ، والتي تزود بيت المال بموارد مالية في بعض الأحيان رغم وقفها على الاعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية والثقافية .

3 - عوائد سكان المدن :

من أهم العوائد المفروضة على سكان المدن ما يعرف عند الاهالي بضيعة دار الباي وبضيعة دار السلطان (88) ، وتتأخذ الاولى من سكان المدن التي ليس بها نوبة معسكرة وتتراوح بين 800 و 2000 ريل ، يضاف اليها أربعة عشر حصانا (89) ، بينما الثانية وهي ضيعة دار السلطان تقدم للآغا عن طريق شيخ البلد بمناسبة استبدال الحماية المعسكرة في المدينة ، وهي وان كانت أهم من الاولى الا أنها تختلف من مدينة الى أخرى ، فقد تبغ في المدن الرئيسية مثل المدينة ثلاثة آلاف بوجو (90) ، بينما في المدن المتوسطة الاهمية كدلس لا تتجاوز 350 بوجو (91) .

(87) - راجع الفقرة المتعلقة بالاولاد والاحاس في الفصل الثالث .

(88) - تعرف ايضا بضيعة خير الدين ببروسة ، وأوسع أسس الإدارة وتنظيماتها العسكرية .

(89) ESTERHAZY, *De la domination*, p. 279.

(90) - نفس المصدر .

(91) - هذه المساحة التي تكفل بتقديما مدينة دلس هي ثمن 250 قطعة قماش ، راجع :

— BOYER, *L'évolution*, p. 38.

4 - الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى :

ترجع في أصولها الى الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين البلاد الاسلامية مقابل أمنهم وصيانة معتقداتهم (92) . فهذه الرسوم يتكفل بدفعها أمين جمعة أهل الذمة نيابة عن أفراد طائفته بمعدل قرش واحد عن كل فرد (93) .

الا أن الترضيات التي كان يلجأ اليها غالبا أغنياء اليهود - سعيًا وراء كسب الامتيازات التجارية (94) - تضيف الى حزية الدولة مبالغ ضخمة نجعلها لا تقل في مدينة الجزائر وحدها عن 500 بدقة شيك أسبوعيا (95) ان لم تصل الى ألف بدقة شيك (96) .

عائدات بيت المال : (97)

تحتل عائدات بيت المال مكانة مرموقة في التنظيم المالي للإيالة ، حتى أنه أفرد لصندوقها الملحق بالخزينة ثلاث سجلات يحتفظ بها كل من

(92) *Itinéraire de la régence d'Alger*, p. 114.

93 - نفس المصدر

94 - ثبت مثلا لذلك ورد في دفتر التشریفات ما يخصه : ان بمقوب بن زهوت كسب اليهود قدم في 16 صفر من سنة 1231 هـ (1816) هدايا متنوعة تشمل 8 قطع من قماش الملايس وقطعة واحدة من قماش هولندي و 8 قطع من قماش أسود و 8 قطع من الحرير الخفيف وقطعة موشين للمعالم و 25 رطل قهوة و 200 بوجو ،
— *Tachrifat*, p. 23.

(95) V. de Paradis, p. 98.

(96) D. THAINVILLE, p. 141.

ورد في كتاب تاريخ البلاد البربرية وقرائنها للاب دان ، ان جرية اليهود السنوية تعادل ستة آلاف قطعة ذهبية ، راجع :

— DAN (P.), *Histoire de la barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger, de Tunis, de Salé et de Tripoly*, Seconde, éd., P. Rodet, Paris 1637, p. 83.

97 - هناك فرق بين المائدات والموائد ، فالمائدات لفظ يسدل على الضرائب المالية والمينة التي تؤدي الى خزينة الدولة وتمول بيت المال والاحاس ، بينما الموائد لفظ شاع استعماله محليا وأصبح له دلالة محددة وهو عبارة عن نوع من الضرائب والمطايا كان يساهم بها الاهالي في مواسم معينة وبكميات محددة ، ولهذا أصبح لكلا اللفظين - الموائد والمائدات - استعمال خاص به .

السياسي والعاقل والخوجة (98) وقد اكتسبت هذه المكانة لما توفره من أموال وثروات تساعد على مد عجز الخزينة ، وتساهم بقسط كبير في مصاريفها الكثيرة . فصندوق بيت المال كان يمد الخزينة - عشية الاحتلال - بأربعمائة بوجو شهريا (حوالي 700 فرنك آنذ) (99) ، وقد ذكر حمدان خوجة في (المرآة) أن أموال بيت المال تنقل إلى الخزينة كلما بلغت الخمسين ألف فرنك (100) .

وتحصل بيت المال على هذه الثروات من عدة مصادر ، أهمها :

5 - رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية :

يتكفل أمناء النقابات بمد الخزينة بمبالغ مالية وتوفير الخدمات الاقتصادية وتزويد موظفي الدولة بمواد مصنوعة من طرف الصانع مجانا ، مثل تجهيز حدادي ملبنة الوجاق بما يحتاجه من الأسلحة والسروج والالجمة .

وعن طريق هذه التنظيمات النقابية أيضا يساهم كل دكان بضريبة شهرية تقدر بثلاثين سنتيما حسب العملة الفرنسية في ذلك الوقت (101) وكذلك الحانات التي ينظر إليها وكأنها نوع من الدكاكين التجارية (102)

(98) G. DE BUSSY, 89.

ثبت هذا الكاتب بأن هؤلاء الموظفين الثلاثة يمينون مباشرة من طرف الباشا ويتم عزلهم وإقالتهم من مناصبهم بأمر منه ، راجع :
G. de Bussy, 96

(99) AUMERAT (J.F.), *La propriété urbaine et le Bureau de bienfaisance musulman d'Alger*, A. Jourdan, Alger 1900, p. 7.

(100) H. KHODJA, p. 112.

(101) JULIEN, *Et. d'Algérie cont.*, p. 14.

102 - يمكن أن نصنف إلى مصادر الدخل المستخلصة من المحال التجارية ما يتكفل به الخواص من أموال تنقاضيها من بيوت الدمار ، والتي قد تصل في مدينة الجزائر وحدها إلى 24000 فرنك ، عن Shaw 176

ولهذا نجد كل صاحب حانة مزما يدفع اثنين دورو اسباني شهريا أي حوالي ثلاثين فرنكا عن دكانه وبوجو واحد أي حوالي ستة فرنكات عن كل برميل خمر يبيعه مع كراء شهري إذا كانت الحانة ملكا للدولة (103) .

6 - الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري :

تأتي بالخصوص من حقوق الجمارك ، ورسوم المكس على الاسواق وأرباح تصدير المواد الأولية التي تحتكرها الدولة . فحقوق الجمارك التي يتقاضاها لصالح الدولة قائد المرسى والترجمان وبعض القباطنة متنوعة منها حق التوقف بالموانيء الجزائرية المقدرة بعشرين قرشا على السفن المنتمة للآيالة الجزائرية أو الدولة العثمانية ، ولو كانت ملكا للتجار اليهود أو النصارى ، وأربعين قرشا عن السفن المنتمة للدول المسيحية المسالمة وثمانين قرشا على سفن الدول المعادية (104) .

واهم من الرسم الاول تلك الضريبة السببه المفروضة على البضائع والسلع المستوردة أو المصدرة على ظهر السفن ، والمحددة : 12ر5/ على الواردات و 2/ على الصادرات (105) ، وإن كانت هذه النسب المتوية

(103) BOYER (P.), *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française*, Hachette, Paris 1963, p. 251.

104 - على الدول المعادية أن تحترز من الوقوع في أيدي البحارة الجزائريين عند باوقها أو مفادرتها ميناء الجزائر ، لكن إذا بلغت المرسى تمتعت بالامن والحماية مقابل رسم تدفعه ، راجع :

— L. de TASSY, 296.

— ROY (J.J.E.), *Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours*, A. Mam et Fils, Tournai 1864, p. 144.

— CARETTE, *Algérie*, p. 148.

(105) DAPPER (D'O.M.D.), *Description de l'Afrique*, Wolfgang, Amsterdam 1686, p. 178.

— L. de TASSY, p. 297

— CARETTE, *Algérie*, p. 148.

— PECHOT, p. 33.

لا تحترم في كل المناسبات ، فالواردات التركية لا يتجاوز أداؤها
4٪ (106) ، كما أن صادرات البلاد فرض عليها أداء نسبي يصل الى
10٪ بأمر من عمر باشا بتاريخ فيفري 1817 (107) .

ويضاف الى هذه الرسوم الجمركية ، المبالغ التي تدفعها السفن مقابل
الاسترشاد بفنار المرسى ، وهي 12 فرنكا عن كل سفينة ، أو تكفل
بمنحها للرياس المستأجرين لمصاحبة السفن العملة بين المراسي الجزائرية ،
وهي 10 سككات جزائرية ، أو للتراجمة الملحقين بالسفن الراسية بالميناء
وهي 3 سككات محبوب (108) ، وكذلك الهدايا التي يحصل عليها قائد
المرسى مثل الهدية الالزامية المعروفة بحق البشماق والمقدرة بـ 4 ريالات
التي يتأهلها عند زيارته للسفن الاجنبية واستقباله لقباطنتها (109) .

وتشبه رسوم الجمارك في تنوعها واختلاف متاديرها رسوم المكس
على الأسواق في المدن والوادي ، فعلى كل سوق قائد ينصب لاستخلاصها
وتنظيم جبايتها (110) ، وعلى كل سلعة موظف يراقب دخولها وخروجها
لأسواق المدن ليأخذ ما يترتب عليها من رسوم المكس ، فقطار الكتان
الصغير رسمه خمسة وعشرون درهما ، وحمل التمر يتوجب على صاحبه

مقدمة للدلائل العربية التركية «
(مفروية على الالة الكتابة)

(107) A.O.M. 15 M. 13, Vol. 14, d'après Temimi.
مقدمة للدلائل العربية التركية «

(108) *Tachrifat*, 45.

(109) BOYER, *La vie quotidienne*, p. 39.

110 — مثل سوق علي خوجة المهمة الواقعة ببلاد القبائل عند ملتقى وادي الكلاب
ووادي ميراوة ، ويرجع لائدة هذه السوق فضلا عن تحكمها في طرق المواصلات
ومساعدتها على مراقبة القبائل المنتمة ببلاد جرجرة ، الى الازياح التي تعود من
وسومها المقدرة بـ 10 ٪ من ثمن البضاعة الداخلة اليها ، راجع :

AUCAPITAINE (B.H.), *Confins militaires de la Grande Kabylie sous la
domination Turque province d'Alger*, Moquet, Paris 1857, p. 29.

خمسون درهما ، وكذلك حمل الزيتون يؤخذ عليه خمسون درهما ،
أما قنطار الارز فيستخلص عليه عشرون درهما (111) ، وهكذا .

وتساهم كذلك في هذه الرسوم القوافل القادمة الى مدينة الجزائر من
مختلف جهات الايالة ، كقافة تلمسان التي يتوجب على كل حمل منها
دينار واحد (112) .

لكن اذا اكتفينا بسرد هذه الارقام المتعلفة بمكس الاسواق أو بجمرك
المرسى لا نحصل على طائل لأن الفائدة الحقيقية تكمن في الاستنتاجات
التي تنتهي بنا الى أخذ فكره عامة عن اجراءات الجمرك وقوانين المكس .
ومفادها ان نظام الجمرك الجزائري بسيط في فوائده لا يهتم بمقدار

الحمولة (113) ، بل يعطي أهمية وألوية للحماية الجمركية بما يسبغه من
امتيازات على السفن المتمتعة بالحماية الجزائرية ، الا أن هذا النظام
كان عرضة لتغيرات والتعديلات التي عملت على أحداثها الدول
الأجنبية للتخلص من رسوم الواردات المرتفعة ، حتى تسهل عليها غزو
الأسواق الجزائرية .

وقد استطاعت أنكلترا بالفعل بعد استرجاع الجزائر لوهران 1792
أن تحصل على تخفيض ، ملموس لرسوم التوريد ، فأصبحت لا تدفع

111 - مجموعة اوامر تركية ، مخطوطة بالمكتبة الوطنية الجزائرية ، رقم 1378 ،
ص 7 و 68 .

112 - نفس المصدر : مما يلاحظ أن في هذه المجموعة من الاوامر معاملات قيمة تتعلق
برسوم الاسواق والجمرك وأسعار المواد الاستهلاكية .

113 - لكل سفينة محملة معها كان حجمها يترتب عليها ، مقابل نشاطها التجاري مع
الجزائر 23 ريال بوجو ، كما أن كل سفينة فارغة ملزمة بدفع 16 ريالا ،

— BOYER, *La vie*, p. 38-39.

عن بضائعها الداخلة للمراسي الجزائرية سوى 5٪ (114) . بعد أن
نالت فرنسا هذا الامتياز اثر معاهدة 16 جانفي 1728 المعززة
بأسطول الكونت دو كين Conte dequesne (115) ، كما حصلت شركتها
المتمركزة بحصن فرنسا « شركة افريقيا » على الاعفاء من دفع رسوم
سفينتين كل سنة (116) .

وعكس هذه النتائج السلبية التي نتجت عن التطورات المتعلقة بنظام
الجمرك ، نجد أن اجراءات رسوم الأسواق قد أدت خدمات لا تنكر
لنظام المالي الجزائري ، فهي لو سيلة العملية لاستخلاص الضرائب من
المناطق المستعمية على نفوذ البايليك ، وهي الوسيلة المثلى في نظر
أصحابها لتشديد المراقبة على الأقاليم النائية ، وهي العامل الأساسي في
اشعار السكان بوجود السلطة المركزية ذات التأثير الهوي في الحياة
الاقتصادية .

وبعد أن تعرضنا لحقوق الجمارك ورسوم المكس بقي علينا أن نتطرق
الى نوع آخر من فوائد التعامل التجاري يدخل ضمن مصادر دخل الولاية :

114 — يرى حمدان خوجة أن هذا الامتياز وهو اداء 5 ٪ على الواردات تمتعت به المدن
الأوربية والجزائرية على حد سواء ، راجع : H. KHODJA, p. 90.
أما شالير فإنه يفيدنا بأن الاداء المفروض على الواردات هو 5 ٪ ، لكن اذا كانت
الواردات تخص اليهود والاجانب فإن الاداء يبلغ 10 ٪ ، SHALER,
بينما يعض الكتاب يشنون الامتيازات الانكليزية مثل :

— L. de TASSY, p. 297 298.

— ROY, 145.

(115) CARETTE, *Algérie*, 148.

116 — ربما هذا الاعفاء هو الذي دفع الداي حسين سنة 1825 الى تأسيس رسم 10 ٪
ليضمن مراقبة المبالغ المالية التي كانت تقدمها فرنسا مقابل امتيازاتها التجارية
بالشرق الجزائري والتي باءت بحسب تقرير قنصلي 214000 ف ، راجع :

— A. Ch. C.M. *Algérie concession d'Afrique, rapport du consul général.*

وينتج من أرباح تصدير بعض المواد الأولية المحتركة من طرف الدولة كالحبوب والزيتون والصوف والجلد والشمع والملح .

فهذه المواد الأولية يشتريها البايليك من الأهالي بأثمان بخسة ، أو يأخذها مقابل ضرائب معينة ليعيد بيع جزء كبير منها للبيوتات التجارية اليهودية أو للموكالات الأجنبية ، بمائة قد تصل الى 50 أو 60 ٪ من ثمنها الأصلي (117) ، فأرباح الحبوب وحدها تقدر 80 000 درلك (118) .

ورغم هذه الفوائد الضخمة ، فإن البايليك لم يكتف باحتكار الوساطة التجارية ، بل وسع نطاق احتكاره الى تصريف بعض هذه المواد بالتفصيل للأهالي ، ليزيد من أرباحه فمادة الملح (119) الموضوعه بخازن الدولة تباع القيسة منها بـ 9 صايمة للاستهلاك الشعبي (120) .

7 - المصادر :

تعتمد سلطات الايالة على عمليات المصادرة والتفريغ والعزل من المناصب للحصول على الثروات والاموال (121) ، عند اشتداد الضائقة

(117) LESPERS, *Alger, esquisse de géographie urbaine*, 2ème éd., Paris 1830, p. 145.

(118) Procès verbaux et rapports de la commission d'Afrique (12-12-1833) 24-1-1834.

119 - أصبحت مادة الملح لمدة قصيرة تجارتها حرة خلاف العادة بأمر من عثمان باشا مؤرخ بعشرين رمضان 1203 هـ (1788) إلا أن هذه المادة الأولية ما لبثت أن دخلت من جديد ضمن قوانين الاحتكار ، من 47 .
— Tachriffat,

120 - نفس المصدر : ص 50 .

(121) H. KUODJA, p. 120.

— PANANTI, p. 459-460.

— RAYNAL, T. I, p. 137.

— *Algérie en 1830, vue à travers des témoignages de l'époque documents algériens*, Alger 1957, p. 22.

المالية ، أو تحت ضغط الرأي العام المعادي للاحتكاكات اليهودية (122)، أو للحد من نفوذ بعض الموظفين ، أو لمعاينة البايات الطموحين ، أو عند تعرض الدايات لحوادث الاغتيال والشغب .

ولأخذ فكرة تقريبية عن ضخامة الثروات المصادرة وكثرة حوادث التفرغ نثبت بعض عمليات المصادرة والتفرغ الواردة في حوليات أحد الخوجات الاتراك ، وهو كاتب باي التطري ابراهيم بورصالي ، فقد جاء فيها أنه تمت مصادرة ثروات عصمان باي وهران المكونة من سفينة نقل الاثاث والتحف وقافلة تضم 39 جملا تحمل الهدايا والاموال والسلاح و 30 حصالا و 26 عبدا .

وهناك أيضا تفرغ محمد شاوش صهر الوزناجي ساي فسنطينة بـ 3000 ريال و 4000 دينار و 500 محبوب سنة 1797، والحاج حميدة ؛ 4000 محبوب و 3000 ريال وأشياء أخرى تقدر بـ 14200 ريال .

وكذلك تفرغ الباش ساي ولد عمار بـ 1000 ريال و 6 بعال و 4 أسلحة نارية و 20 ثورا و 70 تليسا من القمح و 600 صاع من الشعير .

كما أن اطلاق سراح سي حسن باي التطري المحجوز كان مقابل 102000 سلطاني وبعض الجواهر والملابس والعبيد سنة 1801 (123) .

122 - الذي سبب في الانتفاضة الشعبية ضد اليهود في 28 جوان 1805 من طرف الكشايين والاهالي وقتل فيها كبير اليهود لفتالي بوشناق ؛ راجع :

— GRAMMONT, H. *d'Alger*, 361.

(123) FERAUD, « Ephémérides », p. 307-315.

8 - أرباح القرصنة (او غنائم الجهاد البحري) :

ظلت القرصنة لمدة طويلة موردا للرزق ومصدر للثروة وعاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد بالجزائر العاصمة ، فقد كانت مهنة مربحة في نظر كثير من المؤرخين المحدثين ، تنال الدولة من غنائمها حصة تتراوح بين السبع (124) والعشر (125) ، وتحظى بـ 12 ٪ من أسعار السفن المحتجزة (126) ، وتضع تحت تصرفها كل الاسلحة المصادرة في عمليات القرصنة باعتبارها غنائم حرب مشروعة ، كما أنها تنال قسما وافرا من المبالغ التي تدفع لافتياء الاسرى الاروبيين (127) .

لكن أرباح القرصنة لم تعد في الفترة المحددة لهذه الدراسة مصدر ثروة محترمة ، اذ بدأ نشاطها يخف وعوائدها تقل منذ القرن الثامن عشر الميلادي ، رغم فترة الازدهار القصيرة التي عرفتھا القرصنة الجزائرية في السنوات الاولى من القرن التاسع عشر ، بفضل جهود قراصنة مشهورين كالرايس حميدو (128) وملائمة الظروف الدولية (129) ،

(124) DAPPER, p. 178.

(125) DAN, p. 83.

حسب ما احدثنا به لوجي دوتاسي تقدر حصة الدولة من غنائم القرصنة
بـ (لن) الغنائم :

(126) Tachriffat, p. 48.

127 - مما يدل على أهمية المبالغ المالية لافتياء الاسرى المسيحيين أن اسبانيا وحدها كانت تدفع سنويا ما قيمته 60 ألف قرش ، لافتياء من مجموعة من الاسرى بين 200 و 300 اسير ، من :

— TURBET DELOF (G.), « Un état présent du royaume d'Alger en 1684 », R.H. C.H., n° 6-7, p. 249.

128 - من أشهر غزوات الرايس حميدو البحرية ، استيلائه على السفينة البرتغالية (Le Cygne) في 8 ماي 1802 ، مما وفر للجزائر أرباحا بلغت 166246 ريالا أي 19423125 فرنكا ، راجع :

— DEVOULX, « Registres des prises », 70.

— DEVOULX, « Un exploit », 126-127.

129 - احتمال الدول الأوروبية بالحروب النابليونية ،

والتي ساعدت بقسط وافر في تغطية العجز المالي للإيالة بين سنتي 1805 و 1815 بأرباحها البالغة ثمانية ملايين فرنك .

وقد وضعت حدا لهذا الاتعاش حملة اللورد اكسموث 1816 التي تسج عنها تحطيم أغلب السفن وإطلاق ما تبقى من الأسرى بدون مقابل وهم 1606 أسرى (130) .

كما أدى تدمير السفن الجزائرية المشاركة في معركة دفرين البحرية ، وفرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل سنة 1827 الى تدهور أرباح القرصنة ثم انقراض نشاطها (131) .

9 - الاتاوات والهدايا :

تزخر مراسلات القناصل (132) وكتب الرحالة الاوربيين (133) وسجلات الدولة الجزائرية (134) ، بقوائم طويلة للاتاوات والهدايا القنصلية .

ومما يلاحظ أن هذه الاتاوات والهدايا لم تعد في الفترة الاخيرة من حياة الايالة الجزائرية التزامات مالية بالمعنى الصحيح تساهم بدخل محترم

(130) Tachiffat, 86.

— TEMIMI, *Recherches*, 207-237.

(131) DECHAUD, 70.

حسب شالير أن السفن الجزائرية 1822 تتكون من 12 وحدة بحرية بين الصغيرة والكبيرة ، من : Shales, 61

(132) PLANTET, *Les consuls*.

— GRAMMONT (H.D. De), *Correspondance des consuls d'Alger* (1690-1742) d'après les archives de la chambre du commerce de Marseille A.A. 490, Alger 1890.

133 - مثل شاو - لانون دو بارادي - بونان - دي بوانامبل - شالير ،

134 - دفتر تقريرات - مذكرات لقيب الاشراف - اوشيف دار ولاية الجزائر - مجموعة اوامر تركية .

للخزينة ، بل أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية وترفضيات مالية تقدم مقابل حرية الملاحة وبيع الاحتكارات والامتيازات التجارية (135) .

وقد أدى الى هذا الوضع الجديد الذي آلت اليه قضية الاتوات ، انكماش الاسطول الجزائري وعدم الاستقرار الداخلي الذي عرفتة الجزائر في تلك الفترة ، فضلا عن أن نمو الفكرة القائلة بضرورة التبادل التجاري الحر (136) وتبدل الوضع الدولي بعد سقوط نابليون بالخصوص دفع بكثير من الدول الاوربية الى العمل على محو ما تعتبره اعتداء واغتصابا واهانة تلحقها الايالة بالشرف المسيحي والحق الدولي .

وبذلك التجأت دول أوربية الى استعمال القوة أو التظاهر بها ، مثل فرنسا سنة 1690 وانكلترا وهولندا 1816 والولايات المتحدة 1825 (137) ، كما أن بعض الدول الاوربية الأخرى فضلت الالتجاء الى حماية الدول القوية (138) ووساطة الدول الصديقة (139) .

وبذلك تضاعف مورد الاتوات ، فلم يعد متوسط ما تقدمه الدول للايالة من الترضيات والهدايا يتجاوز 125 ألف فرنك سنويا (140) ،

135 - مما يؤكد هذا الرأي تصريح كوندومين في مذكرته ، وإدارة التتمثل ليليب

جان دوران في مراسلاته ، راجع : — EMERIT, « Voyage », p. 378.

— GRAMMONT, *Correspondance*, 60.

(136) LAROUÏ, 249.

(137) PLANTET, *Les consuls*, p. 56.

138 - توسطت انكلترا لدول سردانيا وهانوفر وبريمن ، وتوسطت فرنسا لدولة الكنيسة .

139 - كما توسطت الدولة العثمانية لدول النمسا والسويد وبروسيا . لإيادة الإيضاح

حول هذه الوساطات ، راجع : — V. DE PARADIS, 141.

— PLANTET, *Les consuls*, 56-57

— D. THIENVILLE, 156.

(140) PLANTET, *Les consuls*, 56.

أغلبها مواد استهلاكية (141) ، يحصل عليها أغلب الموظفين ولو باستعمال التهديد والعنف حسب ما نستنتجه من بعض الكتاب (142) .

ج - مميزات مصادر دخل الايالة الجزائرية :

وربما لا تكتمل الفائدة من هذه الدراسة عن مصادر دخل الايالة الجزائرية الا بعد ابراز مميزات ومناقشة تأثيراتها الايجابية والسلبية على النظام المالي . وذلك بتناول أصول هذه المميزات وأسسها العامة ، وعلاقتها الشاملة بالنشاط الاقتصادي .

1 - الأسس والاصول التي تركز عليها مصادر الدخل :

تخضع تنظيمات مصادر الدخل في جوهرها لأحكام الشريعة الاسلامية فهي تقر حق العشور والزكاة والجزية والخراج ، كما أنها تأخذ بالتنظيمات العثمانية وتتأقلم مع ظروف البلاد ووضعيتها .

فالتنظيمات العثمانية المتأثرة أساسا بالنظم الفارسية السجوقية والبيزنطية وبأوضاع البلقان والبحر المتوسط ، كان لها تأثير قوي في قوانين غنائم البحر والاتاوات والهدايا الالزامية وحكور المكافآت وحقوق الديوانة واحتكار بعض المواد الاولية ، كما أن قوة العرف

141 - تفراوج كمية هدايا الفواكه التي تساهم بها فرنسا من 6 الى 7 آلاف جنيه نوزع على 60 شخصية ، كل موظف ينال هدية حسب مرتبته الاجتماعية ، عن :

— V. DE PARADIS, 141-142.

142 - من هؤلاء الكتاب :

— PLANTET, *Les consuls*, 65.

— GRAMMONT, *Correspondance*, 164.

— D. THIAINVILLE, 149.

القبلي وشيوع الحياة البدوية وطبيعة الحياة في الريف والمدن تساعد على الالتجاء الى أنظمة مالية كان العمل جاريا بها في الفترة التي سبقت مجيء العثمانيين ، كالمعونة والزمّة ورسوم الحرف ومكس الاسواق (143) .

ولهذا لا نطمئن الى التقسيمات التي ترجع موارد الدخل الى ضرائب شرعية أو غير شرعية ، قرآنية أو غير قرآنية ، لأننا لرى أن هذا التقسيم يعتمد على نظرة سطحية تتجاهل الأحكام الشرعية ومرونتها (144) .

2 - تعدد مصادر الدخل وتأثيرها على النشاطات الاقتصادية المنتجة :

يمتاز نظام ضرائب الايالة بتعدد مصادره وتأثيره على النشاطات الاقتصادية المنتجة ، فلم يفت من هذا النظام الجبائي أي فرع من الانتاج الفلاحي والصناعي والتجاري ، ولا أي مادة قابلة للدفع (145) .

وقد أدى هذا التوسع في جنب الضرائب الى جعل الدولة أداة استهلاك تعيش على موارد البلاد دون أن تسعى الى تنميتها أو تطويرها ، فكل ما تنتجه البلاد يستهلك في دفع رواتب الموظفين والجند (146) ، أو يودع في خزائن الدولة دون التفكير في تطوير وسائل الانتاج التي عرفت آنذاك نموا ملحوظا بالبلاد الاوربية .

كما كان من نتائج هذا التوسع في استخلاص الاموال والثروات عن كل نشاط اقتصادي بالبلاد أن أصبحت أغلب أنواع الضرائب والرسوم

143 - لزيادة الايضاح حول طبيعة نظام الضرائب في الامبراطورية العثمانية راجع : انيس محمد ، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514 - 1914 ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 95-97 .

144 - لزيادة الايضاح حول الإيرادات العامة في الشريعة الاسلامية ، راجع : عبد الرحمن ، علي ، المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي في الدولة الاسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1968 ، ص 241-262 .

(145) GRAMMONT, H. d'Alger, 410.

(146) ROY, 141.

تمس المهن والوظائف التي يباشرها الشخص الداخل ضمن النقابة المهنية أو المجموعة العرقية ، أو تطبق على الملكيات العقارية والجماعات الريفية لا على الاشخاص أنفسهم ، وربما هذا هو السبب في حكم بعض الكتاب على ضرائب الولاية على أنها ضرائب غير مباشرة في مجملها باستثناء ضريبة الرأس المفروضة على أفراد الطائفة اليهودية وبعض النصارى والحضر بالمدن .

3 - النظرة الواقعية لنظام الضرائب :

يتصف نظام ضرائب الولاية بالنظرة الواقعية (147) ، فهو رغم النتائج المتواضعة التي انتهى إليها، يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد ونفسية الاهالي، وربما كان هذا هو السبب في عدم تعرض أجهزه النظام المالي للتغيرات والتعديلات الجذرية كما أن هذه النظرة الواقعية لأوضاع البلاد هي التي ساعدت على نمو المصالح المتبادلة بين البايك والفلاحين ، فبفضل واقعية نظام الضرائب وتوفر العمل الزممي أصبح حق العمل في المزارع واستعمال الارض له صفة الملكية الخاصة وقوة القانون (148) .

ولعل أهم مظاهر النظرة الواقعية لنظام الضرائب يتمثل في سعي الحكام الى استمالة المرابطين لاستخدام نفوذهم الروحي في الاوساط الشعبية عند استخلاص الضرائب ، والعمل على كسب ولاء رؤساء وشيوخ القبائل تجنيد قبائل المخزن للاعتماد عليها في فرص الطاعة على القبائل الملتزمة . بمساهمات مالية (149) .

147 - تمثل النظرة الواقعية لنظام الضرائب في أنها تأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي .

148 - هذا ما سلم به السيد نوشي ، راجع : 91 ، NOUSCHI, Enquête, —

149 - كودان ، ص 27 .

كما تتمثل هذه الواقعية في اختصاص كل منطقة بضريبة تتلائم وطبيعة تضاريسها وأحوالها المناخية، فالصحراء تؤخذ منها المعونة والعسة، والهضاب العليا تفرض عليها القرامة والمعونة ، والتل تسود فيه ضريبة العشور .

وبذلك أصبحت الضرائب بالإيالة الجزائرية أخف وطأة من الضرائب التي كان يفرضها مثلا البايات الحسينيون وحكامهم على الإيالة التونسية (150) ، لأنها تتماشى مع ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

4 - عدم التمكن من تقييم وتقدير مصادر دخل الإيالة :

وذلك لأسباب عدة أهمها :

أولا : أن المعلومات التي تجود في السجلات الرسمية نادرة وغير كاملة لسوء الحظ ، تتداخل فيها الأرقام والمعلومات الجزئية ، ما يجعل استخراج نتائج عامة منها ضربا من المستحيل .

ثانيا : اختلاف مقادير الكيل والوزن الواردة في السجلات الرسمية ، من منطقة الى أخرى ، فالصاع في مدينة الجزائر يساوي 60 لترا ، وفي التطري قد يصل الى 140 لترا (151) ، والزويجة

في دار السلطان وحدها تتراوح بين 5 هكتارات و 12 هكتار حسب تضاريس الأراضي الفلاحية وجودتها (152) .

150 - التميمي ، عبد الجليل ، فهرس موجز للوثائق العربية والتركية ، عمل مضروب على الآلة الكاتبة .

(151) FERDERMANN et AUCAPIT'AINÉ, « Baylik de Tetteri », R.A. T. XI (1876) p. 118

(152) Urbain, 402.

— Vayssieres, 115.

حسب التقرير الذي سمحت به تحقيقات السلطة الملكية الفرنسية :
أن الزويجة بالجزائر الوسطى تقدر بـ 12 هكتارا في السهل . و 7 هكتارات في الساحل ،
و 5 هكتارات في الجبل ، كما أن الجابدة في الناحية الشرقية تقدر بـ 15 هكتار حسب
تقديرات السيد لاسانت

ولهذا أصبح تحديد مقدار الضرائب لاسيما اذا كانت من المسواد العينية شيئا صعبا المنال . ولم يتعد التاجر البروفانسي - الذي مكث في الجزائر ثلاثين سنة - عن الحقيقة عندما كتب : بأن أرباح القرصنة غير مستقرة كأموام القمح والشعير والمواشي والدواب (153) .

ثالثا : بقاء قسم هام من الضرائب العينية أو النقدية خارج مراقبة الدولة وحساباتها الرسمية بعيدا عن أنظار الكتاب والمؤرخين ، وذلك أن استخلاص الضرائب يتم اما عن طريق الوسطاء والالتزام ، مما يعطي الحق للموظف أن يأخذ مرتبه من الضريبة التي يجمعها ، أو يحتفظ بجزء من الضرائب التي عمل على تحصيلها (154) .

رابعا : خضوع مصادر الدخل للمواسم الفلاحية التي تتحكم فيها تقلبات الطقس وسوء الحالة الصحية في الأرياف ، فكرة الأوبئة والمجاعات كانت في كثير من الأحيان سببا في توقف النشاط الاقتصادي، أو التأثير عليه .

خامسا : عدم تمكن السلطة التركية من بسط نفوذها على مساحات شاسعة من الايالة الجزائرية ، فحتى ثلاثة أرباع الجزائر الشمالية التي كانت تمارس فيها السلطة سيادتها كانت تضم مناطق ظلت ممتنعة عن دفع ما يتوجب عليها من التزامات جبايية (155) .

ولهذا لا تعطي لنا الضرائب المستخلصة حكما صحيحا على قدرة الجزائر المالية ، ما دامت هناك مناطق عديدة خارجة عن نظام الضرائب .

(153) d'Estry, p. 141.

(154) H. Khodja, 127.

155 - هناك دراسة حول المناطق الخاضعة للسلطة التركية بالجزائر للميد ويل ، واجع :
— Rinn, 121-124.

5 - تأثير الالتزام على مصادر الدخل :

لقد أدى حرص سلطات الولاية على تأمين موارد دخل مضمونة للخرينة الى اقرار نظام الالتزام (156)، الذي خول للموظفين جمع الضرائب والرسوم مقابل مبالغ مالية محددة تقدم مسبقا ، مما كان له فيما بعد آثار سلبية على النظام المالي بالخصوص ، لأن الجباة يعملون على تعويض الاموال التي اشترؤا بها مناصبهم (157) ويحرصون في الوقت نفسه على الحصول على المبالغ اللازمة للاحتفاظ بوظائفهم وتأمين مستقبلهم اذا تعرضوا لغضب السلطات أو نالهم العزل والتعريم .

وقد تنبه حكام الولاية الى مفساد وغيوب هذا الاسلوب في الحصول على الضرائب والرسوم (158) ، فعملوا على الحد من اغلاطه ونتائجه لسلبية بتحديد نسبة من الضرائب يتقاضاها الجابي على عمله وهو عشر المحصول في أغلب الحالات أو ربع الضريبة في بعض الحالات الخاصة مثل ما كان جاريا به العمل عند جمع عائدات العشور بالمدينة (159) .

ولكن هذا الاسلوب الاخير المتمثل في اعطاء نصيب من الضرائب للموظفين المكلفين بجمعها ، لم تكن نتائجه أفضل من نتائج نظام الالتزام

156 - استحدثت الدولة العثمانية منذ عهد محمد الفاتح نظام الالتزام ، لعجز الدولة عن جمع الضرائب مباشرة ولضمان الحصول على موارد دخل محددة ، وعند صف الدولة رادت عيوبه وعوض بنظام الامانات سنة 1839 ، لكن انخفاض المردود اضطر الدولة العثمانية الى اعادة نظام الالتزام وظل مشعا حتى انقراض السلطنة العثمانية ، راجع :

— *Encyclopédie de l'Islam*, nouvelle édition E.J. Brill, Paris 1954-60, p. 151-152.

157 - من النصوص التاريخية المتعلقة باشتراء المناصب ، الذي اقتبسه بودان من طعنة سعد السعود للوزاري والذي جاء فيه « ليعلم الحاضرون .. أن القائد الزاري بن اسماعيل قد دفع لنا ما قيمته 7500 ريال بوجه في شكل رسم التزام يوم الباسه الخلفة وتوليته هذا المنصب بتاريخ 15 من شهر ربيع الاول سنة 1241 هـ (29 اكتوبر 1825) » من :

— Boudin (M), « La préve chronique de Bey Hassan extrait et tra. de la Tsl'at-Os- (159) *Tachrifar*, 53.

(158) H. KHODJA, 126-127.

جاء في دفتر التشريقات ما نصه : « على كل زويجة من مدينة المدية 2 ريال وربع ، ويترك ربيع ريال للمكلف باحصاء الزويجة » .

السابق فكلما الاسلووين لم يعمل على نمو الاجهزة المالية للبلاد وتسبب في حرمان الدولة من فوائد وأرباح وفيرة ذهب قسم كبير منها الى جيوب الجبابة ، وأدى الى انهاك موارد السكان المتواضعة ، فإفلاح الذي أثقلت كاهله الضرائب وثبتت همته في العمل والاتساج بسبب هذه الاجراءات المالية لم يعرف الهدوء ولا سعة العيش فاضطر الى ترك ما يقرب من ثلاثة أرباع الاراضي الصالحة للزراعة بدون انتاج ، مما شجع الحياة البدوية وساعد على اجتياحها لمناطق كانت سابقا موطننا للاهالي المستقرين .

6 - الحملات العسكرية كوسيلة للحصول على موارد الدخل :

لم تكن جباية الضرائب في الارياف تجري بصورة اعتيادية بل كانت تتم تحت الضغط والاكراه في كثير من النواحي ، ولهذا يلتجئ الحكام الى ارسال الحملات التأديبية لارغام الاهالي في حالة العصيان والتمرد على دفع الضرائب المتوجبة عليهم مثل الغرامة أو الخطية أو المعونة .

وتعتمد هذه الحملات العسكرية على قبائل المخزن ذات الامتيازات الاقتصادية (160) ، فبفضل هذه القبائل الحليفة تدعم الفرقة التركية (محلة اليولداش) ، التي لا يتجاوز عدد أفرادها في أغلب الاحين 270 جنديا ، باعداد وفيرة من الفرسان ، وقد أدى ذلك الى تكوين قوة ضاربة يتراوح عدد رجالها بين 500 و 1000 رجل على رأسهم الباي وآغا

160 - نظرا للهام التي تكلف بها قبائل المخزن يمكن وصفها بأنها قبائل ادارية لها سبغة فلاحية وعسكرية . ومع الجدير بالذكر أن قبائل المخزن هذه تعتمد القابها بشدة المناطق التي تستقر فيها ، فهي زمول أو دوائر أو مبيد أو مكاحدة أو عرارة أو محازنية .

هناك دراسات عن قبائل المخزن نجدها في : H. KHODJA, 117-118.

— CARETTE et WARNIER, *Description*.

— URBAIN, *Notice*

— ESTERHAZY, *Notice historique sur le Maghzen d'Oran*, Oran, 1849.

المحلة ، ومقسمة حسب تنظيماتها الداخلية الى مجموعة خيام كل خيمة منها تضم فصيلة يشرف عليها شاوش .

ويمكن استنتاج خط سير حملات ، محلات جمع الضرائب . . الموجهة لشرق البلاد وغربها في أوقات الحصاد ، من استقصاء المعلومات التي يوفرها الشواف (161) الطارف بمضارب خيام القبائل ومن تتبع خط سير المحلة وتنقلها بين الدواوير والمدامر .

فمحلة التطري مثلا تنطلق من عين الربط بأعلى ضاحية مصطفي متوجهة الى سهول عريب عن طريق الاخضرية ووادي يسر ومنها الى سهول سور الغزلان لتجتاح قبائل ديرة المتماثلة في دفع ما عليها من الضرائب ، ثم تمر المحلة بعد ذلك على قبائل الشلالة وعدراوة والمشارف وأولاد علان والقراش بمناطق التطري الجنوبية حتى تبلغ البرواقية حيث تتم مهمة المحلة ويعود الباقي الى المدينة ويلحق الآغا ببقية فرسانه بالعاصمة (162) .

ولكن فائدة هذه الحملات لا تكمن في تجولها وتنقلها في أرجاء البلاد ولا ترجع الى استعراض قوتها وجبروتها أمام الاهالي العزل ، بل تأتي من النتائج المترتبة على عملياتها الحربية وتأثيراتها على الانظمة المالية للإيالة . فهذه الحملات تعتبر وسيلة عملية في تحصيل الضرائب من المناطق سهل معه استعمال تكتيك الخيالة في تتبع العصاة والمتمتعين .

فهذه الحملات تعتبر وسيلة عملية في تحصيل الضرائب من المناطق المستعصية على الحكام ، كأراضي الجنوب حيث يسود اقتصاد رعوي سهل معه استعمال تكتيك الخيالة في تتبع العصاة والمتمتعين .

(161) ESTERHAZY, *De la domination*, 251.

(157) FEDERMANN et AUCAPITAINÉ, 292 et sq.

كما أن هذه الحملات أيضا أداة فعالة لتنفيذ عمليات المصادرة واكتساب الغنائم ، التي ينال كل مشارك في الحملة نصيب محدد منها ، فلقائد المحلة أو الباي ثلثا الغنائم ، ولفرسان المخزن الثلث الباقي ، علاوة على التشجيعات التي يتلقونها مقابل النتائج التي يحصلون عليها (163) ، فضلا على أن هذه الحملات تعتبر فرصة سانحة لأفراد الفرقة التركية (اليولداش) المشاركين في المحلة ، لجمع الزاد الضروري لبقة السنة والحصول على كميات من ريش النعم الغالي الثمن (164) .

ولعل أهم من هذه النتائج كلها تلك الخسائر الفادحة التي تكبدها المناطق التي تتوجه إليها الحملات ، وذلك الركود الاقتصادي الخائق الذي تتركه وراءها (165) ، وربما يكون في حكمنا هذا نوع من المبالغة إذا لم نثبت بعض الامثلة عن هذه الحملات وغنائمها الضخمة . من ذلك أن باي قسنطينة أحمد المملوك قام بحملة على سلاطين بني جلاب بتوقرت بتحريض من فرحات بن السعيد الراغب في بسط نفوذه على تلك المنطقة مقابل 50 ألف بسيطة ، فاسترضاه محمد بن جلاب بعد أن قطع 200 نخلة انتقاما ، باعطائه مبلغ 10 000 ريال بسيطة سنة 1818 (166) .

ومن ذلك أيضا أن مصطفى بومزراق باي التطري قام بحملة ضد قبيلة الاربعاء سنة 1825 حجز أثناءها 120 من أعيانها واستولى على 10700 جمل بيعت في مكانها لقبائل القوم (167) .

163 - أهم هذه التشجيعات ينالها العارس عندما يستظهر برأى قتل من الإمداء ، أو يغنم محملة أثناء المعركة ، ففي الحالة الأولى ينال منحة تقدر بـ 30 درابلا (60 فرنكا) ، وفي الحالة الثانية يتلقى مكافأة بـ 10 درابلات (20 فرنكا) ، بينما الحيل تعود للدولة ، وملابس وأمتعة القتلى يحتفظ بها فرسان القبائل الحليفة ، هناك وصف لهذه التشجيعات لجده عند :

— FERAUD, *Notice sur Oulad-Abd-En-Nour*, p. 151.

(164) DAPPER, 177-178.

(165) Tableau, T. I, 1830-1837, p. 78.

(166) FERAUD L. Ch., *Le Sahara de Constantine, notes et souvenirs*, A. Jourdan, Alger, 1887, p. 80.

(167) FERDEMANN et AUCAPITAINE, p. 301.

كما قام نفس الباي في السنة التالية بحملة ضد أولاد مختار الشراقة عادت عليه بغنائم تقدر بـ 500 جمل و 4000 خروف (168) .

وفي هذا السياق تدرج غزوة محمد الكبير باي معسكر المكونة من : 15000 رجل منهم 2000 تركي ، والتي جرت ،وقائعها جنوب معسكر على بعد 20 كلم ، وقد تم فيها معاقبة 14 أو 15 دوارا ، وكانت نتائجها كما يلي : الحصول على غنائم تقدر بـ 67 000 رأس من الاغنام والماعز و 5000 جمل و 633 بغلا و 720 بقرة وثورا ، ووقوع 60 شخصا في الاسر أغلبهم من النساء . وقد تم بيع هذه الغنائم وتوزيعها على قبائل المخزن و فرق اليولداش (169) .

لكن هذه الغنائم العديدة والاحصائيات الجزئية والمقادير المشتقة التي كثر تكرارها أثناء تعرضنا لمصادر دخل الايالة ، لا يمكن أن نخرج منها بحكم عام أو نأخذ منها فكرة تقريبية الا اذا أثبتناها ضمن جدول عام معتمد على كتب عديدة عالجت موضوع الموارد المالية .

168 - نفس المصدر .

(168) EMERIT, « Thedchat », p. 40.

جدول عام لموارد دخل الولاية الجزائرية

ملاحظات	مقدار موارد الدخل	المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا
دكا = بندقية	450000 دكا	هايندو (1581)
دكا = بندقية	450000 دكا	دابير (170) (1686)
دكا = بندقية	بين 100000 و 450000 دكا	دان (171) (1634)
موارد قارة 40000 ق موارد غير قارة 660000 ق	3000000 ج	كاتب مجهول في القرن 17 (172)
لا تتجاوز 33000000 د (174)	1100000 ق = 2750000 ف	لوجي دوتاسي (1725)
اي ريال مستعمل	4000000 ف	شاو (17) (20 - 1732)
	6756100 ق	فانتور دوبارادي (170) (88 - 1790)
كل د.س. = ف. فرنسية	بين 3000000 و 4000000	بوتان (175) (1808)
	434800 د . س .	شالير (176) (1822)
	تصل الى 3000000 ف	جدول المؤسسات الفرنسية (178)
	10000000 ف	ونودو (178) (1830)
	تصل الى 3000000 ، لا تتجاوز 5000000 ف	دوزي (180) (1833)
	671400 ق	ديستري (181) (1845)
	870400 ق	روا (182) (1864)
منها 1800000 ف مداخل نقدية	لا تتجاوز 3000000 ف	تليسي (183) (1936)

- (170) DAPPER, p. 178. (171) DAN, p. 83.
 (172) EMERIT (H.), « Un document inédit sur Alger au XVII^e siècle », A.I.E.O. T. XVII, (1939), p. 242.
 (173) SHAW, tra. Cathy, p. 209. (174) Le Hays, p. 408.
 (175) V. De PARADIS, p. 146-150. (176) BOUTIN, p. 81.
 (177) SHALER, p. 49. (174) D'après tableau en 1830-37, p. 369.
 (178) Tabicau, en 1840, p. 355. (179) D'ESTRY, p. 142.
 (180) ROZET, T. III, p. 399. (181) ROY, p. 139-140.
 (182) PELLISSIER (E.), *Annales Algériennes*, la Première édition Ansellin

الفصل الثالث

وجوه الإنفاق

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق الى مصادر دخل الایالة ، يجدر بنا أن ندرس وجوه الإنفاق التي كانت تتحملها خزينة الدولة باعتبارها الجانب الآخر من المعاملات المالية للخزينة ، غير أن الباحث في هذا الميدان الحيوي في اقتصاد الایالة قد يجد امكانياته محدودة ومعلوماته متواضعة ، لأن نفقات الخزينة رغم أهميتها وتنوعها لم تلق العناية اللائقة بها . من المصادر المعاصرة والوثائق الخاصة بذلك الفترة .

وعلى كل فسوف نتعرض لوجوه الاتفاق المختلفة لحزينة الایالة ، محاولين القاء نظرة شاملة واستخلاص فكرة عامة عن هذا انشطار المالي من الناحية التاريخية .

وستتناول هذه النفقات المالية من حيث الأغراض التي تنفق فيها والأبواب التي تخصص لها ، فهي عبارة عن جريات للجند أو رواتب للموظفين أو هدايا تقدم للحرمين الشريفين أو ترضيات وهدايا ترسل الى استانبول ، أو قد تكون في شكل مساهمات في الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية ، أو مساهمات في المنشآت العمرانية .

1 - جريات الجند :

تؤلف المبالغ التي تنفق على الجند جانباً هاماً من الأموال التي تتطلبها نفقات الدولة ، وهي اما أجور شهرية أو منح ومكافآت طارئة ، فالأجور

الشهرية تنفق على الجند كل شهرين قمرين ، وهذه تعرف بالجرايات الصغرى لأنها تخص قسما من الجند فقط ، بينما بقية الجيش الموزع على الحاميات في أنحاء الأيالة يعين له موعد سنوي يقبض فيه جراته وهذه المناسبة السنوية تعرف بالجرايات الكبرى .

وقد جاء في مخطوط لمحمد الصالح العنتري فقرة تتعلق بالراتب السنوي للجندي ، حيث نصت على « أن الرجل العسكري في ذلك الزمان له راتب سنوي يأخذه من دار باشة الجزائر كل سنة أعني من خزينتها ، قدره مائة ريال جزائري سكة ذلك الوقت ، فيعول عيلته وأولاده منها » (2).

وللاجور الشهرية التي تسدد في نهاية كل شهرين أو عند حلول الموعد السنوي المتعارف عليه ، حد أدنى لا تنقص عنه ، وحد أقصى لا تتجاوزه ، إذ أن هذه الجرايات تبدأ متواضعة جداً لا تتجاوز في أغلب الأحيان ثمانين صائمت ثم تبدأ في الزيادة بتعاقب السنين ، فتزيد صائمة واحدة بعد انقضاء كل سنة أو تتضاعف عند توفر بعض المناسبات السانحة والظروف الملائمة (3) ، حتى تصل الى الحد الأقصى بعد مدة أقصاها خمسة عشر سنة ، يقضيها الاكشاري في الخدمة العسكرية (4) . فلا تتجاوز جراته بعد ذلك ثمانين صائمة ، ويشذ عن هذه القاعدة مرتب آغا الهالين الذي يبلغ ألفي بطاقة شيك (5) ، والذي يتمتع به كل آغا يتقلد هذا المنصب مدة شهرين قمرين ليصبح بعدهما معزول آغا له مرتب سام .

(1) V. De PARADIS, p. 58 et 65.

2 - العنتري : ص 9 .

(3) ROY, p. 84.

(4) L. De TASSY, p. 249.

— WEISSMAN, p. 68.

(5) L. De TASSY, p. 251.

وتصرف أجور الجند طيلة أشهر : محرم ، وجمادى الأولى ، ورجب ،
 ورمضان ، وذو القعدة (6) ، في كل أيام الأسبوع ما عدا يوم الجمعة (7).
 ويترأس حفل توزيع الجرايات آغا الهالين الذي يحق له بهذه المناسبة
 تبوأ مقام الداي في حضور مجلس الديوان العام (8) ، وتصرف الجرايات
 بعد المناداة على الفرق حسب نظام دقيق ، فإن كان أصحاب الأجور
 ضباطا تدفع لهم الأجرة في قاعة الديوان وإن كانوا جنودا توزع عليهم
 الجرايات في ساحة القصر (9) ، أما إذا كانوا من فرق الرياس وجنود
 البحر ، فتسلم لهم الجرايات في ثكناتهم بالمرسى حتى يؤمن غضبهم
 ويكون الداي بعيدا عن بطشهم ، وهذا مرده إلى العداء المستحكم بين
 فرق الوجاق التي يختار منها الداي ، وطائفة الرياس المكونة في أغلبها
 من رجال الأرئوط .

ولا تكتمل هذه الأجور إلا بتلقي مكافآت ومنح مؤقتة ، منها ما هو
 قار متعارف عليه بمناسبة تولي الداي الجديد أو تلقيه الخلعة من
 استانبول ، أو لرفع منويات الجند عند تعرض البلاد للغارات البحرية
 أو الثورات الداخلية ، وفي هذه الحالة تقدر مكافأة كل جندي بخمس
 موزونات (10) أو عند حلول المواسم والأعياد الدينية كالمولد النبوي
 الشريف الذي تنال فيه حامية بسكرة مثلا اثنين وعشرين بدقة شيك
 من قائدها (11) ، أو شهر رمضان الذي تتسلم بحلوله حامية القصبنة
 مئحة مالية تصل إلى مائة بوجو ، ويمكن جنودها من شراء بعض المواد
 الغذائية الضرورية كاللوز (12) .

6 - نفس المصدر : (الطبعة القديمة) ص 381 .

— ROY, p. 85

(7) EMERIT (M.), « Un document inédit sur Alger au XVII^e siècle », A.I.E.O., T. XVII (1959), p. 242.

(8) V. De PARADIS, p. 118.

(9) L. De TASSY, p. 250-252

(10) V. De PARADIS, p. 58.

(11) Tachriffat, p. 71.

12 - نفس المصدر : ص 32 .

كما أن بعض هذه المكافآت والمنح تقدم في ظروف طارئة عندما يضطر الحكام الى تهدة الثائرين بسبب حدوث الثورات والمجاعات ، أو عند اعلان الحروب على القبائل المتمردة ، أو تعرض البلاد للاعتداءات الخارجية ، أو قصد تشجيع الجند على الالتحاق بالخدمة العسكرية في أقاليم الايالة ، مثل تكفل باي فسنطينة بتقديم قنطار دقيق لكل خيمة من خيام الجند المشارك في محلة الشرق (13) .

وزيادة على هذه الامتيازات هناك المساعدات الاقتصادية التي تتمتع بها طائفة الجنود ، فتحصل بمقتضاها على المواد الغذائية بثمان منخفض (14) ، كاللحم الذي يباع للجنود بثالث السعر العادي في السوق، والخبز الذي يوزع عليهم بمعدل أربع خبزات صغيرة يوميا للجندي الأعزب وثمانى أرغفة صغيرة يوميا للنضباط من صف البلوك باشى (15) .

كما تمكن هذه المساعدات الجنود من الحصول على المواد المصنوعة من النقابات المهنية بثمان زهيد ، وتكسبهم حق التمتع بضيافة أهل المدينة التي تقيم بها الحامية مدة معينة ، قد تبلغ ثلاثة أيام مثل ما كان متعارفا عليه في حامية بسكرة (16) . ويضاف الى ذلك السمعة الأدبية التي كان يحظى بها الجندي وهو الأمر الذي يجعل الحكام يفضون الطرف عن سلوكه أثناء حدوث القوضى والنهب في المدن .

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الأجور الشهرية والمكافآت المؤقتة كانت تخضع لعدة اعتبارات تؤثر عليها مثل عدد الجند والأقدمية في الخدمة .

13 - المصدر السابق .

(14) DELPHIN, p. 170.

(15) SHAW (Ed. Lehay), p. 409.

(16) Tachriffat, p. 74.

فاذا نظرنا الى عدد الجنود نجده قليلا رغم ضخامة الجرايات المحصنة لهم ، ذلك أن مجموع القوة التركية المستقرة بالايالة لم تكن تتجاوز في يوم من الأيام اثني عشر ألف رجل (17) ، فالوثائق المعاصرة تشير الى أن العدد الاجمالي لهؤلاء الجنود هو بالتحقيق 11897 جنديا موزعين على 424 وجافا ، منهم 2545 جنديا في حالة لا تسمح لهم بأداء مهامهم الحربية بسبب تقدمهم في السن أو اصابتهم بعاهاات جسمية أو أمراض مزمنة ، أو كانوا منصرفين الى ممارسة التجارة والعمل في السفن ، أو كانوا محالين على التقاعد (18) .

ومن الراجح أن عدد الجند التركي بالايالة ما فتىء يتناقص مع مرور الزمن بسبب تدهور أسطول القرصنة ، وامتناع كثير من أثراك الأفاضول عن التطوع في وجاق الايالة (19) ، مع كثرة الأمراض والثورات والعصيان وسعي بعض الدايات الى التخلص من مضايقة الانكشاريين كالداي علي خوجة (1817 - 1818) الذي حاول القضاء على عصيانهم باعلان الحرب عليهم ، وتجنيد فرق زواوة والكراغلة للاستعاضة عنهم ولتحطيم شوكتهم سنة 1817 (20) .

فبعد أن كان عدد الجند التركي سنة 1765 حسب معومات القنصل النمساوي بالجزائر ستانداري STANDARDI سبعة آلاف رجل (21) أصبحت فرق الوجاق في الفترة الممتدة بين سنتي 1810 - 1825 لا تتجاوز

17 - بحث لوجي دوتاسي هذا التقدير الاجمالي لعدد الجند ،

— L. De TASSY (Ed. ancienne), p. 387

(18) DENY, (J.), « Les registres de soldes des janissaires », Conservés à la B.N.A., R.A. 21 (1920), p. 36-37.

19 - بعد القضاء على فرق الانكشارية في استانبول على يد السلطان محمود الثاني سنة 1826 أصبح في حكم المستحيل جاب الجنود الانكشاريين الى الجزائر ، راجع :

— ROZET-PARRET. « Quand l'Algérie ne savait pas quelle était algérienne, Preunes, Octobre (1966), p. 69

(20) GRAMMONT, H. d'Alger, p. 382 et sq

21 - سلفاتور بونو : ص 117 .

3661 رجلا موزعين على 819 سفرة ، منهم 96 جنديا فقط ملحقين بحصون القصبة وقصر الداي اعتمادا على احصائيات مستمدة من دفتر التشريعات (22) ، ومما يؤكد لنا هذا ، تلك المعلومات التي أوردها قنصل الولايات المتحدة الامريكية شالير ، والتي مفادها أن القوة التركية تناقصت في الجزائر الى أقل من أربعة آلاف جندي في حدود سنة 1822 (23) .

أما الاعتبار الثاني الذي يؤثر على أجور الجند ، فهو الأخذ بمبدأ الأقدمية عند صرف الجرايات ، فمدة الخدمة هي التي تحدد نظام الترقيات وتؤهل الجندي للرتبة العسكرية التي يستحقها .

وهذا الاعتبار ربما كان نتيجة طبيعية لوضعية الجند التركي المستقر بالجزائر الذي تمزج وجوده وتعمل على تجديد عناصره وصول جماعات جديدة من أتراك الأناضول (24) لا يميزهم عن زملائهم السابقين سوى الأقدمية في الخدمة . وهذا ما نلمسه في اختلاف أجور الجند رغم كونهم في رتبة واحدة ، ففي هذا الصدد ورد في دفتر أجور الجند أن ثلاثة من الضباط برتبة البلوك باشي كانوا ملحقين بحامية تلمسان ، ورغم كونهم في حامية واحدة ولهم رتبة واحدة إلا أن أجورهم الشهرية اختلفت عن بعضها ، فالمدعو حسين كان يقبض ثلاثة عشر ريالا ، بينما المدعو يوسف لا يحظى إلا بستة ريالات ، والمدعو علي لا ينال سوى خمسة ريالات . فمن المؤكد أن هذا الاختلاف راجع في أساسه الى مدة الخدمة التي قضاها كل واحد من هؤلاء الضباط الثلاث (25) .

22 - هذا ما يؤيده احصاء محمد الخونجاوي الرسمي ، الذي يفيدنا بان عدد الاتكشاريين لم يتجاوز أربعة آلاف منهم 3300 في حالة عجز ، راجع :

— GRAMMONT, « La coorse », p. 41.

(23) SHALER, p. 39.

24 - تهتم بعض الدفاتر الرسمية بتسجيل وصول الاتكشاريين الجدد ، مثل دفتر 13 من سجلات البايليك ، بمحفوظات دار ولاية الجزائر العاصمة .

(25) DENY, « Les registres », p. 44.

لكن الأجور لم تكن محددة دائما بمدة الخدمة ، فكثيرا ما رفعت أجور الجند بغتة ولدوافع سياسية (26) قصد كسب التأييد والعطف ، مثل مضاعفة الأجور من طرف أحمد باشا (27) . فقد ارتفعت الجرايات بفضل هذا الاجراء الى خمس وعشرين بذقة شيك سنويا بالنسبة للأجور العليا (28) .

كما أن هناك أمثلة ونماذج عن عدم التقيد بمبدأ الأقدمية ، نجدها ضمن دفتر أجور الانكشاريين اذ نجد بعض الجنود أصبحوا ضباطا عن طريق القرعة مثل الشخص المدعو محمد بن محمد الملقب بالوجاق رقم 28 ، والذي أصبح في فترة قصيرة وكيل وجاق رقم 115 . والمدعو محمد بن سليمان التابع للوجاق رقم 21 ، أصبح أوداباشي بالوجاق رقم 347 (29) .

ونفيدنا أيضا دفتر أجور الانكشاريين بأن بعض الجنود كانوا يحاولون بفترة على التقاعد أو يوضعون في حالة احتياط عندما يقتضي الأمر (30) .

وتنتهي مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للانكشاري عندما يحصل على حق التقاعد ويتمتع بمعاش محترم ، في أي مكان يختاره من ربوع الايالة (31) ، وفقا لما يناسب خدماته ورتبته العسكرية (32) .

وقبل هذا الأجل لا يحق لأي جندي أن يتخلص من مهامه العسكرية بدون عذر شرعي والا تعرض للعقاب وذلك بحذف جرياته وانقاص مرتبه ،

26 - من الأمثلة على ذلك توزيع أموال خزينة بابليك الشرق على الجنود من طرف انصار أحمد شاولي ليقعوا بجانبه ضد الباي أحمد بن طوبال ، عن :

— GRAMMONT, H. d'Alger, p. 368.

(27) TEMIMI, *Recherches*, p. 222. D'après archive Istanbul 49515.

(28) BOUTIN, p. 142.

(29) DENY, « Les registres », p. 43.

30 - نفس المصدر :

(31) L. De TASSY, p. 251.

(32) H. KHODJA, p. 107.

لكن هذا نادرا ما يحدث لأن انقاص المرتب أو إيقافه لا يطبق الا اذا تعرض الجندي لعقاب صارم (33) .

أما الحالات التي تخول للجندي حق التقاعد أو الاحالة على المعاش فهي الإصابة بعطب جسدي أو مرض مزمن أو عند اتمام مدة الخدمة المقررة عند بلوغ سن الشيخوخة . (34)

لكن اذا توفي الانكشاري في سن مبكرة فيحفظ عطاؤه وأرزاقه في بيت المال ليسلم الى ورثته في حالة وجودهم عملا بالأحكام الشرعية الاسلامية القائلة بأنه : « اذا مات أحدهم أو قتل كان ما يستحق من عطاء فهي الإصابة بعطب جسدي هو مرض مزمن أو عند اتمام مدة خدمته موروثة عنه على فرايض الله وهو دين لورثته في بيت المال » (35) .

ومما تقدم نرى أن هذه الاعتبارات العديدة كانت ذات تأثير مباشر على كمية الأموال المخصصة لجرايات الجند والدخلة ضمن وجوه اتفاق الخزينة ، فكثيرا ما تضخمت الجرايات بسبب الترقيات السريعة أو الاحالة على المعاش لدوافع مختلفة أو الاكثار من الترقيات والامتيازات والتشجيعات على حساب خزينة الدولة ونشاط الاقتصادي لبلاد .

ويمكن أن نستنتج من جدول الجرايات التالي ، أن الفرق كبير بين الحد الأدنى والحد الأقصى للجرايات مع أن الزيادة السنوية للجرايات متواضعة ، كما أن المبالغ المالية التي يتطلبها هذا النوع من النفقات ضخمة بالمقارنة الى النفقات الأخرى ، لا يبررها في نظرنا سوى احالة قسم كبير من الجند على التقاعد مع بقاء انتفاعهم بهذه الجرايات .

(33) SHAW, p. 188.

(34) PANANTI, p. 468.

35 - الماوددي ، علي بن محمد بن حبيب ، الاحكام السلطانية ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، 1268 هـ ، ص 196 .

جدول جرایات جند الایالة الجزائرية

المصادر المعتمدة	الحد الأدنى للجرايات	الحد الأقصى للجرايات	الزيادة السوية	المبالغ المالية المخصصة للجرايات
لومرکور (36)				900000 ق
لوجي دوتاسي (37)	8 صائمات	80 صائمة	صائمة واحدة	
شاو (38)	410 أسبر	5800 أسبر	116 أسبر	200 ألف دولار 150000 سكة أو 15 مليون جنيه
فانتوردو بارادي (39)	14 موزونة	400 موزونة		
بانانتي (40)	4 صائمات أو ما بين 400 و 500 أسبر	مقدار من الأسبر = 4 سكات فرنسية		
شالير (41)				775000 دولار
روا (42)	8 صائمات	80 صائمة	صائمة واحدة	أسباني

2 - رواتب الموظفين والعمال :

سبق لنا عند الحديث على خصائص مصادر الدخل (43) الإشارة الى نظام الالتزام والتفويض الذي يسمح للموظف بأخذ مرتبه من عائدات مهنته أو نيل الهدايا والتشجيعات مقابل خدماته ، الأمر الذي أدى الى حصر المرتبات التي تتكفل بها خزينة الدولة في جزء ضئيل من الأشخاص أغلبهم كانوا جماعة من الموظفين القائمين على الخدمات

(36) TURBET DELOF (G.), « Un état du royaume d'Alger en 1684 », R.H.C.M. n° 7-6 (1969), p. 61. D'après *Mercur*, Juillet (1684), p. 197-261.

(37) L. De TASSY, p. 249.

(38) SHAW, éd. Lahaut, p. 408.

(39) V. De PARADIS, 60.

(40) PANANTI, p. 467.

(41) SHALER, p. 50.

(42) ROY, p. 84.

43 - الفصل الثاني ، مميزات مصادر الدخل .

الثقافية والقضائية ، والعمال المشتغلين في الورشات البحرية والأعمال
العمرائية والخدم الملحقين بقصر الداي ودواوين الحكومة .

فموظفو الخدمات القضائية والدينية تصرف لهم جرايات شهرية
ومكافآت موسمية ، حسب درجات السلم الإداري المعمول به آنذاك .
باعتبار أن الجراية الشهرية هي في الواقع مقياس عملي لترتيب هؤلاء
الموظفين ، من حيث النفوذ والمكانة الأدبية وسعة العيش .

ففي إحدى الفقرات الواردة في دفتر التشريفات نجد أن المفتي
الحنفي كان يتقاضى شهريا ثمانين صائمة والمفتي والقاضي المالكيين
يتسلم كل واحد منهما خمسين صائمة ، بينما رئيس الشرفاء لا ينال
سوى ثلاثين صائمة (44) ، وهو مع ذلك أحسن حظا من المدول
الاثني عشر الذين كانوا يعملون في تحرير الوثائق وتقديمها للقاضيين
المالكي والحنفي لخدمتهما والمصادقة عليها ، فهؤلاء المدول لا تتعدى
أجرة كل واحد منهم سكة جزائرية واحدة (45) .

كما أننا نستنتج من تقييد سجلات البايليك أن المرتبات الشهرية
للقائمين بالخدمات الدينية كانت متفاوتة ، فالخطيب له 15ر5 ريالا ،
والمدرس يتسلم 7ر25 ريالا ، والامام يتقاضى 1ر5 ريالا ، والحزاب
لا يتعدى أجره نصف ريال (46) .

ونحن اذا قارنا هذه الأجور التي كان يتقاضاها الموظفون العاملون
في المجال القضائي أو الديني بالأجور التي كان يحظى بها الضباط وعلية

(44) Tachriffat, p. 51.

(45) V. De Paradis, p. 122-163.

46 - محفوظات دار ولاية الجزائر (سابقا) وقصر الحكومة (حاليا) ، سجلات البايليك
دفتر رقم 240 ، ص 6 و 7 و 17 .

القوم ، نجدها غير كافية لضمان حياة محترمة (47) ، الأمر الذي دفعهم الى أخذ رسوم اضافية عن أعمالهم القضائية ، فالقاضي كان ينال مقابل مصادقته على كل حجة موزونة واحدة ، والعدل يتقاضى مقابل تحريره لها بدقة شيك أو نصفها .

وقد يحصل كل من القاضي والعدل على دخل محترم فيما اذا كانت الأمور تتعلق ببيع الأملاك العقارية حيث تتخذ الاجراءات ويتوجب التحري ومراجعة وثائق الملكية (48) .

أما في ميدان الثقافة فان حالة المدرسين والعلمين كانت لا تختلف كثيرا عن زملائهم السابقين ، فهم ينقصون تشجيعات وهدايا بمناسبة الأعياد (49) ومنح من أولياء الطلبة تكفل لهم عيشا محترما لا سيما اذا عرفنا أن هؤلاء المدرسين غالبا ما كانوا يشتغلون في أعمال ثقافية أخرى في المساجد والزوايا . فحسب تقديرات السيد اميري التي تعود الى أوائل عهد الاحتلال ، أن كل معلم كان يأخذ على كل طفل سنويا أربعة عشر فرنكا وينال في الأعياد والمواسم البالغة أحد عشر عيدا خمسة وخمسين فرنكا ، ويحظى بأحد عشر فرنكا على كل مرحلة تعليمية يجتازها التلميذ ، مما يوفر له دخلا يوميا يفوق فرنكين (50) .

ولهذا نجد أن جرابات القائمين بالأعمال القضائية والدينية والثقافية كانت لا تكلف خزينة الدولة الا مصاريف وأعباء مالية متواضعة

49 - مثل تقديم باي لسنطينة بمناسبة حلول عيد الاصحى ملابس وهدايا غنية لوظائي الخدمات القتالية .

— *Tableau en 1840*, p. 385.

(48) V. De PARADIS, p. 162-163.

— *Tableau en 1840*, p. 358.

(50) EMERIT (M.), « L'Etat intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 », R.H.M.C., T. 1 (1954), p. 202.

وضئيلة بالنسبة لأجور الجند غير أنها مع ذلك كانت تؤلف أحد وجوه الاتفاق الأساسية التي تحملها جهاز الدولة المالي ، وذلك لكثرة المساجد وتعدد الزوايا والمدارس ، ففي مدينة قسنطينة وحدها نجد 86 مدرسة ابتدائية و 35 مسجدا و 7 مدارس عالية و 16 زاوية ، وفي مدينة تلمسان يصل عدد المدارس الابتدائية الى 50 مدرسة (51) ، وفي مدينة الجزائر يبلغ عدد المساجد وحدها 106 مساجد (52) .

أما الطائفة الثانية من الموظفين ذوي الأجور القارة ، فهي تتكون من عمال الورشات البحرية والمساهمين في المنشآت العمرانية وبعض الخدم الملحقين بقصر الداي .

ويتسلم جل هؤلاء الموظفين أجورا من الخزينة مقابل أداء أعمال متعارف عليها فمعلم السفائن ينال عن كل سفينة جديدة يتم صنعها بوجود واحدا عن كل مجداف بها ، ويأخذ عن كل سفينة تنزل لأول مرة البحر مائة ريال ، ويأخذ قبطان تلك السفينة أيضا مائة ريال أخرى (53) . أما العامل الأجير فيتقاضى عن عمله اليومي في بناء المنازل خمسة فلوس وأربعة أرغفة من الخبز الأسود (54) ، وقد ورد في سجلات البايليك بأن أجرة العامل الأسبوعية بناحية سيدي رمضان تصل الى 25 و 23 ريالا (55) .

بينما الخدم الملحقون بقصر الداي كانوا يستلمون هدايا تعتبر بمثابة أجور عن خدماتهم التقليدية ، فالخادم الذي يحمل القفطان للداي

(51) EMERIT, « L'Etat intellectuel », 202-203.

(52) *Tableau 1830-37*, p. 223.

حسب السيد دوفو ، يبلغ مدد الاماكن المخصصة للسادة في مدينة الجزائر 176 ، راجع :

→ DEVOULX (A.), *Les édifices religieux de l'ancien Alger*, Alger 1870, p. 3.

53 - مذكرات نقيب الاشراف ، ص 175 .

(54) ROZET, T. II, p. 3

55 - محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايليك ، دفتر 240 ، ص 27 .

يتلقى مقابل هذه الخدمة مائة سكة جزائرية ، والمكلف بتحضير القهوة يتسلم في كل مرة ترضية من سيده تصل إلى عشرين سكة (56) .

ومن الغريب حقا أن نجد مثل هذه الخدمات الثانوية التي يقوم بها هؤلاء الخدم ذات أرباح وفيرة ، عكس أجور عمال الورشات البحرية ورجال الثقافة والقضاء ، ولعل هذا راجع إلى العمل بالتقاليد السائدة عندئذ والتي لا تأخذ بالفكرة الاقتصادية القائلة بضرورة تحديد أجر الموظف بمردود عمله .

3 - نفقات بيت المال :

بيت المال مؤسسة خيرية ، تعود أصولها إلى التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخليفة عمر بن الخطاب وأعطاهم صلاحيات واسعة (57) ، ثم ظلت تتدعم وتنمو طيلة الفترة الإسلامية بالمغرب الأوسط حتى وضع الاحتلال الفرنسي حدا لها ، بإلحاق ممتلكاتها بإدارة الأملاك العمومية بقرار رسمي صادر بتاريخ 7 ديسمبر 1830 (58) .

وينحصر نشاط بيت المال في الاعناء بتسيير الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين ، وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية ، ومن هنا اكتسبت بيت المال نوعا من الاستقلال عن مؤسسة الأوقاف التي ترمي تشريعاتها إلى الحيلولة دون استيلاء الدولة عن طريق بيت المال على أملاك الأوقاف والأحباس . ومن هذا الجانب أصبحت بيت المال ذات صبغة حكومية (59) أهلتها لأن تشارك في

(56) MARTIN (M.), *La vie et la condition des esclaves chrétiens dans la régence d'Alger*, A. Jourdan, Alger 1900, p. 5

57 - عبد الرسول 4 ص 268 .

(58) *Tableau 1830-37*, p. 224.

(59) DELVOULX, *Notice*, p. 78.

مصادر الدخل بما تمده من عون للخرينة (60) ، وأن تساهم في وجوه الاتفاق بما تتكفل به نيابة عن خزينة الدولة من نفقات ومصروفات تتنوع على الشكل التالي :

— تقديم هدايا في المواسم والأعياد الى الداي وكبار الضباط وخدم القصر (61) .

— اخراج الصدقات وتوزيعها على لفقراء بحيث يستفيد منها كل يوم خميس حوالي مائتي فقير ، مما يكلف صندوق بيت المال أسبوعيا ما بين 15 و 20 بوجو (62) .

— التكفل بنفقات دفن الفقراء ، فكل ميت يكلف ببت المال ما بين 6 الى 8 بوجو ، مع دفع أجور أسبوعية تقدر بـ 25 بوجو للمكلف بحفر القبور ، و 2 بوجو للمرأة المكلفة بغسل الأموات من النساء (63) .

— المساهمة في النفقات المتعلقة بالتركات كاعطاء 7 / من التركة للموثق والكاتب ، وتحمل مصريف البيع بالمزايدة العلنية (64) .

— تخصيص جزء من أموال صندوق بيت المال لعتق بعض المسلمين الأسرى بالبلاد المسيحية (65) ، وان كان هذا العمل الانساني قد أهمل على ما يظهر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني ، بدليل سكوت المصادر المعاصرة عن الإشارة الى عمليات اقتداء الأسرى المسلمين .

60 — وقد سبق التمرض لهذا في الفصل الثاني .

(61) *Tableau 1830-37*, p. 224.

(62) *AUMERAT*, p. 7.

وحسب المعلومات الواردة في جدول المؤسسات الفرنسية فان هذه الصدقات تقدر بـ 720 فرنكا للأسبوع ، وراجع :

(63) *G. DE BUSSY*, p. 89-90.

(64) *H. KHODJA*, p. 111.

(65) *AUMERAT*, p. 7.

كل هذه النفقات المتعددة الوجوه عملت على إلحاق بيت المال بوجوه الاتفاق المختلفة للإيالة الجزائرية ، وإن كانت الخزينة في الحقيقة تتحمل نفقاتها بطريقة غير مباشرة .

4 - مساهمة الأوقاف في نفقات الأعمال الخيرية :

دفع وازع التقوى وطلب الآخرة بعض الحكام والأثرياء للتمرب إلى الله تعالى عن طريق وضع جزء من أملاكهم و ثرواتهم وقفا على الأعمال الخيرية ، لا سيما بعد تشجيع بعض السلاطين على ذلك ، مثل السلطان بايزيد المعروف بالتمنى ، فهو الذي أقر حق الأوقاف في الدولة العثمانية (66) ، وأسبغ عليها مناعة وحصانة أبعدت عنها أنظار الطامعين وجعلتها في مأمن من الضرائب والمصادرات ، الأمر الذي أكسب الأملاك المقاربة والأراضي الفلاحية والمراعي والعيارات التابعة للأوقاف شكل مؤسسة رعاية اجتماعية ، ومركز تعليمي وديني كان له اليد الطولى في رعاية الأعمال الخيرية والمحافظة على الحياة الدينية والثقافية (67) .

ومن هذه الوظائف الخيرية والانسانية استمدت مؤسسة الأوقاف شرعيتها وتدعم كيائها .

ويمكن أن نميز عدة أنواع من الهيئات الاسلامية المنبثقة عن مؤسسات الأوقاف (68) ، منها :

(66) LUTPIL (O.), « Problèmes fonciers dans l'empire Othman », A.H.S., T. XI, n° 3 Juin (1939), p. 235.

67 - لريادة الابصاح حول ملاحيات املاك الاوقاف ، راجع :

— MERCIER (E.), « Hobas ou Oukaf ses règles et ses jurisprudences », R.A.M. T.L.J., n° 11(1895), p. 219-222.

— GALLISSET, « Essai de définition », p. 391-392.

— VALENSI (L.), « Archaisme de la société maghrébine », *La pensée*, n° 142 (1968), p. 81.

68 - ارجعها السيد ايفر الى ستة فروع من جعلتها اوقاف الحرمين وبيت المال ، راجع :

— YVER (G.), « Mémoire de Bouderbah », R.A. 57 (1913), p. 240-241

— مؤسسة سبل الخيرات : وهي التي كان يشرف عليها موظف يعرف بالشيخ الناظر ويسهر على رعاية أملاكها الوكلاء (69) ، وتتفق أموالها في بناء المساجد والزوايا أو ترميمها ، أو في إقامة بعض العيون وتعمد الشكند ومساعدة أشرف المدينة ، كما تتكفل بدفع أجور الطلبة المكلفين بتلاوة القرآن الكريم بالمساجد ، وتوزيع بعض الصدقات (70) .

وينسب بعض الكتاب انشاء مؤسسة سبل الخيرات الى شعبان خوجة التركي سنة 999 هـ 1584 م (71) ، ولهذا اهتمت في غالب الأحيان بالمساجد الحنفية مثل الجامع الجديد وجامع سفير وجامع دار القاضي وجامع القصبة وجامع كنشودة وجامع الشبارلية (72) .

وبالإضافة الى أوقاف سبل الخيرات ، هناك أوقاف الأولياء والمرابطين ، ويتولى الاشراف عليها وكيل المرابطين وتخصص مداخلها لرعاية وصيانة اضرحة هؤلاء الأولياء الذين تكاثر عددهم وتضخمت عائدات أوقافهم لا سيما في مطبع القرن التاسع عشر الميلادي ، حيث أصبحت مدينة الجزائر وحدها تضم أملاكاً موقوفة على تسعة عشر ولياً (73) ، يأتي في طليعتهم سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي تقدر مداخيل أوقافه بستة آلاف فرنك توزع على فقراء المدينة بنسبة تتراوح بين فرنك واحد وثلاث فرنكات للفقير (74) .

(69) VAYSETTES, p. 116

70 — ورد في سجلات البايليك بأن مصاريف جامع بابا عبيد المنصور سنة 1143 هـ بلغت 208 دنانير ذهبية منها 96 ديناراً ذهبياً مخصصة للصدقة ، راجع :

— محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايليك ، دفتر 231 ، ص 4 .

(71) YVER, p. 240.

— Tableau 1830-37, p. 223.

(72) DEVOULX, Notice, p. 68.

73 — تقع اضرحة هؤلاء الاولياء داخل مدينة الجزائر باستثناء واحد يقع شريجه ببلاد القبائل الكبرى ، وهو سيدي بن علال أقمون ، عن : AUMERAT, p. 11.

(74) EMERIT, « L'Etat intellectuel », p. 200.

وكان هذا النمو والتكاثر في أوقاف الأولياء ناتجا عن تشجيع الحكام ورعايتهم بدافع الورع والتقوى والتقرب الى الله (75) . أو سعيها للحصول على تأييد ومعاونة السكان المحليين حتى لا تؤثر عليهم دعاية الطريقة النجانية والدرقاوية المهدية ، أو وفاء بنذر يضربها الحكام على أنفسهم حتى يرفعوا من معنويات الجنود والفرسان المشاركين في الحملات العسكرية ، كالنذر الذي تعهد به حسين بن صالح بساي قسنطينة سنة 1222 هـ - 1807 م .

وقد جاء في نص الوثيقة المتعلقة بهذا النذر : « ليعلم من يقف على أمرنا هذا . أننا شهدنا على أنفسنا . وهو ان قدمنا تونس ومحالنا وعسكرنا وسهل الله أمرها علينا وأخذناها ، فالشيخ سيدي العريان والسيد محمد بن سي السعيد ما يحتاجوه منا من بناء دار تكون بقربه واصلاح مسجده ، وتجعلوا له أوقافا معلومة يستعينون بها على الطلبة وضيافة الغرباء والواردين عندهم من أبناء السبيل . » (76) .

ويتصل بأوقاف الأولياء والمرابطين نوع آخر من الأملاك الدينية خاص بأهل الأندلس ظهر بعد بناء جامع الأندلسيين بالعاصمة عام 1033 هـ - 1633 م (77) ، واتخذ بمرور الزمن شكل مؤسسة خيرية ما فتئت تنمو حتى أصبحت تؤلف مردودا ماليا محترما يقدر حسب احصائيات أجريت عشية الاحتلال بخمسة آلاف فرنك سنويا توزع على بعض العائلات المنتسبة الى أهل الأندلس (78) .

75 - من الأمثلة على ذلك تكفل الباي حسن آخر بايات وهران ببناء قبة على شريح سيدي علي بلموغة سنة 1243 هـ (27 - 1828 م) ، عن

— BODIN, « Prève chronique », p. 33.

(76) FERAUD (L. Ch.), « Un vœu d'Hussein Bey de Constantine 1807 » R.A. 7 (1863), p. 92.

(77) IVER, p. 241.

78 - عشية الاحتلال كان عدد الحصر المنسحق الى الطائفة الأندلسية يقدر بواحد وسبعين وجلا : من :
— EMERIT « L'Etat intellectuel », p. 22.

كل هذه المؤسسات الخيرية من سبل الخيرات وأوقاف الأولياء وأمالك الأندلسيين كانت تشترك في نفقات مالية تعطى لها مكافأة مرموقة ضمن وجوه الاتفاق غير المباشرة وتكسيبها تأثيرا ملموسا على المعاملات المالية للبلاد ، شأنها في ذلك شأن بيت المال ، لأن الأموال التي تنفقها هذه المؤسسات لتغطية الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها تكون على حساب القدرة المالية للبلاد ، التي تحد منها الثروات المخصصة للوفاء بالنذر أو لتشييد أضرحة الأولياء والصالحين أو مساعدة المعوزين أو تقديم العون لأبناء السبيل (79) .

وربما يقدم لنا الجدول التالي (80) الذي ضمناه بعض المعلومات المتعلقة بأمالك الحرمين الشريفين نظرا لارتباطها بالمؤسسات الخيرية الأخرى ، فكمه عن مدى الدور الحيوي الذي لعبته هذه الأمالك الخيرية في النظام المالي ، تحت الرعاية المادية والأدبية للخيصة العامة ، رغم اختصاره وتواضع معلوماته وتركيزه على مدينة الجزائر دون سواها من أقاليم الإيالة .

79 - ورد في الترجمة الكبرى على لسان مؤلفها أبي القاسم الزياتي : « وامت بالجزائر أربعة وعشرين يوما إلى أن تهيأنا للسفر فجاء الكاتب والحاجب والمصير والقااضي لوداعنا منهم مدة من حسن باشا (88-1791) وقالوا إن مولانا الباشا بترك السلام ويطلب منك الدعاء في الحرمين الشريفين فاستمن على سرك بهسدا الواد القليل الذي هو ستمالة سلطاني » . عن الزياتي (أبو القاسم) ، الترجمة الكبرى في أخبار العمود برا وبحرا ، تحقيق ومليق عبد الكريم الهلالي ، فصالة المحمدية 1967 ، ص 151 .

80 - المصادر المعتمدة في هذا الجدول هي :

— EMERIT, « L'état intellectuel », p. 22.

— DEVOULK, Notice, p. 68-69.

—Tableau 1830-37, p. 223.

جدول المؤسسات الخيرية

المؤسسات الخيرية	عدد الاملاك الموقوفة عليها	عدد المساجد والزوايا والأضرحة التابعة لها	مدخولها السنوي	نفقاتها السنوية
سبل الخيرات	119 بناية		16000 ف	14583 ف
اوقاف الاولياء والرابطين		19 ضربا		
اوقاف اهل الاندلس	40 بناية	61 مكانا دينيا	5000 ف	
املاك الحرمين الشريفين			703ر05 ف	

5 - هدايا الحرمين الشريفين :

ان هدايا الحرمين الشريفين تقليد أمله الروابط الروحية والتقاليد الاسلامية التي تربط بلاد الاسلام ومن ضمنها الجزائر بالقاع المقدسة . ذلك أن الحكام الأتراك بالايالة الجزائرية كانوا ينظرون الى هذه الهدايا بكل تقدير واحترام كسبا للشعور الديني وارضاء للأهالي .

أما من الجانب المالي فان هذه الهدايا تكون أحد وجوه الانفاق باعتبارها مساهمات مالية تبعث الى الحرمين الشريفين بمكة والمدينة لتصرف على خدمة العلم والثقافة وتوزع على الأعيان والأشراف ،

وينتفع بها بعض الحكام ، كما أنها تخفف من بؤس بعض الفقراء والمجاورين بتلك الربوع ، وتتعهد الخدمات التي تتعلق بالمسجد النبوي (81) ، فضلا عن العون ادي تقدمه بأرض الايالة لكل منتسب الى الحرمين ولو برابطة الولاء فقط ، كتوفير الطعام وإيجاد المأوى (82).

ولهذا الحرمين الشريفين أنظمة تطبق بمقتضى أحكامها ، مما يبرزها في شكل جمعيات دينية كما هو الشأن في تنظيمات الأحباس ، موزعة على المدن التي توجد فيها أملاك الحرمين ، ويشرف عليها وكلاء مكلفون باستلام وتسجيل الأموال العائدة للحرمين ، وإن كان بعض هؤلاء الوكلاء يرجعون في أمورهم الى وكيل الحرمين بالجزائر ، مثل وكلاء مدن المديّة ومليانة والقديعة والبليدة .

فوكيل الحرمين بالجزائر هو الذي كان يوجه هذه الهدايا باسم داي الجزائر الى حكام البقاع المقدسة ، وحتى يتأكد من بلوغ الهدايا سلطة كان يرفقها بقوائم تحوي على كل أنواع الهدايا بالتفصيل ليعود بها الحاج بعد توفيقها من طرف هؤلاء الحكام ، ومرد هذا الحرص أن هذه الهدايا الدينية لا يؤمن عليها لتعرضها لمخاطر الطريق ، رغم تجهيز القوافل وكراء السفن لحملها (83) ، ومصاحبة وفود الحجيج لها .

وتشترك في توفير هذه الهدايا الدينية كل أقاليم الايالة ومدنها الرئيسية كالبليدة التي ساهمت سنة 1240 هـ - 1824 م بـ 866 ريال بوجو ، ووهران التي قدمت سنة 1245 هـ - 1829 م 1500

(81) DEVOULX, Notice, p. 34.

(82) EMERIT, « L'Etat intellectuel », p. 200.

83 - أغلب هذه السفن اوروبية ، كسفينة القبطان ماسان Masin وسفينة القبطان جوني Djounit الفرنسيين ، وسفينة القبطان بير Bir الانكليزية ، ونادرا ما تكون ملكا للجزائريين أو تابعة للدولة العثمانية مثل سفينة الحاج أحمد بن همام ، من :

— DEVOULX, Notice, p. 38-40.

بوجو ، وقسنطينة التي أرسلت سنة 1239 هـ - 1823 م هدايا قيمتها 355 ريال بوجو (84) . كما أن وكيل الحرمين بمدينة الجزائر كان يبعث كل سنة إلى البقاع المقدسة بألفي محبوب (85) .

وترجع ضخامة هدايا وكيل الجزائر (86) ، إلى الأموال التي يحصل عليها من وكلاء المدن المجاورة كالبليدة والقلعة والمدية ومليانة ، وإلى كثرة الأملاك الموقوفة على الحرمين داخل مدينة الجزائر والمكونة في أغلبها من بنايات سكنية وأراضي زراعية وبساتين وضيعات ودكاكين تجارية ومقهي وفنادق ومطاحن ومخازن كما تشمل أيضا الأملاك المنجوسة على بعض دور العبادة .

وقد قدرت سلطات الاحتلال عدد هذه الأملاك التابعة للحرمين سنة 1830 بـ 1558 مصدر دخل ذات مردود سنوي يناهز 43222ر70 فرنكا (87) ، كانت تنفق على هدايا الحرمين ، ونحن لا نرى في هذا

(84) DEVOULX, Notice, p. 22-23.

نظرا لموقع مدينة قسنطينة القريب من تونس وصلاتها الوثيقة بها فإن قسما من هدايا الحرمين الخاصة بقسنطينة كان يرسل إلى المدن المقدسة رأسا عن طريق تونس ، بينما القسم المتبقى يبعث به كل ستة أشهر إلى الوكيل العام للحرمين بالجزائر ، وقد حول هذا الجزء من الهدايا بعد وقوع المصاصة بأيدي الفرنسيين إلى تصرف قائد الدار ليصه في خزينة البابليك ، عن :

— Tableau 1838, p. 86.

(85) DEVOULX, Notice, p. 34.

حسب جدول المؤسسات الفرنسية تقدر عشية الاحتلال بأربعة عشر ألفا أو خمسة عشر ألف فرنكا، راجع :

— Tableau 1830-37, p. 221.

86 - قد تصل قيمة بعض الهدايا إلى 24000 محبوب مثل الهدية البعثة إلى مكة من طرف سيراولي محمد شاوش بتاريخ 25 جمادى الثانية 1230 هـ ، الموافق لـ 4 جوان 1815 ، عن :

— TEMIMI, Recherches, d'après A.O.M. 15 M 1 14, vol. 13, p. 44.

(87) DEVOULX, Notice, p. 15.

الرقم مبالغة كبيرة اذا عرفنا أن الأحباس المسجلة في الجزائر باسم الحرمين الشريفين تبلغ ثلاثة أرباع الأحباس حسب ما يستنتجه السيد جانسانس JANSSENS في دراسته المتعلقة بالأحباس الجزائرية (88) .

لكن هذه الأموال المخصصة لهدايا الحرمين تتحكم في كميته وتنقص من قيمتها نفقات الصيانة وأجور العاملين بها مثل الخطباء والأئمة وقارئ القرآن الملحقين بالمساجد التابعة للحرمين الشريفين (89) ، بالإضافة الى رواتب الوكلاء ومساعدتهم ، فجل هؤلاء الموظفين يعتمدون في معاشهم على مردود أملاك الحرمين .

كل هذه النفقات المتعددة كانت على حساب المبالغ التي تتألف منها الهدايا مما يجعلها تناقص الى النصف وقد تنكمش الى الثلث ، ففي مدينة البليدة مثلا تقدر عائدات كراء أملاك الحرمين بـ 6366 ريالا ، ينفق منها على الخدمات المتعلقة بها 5500 ريال وبذلك لم تعد قيمة الهدايا تتجاوز 866 ريالا (90) .

وبغض النظر عن هذه النفقات الكثيرة التي تتطلبها أملاك الحرمين فان هدايا مكة والمدينة كنفت خزينة الايالة مصريف مالية تتمثل في الاشتراك في تحضير هذه الهدايا وتسخير الموظفين لجمعها والعمل على

(88) JANSSENS (Gérard Bussan de), *Contribution à l'étude des Habous algériens*, p. 27, in A.O.M. 8 X 80 travail dactylographié.

نقلا عن التميمي ، عبد الحليل ؛ لهرس موحز للوثائق العربية والفرنسية ، عمل على الآلة الكاتبة .

89 - ورد في محفوظات دار ولاية الجزائر ان أملاك الحرمين التابعة لجامع باب مزون تصرف للخطيب 15 ريالا وللإمام 8 ريالات ، راجع : سجلات البايليك ، ملف رقم 244 ، ص 22 كما أن قارئ القرآن الكريم « الحزاب » بالجامع الأعظم أو جامع كنشابة غالبا ما تصرف له جراية سنوية تساوي 52 ريالا سنويا ، راجع : سجلات البايليك ، ملف رقم 240 ، ص 17 .

(90) DEVOULTX, *Notice*, p. 21.

حماية أملاكها ، وفي مساعدة الحجيج لمصاحبتها وكراء السفن لنقلها ، ولهذا أدخلنا هذه الهدايا ضمن وجوه الاتفاق الخاصة بالخزينة ، واعتبرت إحدى العوامل المؤثرة على النظام المالي للدولة الجزائرية .

6 - الهدايا المتبادلة بين الجزائر واسطنبول :

تمثل الهدايا التي ترسلها الجزائر الى اسطنبول إحدى مظاهر ارتباط الولاية الجزائرية بالدولة العثمانية ولهذا أخذت في غالب الأحيان طالبا دبلوماسيا يمثل في تجديد وحياء الصلات العريقة بين البلدين روحيا وحضاريا رغم كون أهميتها الحقيقية ترجع في الواقع الى روابط اقتصادية ترضي السلاطين العثمانيين وتمكن الجزائر من الحصول على فوائد عديدة مثل تسهيل الحصول على خلع التولية حتى يكتسب الدايات وضما شرعيا في أعين الأهالي ويؤكدوا سيطرتهم على الطائفة التركية الحاكمة .

كما يترتب على هذه الهدايا مساهمة الدولة العثمانية في تعزيز جهاز الولاية الحربي والاقتصادي ، بما تمدها به من أسلحة وسفن (91) وجنود ، لا سيما في الفترة الأخيرة للوجود التركي حيث أصبح الخطر الأجنبي ماثلا للعيان ، فالهجمات الأوربية زادت حدتها ووطأتها (92) .

وقد كانت هدايا السلطنة العثمانية في تلك الظروف الصعبة ذات أثر ايجابي على الجهاز الدفاعي للجزائر ، فكانت خير مساعد على الصمود في وجه هذه الهجمات والمحافظة على كيان الجزائر الدولي ، وقد

91 - حسب السيد بواي ان السلطان العثماني بعث سنة 1817 ، كهدية لداي الجزائر ثلاث سفن ، ليتمكن هذا الأخير من تجديد أسطول له الذي حطمته حملة اللورد أكسموث ، من .

— BOYER, *La vie quotidienne*, p. 86.

92 - لا سيما هجوم الإسبان على مدينة الجزائر سنة 83 - 1784 ، وهجوم اللورد أكسموث على ميناء الجزائر وتطعيمه السفن الجزائرية سنة 1816 .

أمدتنا الرسائل المصاحبة للهدايا والسجلات الرسمية المتبقية (93) ،
بمعلومات عن محتوى تلك الهدايا المكون من العتاد الحربي كالمدافع
والبارود والمراكب والسفن الحربية وغير ذلك (94) .

ففي تقرير مؤرخ في 2 شوال 1199 هـ - 1785 م ، نجد أن سليم
آغا قد تسلم هدية من السلطان العثماني الى وجاق الجزائر ، تشمل
على 450 قنطارا من البارود و 300 قنطار من الرجينة و 200 بندقية
و 17 عودا مثك لصواري المؤخرة و 50 مجدفا و 50 قسطارا من
النحاس و 20 ألف قنبلة و 10 مدافع (95) .

وللحصول على هذه الاعانات الحربية والدعم الدبلوماسي تنعهد
الايالة الجزائرية بين الحين والآخر بتقديم هدايا عينية للباب العالي ،
وهذا ما دفعنا الى اعتبارها أحد وجوه الاتفاق المدرجة ضمن المعاملات
المرتبة على النظام المالي لما تستلزمه هذه الهدايا من أموال وثققات
تتكفل خزينة الدولة بقسط وانصر منها .

ونظرا للاهتمام الذي تحظى به هذه الهدايا ، كان على آغا الهدية
المكلف بمصاحبتها الى اسطنبول أن يتسمع بثقة أعضاء اديوان وأن
تسند اليه المهمة رسميا من طرف أعيان مدينة الجزائر ووجهائها ، مثل
المفتي والقاضي ونقيب الأشراف (96) بعد تحرير الخطاب الرسمي
الموجه للباب العالي .

وترجع أهمية هذه الهدايا في الفترة الأخيرة من الحكم التركي الى
الاحترام والهيبة التي اكتسبتها مع مرور الزمن ، أكثر مما تعود الى

93 - بالإضافة الى دفتر التشريفات ومذكرات نقيب الأشراف ومجموعة أوامر تركية ،
توجد بمحفوظات دار ولاية الجزائر بعض السجلات التي تتعلق بالهدايا المرسلة
الى اسطنبول مثل دفتر 90 من سجلات البابليك .

(94) H. KHODJA, p. 109.

(95) Tachriffat, p. 41.

(96) H. KHODJA, p. 108.

ضخامة كميتها وكثرة أصنافها ، لأن الظروف الاقتصادية السائدة في الياالة هي التي تتحكم في مقدار تلك الهدايا ، فبعد أن كانت في فترة سابقة تقدر بآلاف الريالات ، اذ نجد في مجسوعه أوامر تركية أن زمام الهدايا الذي كان مكلفا به الحاج سليمان ينص على أنه تم اتفاق ثمانية آلاف وثلاثمائة واثنين وخمسين ريالاً ، كما ورد في ذكر هدية أخرى في زمام الهدايا تقدر بسبعة آلاف وسبعمائة وسبعة وعشرين ريالاً (97) . بدأت هذه الهدايا تتناقض مع مرور الزمن وتكاثر الغارات الأوربية وازدياد الاضطرابات في جهاز الحكم التركي ، وهذا ما نستنتجه من الوثائق والسجلات الرسمية (98) ، بحيث أصبحت بشهادة حمدان خوجة نفسه لا تتجاوز ستة آلاف فرنك ولا تتعدى كونها نماذج من الإنتاج الصناعي المحلي جزائري ، تقدم قصد كسب رضا السلطان العثماني وأعضاء حاشيته (99) ، مثل الزرابي والأغطية والحياك الصوفية والبنادق والسيوف والأحذية والسبح ، يقوم بصناعتها عمال محليون تحدد لهم الدولة أجراً معيناً وتزودهم بالمواد الأولية اللازمة لذلك ، بالإضافة الى جماعات من العبيد السود أو بعض الأسرى المسيحيين ، وإن كان إرسال الأسرى المسيحيين مع الهدايا أصبح نادراً ، لما يسببونه من مضاعفات دبلوماسية لا سيما وأن السفن الأوربية غالباً ما تكلف بحمل الهدايا الى اسطنبول .

فمن هذه الأصناف والأنواع تتكون جل الهدايا التي كانت تبعث بها الجزائر الى استنبول مثل هدية محمد داي الى السلطان العثماني المؤرخة في 18 شوال 1180 هـ - 1767 م ، والتي حوت : 40 زربية

97 - مجموعة أوامر تركية ، ص 19-20 .

98 - السجلات الرسمية المعتمدة هي : دفتر التشريفات ، ملاكات تقبب الاشراف ، مجموعة أوامر تركية .

(99) H. KHODJA, p. 108.

صحراوية و 15 غطاء صوفيا و 50 حزاما من الحرير و 126 حايكا مختلفة الألوان والأنواع و 77 سبحة من المرجان منها واحدة من العاج وأخرى من العنبر للسلطان وساعة مرصعة وخاتم من الماس و 52 عبد و 20 ذرنية من الشواشي التونسية ، و 10 بنادق و 10 غدارات و 10 أكياس لوضع الرصاص و 150 كيسا موشي بالذهب و 10 أعمدة للسيوف مع كمية من الأموال قيمتها 7140 سلطاني (100) .

فأمثال هذه الهدايا تتطلب أموالا ونفقات تقع على كاهل الخزينة ، مما يعطي لهذا الصنف من الاتفاقيات المكانة التي يستحقها في نطاق النظام المالي للإيالة .

7 - نفقات المرافقات العامة :

وهي لا تكلف خزينة الدولة أموالا باهضة بالنسبة لوجوه الاتفاقيات الأخرى رغم تنوع نشاطاتها وتعدد فروعها ، التي تتسع لتشمل جميع المنشآت الثقافية والدينية والعمرانية والاقتصادية ووسائل الدفاع وشبكة المواصلات ، ولعل مرفق الدفاع أهم هذه المرافق ، لما يتطلبه من نفقات وما يناله من اهتمام الحكام ، وذلك أن نشاط الإيالة البحري وتعرضها للغارات الأوروبية وتعدد المناوشات على الحدود وكثرة الثورات والفتن الداخلية التي تخل بالأمن وتضر بالمواصلات لا سيما في المناطق الجبلية ، دفع رجال الإيالة الى تعزيز مرافق الدفاع والمحافظة على القوة الحربية للبلاد .

فإن كان لمرافق الدفاع الأثر الإيجابي في عمارة البلاد والابقاء على كيائها الدولي (101) ، فذلك يعود الى الأموال التي تصرف في اشادة

(100) Tschiffat, p. 39-40.

101 - العربي (محمد عبد الله) ، المبادئ المالية العامة والتشريع الاسلامي ، القاهرة ، 1938 ، ج 1 ، ص 34 .

الحصون في الأماكن المهمة ، وإقامة الأسوار حول المدن وتعهد الشكنات والسجون العديدة وتجديد التجهيزات الحربية .

وقد جاء في الثغر الجباني أن الدفاع عن وهران استلزم إقامة المتاريس ، التي كلف الواحد منها خزينة البايك أربعة آلاف ريال (102) .

كما أن اشتراء 250 قنطارا من البارود والآلات من السفن النصرانية بجبل طارق كلف الباي محمد بن عثمان الفاتح (103) أموالا كثيرة (104) .

فضلا عن اشتراء الايالة الجزائرية 1000 مدفع من الاسكندرية على يد الوكيل حاج محمد آغا (105) ، كانت على نفقة الخزينة العامة .

كل هذه المتطلبات الدفاعية أضرت باحتياطي الخزينة المالي ودفعت أولى الأمر الى الالتجاء لسد هذا النقص في مرافق الدفاع حسب ما يفهم من الوثائق الرسمية للايالة الى تسرعات الموسرين وتجنيد الأهالي القادرين على العمل في أعمال تطوعية مثل استماعة الدولة بالسكان المحليين لإصلاح طرق المدافع لرد العدو عن وهران (106) . وتجنيد الأهالي لحفر الخنادق حول العاصمة الجزائرية انطلاقا من باب

102 - ابن سحنون الراشدي ، أحمد بن محمد بن علي ، الثغر الجباني في إيسام الثغر الوهراني تحقيق وتقديم المهدي البومدي ، منشورات وزارة التعليم الأصلي ، سلسلة التراث ، قسنطينة 1973 ، ص 297 .

103 - هو الباي محمد بن عثمان المعروف بإسمه الكبير باي العرب (1193 - 1213 هـ) في هذه استرجعت وهران للمرة الثانية 1206 هـ - 1792 م .

104 - ابن سحنون الراشدي ، ص 247 .

105 - مخطوطات دار ولاية الجزائر (سابقا) قصر الحكومة (حاليا) ، سجلات البايك ، ملف 4 .

106 - ابن سحنون الراشدي ، ص 248 - 249 .

عزون حتى وادي الحراش عند تعرض المدينة لغارات الأساطيل الاسبانية والدانماركية (107) أو الاستعانة بعمل وصناع، عند تنفيذ بعض الأغراض الدفاعية، بأسعار زهيدة بالنسبة لما تتطلبه أجور عمل الورشات البحرية، أو تبعث بها اسطنبول الى الجزائر، أو بفضل الاوتومات التي تتعهد بها بعض الدول الأوروبية، أو الاعتماد على مجهودات قبائل المخزن في انشاء بعض التحصينات والمرافق الدفاعية بالاماكن الحصينة .

كل هذه الاجراءات التي التجأ اليها الحكام آنذاك وفرت على الخزينة مبالغ مالية معتبرة مما أنقص من نفقات مرافق الدفاع حتى أصبحت لا تتجاوز ، حسب شالير 60000 دولار اسباني (قرش مستعمل) (108) ، أغلبها ينفق في اشتراء المتاد الحربي من الأوروبيين مثل الصفقة التي عقدها عثمان باشا مع الانكليز ليزودوه بمدافع وزنها الاجمالي 1074 قنطارا و 75 رطلا مقابل كميات من الحبوب تقدر بـ 5373 كيلة (109) .

ولهذا نجد مصاريف المرافق الدفاعية متواضعة اذا قارناها بصفقات اشتراء الأسلحة وكثرة التحصينات الحربية وتعدد المراكز والثكنات العسكرية (110) .

أما الصنف الثاني من النفقات العامة فهو المنشآت الثقافية والدينية التي نالت اهتمام الحكام لأسباب روحية وثقافية ، ولما كان لها من الأثر

(107) V. DE PARADIS, p. 88.

(108) SHALIER, p. 30.

109 — مذكرات تقيب الاشراف ، ص 173 ،

110 — مدينة الجزائر وحدها كانت تضم سبع ثكنات ، من :

— BERBRUGGER, « Les casernes des Janissaires à Alger », R.A. 3 (1868), p. 132-136.

الحسن في توطيد نفوذ الدولة وكسب التأييد والمساندة لها في أوساط الأهالي .

وقد تطلب إنشاء هذه المرافق الثقافية والدينية من مساجد وزوايا ومدارس أموالا ومصاريف ، نفترض بأن الخزينة شاركت فيها ولو بنقسط ضئيل بجانب عائدات الأحباس وثروات بعض الحكام (111) والأثرياء ، معتمدين في افتراضنا هذا على سياسة الدولة المالية التي تدفعها للقيام بواجبها في هذا المضمار ، فصلا على أن دور العلم وأماكن العبادة الكثيرة والمنتشرة عبر أنحاء الايالة (112) لم تكن كلها وليدة نشاط المؤسسات الخيرية أو المبادرات الفردية وحدها لأن امكانياتها المالية تعجز عن الانفراد بتشبيد مثل هذه المنشآت الدينية والثقافية المرتفعة التكاليف دون معاضدة الخزينة لها ماديا ومعنويا .

أما الفرع الآخر من مرافق العامة فيتمثل في المنشآت العمرانية التي كانت وليدة الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية للطائفة التركية القابضة على فاصية الحكم والمتمتعة بحياة رغدة .

وقد لفتت قصور ومنازل وحدائق السادة الاتراك انتباه بعض الرحالة (113) بجمال هندستها وروعة أعمدتها ونقوشها ، وان كان لا يهنا هنا سوى ما شيد بأموال الخزينة كقصور القصبة حيث أودعت

111 - من الامثلة على ذلك الأعمال الخيرية التي قام بها محمد بن عثمان الفاتح باني معسكر مثل اصلاحه مساجد الجمعة وبناء مشاهد الاولياء كمشهد الولي محمد ابن حودة ومشهد الولي احمد بن يوسف ، وزيادته في أحباس الجامع الاكبر وترتيب المدرسين في الجوامع ، راجع ابن سحنون الراشدي ص 127 و 132 - 135 .

112 - كان يوجد في مدينة قسطنطين وحدها حوالي 100 مسجد وزاوية ، راجع : *Tableau 1840, p. 358* - كما أن مدينة الجزائر كانت تضم 106 مكانا للعبادة منها 14 مسجدا حنقيا و 92 مسجدا مالكيا ، راجع :

Tableau 1830-37, p. 223.

ورغم كثرة هذه المنشآت الثقافية والدينية لانا نفتقر الى احصاءات للنشآت المتعلقة بها ، وذلك لندرة المطومات ، لا سيما لما انشئ في الفترة المتأخرة ، او لتبعض المعلومات في سجلات الدولة واستحالة استخلاص نتائج ملموسة منها .

113 - منهم الدكتور شاو الانكليزي ، راجع : *SHAW, p. 295.*

الخزينة عند نقلها من قصور الجنية . أو كالقصر الذي أشاده بمدينة
قسطنطينة أحمد باي على مساحة تقدر بـ 5609 أمتار . وأحضر له كل
مستلزماته من مرمر وزليج ورخام من إيطاليا بواسطة التاجر اجنوى
شيافيو SCHIAFFINO مقابل صفقات تجارية من القمح ، واستخدم في بنائه
بنائين مقابل أجره يومية تحدد بخمسة قروش للصانع الماهر وقروش واحد
للعامل البسيط وهذا ما دفع الحاج محمد زموري الخزفاجي السابق للباي
أحمد ، أن يعترف في رسالته الى السيد فيرو Péraud بأن هذا القصر كلف
خزينة البايليك ثمنا غاليا « ربما لا يقل عن مليون ونصف مليون قرش
مستعمل » (114) .

لكن اذا كان هذا الجانب من المنشآت العمرانية من قصور ومنازل
يعد أحد وجوه الاتفاق لما يستتزمه من مصاريف ، فإن منشآت عمرانية
أخرى كالساحات العمومية والحدائق أهملت ولم تلق العناية اللائقة بها ،
وهذا الشيء الذي دفع بعض الكتاب الى القول بأنه لا توجد هناك
ساحات أو حدائق بمدن الايالة (115) .

ولعل السبب في هذا الإهمال هو أن أحكام الايالة كانوا يعتبرون هذا
الصنف من المنشآت العمرانية اسرافا وعملا مضرا بالخزينة ، وهذا ما
نستنتجه من رسالة بعثها داي الجزائر عبي خوجة الى السلطان محمد
الثاني يشتكي فيها من سلفه عمر باشا لاسرافه « فهو قد بدد خزينة
المسلمين لاشادة البناءات والساحات غير النافعة والاعمال المضرة » (116) .

(114) FERAUD (L. Ch.), *Monographie du palais de Constantine*, L. Arnolet, Constantine 1867, p. 10-17.

115 - مثل الدكتور شاو ،

(116) TEMIMI, *Recherches, d'après archives de la présidence du conseil à Istanbul* Hatîrî Humayyûm 22474.

وعلى كل فإن مساهمة الخزينة في نفقات المنشآت العمرانية كانت متواضعة لمزاحمة القطاع الخاص لها ، وتجنب الحكام صرف الاموال العامة في منشآت لا يرون فيها فائدة .

وقد تتصل بالاعمال العمرانية الاخرى مرافق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وان كان أهم قطاع منها نال اهتمام السلطات وتطلب نفقات من خزينة الدولة هو توفير ماء الشرب في المدن الرئيسية كالجزائر وقسنطينة والمدينة ووهران وتلمسان والبليدة ، ففي مدينة الجزائر نجد أن مياه عيون الحامة وزبوجة وبرج مولاي حسن كانت تجلب ، رغم بعدها عن المدينة ، في حنايا وسواقي لتزود العيون العمومية الكثيرة وسط المدينة (117) ، ولم تكتف السلطات بهذا بل عملت على تجميع المياه المتبقية في خزان كبير بالمرسى لتلبية حاجة السفن من الماء .

وقد تطلبت هذه العيون والسواقي شبكة واسعة من المجاري لتصريف المياه المستعملة وايداعها في خفير كبير غرب امارة البحر (118) .

ومع أن جزءا كبيرا من هذه الشبكة المائية شيد في فترة سابقة قد ترجع الى أوائل القرن السابع عشر الا أن توسيعها والمحافظة عليها تطلب دائما نفقات تتراوح بين 162 و174 ريالا حسب اسجلات الرسمية (119) . مما يكلف الخزينة أموالا نستدل على أهميتها من عجز الجيش الفرنسي عقب الاحتلال على المحافظة عليها في كل من الجزائر والمدينة مع حاجته الملحة اليها (120) ، بغض النظر عن العناية الخاصة التي تحظى بها هذه العيون ومستلزماتها من طرف مصالح سبل الخفريات .

117 - ذكر الدكتور شاذ أن عدد العيون العمومية بمدينة الجزائر يناهز 150 هكتاراً عمومية ، من :
— SHAW, p. 294.

118 - لزيد من الإيضاحات ، وراجع :
— *La régence d'Alger et le monde Turc*, S.N.L., Alger 1954, p. 83-88.

119 - محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايك ملف رقم 240 ، ص 26 .
(120) BOYER, L'évolution, p. 69.

ولهذا نرى أن هذا النوع من المرافق الاقتصادية قد نال ما يستحقه من العناية بينما بقيت قطاعات أخرى ضرورية لازدهار اقتصاد البلاد في طي الاهمال أو أوكل أمر القيام بها إلى مبادرات الاهالي مثل السدود التي تتطلبها طبيعة البلاد الفلاحية ويفرضها المناخ المتقلب .

غير أن هذه المشروعات الاقتصادية لم تتعد ، نظرا لامكانيات الاهالي المحدودة ، انشاء بعض السدود الترابية أو الخشبية البسيطة المعرضة للانهدام في أوقات الفيضانات وقد وجدت بقايا بعضها بأسرسو وأعلي الشلف والجهات الشرقية من التطري مثل السدود الاربعة المقامة على نهر واصل وعين فقوسة (121) .

ولهذا لم تكلف مثل هذه المشاريع المتواضعة الخزينة الا القليل من المصاريف فدور البايليك في هذا المجال وحس في أحسن الظروف كان يقتصر على توفير العمال مثل جلبه بنائين من بني و صيف بجرجرة لاشادة سد على وادي اللحم (122) ، وربما كان المسؤول الوحيد الذي أبدى اهتماما جديا بهذه المشاريع هو يحيى آغا ، وغلب الظن أنه فعل ذلك لتحسين مردود ملكياته الخاصة بأحواش موزاية والرغبة وبني عمار بيسر (123) .

ويتضح لنا مما تقدم أن نفقت المنشآت الاقتصادية اقتصر في واقع الامر على تلبية حاجات ومطالب الطائفة التركية المقيمة بالمدين الرئيسية

(121) YACONO (X.), *Les Bureaux arabes et l'évolution du genre de vie des Indigènes dans l'Ouest de Tell algérien*, Alger 1953, p. 36.

(122) GUIN (L.), « Notes historiques sur les adaoura », R.A. 17 (1873), p. 105

(123) ROBIN (N.), « Note sur Yahia Agha », R.A. 18 (1874), p. 60.

مثل توفير المياه واقامة المنشآت الاقتصادية ذات الارباح العاجلة والمردود المباشر ، كالافران والمطاحن والمخازن (124) والاسطبلات .

وبناء على احصاء أجراه الفرنسيون اثر احتلالهم لمدينة قسنطينة فان عدد الافران فيها كان ثمانية عشر فرنا ، كل واحد منها ينتج يوميا مائة خبزة ، كما كان خارج المدينة اثنتان وعشرون رحى مائية ، وقد وضعوا أيديهم على اسطبلات الباي المقامة عند مدخل وادي الرمال بجوار كدية عاتي ، وقد كانت تتسع لعدد من الخيل يناهز ثمانمائة حصان (125) .

ولا تكتمل قائمة المرافق العامة الا بالقاء نظرة على النفقات المتعلقة بالمواصلات البرية والبحرية لأنها استلزمت نفقات مالية نظرا للخدمات العامة التي كانت تؤديها ، فقد كانت تدعم جهاز الدفاع وتعزز نفوذ الدولة عبر أنحاء البلاد وتسهل مهنة الحملات العسكرية ، فضلا عن كونها الشريان الحيوي لا يصال الاوامر والقرارات الرسمية الى مراكز البايليك ، وتلقى التقارير والعوائد والدفوش من مختلف جهات الايالة .

كل هذه الخدمات جعلت طرق المواصلات تتجاوب مع وضع البلاد الاداري والمالي والعسكري ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الاهالي وحاجيات البلاد الحقيقية التي تجعل من الايالة الجزائرية حلقة وصل بين تونس والمغرب الأقصى ومنفذا طبيعيا للطرق الآتية من بلاد السودان عبر الصحراء .

ولهذا بقيت طرق الايالة منحصرة في شبكة بسيطة تعرف بطرق

124 ن من الامثلة على ذلك : ان حسن باي آخر بابات وهران امطى الامر ببناء مقرب لمعرب بمسك سنة 1240 هـ (1825-24 م) من :

— ROBIN, « La prève chronique », p. 32.

— (125) *Tableau 1830-37*, p. 81-82.

ورد في كتاب السيد دي فنتان ان عدد الافران بقسنطينة يبلغ 18 فرنا ، من

— DESFONTAINE, p. 342.

السلطان ، مركزها الجزائر العاصمة ونهايتها وهران والمدينة
وقسنطينة (126) .

ورغم بقاء جزء كبير من هذه الطرق على حالته الطبيعية حسبما تفيدنا
به التقارير الفرنسية عقب الاحتلال (127) ، فإن ضرورة إبقائها صالحة
لاستعمال القوافل والعربات البسيطة دفع حكام الايالة الى تبليط بعض
المعابر الجبلية حتى تقاوم السيول وتجد من نمو الغابات ، والى اقامة
بعض القناطر على الاودية المهمة كقناطر وادي الحراش ووادي الكرمة
ووادي يسر ووادي الشلف (128) .

كما أن الخوف من انقطاع هذه الطرق بسبب الثورات جعل حكام
الايالة يعملون على توطيد قبائل المخزن الحليفة بالمناطق المنيعه والنقاط
الحصينة ، فطريق الشرق نحو قسنطينة (129) ، تحف بها في بعض جهاتها
الوعرة قبائل المخزن كالزواتنة وعبيد آقبو وابن هارون . أما طريق الغرب
نحو وهران (130) فتحرسها كذلك قبائل مخزن بوحوان وعبيد وبني
عبدى والبغدادى ووادي سلي ، كما ينتصب فى النقاط الحيوية من هذه
الطرق بعض الحصون المنيعه والاسواق الرئيسية ، تقيم بها حاميات
عسكرية كبرج منايل وبرج حمزة وبرج بوحوان وحصن سور الغزلان .

كل هذه الاجراءات الضرورية لجعل المواصلات البرية فى حالة استعمال
تطلب نفقات مالية تحملتها الخزينة العامة بجانب المساهمات المالية لكل
بايليک ، وان كانت الحاجة تضطر بعض الحكام الى تسخير قبائل الرعية

126 - راجع خريطة طرق المواصلات الملحقة بالرسالة .

(127) *Tableau 1846-49.*

128 - نفس المصدر ؛ ص 331 .

129 - لمزيد من التفاصيل حول هذا الطريق ؛ راجع :

ROBIN (N.), Notice sur l'administration des Turcs, R.A., 1873, p. 134-135.

130 - هناك وصف مفصل لهذا الطريق بقلم : St. HYPOLITE, Chef d'escadron.

— *Tableau 1839, p. 313.*

والاسرى للقيام ببعض الاعمال كبناء جسر الشلف قرب جبل دوى ،
الذي استعمل لانجازه أكثر من 300 عامل جزائري و 167 أسيرا اغريقيا
للعمل ليل نهار ، مدة شهرين تحت اشراف الحاج علي باشا لاتمام هذا
الجسر يوم 30 رجب 1229 هـ / 1814 م (131) .

أما المواصلات البحرية فكانت ترتبط بنشاط الموانئ التي لم تعرف
اصلاحات جذرية طيلة العهد العثماني ، حسبما يفهم من تقارير قياد الحملة
الفرنسية (132) ، ولهذا لا نعتقد أنها قد كلفت السلطات نفقات صيانة
وترميم .

وربما كان الميناء الوحيد الذي ظل محتفظا بنشاطه البحري هو ميناء
الجزائر العاصمة ، وذلك يعود الى الاصلاحات التي أدخلت عليه منذ
عهد خير الدين حيث جعلت مساحته ثلاثة هكتارات تسع لخمس وعشرين
سفينة حمولتها تتراوح بين مائة وخمسين وثلاثمائة طن ، ويعود ذلك الى
نشاط دار صناعة لسفن الواقعة في الجانب الشرقي منه (133) .

بينما المراسي الأخرى كعتابة وأرزو ووهران والقالة لم تعد تثير اهتمام
الدولة أو رعايتها ، مع أنها توفر للخرينة أرباحا وفوائد عن طريق تصدير
كميات كبيرة من منتجات البلاد .

فاذا كان وضع هذه المراسي الرئيسية يشكو تلك الحالة من الإهمال
فإن الموانئ الصغيرة كالقل ودلس وtnس وشرشال قد غمرها النسيان
وأصبحت أماكن متواضعة لرسو السفن تترسب فيها الرمال كما هو

133 - ذكر شالير أن ثلاث سفن كانت تصنع بها سنة 1822 ، راجع :

-SHALER, p. 61.

بينما لم يجد بها الجيش الفرنسي منذ استيلائه على المدينة إلا سفينة واحدة
في طور البناء ، راجع :

- LESPES, *Alger*, p. 136.

(131) TACIRIFFAT, p. 79.

(132) Tableau, 1830-43, p. T. I, II, III.

الحال بشرمال التي كانت تضم الورشة الثانية لبناء السفن بالايالة (134)، وأصبحت في الفترة الاخيرة تملأ مرسىها طبقات الرمال وأنقراض الزلازل (135) .

وما دامت وضعية المواصلات البرية منها والبحرية ، كما رأينا فانها لم تلق العناية اللائقة بها ولم تخصص لها الدولة الاموال اللازمة للانفاق عليها وجعلها في وضع يساعد على الازدهار والنمو ، فانها فيما يظهر لم تكلف خزينة الدولة نفقات مالية ذات بال الا بالقدر الذي تؤديه من المنافع العاجلة للحكام (136) ، وان كنا لا نملك في هذا المجال احصائيات ذات أهمية تاريخية .

(134) LACOSTE, *La marine algérienne sous les Turcs*, Paris 1931, p. 15.

(135) *Tableau 1837*, p. 105.

136 — ربما السبب الرئيسي في اهتمام الحكام بميناء الجزائر الماسحة ، هو ترك نشاط القرصنة به دون غيره من الموانئ الجزائرية .

جدول هام لوجوه الانفاق

من المناسب بعد استعراض وجوه الاتفاق المختلفة أن نثبت هذا الجدول العام لنفقات الخزينة ، وإن كنا لا نسلم مطلقا بصحة تقديراته لأنها تعتمد أساسا على احصائيات أجنبية تقريبية تتراوح كميتها بين خمسة ملايين ومليوني فرنك ، تعود لفترات زمنية متباعدة .

ولهذا تنحصر الفائدة من هذا الجدول في أخذ فكرة عامة عن قيمة المصاريف المالية للخزينة التي تكون جانبا رئيسيا في النظام المالي للولاية الجزائرية .

المصادر المعتمدة	مقدار النفقات التي تحملها الخزينة	ملاحظات عامة
شاو (137)	2300000 ف	حسب ريباندير Robinder
شالير (138)	859000 دولار اسباني أو قرش مستعمل	اعتمده دبستري وكذلك النشرة الفرنسية Apercü H.
روزي (139)	5000000 ف	يتضمن هذا الرقم كل المصروفات بجميع أنواعها
روا (140)	520000 ق	يعود لفترة متأخرة
أكثر الاحتمالات تواردا	5000000 فرنك	نظرا لأن احصاء شاو يعود لفترة متقدمة ، كان يعتبر فيها الفرنك ذا قيمة مرتفعة

(137) SHAW, p. 209.

(138) SHALER, p. 50.

(139) ROZET, T. III, p. 400

(140) ROY, p. 142.

8 - ميزات وجوه الإنفاق :

يتضح لنا مما سبق أن المصروفات التي تتحملها الخزينة أغلبها مخصص لتسديد مرتبات الجند وارضاء موظفي الدولة وتجهيز المرافق الدفاعية والمحافظة على تبعية وخضوع الاهالي بتقديم الترضيات للأعيان والأشراف والمرابطين ذوي الكلمة المسموعة لدى مواطنيهم .

فكل هذه النفقات تتطلبها في الحقيقة ضرورة المحافظة على الاستقرار الداخلي وضمان مصالح الفئة الحاكمة المهددة بالعصيان (141) والثورة في حالة عجز الخزينة أو تقاعسها عن تسديد الاجور (142) ، ففرق الجيش لا تقيم وزنا لأي اعتبار اذا كان الامر يتعلق بجراياتها على حد تعبير الأب دان (143) .

وما دامت متطلبات أمن الايالة تستوجب هذه النفقات فليس من المستغرب أن تترك المشاريع العمرانية وشؤون الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ، التي لا تمس الجند ولا تخدم مصالح الطائفة التركية للمبادرات الفردية أو لرعاية المؤسسات الخيرية أو توكل الى أعمال السخرة ، وحتى في الحالات الملحة لا تساهم الخزينة الا بجزء ضئيل من النفقات المالية .

وقد انعكس هذا الوضع في قلة الاعمال والمنشآت الاقتصادية التي حققتها الايالة بالنظر الى مداخل البلاد وقدرتها المالية ، مما يحمل الباحث على القول بأن فكرة استعمال مداخل الضرائب في خدمة المصالح العامة ظلت غريبة كلياً عن تصرفات حكام الايالة .

(141) GRAMMONT, H. d'Alger, p. 414.

142 - كانهب الذي قامت به فرق البولداش بالعاصمة عندما لم تدفع لها الاجور الشهري أثناء مقتل الداي أحمد 1808 وتولية الداي علي السعال (1808 - 1809) من :

— GRAMMONT, H. d'Alger, p. 369-370.

(143) DAN, p. 83.

كما أن هذا الوضع الذي تحكم في نفقات الخزينة يجعل من المنطقي تقسيم وجوه الاتفاق المختلفة الى نوعين : نوع يتعلق بالنفقات الضرورية التي تتطلبها أمن الدولة ويستجيب لأوضاع جهاز الحكم الخاصة . وهذا النوع من المصاريف تتحمله الخزينة مباشرة وهو كما رأينا ينحصر في دفع أجور الجند والموظفين وتلبية متطلبات التجهيزات الدفاعية .

ونوع آخر تساهم فيه الخزينة بصورة غير مباشرة عن طريق صندوق بيت المال أو المؤسسات الخيرية أو تساعد عليه بتنظيم أعمال السخرة (144) وتجنيد قبائل المخزن والرعية ، أو تخصص له أحد مصادر الدخل للاتفاق عليه (145) .

لكن ندرة السجلات الرسمية المتعلقة بمصاريف الخزينة وتبعثر المعلومات الواردة ضمن الوثائق القليلة المتبقية (146) ، تجعل من الصعب على الباحث اجراء احصاء شامل ودقيق لأي نوع من أنواع المصاريف .

كما أن المعلومات المستخلصة من الكتب الاوربية التي تعرضت للموضوع (147) ، مع حرصها كل الحرص على ايراد ذكر المداخل دون

144 - ذهب فانغور دوبارادي الى حد القول بأن سائر الاعمال التي تقوم بها المصالح

الحكومية تلبفد بواسطة أعمال السخرة الحانية ، راجع V. De PARADIS, p. 88.

145 - مثل تخصيص جزيرة اليهود البالغة 538 مائة للاتفاق على رجال الثفافة والدين راجع : TACIRIPAT, p. 51.

147 - راجع الجدول العام لوجود الاتفاق ضمن هذا الفصل .

146 - أهم دفاتر سجلات البابليك بمحفوظات دار ولاية الجزائر (سابقا) وقصر الحكومة

(حاليا) التي تعرضت لمصاريف الخزينة هي : دفتر 3 : مرتبات رؤساء البحر

المدعفين ، شراء البارود للبلاد ، دفتر 4 : شراء البلاد للسفن والمدافع ، مرتبات

المدعفين : دفتر 10 : شراء الزيت والصابون ، المصاريف السنوية لحفظ القلاع

الاربعة ، مصاريف عامة للدولة . دفتر 11 : شراء منتجات مختلفة من الخارج ،

دفتر 18 : مصاريف السفن الحربية للدولة الجزائرية ، دفتر 24 : صدقات

للفقراء ، مصاريف . دفتر 67 : مصاريف الدولة في مختلف شؤونها ، دفتر 68 :

مرتبات بعض الموظفين عند الدولة الجزائرية . دفتر 70 : مصاريف تتعلق بمصلحة

امياه (السواني) . دفتر 240 : تقايد وحسابات تتعلق بمرتبات الائمة والملمين

والشعبياء . دفتر 267 : مصاريف تتعلق باصلاح الاثقة والسواني وغير ذلك .

دفتر 385 : تقايد وحسابات تتعلق بمصاريف الباء والبيون والسواني .

المصروفات تتصف بالتناقض والتضارب، اذ بعضها يشير الى أن هناك عجزا ماليا تعانيه الخزينة من جراء تفقاتها الكثيرة ، فشالير مثلا يشير الى أن هذا العجز بلغ 424200 دولار اسباني (148) ، ويفهم من كلام حمدان خوجة أن الخزينة تلجأ الى تغطية عجزها المالي بأخذ أموال صندوق بيت المال (149) . بينما بعض الكتاب كالسيد باقاتي يرى أن أجور الجند وهي أهم مصاريف الخزينة لا تضر بموارد الدخل ، بل ذهب الى القول بأن في استطاعة الجزائر تجنيد قوة عسكرية يصل عدد أفرادها الى مائتي ألف رجل (150) .

وهذا التناقض بالذات هو الذي دفع بعض المؤرخين المحدثين الى التساؤل عن هذا العجز المنافي لوجود خزنة تضم عشرات الملايين وتتوفر على مداخيل عديدة وغنية (151) وان كنا نعتبر أن هذا التناقض في الروايات والاختلاف في الآراء سطحي لا يعتمد على أدلة منطقية واحصائيات دقيقة بل هو في أساسه ناتج عن التأثير بسياسة الايالة التقتضية التي اعتبرت كل اتفاق من الخزينة هو نوع من الاسراف واضعاف لقدرة البلاد المالية والحربية ، الامر اذني حمل بعض الكتاب آنذاك على القول بأنه : « لا توجد في الدنيا دولة تقتصد في الاتفاق من خزنتها كدولة الجزائر » (152) .

أما الميزة الاخرى لوجوه الاتفاق فهي تتصل بنظام الاجور الذي لم يطرأ عليه أي تغيير رغم تطور هذا النظام في أقاليم أخرى من الدولة العثمانية كالإقطار العربية بالشرق حيث طبق نظام ساليانة ، الذي

(148) SHALER, p. 50.

(149) H. KHODJA, p. 112

(150) PANANTI, p. 467.

(151) ESQUER, p. 14.

(152) V. DE PARADIS, p. 88.

يكفل لرؤساء الولاية والولايات رواتب محدده من الخزينة (153) ،
بينما ظلت الولاية الجزائرية تعتمد على أساليب عتيقة كالسماح للحكام
والموظفين بأخذ ما يلزمهم من عائدات أقاليمهم وفوائد مهنهم وتشجيع
الهدايا الإلزامية والترضيات الطارئة .

ونحن نبرر بقاء هذا الوضع الخاص في دفع الأجور الى تذبذب مصادر
الدخل بين فترة وأخرى ، وبى متطلبات تطبيق مبدأ المساواة في الأجور
الاساسية عملا بالتقاليد الاسلامية (154) وبأخوة السلاح .

فالمساواة في الأجور استلزمت تخصيص هدايا مختلفة القيمة تناسب
مع المنصب الحكومي والمقام الاجتماعي الذي يحظى به الموظف
أو الجندي (155) .

فهذه المساواة تعكس الترتيب الإداري لمختلف موظفي الدولة واطاراتها
العسكرية ، وان كانت هذه المساواة التي تطلبت التنوع في الهدايا
لا تتجاوز نطاق الطائفة التركية (156) .

ولهذا نرى أن التنوع في الهدايا والترضيات حال دون اقرار سياسة
مالية قارة ومحددة تخدم مصالح النظام المالي للدولة في ميدان النفقات

153 - الحصري (ساطع) ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط 2 ، دار العلم
للملايين ، بيروت 1960 ، ص 31 .

154 - « كانت أعطيات الجند أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وابتى بكر رضي الله عنه
فرس مقرر أو عطاء ثابت .. ولم يكن ثم تفصيل في توزيع الفداء ، ولم تبدأ
المدخلة في الأرزاق على أساس توزيع الطبقات الاجتماعية الا في عهد عمر بن
الخطاب رضي الله عنه » ، راجع :
- عهد الرسول ، ص 273-274 .

155 - نور الدين عبد القادر ، ص 77 .

156 - هذا ما تلمسه في تفاوت الأجور بين الجنود والاعالي وزملائهم الاكتشائين ، ان
رغم اشتراكهم في الحملات العسكرية جنباً الى جنب ، ينال التركي 2 زياتي بينما
رفيقه من فرق زواوة لا يتسلم سوى زياتيا واحداً ، راجع :

— Tachriffat, p. 32.

الفصل الرابع الخزينة

وحتى يكتمل الاطار الذي رسمناه لمصادر الدخل ووجوه الانفاق ،
يجدر بنا أن نتعرف على خزينة الولاية الجزائرية من حيث أهميتها وموقعها
ونظامها ودوائعها .

ولعل من المفيد أن نشير الى أن أغلب موظفي الدولة الجزائرية تتصل
أعمالهم من قريب او بعيد بنشاط الخزينة المالي (1) ، الا أن الاشراف
الحقيقي والتصرف العملي في شؤون الخزينة كان من نصيب الداي
والخزفاجي . غير أن اشراف الداي على الخزينة اشراف معنوي يتمثل في
الحرص على ضمان المصادر المالية التي تزود الخزينة ومراقبة النشاط المالي
كدفع أجور الجند دون تأخير ، أو اقرار تحديد أسعار المنتوجات ومعاينة
المتلاعبين بالاسعار ، والنظر في تقييم عملة الخزينة والعملات الاجنبية
الآخري (2) .

1 - أهم هؤلاء الموظفين : بيت المالبي ، خوجة الخيل ، وكيل الحرج ، آغا العرب ،
بعض القباد والخوجات ، كخوجات : الفنائم وخوجة الرحبة والزرع والعيون ، الباي ،
أعضاء ديوان البابليك المحلي ، شيخ البلد ، المحتسب المزوار ، الخ .
ولزيادة الإيضاح ، راجع المدخل لهذه الرسالة أو :

— Tachriffat, p. 20-23.

— BOYER, « Des paches triennaux », p. 114-119.

— ROZET, T. III, p. 113-116.

— VAYSSÈRES, p. 116-117.

(2) PAYSSONEL et DESFONTAINES, *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger*, Publiés par M. Dureau de la Malle, Gide, Paris 1838, p. 412.

وقد تطلبت هذه الاعمال من الداي حضور جلسات ديوان موظيه في الصباح والافراد بكتابه في المساء (3) ، حتى يحقق ويسوي الامور المتصلة بنشاط الخزينة .

أما الخزناجي فهو في الواقع صاحب الخزينة وحارسها المكلف بإيداع مصادر دخل الدولة في شكل نقود ومقتنيات ثمينة ، والاشراف على وجوه الاتفاق المختلفة كدفع أجور الوجاق (4) ، ولهذا نستبعد حدوث التباس بين هذا الموظف السامي الذي جرت العدة على أن يكون تركيسا ، والذي يعرف غالبا بالخزناجي وفي بعض الاحيان يرد ذكره تحت اسم الخزندار (5) ، وبين المشرف على مالية البايليك من نفقات ومصاريف محلية والمدعو أيضا بالخزناجي أو باش خزناجي (6) .

يباشر الخزناجي مهامه المالية بحضور الداي وأعضاء الديوان (7) ، فيتسلم موارد دخل الايالة الجزائرية ليودعها في خزينة الدولة أو يسحب المبالغ المستحقة لسد نفقات الدولة ، وكانت العادة تقتضي عند اجراء هذه العمليات المالية المتعلقة بالخزينة الاعلان على المبالغ التي ينسبها أو يدفعها كاجور بصوت عال في حضرة الداي والديوان (8) .

ويساعد الخزناجي في هذا العمل عادة بعض الكتاب كالمكتباجي أو كاتب الدولة الاول ، الذي بيده سجل محاسبات الدولة الرئيسي المشتمل

(3) V. DE PARADIS, p. 9.

(4) Tachiffat, p. 20.

(5) BEN CHENEB, *Mots turks et persans conservés dans le parler algérien*, Bastide Jourdan, Alger 1922, p. 38-39.

(6) Dubois THAINVILLE, p. 128.

(7) L. DE TASSY, p. 228.

(8) SHAW, p. 167.

على ما تحتويه سجلات بقية الكتاب الآخرين من مبالغ مالية (9) وقوانين عسكرية ، وأسماء ورتب وأجور الفرق لانكشافية من وجاق ومحلة ونوبة ، ولهذا يعتبر هذا الكاتب أهم مساعد الخزانجي حتى أنه يمنح لقب أفندي (10) .

كما يعتبر من بين مساعد الخزانجي الدفتردار أو وكيل الحرج الكبير (11) المكلف بتسجيل مصادر دخل الايالة الجزائرية كالضرائب ومراقبة مخازن الدولة ، وقد أزاله المكتباجي عن مكان الصدارة في الاشراف على السجلات المالية نظرا للتطور الذي عرفه نظام الحكم بالايالة الجزائرية ، فأصبح يعتبر موظفا ثانويا منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي (12) ، وكذلك الشأن بالنسبة لوكيل الحرج الصغير (13) المهتم بسجلات الديوانة وغنائم البحر .

ومن الراجح أن الحاجة الى هؤلاء الكتب ذوي النفوذ الادبي والكلمة المسموعة والمكاثبة المرموقة (14) ، والاتصال المباشر بالخزانجي ترجع الى عدم ثقة نظام الحكم في الموظفين ذوي الصلاحيات المالية خشية حدوث زيادة أو نقصان في ودائع الخزينة أو زيادة ونسيان في حسابات حسابات الدولة المالية .

أما بقية مساعد الخزانجي فيأتي في طبيعتهم أمين السكة الذي يتكلف برعاية ومراقبة ضرب النقود المختلفة وتقدير قيمة المجوهرات بعد وزنها

(9) MORGAN (J.), « Histoire des états Barbaresques », Tra. de l'Anglais par M. Boyer de Prebandie, T. I, Royaume d'Alger, Paris 1757.

(10) H. KHODJA, p. 104.

(11) WEISSMAN, p. 70.

12 - حسب ما يفهم من كتابات لانتور دوبارادي أن تاريخ هذا التطور في منصب الدفتردار هو سنة 1788 راجع :
— V. DE PARADIS, p. 115-116.

(13) WEISSMAN, p. 70.

14 - نفس المصدر .

وفحصها (15) ، ويستعين أمين السكة في عمله هذا بأجيرين من اليهود أحدهما للتحقق من النقود المشكوك فيها ويدعى « ابيار » ، والآخر لوزن الانواع التي تسلمها الخزينة (16) ويدعى « الوزان » .

اما الخزناجي نفسه فانه يتولى منصبه بعد ترشيحه من طرف لداي و أعضاء الديوان ، وغالبا ما يرشح هؤلاء لمنصب الخزناجي من يتسمون فيهم الاخلاص بغض النظر عن كونهم عاجزين أو غير أكفاء (17) ، فالشرط الاساسي في نظرهم أن يكون الخزناجي تركيا (18) ، ملما بثقافة تسمح لصاحبها بالقيام بهذه الوظيفة السامية ، ولكن حتى هذا الشرط الاخير لم يحترم في كل المناسبات ، وهذا تقلد هذا المنصب في بعض الاحيان من لا يعرف الكتابة والقراءة ان صحت روايات بعض الرحالة (19) ، ولعل هذه الظاهرة راجعة في أساسها الى الفوضى التي تحدث اثر اغتيال الدايات أو الى كون غالبية أعضاء الديوان أميين .

وهذا الاختيار ضروري لأهمية دور الخزناجي الذي يشرف على أمور الخزينة ، وهي المؤسسة التي تمثل العصب الحيوي للدولة وان كانت هذه الاهمية التي يحظى بها الخزناجي تعود في واقع الامر الى التطور التاريخي والظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الايالة .

فالخزناجي الذي كان ابان الفترة الاولى مجرد خوجة بسيط مكلف بمهمة الاشراف على الصندوق المالي تحت أوامر الكتاب الكبار (20) ، أخذ يكتسب بالتدريج صلاحيات الكاهية أي المساعد الرئيسي للدايات

15 - جاء في دفتر التبرعات أن هذا الموظف يشرف أيضا على تحضير وبيع الروائع المطربة ، راجع :
— Tchiriffat, p. 20.

(16) SHAW, p. 167.

(17) D. THAINVILLE, p. 128.

(18) MORGAN, p. 352.

— SHAW, p. 167.

(20) BOYER, « Des pachas triennaux », p. 112.

19 - مثل الدكتور شاو :

21 - نفس المصدر : ص 113 .

حتى انحصر نفوذ الكاهية عشية الاحتلال الفرنسي في الاشراف على
الحرس المدني .

ولعل هذا التدرج في الوصول الى النفوذ والسلطة يعود الى طبيعة
نظام الحكم بالايالة ، الذي يعتمد أساسا على جمع الاموال وارضاء
الاجاق بالهدايا والمرتبات العالية التي يوفرها المكلف بالخزينة أو
الخزناجي .

وهكذا أصبح الخزناجي الشخصية اثنائية المؤهلة في الايالة لتشغل
منصب الداي حال شعوره ، وهذا الاختيار المتعارف عليه بقي معمولاً به
منذ موت الداي علي شايوش في 5 أفريل 1718 حتى سنة 1805 .
مما سمح بجر . نوع من الترقية التدريجية في السلم الاداري مثل ترشيح
خوجة الخيل لمنصب الخزناجي الذي كان يرتقي بدوره الى رتبة
الداي (22) .

ونظرا لهذا الوسع في النفوذ لم يعد منصب الخزناجي ذا طابع مالي
فقط ، بل أصبح له صبغة عسكرية ، فهو يقود الحملات العسكرية عند
اقتضاء الامر كما حدث للخزناجي ابراهيم خوجة الذي جرد الحملات
على الناحية الوهرانية لاختضاع الثأرين سنتي 1734 و 1736 (23) .

وتؤكد كتابات المؤرخين والرحالة المعاصرين لتلك الفترة على مدى
سلطة ونفوذ الخزناجي ، فنجد فانور دوبارادي يذكره باسم الوزير
الاول (24) وتينيدا THENEDAT يعتبره كبير البلاد بعد الداي ، يخضع
لأوامره باي معسكر ويتقرب اليه بتقبيل يديه ورجليه (25) . وحتى

22 - نفس المصدر : ص 112 .

(23) GRAMMONT (H.D. De), « Relation entre la France et la régence d'Alger
au XVII^e siècle », R.A. 23 (1879), p. 127 et 149

(24) V. DE PARADIS, p. 115.

25 - في مذكراته التي سجل فيها قصة معماراته التي انتهت به الى ان يصبح خزناجي
باي مسكر ، راجع : — EMERIT, « Mémoires de Thénédât », p. 351.

الوثائق الرسمية تشير إليه باحترام وتقدير ، ففي رسالة موجهة من طرف الخزناجي الى موظف سامي بالباب العالي تعود الى سنة 1237 هـ ، الموافقة 21 — 1822 ، ورد ما نصه : « أمير ايالة جزائر الغرب » من طرف المخلص سيدي أحمد خزناجي مدينة جزائر الغرب المحمية » (26) .

ويمكن أن نعترف على الاشخاص الذين شغلوا منصب الخزناجي وكان لهم تأثير بالغ على النظام المالي للإيالة واليد المطقة في شؤون الخزينة ، اعتمادا على بعض الوثائق والكتابات التاريخية (27) ، التي ورد ذكر أسمائهم المرتبة على الشكل التالي :

- الخزناجي سي مصطفى : في عهد الداوي حسن باشا 1791 — 1798
- الخزناجي سي مصطفى آغا : في عهد الداوي مصطفى باشا 1798 — 1805
- الخزناجي محمد باشا : في عهد الداوي حاجي عبي 1809 — 1815
- الخزناجي حسين الجزائري : في عهد الداوي عمر باشا 1815 — 1817
- الخزناجي يحي آغا : في عهد الداوي عمر باشا 1815 — 1817 .
- الخزناجي ابراهيم بن سليمان : في عهد علي خوجة 1817 — 1818
- الخزناجي أحمد بن محمد : في عهد الداوي علي خوجة 1817 — 1818
- الخزناجي أحمد : في عهد الداوي حسين باشا 1818 — 1830
- الخزناجي ابراهيم آغا بن سليمان : في عهد الداوي حسين باشا 1818 —

1820

(26) DELVOULX (A.), « Recherches sur la coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance grecque d'après des documents inédits ». R.A. 1 (1836), p. 134.

27 — من الممكن أن هناك بعض الاشخاص الذين تولوا منصب الخزناجي لم يتمكن من اتيات اسمائهم لتعذر التعرف عليهم من خلال المصادر التي أمكن الرجوع اليها ، وهذه المصادر المعتمدة في اتيات هذه القائمة :

— FERAUD, « Ephémérides ».

— DEVOULX, « Recherches ».

— ROBIN, « Note ».

— TEMIMI, *Recherches*, document n° 7, p. 232, d'après B.A.H.H. 22 486.

وقد كان لهؤلاء الاشخاص الذين تولوا منصب الخزانجي دور رئيسي في تنفيذ سياسة مالية خاصة بالايالة الجزائرية تتميز بجمع الاموال من مصادرها المختلفة مع الاقتصاد في النفقات العمومية والخدمات الاجتماعية لاسيما اذا كانت تتعلق بمصلحة الاهالي (28) ، مما سمح لبعض الرحالة الاوربيين أن يلاحظوا بأن مسؤولي الخزينة لم يفكروا في سحب أي مبلغ منها ولو كانوا في أشد الحاجة اليه (29) رغم ما تكسب في هذه الخزينة من غنائم البحر وأسلاب الحملات الداخلية وغنائم الحروب الخارجية كالاسلاء على مدينة تونس سنة 1755 ، حيث استولى الجزائريون على مجوهرات نادره وسلاح ثمين وأموال طائلة تتراوح قيمتها حسب رواية فانتور دوبارادي من أربعة الى خمسة ملايين فرنك ذهبي أودعت كلها الخزينة (30) .

ونحن وان كنا نعطي أهمية لهذه الغنائم والاسلاب في اعداء الخزينة الا أننا لا نطمئن الى كتابات بعض الأوربيين (31) ، التي ذهبت الى حد القول بأن هذه الغنائم هي الأساس في تكوين الخزينة الجزائرية كما هو الشأن عند السيد غوراي صاحب الذكر المتعلقة بالخزينة الجزائرية في سنة 1791 (32) بل ندخل في اعتبارنا مجموع مصادر الدخل المتنوعة وعلى رأسها عوائد الضرائب والرسوم الداخلية ، فكل ما نستفيدة من روايات الكتاب الأوربيين هو أخذ فكرة عامة عن ضخامة الثروات المجمعة في الخزينة والتي دفعتحكام الايالة وعلى رأسهم الداوي وموظفو الديوان الى

28 - راجع : الفصل الثالث : « وجوه الإنفاق » المرافق العامة .

(29) *Aperçu historique statistique*, p. 163

(30) V. DE PARADIS, p. 61.

بالإضافة الى غنيمة تحصل عليها الجيش الجزائري من التونسيين في معركة وادي

بومرزوق سنة 1807 ، راجع : GRAMMONT, H. *d'Alger*, p. 368

31 - مثل الكاتب بريد ، راجع :

— PERROT (A.M.), *Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville d'Alger*, Paris 1830, p. 50.

(32) KLEIN (H.), « Le trésor d'Alger en 1791 d'après un mémoire de M. Guerey », *Feuilles d'El Djazir*, T. VI (1913), p. 90.

سن قوانين خاصة واتخاذ اجراءات احتياطية كفيhle بضمان سلامة الخزينة وحفظ أموالها من الايدي العابثة ، ونستطيع أن نذكر من هذه الاجراءات مثلا مرايطة ستة عشر نوبتجيا لحراستها (33) ، وتكليف الخزنأجي وحده بالاهتمام بشؤونها لحصر مسؤولية الاشراف عليها في شخص واحد ، وعملا بهذه الاجراءات والقوانين أصبح الخزنأجي هو الموظف الوحيد المسموح له بدخول الخزينة لملء أكياس النقود وافراغها ، عندما يحضرها له وكيل حرج الصوف والصائجي (34) ، ويقوم أحد خوجات القصر الكبار الموضوعين في خدمته بأثبات قيمتها في سجل خاص (35) .

كما أن الخزنأجي هو الشخص لوحيده الذي يستعمل مفتاح الخزينة (36) اذ يتسلمه من الداي بحضور رجل الديوان في سقيفة القصر كل صباح ثم يميده اليه عند الزوال بعد صلاة الظهر ، وهكذا تظل الخزينة مغلقة كل مساء بالاضافة الى يومي الجمعة والثلاثاء (37) .

وزيادة في هذه الاحتياطات أختير موقع الخزينة بقصر الداي بجوار القاعة التي يجتمع فيها الديوان نفسه (38) ضمن مستوعات ثلاث لا نعرف عنها الا القليل من التفاصيل لندرة المصادر واندثار قصر الجنية لتعرضه للتخريب من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي .

وهذا ما يضطرنا الى أن نركز اهتمامنا على موقع الخزينة الجديد بحصون القسبة ، الذي اختاره لها الداي علي خوجة ، عملا بوصية مستشاره وخليفته حسين في شهر ديسمبر سنة 1817 (39) .

— عبد القادر ، نور الدين : ص 73 . — V. DE PARADIS, p. 106. (33)
34 — الصائجي موظف يخضع لأوامر الخزنأجي مكلف بمد النقود الداخلة والخارجة من الخزينة .

(35) BOYER, *La vie*, p. 115.
36 — للخزينة مفتاح واحد يستعمل لفتح ثلاثة أبواب ، واحد يمدخلها واثنان يداخلمان .

(37) V. DE PARADIS, p. 107.

(38) SHAW, p. 169.

(39) MERLE (J.T.), *La prise d'Alger racontée par un témoin* préface et notes par M. H. d'Almeras, H. Jonquière, Paris 1930.

وبذلك استقرت الخزينة في مكان حصين هو عبارة عن أقبية ودهاليز مقوسة سيئة الانارة دون مستوى الطبقة الارضية لقاعة الديوان ، ويؤدي الى هذه الدهاليز باب في نهاية الرواق منخفض في وضع منحرف بالنسبة للباب الرئيسي للقصر ، كتب في أعلاه هذه العبارة « نصر من الله وفتح قريب ، يا فاتح الابواب افتح لنا أفضلها » (40) .

ويؤدي هذا الباب الى غرفة واحدة مكونة من جناحين يفصلهما حاجز علوه ثلاثة أقدام (41) ، ويتصل هذان الجناحان بغرفة ملحقة بها احباطي ماي مخصص لمصاريف الجارية والقضايا المستعجلة (42) ، ومن هذه الغرفة الاخيرة نصل عن طريق باب داخلي الى غرفة فسيحة طولها يتراوح ما بين عشرين الى أربعة وعشرين قدما وعرضها حوالي ثمانية أقدام ، ذات نافذة محمية بشببيك حديدية مثينة تشرف مباشرة على الرواق ، ومم يلاحظ على هذه الغرفة الفسيحة أنها مقسمة بخواجز خشبية الى ثلاث غرف صغيرة (43) ، ليسهل استعمالها .

وقد أطلق بعض كتاب الحملة الفرنسيه على الغرف الثلاث الاولى من الخزينة اسم الخزينة الصغرى (44) ، فيما أشاروا الى القاعة الاخيرة ذات الحواجز الخشبية بالخرزينة الكبرى (45) .

أما تحديد مقدار ما تحتويه الخزيتان ، الكبرى والصغرى ، من الاموال واودائع فصعب التحقيق لأن التقديرات التقريبية لهذه الاموال

(40) *Puellalets d'El-Djair*, 1914, p. 53.

(41) DENNIEE (B.), *Précis historique et administration de la campagne d'Afrique*, Delannay, Paris 1830.

(42) *Un officier de l'armée d'Afrique favorable à Bourmont quelques notes sur le trésor d'Alger*, ? p. 5-6.

(43) DENNIEE, 51.

(44) FLANDIN (J.B.), *Notice sur la prise d'Alger de possession des trésors de la régence d'Alger*, Paris 1848, p. 7.

45 - نفس المصدر .

لا نعتمد على حساباتها ولا نطمئن إليها ، وذلك لاختلاف الروايات وغموضها وتضاربها واعتمادها على الاحصاءات الاحتمالية ، فضلا عن أن السجلات الرسمية للخزينة قد اختفت أو ضاعت اثر الاحتلال وأثناء القوضى والنهب (46) ، المنظم من طرف اليهود وبعض الاهالي (47) ، في جو من الغموض والمناورات التي تسبب فيها ضبط فرنسيون متورطون في اختلاس كميات كبيرة من ثروات الخزينة (48) ، مثل المقادير المالية غير المحددة ، التي اختفت من صندوق يحتوي على ثلاثين ألف فرنك (49) بشهادة السيد فيرينو Pirino المكلف بدفع رواتب جيش الاحتلال .

ولهذا لا نثق بما أكدته كتاب الحمة الفرنسية مثل فلاندان FIRINO ودونيي Denniée من اثبات المعلومات التي أدلى بها الخزناجي للسلطات الفرنسية عند تسليمه لمفاتيح الخزينة ، والتي مفادها أن لا وجود لسجلات مصادر دخل الخزينة ونفقاتها (50) ، بل يتبادر الى أذهاننا الشك في صحة هذه الروايات وتلك التقديرات لثروات الخزينة لعدة اعتبارات ، ذلك أن سلطات الايالة قد اشتهرت بحرصها على ثروات الخزينة وتدقيقها في الحسابات المالية واثبات كل ذلك في سجلات رسمية حتى ولو كانت المبالغ تافهة لا قيمة لها .

فليس من المسلم به أن تهمل هذه السلطات تسجيل مصادر دخل الخزينة ونفقاتها ، ومن المنطقي والحالة هذه ، أن تتوفر الخزينة على

(46) DENNIEE, p. 5.

(47) ESQUER, p. 365.

— DENNIEE, p. 56-57.

(48) FLANDIN, p. 22-40.

— EMERIT (M), « Une cause d'expédition d'Alger, le trésor de la Cashah », B.S.H.M.C. (1954), p. 187.

(49) ESQUER, p. 362.

(50) DENNIEE, p. 51.

سجلات رسمية ، والدليل على صحة هذا الاستنتاج أن أحد هذه السجلات وجد بالفعل وقام بنشره السيد دوفو DEVOULX تحت عنوان « الغنائم البحرية » (51) .

كما أن السيد بيشون PICHON مستشار الدولة والمقتصد المديني للجزائر بعد الاحتلال أشار في كتابه عن الجزائر الذي ذكره السيد فلاندين FLANDIN (52) ، الى وجود مدونة Nomonclature ضخمة لسجلات المحاسبات المالية للولاية الجزائرية مودعة في وثائق أملاك الدولة ، تتضمن دفتر المصاريف العامة للولاية الجزائرية ، رغم اشارته الى فقدان سجلات وحسابات الخزينة (53) ، بالإضافة الى الدفاتر الرسمية التي تضمها محفوظات دار ولاية الجزائر اليوم (54) .

فبعد أخذ هذه الاحترازا والشكوك بعين الاعتبار ، لم يبق لنا الا اجراء احصاء تقريبي غير مسلم به لثروات الخزينة أساسه معلومات الرحالة ورجال الجيش الفرنسي .

وأول هذه التقديرات نستنتج من حمولة البغال التي استعملت في نقل ثروات الخزينة من فصر الجنيينة الى حصون القصبة سنة 1817 ، باعتبار أن كل حمولة تزن ثلاثة قناطير وبذلك تكون قيمة ستة وسبعين حمولة ذهباً : 34 492 469 فرنكا .

(51) DEVOULX, « Le registre des prises ».

(52) FLANDIN, p. 21.

53 - نفس المصدر .

54 - أهم الدفاتر التي تتمرص لحسابات الدولة المالية بملفوظات دار ولاية الجزائر هي : دفاتر 3 : ضرائب الدولة على اليهود ، ضرائب أودعت حرية الدولة . دفتر 4 : واردات ومصادرات البلاد . دفتر 10 : المصاريف السنوية لحفظ القلاع الأربع ، ضرائب يدومها شيوخ البلد ، مصاريف عامة للدولة . دفتر 11 : الضرائب . دفتر 12 : ضرائب تدفعها القبائل . دفتر 67 : مصاريف الدولة على مختلف شؤونها . دفتر 68 : مرتبات بعض الموظفين عند الدولة الجزائرية . دفتر 385 : تقايد وحسابات تتعلق بمصاريف المياه والنيون والسواقي . دفتر 387 : مايد تتعلق بمصاريف الاوقاف . رواب بعض الموظفين . هناك قائمة اجمالية لهذه الدفاتر في الراجع الملاحقة بالرسالة .

وقيمة مائة وأربعين حمولة فضة : 30 544 000 فرنك زيادة على
ثمن الجواهر والحلي والأشياء الثمينة المقدّر بـ : 3 500 000 فرنك ،
فبذلك يكون مجموع ثروات الخزينة حسب هذا التقدير الاحتمالي :
68 537 269 فرنكا (55) .

ومما يؤخذ على هذا الإحصاء المتصف بالمعوص والبعد عن الدقة
أن حمولة البغال لا يمكن تحديدها بثلاثة قناطير دون زيادة أو نقصان ،
كما لا يمكن الجزم بصحة عدد هذه الحمولات ، فضلا عن أن ملايين
الفرنكات التي قومت بها الخزينة سنة 1817 ، عتمد فيها على السعر
المعمول به سنة 1830 ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت
على أسواق الذهب والفضة مدة لا تقل عن ثلاث عشرة سنة .

أما بقية التقديرات الاجمالية الأخرى للخزينة فهي تخضع لاعتبارات
سياسية واقتصادية ، ولهذا جاءت متفاوتة يلمس فيها شيء من المبالغة
المفرضة ويلاحظ فيها تعمد مقصود للحط من قيمة ثروات الخزينة ،
والمرجح أن هذه المبالغة مردها رغبة فناصل الدول الأوربية في حث
دولهم على الإسراع في وضع يدها على الخزينة ، كما أن مصدر الحط
من شأن الخزينة قد يرجع الى إخفاء حقيقة ربما تكون ضد مصلحة
بعض رجالات الجيش الفرنسي المتسبين في اختفاء بعض الأموال
والثروات .

فمن التقديرات التي فيها شيء من المبالغة ما كتبه شاو SHAW (56) ،
من أن ثروات الخزينة تبلغ أربعين مليوناً من الفروش أي ما يساوي

(55) MERLE (J.T.), *Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de conquête d'Alger en 1830*, Paris 1831, p. 291-292

56 - مما ينقص من قيمة هذه المعلومات أنها تعود الى فترة متقدمة ، لأن السيد شاو
مكث في الجزائر بين سنتي 1720 و 1732 ، وأن كانت هناك تعديلات أدخلها على
عندما قام بترجمته الى الفرنسية سنة MAKARTNY كتابه السيد مكارتي
1830 .

مليون فرنك ذهباً (57) وكذلك مذكرة السيد غوراي GUE REY المؤرخة سنة 1791 (58) ، فهي تقدر الخزينة بأكثر من مائة مليون تورنو (99) .

ومن هذه التقديرات أيضاً ما أورده السيد شالير SHALEH قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر من أن مجموع الخزينة يساوي مائة وثلاثين مليوناً من القروش القوية المعروفة بالدولار الإسباني ، أي ما يعادل مائة وستين مليوناً من الفرنكات الذهبية (60) .

وقد جرى شالير في تقديراته هذه كل من قنصل فرنسا السيد دو فال عندما قدم مذكرة للحكومة الفرنسية سنة 1828 (61) ، والسيد كليمان طونير وزير الحرية الفرنسي الذي أثبت في تقريره للملك عن الحالة في الجزائر سنة 1827 ما يقارب ذلك أي مائة وخمسين مليوناً من الفرنكات (62) .

وإذا رجعنا إلى الإحصاءات التي تتصف بالتفصيل من أهمية الخزينة فإننا نجد أنها صادرة في أغلبها عن رجال كان سلوكهم مبعث الاقوايل والانتهاكات كما أشرنا إلى ذلك ، وكان مصير الخزينة بين أيديهم بعد الاحتلال مباشرة ، ومن أبرز هؤلاء المسؤولين بلاشك هم أعضاء اللجنة التي كونها قائد الحملة الفرنسية (63) ، مثل السيد فيرينو FIRINO

(57) SHAW, p. 210.

(58) KLEIN, p. 90.

59 - نوع من العملة الأجنبية كان استعمالها شائعاً في الجزائر في القرن الثامن عشر وهي إحدى عملات المدن الإيطالية التي يستعملها الأسبان في تعاملهم .

(60) FLANDIN, 7.

61 - نفس المصدر .

(62) A.M.G. H. fonds d'Algérie, rapport au roi sur Alger, Paris 14 Octobre 1827.

63 - حسب المعلومات الواردة في ملف السيد دوبورمون قائد الحملة ، أن اللجنة الخاصة المكلفة بأمور الحرب أمدت بأن أرباح الخزينة تقدر بأكثر من 80 مليوناً من الفرنكات ، رغم ما ورد بعد ذلك في تقرير نفس اللجنة الرسمي بأن أموال الخزينة لا تتعدى 50 مليوناً ، راجع :

- A.M.G. H. 235, Papiers De Bourmont.

العام للصندوق والسيد دونيبي Déniée المقتصد العام ، والجنرال طولوزي FLANDIN الذين حددوا أموال الخزينة بمقدار الكميات التي تم إرسالها الى فرنسا عن طريق البواخر ، وهي 48 684 527 94 فرنكا (64) ، وهذا ما يتعارض مع معلومات الملازم الاول فلاندين Flandin القائلة بأن الخزينة لا تتعدى أربعة عشر مليون من الفرنكات (65) ، والمستنبطة من القياس الجيو ميري الذي أجراه السيد غاي Guy بطريقة طرح الفراغات المحتملة من حجم الخزينة الكلي المقدر بالامتار المكعبة (66) .

ومما يلاحظ أن تقدير اللجنة الخاصة (48 684 527 94 ف) اعتمد عليه أغلب كتاب الفترة الاولى من الاحتلال دون أن يكلفوا أنفسهم عناء المناقشة والتمحيص ، وأظهروه في شكل عملية حسابية دقيقة ناتجة عن جمع قيمة الذهب الى قيمة الفضة ، وبذلك سلموا بأن مجموع ثروات الخزينة 48 684 527 (67) ، ومن هؤلاء الكتاب الذين اثبتوا هذه الأرقام نذكر : السيد كاريت Carrette (68) والسيد جاتي GANTY de BUSSY (69) ، والسيد فيس PILLIAS دوبوسي (70) ، (71) والسيد هاتان HATIN (72) ، والسيد غارو GARROT والسيد روا (73) ، والسيد دوبربون DE BOURBON (74) .

(64) DENNIEE, p. 53.

65 - رغم ان احد الضباط قدر الخزينة الصغرى فقط بأربعة عشر مليوناً ، راجع : — Un officier de l'armée d'Afrique, quelques mois sur le trésor d'Alger, Paris 1830, p. 5-6.

(66) FLANDIN, p. 7.

(67) A.M.G., Rapport de la commission.

(68) Carrette, Algérie, p. 223

(69) G. DE BUSSY, p. 448.

(70) PILLIAS (A.), Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie 1830/1860. A. de Vresse, Paris 1860, p. 85.

(71) ROY, p. 183.

(72) HATIN (E.), Histoire pittoresque de l'Algérie. Imp. Guiraudet, Paris 1840, p. 187.

(73) GARROT, p. 681

(74) DE BOURBON, T. II, p. 176.

وهكذا تضع قيمة الخزينة بين هذه الاحتمالات المتضاربة والارقام المتفاوتة التي تتراوح بين مائتي مليون وأربعة عشر مليون فرنك . وتكاد تنحصر أغليبتها في مائة وستين مليونا وخمسين مليونا من الفرنكات .

فكل ما نستفيد من هذه التقديرات هو اعطاء فكرة مجملة عن خزينة الولاية الجزائرية مدة ثلاثين سنة قبل الاحتلال ، عندما كانت تضم ثروات ضخمة من الاموال والمقتنيات الثمينة (75) ، قد لا تقل عن مائة مليون فرنك عملا بترجيح أكثر الاحتمالات شيوعا (76) ، رغم أن التقدير الدقيق والمسلم به شيء صعب المنال لظروف تلك الفترة الغامضة ولضياع الوثائق الرسمية وانعدام الشواهد المادية .

ولعل من المفيد أن نلخص هذه التقديرات والارقام التي تتعرض لثروات وأموال الخزينة في الجدول التالي :

(75) H. KHODJA, p. 113.

76 - وهذا ما يؤكد الوثيقة المرسلة للحكومة الفرنسية سنة 1803 التي ورد ذكرها في كتاب نظرة تاريخية وإحصائية وطيوغرافية على دولة الجزائر :

— PICQUET : *Aperçu Historique, Statistique et topographique.*

الذي سبق ذكره ، ولم أن السيد (Esquer) يستنتج أن الخزينة من المرجح تغليبها بخمسة وخمسين مليون فرنك ، كما أن السيد أمري يعتبر رقم 150

مليون فرنك هو أكثر الاحتمالات تواردا ، راجع : — ESQUER, p. 364.

— EMERIT, « une cause », p. 181.

جدول عام لتقدير ثروات الخزينة

المصادر المعتمدة	مقدار ثروات الخزينة	ملاحظات
شاو D. Shaw	40 000 000 ق	حسب كارني تقدر بـ 200 مليون فرنك
راينال Raynal G.T.	100 000 000 ج	أغلبها من ذهب وفضة وحجارة كريمة، التقدير يعود إلى سنة 1790
غرسى Guercy	أكثر من 100 000 000 توربوا	يعود هذا التقدير إلى سنة 1791
ميرل Merle J.T.	68537269 ف	رغم أنه غير معاصر إلا أن تقديره يعود إلى سنة 1817
شالر دو فال Shaler Duval	130 000 000 ق مستعمل 160 000 000 فرنك ذهبي	يعود هذا التقدير لثروات الخزينة إلى سنة 1822
كليمون طونير Clément Tonnerre	تقارب 150 000 000 ف	
دويمون De Boumont	أكثر من 80 000 000 ف	بالإضافة إلى الغنائم الأخرى بسبب أرباح الحملة الفرنسية أكثر من 100 مليون فرنك
وثائق سويدية Document Suédois	حوالي 40 000 000 ق أسباني مستعمل .	
لابي أورس L'Abbé Ors	تقارب 50 000 000 ف	
فلاندان Flandin	لا تتعدى 14 000 000 ف	
اللجنة الخاصة لمراقبة ثروات الخزينة	48 684 527,94 ف	
القبطان ماتيري (77) Matterer	43 396 598 ف	بدون تقييم الودائع والسبائك

(77) MATTERER (The.), *Journal de la prise d'Alger par le Capitaine de frégate Matterer 1830*, Ed. de Paris, 1960, p. 134.

ونستنتج من التقديرات الواردة في الجدول أن الخزينة كانت تحتوي على ثروات من الأموال والودائع لا يمكن التقليل من أهميتها وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والمالية والإدارية للبلاد .

كما أن هذه الثروات لا يمكن أن تبلغ هذا الحد من الضخامة إلا بفضل اتباع سياسة مالية تتصف بالاعتدال في النفقات والتقليل من المصروفات وتطبيق نظام دقيق في المحاسبات المالية .

فهذا الأسلوب المتبع في السياسة المالية كان الدرع الواقعي لثروات الخزينة من الأيدي العابثة أثناء تمردات الجند واضطراب نظام الحكم واشتداد غارات الأساطيل الأجنبية .

وقد ساعد على هذه السياسة المالية التقشفية تلك المجاعات والأوبئة (78) ، وذلك الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر في أوائل القرن التاسع عشر مما جعل المحافظة على أموال الخزينة شيئا ضروريا لبقاء كيان الولاية الجزائرية ، وأدى إلى عدم الانتباه لقوائد توظيف أموال الدولة في المشاريع الإنتاجية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تخدم مصالح الدولة ورعاياها (79) ، وتكون منطلقا لخلق نهضة اقتصادية ربما تكون مماثلة لما كان يجري آنذاك على يد محمد علي بمصر ، أو في الضفة المقابلة للبحر المتوسط بأوروبا الغربية .

78 - تمردت الجزائر في السنوات التي سبقت الاحتلال إلى القحط والجاعات ، على سبيل المثال : القحط الكبير سنة 1800 ، ومجاعة سنة 1809 ، وطاعون سنتي 1817 و 1819 ، راجع :

— H. KHODJA, p. 143.

— GUYON, M.A. n° 106.

— MARCHIKA, p. 178.

— انظر عوامل التأثير في السياسة المالية : الأحوال الصحية والاقتصادية ، الفصل الأول من الرسالة .

79 - انظر : نفقات المرافق العامة في فصل : وجود الاتفاق .

وفضلا عن هذا فإن جدول ثروات الخزينة يؤكد لنا بأن مصادر الدخل تغطي وجوه الاتفاق . فميزان العمليات المالية من مصاريف ومداخيل تكون والحالة هذه في صالح خزينة الدولة ، ولهذا السبب نأخذ بعين الاعتبار التقديرات القائلة بأن مداخيل الدولة أكثر من نفقاتها مثل تقدير السيد شاو ، الذي ذهب فيه الى أن هناك فائضا في مداخيل الدولة يتاهاز 1700 000 فرنك (80) .

ولنفس السبب نستبعد واقعية التقارير التي تسجل عجزا مزمنًا تعانيه خزينة الدولة الجزائرية ، والتي أوردها السيد شالير ، وبعض الكتاب الذين اعتمدوا عليه مثل ديستري d'ESTRY ومحريري : « النشرة الاعلامية » التي وزعت على الجيش الفرنسي عشية الاحتلال (81) .

فالسيد شالير أورد أن ميزان الصادرات والواردات كان يسجل عجزا سنويا يبلغ 937000 دولار اسباني (82) ، مما يضطر الخزينة حسب قوله الى سد نفقاتها الباهظة باخراج 500000 دولار اسباني كل سنة من الاموال المودعة فيها (83) .

وهذا ما لا نسلم به لأنه ليس من المعقول أن تتوفر الخزينة على كميات مالية ضخمة وقع جزء كبير منها في أيدي الجيش الفرنسي ، في وقت يعاني فيه الميزان التجاري عجزا مزمنًا ، وتتضاءل فيه مصادر الدخل بجانب وجوه الاتفاق ، وإن كنا لا ننفي بعض الروايات والتقارير ،

80 - باعتبار أن المداخيل 4000000 والمصاريف :
2300000 ف فالنقص إذا 1700000 ف حسب تقدير ريباندير
Rébinder : راجع :
— SHAW, p. 209.

(81) D'ESTRY, p. 142-143.
— *Aperçu Hist. Statistique*, p. 161-163.

82 - باعتبار أن الواردات سنة 1822 بلغت 1200000 دولار اسباني ، والصادرات لم تتجاوز 273000 دولار ، وبالتالي بلغ العجز المالي في الميزان التجاري 937000 دولار سنويا ، راجع :
— SHALER, p. 104.

(83) SHALER, p. 106.

التي تفيد بأن السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي مباشرة قد تميزت بأزمة اقتصادية انعكست آثارها السلبية على الخزينة ، إلا أنها لم تبغ حد المعجز والانهيار ، بل كانت هذه الأزمة انعكاسا طبيعيا للاوضاع التي كانت تعيشها الايالة آنذاك .

ولا يفوتنا قبل الانتهاء من الكلام عن الخزينة أن نسجل بأن ثروات الخزينة الجزائرية ، التي دار حولها الجدل والنقاش كانت دافعا ومحركا لأطماع ودسائس الدول الاوربية المتأثرة بالتقارير المفرضة لقنصلها مما جعلها تؤثر بدورها ولو بصفة غير مباشرة في تقرير مصير الايالة الجزائرية. وربما كان ذلك هو الذي دفع السيد مبري الى اجراء دراسة ربط فيها قضية الخزينة بالاحتلال الفرنسي في مقاله الذي وضع له هذا العنوان : « سبب لحملة الجزائر : « خزينة القصبه » (84) ، مما يضع الخزينة في مكانها اللائق بها ضمن اطار النظام المالي للايالة ، فهي العصب الحساس لهذا الجهاز وهي المؤثر المباشر على سياسة الحكام فيما يتخذونه من قرارات تخص الحياة المالية والاقتصادية ، كما أنها تمثل رمز السياسة المركزية المالية للايالة الجزائرية قبل الاحتلال .

(84) BMERIT, « Une cause », p. 171-188.

الفصل الخامس العملة

بما أن النظام المالي للآيالة الجزائرية كان يخضع لقوانين التعامل النعدي ، فقد أصبح من الضروري التعرض لأوضاع العملة وأنظمتها المختلفة .

فالعملة تكون حجر الزاوية لكل تعامل مائي عني المستوى المحلي أو الخارجي ، كما أن لها مدلولاً حضارياً لا يمكن إهماله ، فهي تعطي صورة صادقة للرقى الصناعي للبلاد ، وتعكس الذوق الجمالي للحكام والمجتمع على حد سواء ، بما يوحى به شكلها وطريقة صنعها .

غير أن النقود التي كانت تستعمل بالآيالة الجزائرية في آخر القرن العثماني ليست محلية الصنع كلها ، فهي على صنفين ، عملة محلية وعملة مستوردة ذات أصل أجنبي .

فالعملة المحلية كانت تضرب بدار النفود ، التي تعرف عادة بدار السكه ، الواقعة بالقرب من قصر الداي ، غير بعيدة من جامع كتشاوة ، قبل أن يختار بها الداي علي خوجة سنة 1817 مقراً جديداً بالقصبة ملحقاً بالخزينة العامة ، وذلك بعد أن أتم نقل ودائع الخزينة إلى حصن القصبة .

وحتى لا يقع هناك تسرب للعملة أو تهاون في صنعها ، اختير بعض الصناع الماهرين من اليهود للعمل بدار السكة تحت مراقبة أمين السكة

وحددت لهم مرتبات كانت تتناسب طردا مع الكميات التي يقسمون بصيها من العملة .

فقد كانوا ينالون 400 صائمة عن القنطار ، كما يتسلمون مقابل صب رطل من قطع السلطاني خمسة ريالات وعن صب رطل ربع سلطاني ثلاثة ريالات (1) .

أما السلم الإداري المعمول به في صرف هذه الاجور ، فانه كان يخضع للرتبة الادارية لكل موظف ، ونستنتج من احدي الفقرات الواردة في « دفتر التشرينات » : أن الفوارق المادية بين مختلف موظفي دار السكة كبيرة ، فقد جاء في هذه الفقرة التي يعود تاريخها الى سنة 1785 ، ما يلي : « وفي عهد علي باشا أعطيت الاوامر الى أمين السكة ووكيل الحرج والعمال اليهود وصاحب الطابع ، لضرب أرباع بوجو وأثمان بوجو فضة . فعلى كل كيس يزن عشرة أرطال للأمين عشر ريالات ولوكيل الحرج ريال ، وللعمال اليهود عشرون ريالا ، ولصاحب الطابع على كل قنطار واحد وعشرون ريالا ، ولراقم الطابع على القنطار سبع وسبعون ريالا » (2) .

أما عملية معالجة النقود بالنار لتنظيفها وملائها من جديد ، فإن أجور العمال تحدد بخمس ريالات مقابل معالجة ألف ريال اذا كانت الاوامر صادرة عن قصر الداي (3) .

وتتمثل مهارة عمال دار السكة في المحافظة على شكل النقود ومعيارها رغم أن دار السكة لم تتوفر الا على آلات بسيطة كبعض الموازين وأحجار الرحي وقوالب صب العملة ومبكمها .

(1) Tachriffat, p. 80

(2) TACHRIFFAT, p. 81.

أما من ناحية الشكل فإن عملة الجزائر كباقي عملات البلاد الإسلامية آنذاك لم تخل من طرافة الشكل وجمال النقوش ، وإذا كانت تتعدم منها صور الحكام والشعارات والرموز الشكلية ، فهي مزينة بحروف عربية من الجانبين ، فعلى سبيل المثال نجد على وجه ريال بوجو هذه العبارة : « سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان محمود (4) خان عز نصره » . وعلى الوجه الآخر عبارة : « ضرب في الجزائر 1241 » (5) .

وتمتاز عملة الجزائر في هذه الفترة عن غيرها من الفترات التي سبقت الوجود العثماني بالبلاد ، بأنها كانت ذات شكل مستدير ، مع أن نقود أقطار المغرب العربي كان يغلب عليها الشكل المربع ، لاسيما في عهد الدولة الموحدية ، والدول التي انقسمت بها من حفصيين وزيانيين ومرينيين (6) .

ولعل الحكام كانوا يميلون الى الشكل المستدير نمشيا مع طراز المسكوكات التركية باستانبول قلعة السلطنة (7) .

الا أن الجانب الذي يبدو أن صناع العملة قد أثاروه اهتمامهم ليس الشكل ، وإنما هو المحافظة على نوع ومعبأ النقود ، فمن حيث النوع نجد العملة الجزائرية تدخل في تكوينها عدة معادن ثمينة .

4 - السلطان محمود : (1808 - 1839) ، وكانت وحدة الذهب المستعملة في الجزائر أثناء حكمه تساوي 125 قرشا .

5 - معرض النقود الجزائرية في مختلف المصور ، متحف قسنطينة . انظر كذلك : مجموعة الصور الخاصة بالعملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني الملحق بآخر الرسالة .

6 - مما يلاحظ أن بعض النقود المكتشفة حديثا بقلعة بني حماد ، ذات شكل مستدير وبداخلها شكل مربع ، وهي تعود الى عهد المهدي أمام الامة القائم بأمر الله ، متحف سطيف .

7 - حسن حسني عبد الوهاب ، ورفقات من الحضارة العربية بأفريقيا التونسية ، النار ، تونس 1956 ، المجلد الاول ، ص 465 - 466 .

فاستنادا الى بعض نماذج هذه العملة المحفوظة في المتاحف الآن والى أقوال بعض المؤرخين ، نجد أن العملة الجزائرية كانت إما ذهبية أو فضية أو برونزية أو نحاسية (8) .

أما معيار مزج المعادن الثمينة فإنه قد خضع لقوانين تحدد نسبة المزج وعدد القطع المضروبة للقنطار ، وكيفية استعمال بقايا المعدن أو إضافة بعض المعادن الثمينة كالفضة والذهب والعملات الأجنبية التي بليت من كثرة الاستعمال .

والقصد من هذه القوانين هو المحافظة على قيمة ورواج العملة الجزائرية ، وهذا شيء طبيعي ما دام البايليك قد احتكر سك النقود وأوكل أمر الاشراف عليها لموظفي دار السكة ، فهم وحدهم الذين كان لهم حق مراقبة عمليات صنع العملة عن قريب (9) .

لكن هذه القوانين المتعلقة بتحديد مقدار المعادن الثمينة الداخلة في تكوين العملة انقصت من قيمتها سياسة الحكام التي تؤثر على نسبة المزج ، وتحكمت فيها الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك .

ففي بعض الأحيان نجد أن مائة رطل من النقود قد صنعت من مزج 60 رطلا من الفضة الخالصة و 40 رطلا من النحاس (10) ، وفي بعض الاوقات نجد أن العملة الفضية صنعت من مزج 56 رطلا من الفضة ب 35 رطلا من النحاس (11) .

8 - مما يجعلنا لا نشك برواية السيد دويوا تانفيل التي تقول بأن الجزائر التركية لم تعرف سك النقود النحاسية :
— DUBOIS Thainville, p. 143.

ودليلا على ذلك أن النص الوارد في دفتر التهربات والذي يعود تاريخه إلى سنة 1686 ، فهو يشهد بأن الباشا ضرب دراهم صغيرة من النحاس ، و وكل هذا العمل إلى الحاج عمر أمين السكة والحاج محمد التونسي والصناع المهرة من اليهود ، راجع :
— Tachriffat, p. 81.

(9) V. DE PARADIS, p. 164.

10 - مذكرات تقيي الاشراف ، ص 174 .

(11) Tachriffat, p. 80.

وقد يمزج رطل من الفضة بثلاثة أرطال من النحاس ، اذا كانت النقود مخصصة للبدو المتعاملين مع الباي ، وتعتبر النقود الفضية جيدة اذا صنعت من 60 رطلا من الفضة و 40 رطلا من الفضة المزوجة (12) .

لكن أحسن مزج للنقود الفضية هو بلا شك الناتج عن خلط 60 رطلا من الفضة الصافية بـ 40 رطلا من النقود الفضية القديمة (13) .

أما النقود النحاسية فانها كانت تخضع لعملية التصفية قبل صبها ، مما جعل كميتها تنقص بحوالي 50 ٪ ، اذ يستخلص من عشرة قناطر من معدن النحاس ، خمسة قناطير من النحاس الصافي لعمل الدراهم الصغيرة ، بينما يمزج ما تبقى من النحاس الخليط لضرب النقود الفضية (14) .

وتوفير هذه المعادن النفيسة التي تطلبها عمليه مزج المعادن وصبها اضطرت دار السكة الى اشراء السبائك الذهبية والفضية من الصاغة وبعض الأهالي الذين كانوا يملكون كميات كبيرة منها والذين كانوا قد تحصلوا عليها بفضل غنائم البحر وممارسة التجارة .

كما كانت دار السكة تستورد كميات من المعدن الثمين من البلاد الاوربية ومن أقطار السودان الغربي ، لأن المناجم المحلية لم تكن تغطي الا جزءا ضئيلا من متطلبات دار السكة .

فالفضة وهي أكثر المعادن الثمينة طلبا لا تعرف لها البلاد الجزائرية حسب المعلومات المتوفرة — الا منجمين ، أحدهما ببلاد القبائل

12 - نفس المصدر : ص 81 .

13 - نفس المصدر .

(14) Tachriffat, p. 81.

الكبرى بجبل قرب مصيبح (15) ، كان يستغله بعض الجزائريين المشهورين بتزوير العملة ، والآخري ببلاد الحراكنة ، وقد حاول أحمد باي آخر بايات قسنطينة استغلال هذا المنجم الأخير رغم رداءة نوعه وقلته مردوده ، ليغطي نقص العملة في اقليم قسنطينة أثناء حكمه (16) .

ورغم انتاج الفضة المحلي واستيراد المعادن الثمينة من الخارج ، فإن حكام الايالة كثيرا ما كانوا يضطرون الى اخراج كميات من الذهب والفضة من الخزينة لسد حاجة دار السكة (17) ، أو لتسديد قيمة بعض المواد المستوردة من طرف احدى الباياليكات (81) .

لكن وجود عملات اجنبية بأسواق الايالة كان عاملا مساعدا على توفير النقود الضرورية للتبادل المالي والتجاري .

والملاحظ أن هذه العملات الاجنبية قد امتازت بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها حتى يبدو للباحث أن كل العملات المعروفة آنذاك كانت مستعملة في الايالة الجزائرية (19) .

ومن الاسباب التي جعلت الجزائر العثمانية تحصل على هذه النقود الاجنبية تعاملها مع الشركات الاجنبية ، وحصولها على حصنها من الاتاوات والهدايا الدولية . ومن جهة أخرى نتج عن اجراءات عتق الاسرى المسيحيين توفر كميات من النقود الاجنبية بالجزائر .

(15) Note parue au *moniteur Universel* du 6 Juin (1845) n° 157.

(16) NOUSCHI, *Enquête*, p. 586.

17 — محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايك ، دفتر رقم : 10 . وردت في هذا الدفتر ما نصه : « استخراج كميات من الذهب والفضة من الخزينة لتحويلها الى عملة يومية في عهد امين السكة الحاج محمد » .

18 — محفوظات دار ولاية الجزائر سجلات البايك ، دفتر رقم : 24 . ورد في هذا الدفتر اوامر تتعلق بإرسال كمية من الذهب والفضة الى باي الغرب لتقضاء بعض المشتريات .

(19) GARROT, p. 586.

ومن أهم العملات الأجنبية الرائجة في الجزائر آنذاك ، عملات اسبانيا وتونس والمغرب الأقصى والاقطار العثمانية بالشرق ، والدويلات الايطالية والنمسا والبرتغال وفرنسا . الا أن العملات التي احتلت مكانة خاصة في أسواق الجزائر هي : الاسبانية والتونسية والمغربية والتركية .

أما العملة الاسبانية فقد ساعدها على غزو أسواق المغرب العربي وتدعيم قيمتها النقدية ولاسيما في الجزائر ، تهطل المعادن الثمينة على شبه جزيرة ايبيريا من العالم الجديد طيلة سنوات 1493 — 1660 (20)، اذ بلغت كمية التاج مناجم أمريكا المصدرة الى أسواق اسبانيا من الذهب والفضة سنة 1605 وحدها ما قيمته 14500.000 دوقية (21) ، مما أبرز العملة الاسبانية في شكل ظاهرة عالمية لم يقتصر انتشارها على المغرب العربي ، بل امتد مجال تداولها من المحيط الاطلسي الى بحر البلطيق ومنه الى الصين ، لاسيما خلال 1570 — 1630 (22) .

كما أن التجاء كثير من الاندلسيين واليهود المطرودين من اسبانيا الى المدن الساحلية للولاية الجزائرية ، واستقرارهم حاملين معهم ما يملكونه من نقود اسبانية ، ساعدا أيضا على شيوع العملة الاسبانية وتأقلمها واكتسابها ثقة السكان .

وربما كان النشاط الاقتصادي للجالية الاندلسية وحيويتها في مجال الاعمال المالية هو الذي جعل الحكام يميلون الى تفضيل العملة

(20) SHAW (W.A.), *Histoire de la monnaie 1252-1894*, tra. de l'anglais, par M. Raffalovich-Guillammin et Cie., Paris 1896, p. 45.

21 — نفس المصدر : ص 48 .

(22) CHERIF, « Introduction de la piastre espagnol (Ryal) dans la régence de Tunis au début du XVII^e siècle », C.T. (1968), p. 50.

الاسبانية على غيرها من العملات الاجنبية الاخرى ، عند تعاملهم مع الدول الاوربية ، اذا كان الامر يتعلق بنسديد القروض ودفع الاتاوات .

لكن أهم أسباب انتشار العملة الاسبانية بالايالة الجزائرية حسبما نستنتج من الاحداث التاريخية كان ينبثق من العلاقة القديمة التي كانت تربط الجزائر باسبانيا منذ مطلع العصور الحديثة . وقد تأكدت هذه العلاقة منذ استيلاء الاسبان على أغلب المراسي الجزائرية ، ومكوئهم مدة طويلة بوهران والمرسى الكبير (1509 - 1792) .

وقد عززت هذه العلاقة حاجة اسبانيا للمواد الاولية الجزائرية ، لتزويد حاميتها بوهران ، كما أن رغبة الحكام الاسبان في اقتداء أسرى القرصنة والمحافظة على الاتفاقيات السلمية مع الجزائر خدما لمصالحهم الاقتصادية ، جعلت هؤلاء الحكام الاسبان لا يمانعون في تقديم الاتاوات والهدايا ويعقدون الاتفاقيات مع الجزائر ، مثل اتفاقية 1785 ، التي كانت سببا في ازدياد رواج النقود الاسبانية بالاسواق الجزائرية (23) .

هذا بالإضافة الى الغنائم البحرية المتنوعة كأكياس النقود ، التي تكاثرت بعد أن أصبحت منطقة غرب المتوسط تجذب قراصنة المغرب العربي نحوها ، نظرا لتزود اسبانيا بالنفود عن طريق محور برشلونة - جنوة - نتيجة تزايد قوة هولندا وانكليترا في المحيط الاطلسي (24) .

كل هذه الاسباب جعلت النقود الاسبانية تنتشر في ميدان التبادل النقدي بالجزائر ، منذ أواخر القرن السادس عشر ، رغم ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية سياسيا وروحيا (28) .

(23) BOUTIN, p. 81.

(24) SAYOUS (A.E.), *Le commerce des Européens à Tunis de XII^e siècle jusqu'à la fin du XVI^e siècle*, p. 3. D'après Ferrugia de Candia (J) : « Monnaies Hafesides du musée de Barbo », R.T., nouvelle série, n° 35-36 (1938), p. 234.

27 - حسن حسني عبد الوهاب ، وفيات ، م ، 1 ، ص 464 . حسب المصدر ورد الجمع

وأهم أنواع العملات الاسبانية التي كانت مستعملة بالجزائر هي :

1 — الدبلون « EL DABLAM » الذي أصبح يعرف عند الاهالي بالضبلون والدبلون والدبنوني، وهو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب (26).

2 — الدوكة « DUCAT » التي كانت تعادل قيمتها الدينار الذهبي .

3 — الكرونة « LA CORONA » التي كان لها رواج كبير في كافة بلدان البحر المتوسط افرقي ، لأنها مصنوعة من الفضة الخالصة ، والدليل على رواجها ، ذكرها في كثير من العقود والرسوم في أوائل الفترة العثمانية (27) .

4 — الدورو الاسباني « DOURO » أصبحت قيمته مع مرور الوقت أقل من المحبوب الذهبي .

5 — الدرهم أو الريال الاسباني « RIAL » الذي انتشر وسيطر على الأسواق منذ أوائل العهد العثماني بسبب وجود معامل مختصة في صنعه بمرسيليا وجنوة وبيزا ومونبيلي MONTPELLIER وملتقاي MELGUERIL تزود به أسواق التعامل النقدي بالمدين الرئيسية للمغرب العربي كجاية ووهران وتلمسان وتونس وسبتة ، بعد أن يتكفل التجار اليهود بنقله وبيعه بهذه المدن (28) .

وتأتي النقود التونسية (29) في المرتبة الثانية من حيث انتشار النقود الاجنبية بالاية الجزائرية ، وذلك بحكم روابط الجوار (30) ، وتشابه

26 — عبد القادر ، نور الدين : ص 234 .

27 — حسني عبد الوهاب ، ورقات ، م ، 1 ، ص 464 . حسب المصدر ورد الجمع فيها على صيغة كراين .

(28) SAYOUS, p. 63. D'après Ferrugia, p. 234.

29 — هناك دراسة لجهة من النقود الاسبانية بتونس العثمانية ربما تصح لأن تكون مجال مقارنة مفيدة لانتشار العملة الاسبانية بالجزائر العثمانية ، راجع :

— CHERIF, « Introduction », p. 50-53.

(30) DUSGATE (P.), Notice sur les poids mesures et monnaies de Tunis et sur leurs rapports, avec ceux de France et d'Angleterre, Barrois l'aîné, Paris 1832, p. 21.

نظام الحكم التركي ببلدين ، كما يعود ذلك أيضا الى أهمية التبادل التجاري بين البلدين .

فقد كانت هناك قوافل تجارية هامة تربط بين مدينتي قسنطينة وتونس ومن أهمها القافلة الشهرية التي تنطلق من مدينة قسنطينة متكونة من 200 الى 300 بغل ، محملة ببضائع تبلغ قيمتها مليون فرنك ، لتباع بمدينة تونس بمليون ونصف مليون فرنك (31) .

ومن جهة أخرى كان استيلاء الجيش الجزائري على ودائع الخزينة التونسية سنة 1755 ، وفرضه ضريبة سنوية على إيالة تونس إحدى عوامل توفر النقود التونسية بالبلاد الجزائرية .

وأهم العملات التونسية المستعملة بالولاية الجزائرية :

— الدرهم الناصري (32) ثم النصري الحيدري الذي عرف بهذا الاسم الى حيدر باشا الحاكم العثماني الاول للقيروان سنة 1574 .

فقد أمر هذا الحاكم بضرب الدراهم باسم السلطان العثماني ، لتخلف الدرهم الناصري الذي ضربه السلطان الحفصي : أبو عمرو عثمان (839 — 893 هـ / 1435 — 1488 م) من الفضة على شكل مربع تقليدا للموحدين .

لكن الريال التونسي الفضي أزال الدراهم الناصرية والحيدرية من أسواق التبادل النقدي ، وأصبح هو العملة التونسية الرائجة بالجزائر الشرقية .

(31) *Tableau en 1830*, p. 364.

32 — نسبة الى الخليفة الموحد الرابع محمد الناصر (454 — 481 هـ / 1062 — 1089 م)، وقد ضرب هذا الريال المنسوب اليه لأول مرة بتونس سنة 1212 بمناسبة زيارته لمدينة تونس .

وقد ظهر الريال التونسي في أسواق العملة منذ الربع الاول من القرن السابع عشر ، وظل مقتبسا من الريال الاسباني أكثر من قرن ، ولم يتخلص من تبعية الريال الاسباني الا بعدما تمكنت تونس من سك ربع ريال سنة 1725 بنسبة 65 ٪ من وزنه فضة (33) وقد كانت هذه النسبة المرتفعة من معدن الفضة ذات أثر واضح في تدعيم مكانته في أسواق النقد بالجزائر .

وكانت المعاهدات التجارية المبرمة بين الجزائر وتونس 1730 — 1735 من العوامل المساعدة على توفر الريال التونسي بالنواحي الشرقية من الجزائر ، لأن مفعول هذه المعاهدات انعكس على قيمة هذا الريال ، فانخفضت قيمته الى خمس قيمة السلطاني الجزائري (34) .

لكن هذا الوضع النقدي الذي كان في صالح الجزائر لم يدم طويلا ، بعد أن أصبحت قيمة العملة التونسية في الفترة الاخيرة من الحكم العثماني بالجزائر ، مرتفعة بالنسبة لعملات المستعملة ببلادك الشرق ، اذ بلغت قوتها الشرائية بقسنطينة في أوائل عهد الاحتلال 85 ٪ ، بينما قيمتها الحقيقية لم تكن تتجاوز 60 ٪ (35) ، وربما كان هذا هو السبب الحقيقي في تهريب العملة الجزائرية نحو تونس من طرف تجار قسنطينة في عهد أحمد باي بعد أن تعرضت الجهات الشرقية من الجزائر لازمة نقدية حادة .

وبالإضافة الى عملي اسبانيا وتونس نجد من بين العملات المستعملة بالجزائر ، بقايا النقود الزبانية المعروفة بالزباني الذهبي المقدر بحوالي

(33) CHERIF, p. 54.

(34) HUGON (H.), *Les Emblèmes des Beys de Tunis*, E. Laroux, Paris 1913, p. 20.

(35) NOUSCHI, *Enquête*, p. 121.

100 أمبير (36) ، بالإضافة الى مختلف النقود المغربية ، التي كان لها رواج بنواحي تلمسان وندرومة على يد تجار فاس وتلمسان .

وقد اشتهر من النقود المغربية المستعملة بالغرب الجزائري : البندقي أو العشاوي ، ونصف البندقي أو نصف العشاوي ، والمنقل ، والموزونة والفلس ، والريال ، والدرهم (37) .

ويجب أن لا ننسى الإشارة الى أن أشهر العملات العثمانية المستعملة في الجزائر هي : المحبوب أو الزر محبوب الذهبي ، ونصف المحبوب (38) وفي الجداول التالية نتعرف على قيمة مختلف النقود الاجنبية المستعملة بالجزائر :

(36) DAPPER, p. 178.

(37) RENE LE CLERC (R.), *Le commerce et l'industrie à Fes*, Paris 1905, p. 128-129.

38 - نصف المحبوب كان نادرا جدا بالايالة الجزائرية حسب معلومات :

— D. THAINVILLE, p. 142

جدول النقود الأوروبية المستعملة في الجزائر

١ - النقود الأسبانية

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها	المصادر والملاحظات
الدبلون الفضي	5,40 ف	— Shaler, p. 209.
الدوكة (39)	24 أس أو 9 ص	— La Primaudie, p. 192.
الكرونة (40)	5,25 ف	— Prax, p. 4.
الدورو الأسباني	5,43 ف	— Shaler, p. 307
أو القرش الأسباني	3,40 ف	— D'Esty, p. 138
أو الدولار الأسباني		
قرش أشبيلية		
القرش المكسيكي (41)	3,7 ب . ش	— Morgan, p. 374.
الريال الأسباني	15 أس	— La, primaudie p. 192,
الاسبير الفضي المربع	15 د . أسباني	— Dapper, p. 178.
البستول الأسباني (42)	4,4 ب . ش	— Morgan, p. 374.
الكاتريل الأسباني (43)	86 ف	— Nouachi, <i>Enquête</i> , 120.
الكاتريل المكسيكي	1,68 ف	— Dagnée, <i>Précis</i> , 52.
المضغف (44)		

39 - نقود قديمة تعود الى اوائل العهد العثماني بالجزائر ، من النادر العثور عليها .

40 - نقود قديمة ولادرة .

41 - كان يعرف عند الاحالي بالجزائر بقرش بومدفع ، تحولت منه اسبانيا منذ مطلع القرن السابع عشر . اما نظام البسطة Las Pesetas فلم يظهر رسميا الا سنة 1876 م .

42 - من النقود القديمة النادرة « La Pistoie »

(43) Le Quatruple d'Espagne.

(44) Le Double Quatruple du Mexique.

جدول النقود الاوربية المستعملة في الجزائر

ب - بقية النقود الاوربية

نوع النقود المستعمل	قيمة النقود المستعملة أوزنها	المصادر والملاحظات
دويلات المدن الإيطالية :		
قرش ليفورن سكة البندقية	366 ب ش	— Morgan, p. 374.
نقود تسكانية « لاروز (45) »	266 ب ش	— نفس المصدر
	496 ف	— Morgan, p. 374.
النمسا :		
التالاري (46)	558 او 525 ف	— نفس المصدر
البرتغال :		
الفرواد البرتغال (47)	7 ب ش	— Nouschi, Enquête, 1
فرنسا :		
الجنيه الفرنسي (48)	5 ف	
الريال الفرنسي	5 ف	
لويز فرنسا (49)	20 ف	
الفرنك الفرنسي (50)	1 ف	

(45) La Rose.

(46) THALARI, Le Thalon.

(47) La Grozada.

48 - كان الجنيه الفرنسي هو الوحدة الأساسية للعملة الفرنسية ، حتى استبدل بالفرنك عند قيام الثورة الفرنسية .

(49) Le Louis de France de 2 F.

50 - يقدر بـ 290 و 32 مبلغ من الذهب الخالص .

جدول النقود الاسلامية المستعملة في الجزائر

1 - النقود التونسية

نوع النقود	قيمة النقود أو وزنها	المصادر والملاحظات
السلطاني التونسي (51)	3ر5 غ ذهب	ينقسم الى نصف سلطاني
الريال التونسي (52)	16 غ	سلطاني ورديع
	3ر4 ب ش	— Morgan, p. 374.
	0ر75 نصري	— Praz, p. 4.
الخروبة	2 فل	
الدرهم الناصري	نصف نصري	— Hugon, p. 17.
الفلس أو الاسبر		
القفصي		
فلس رقيق « Bourbine »	0ر12 قفصي	
فلس « Bourbo »	0ر5 قفصي	

51 - أهم الأنواع المستعملة منه ، ظهرت في عهد السلطان مصطفى 1222 هـ - 1807 م والسلطان سليم 1218 هـ - 1803 م .

52 - وضع قيمته مصطفى باشا الى 7 ب . ش في سنة 1801 ، وكان قبل ذلك لا تزيد قيمته من 6ر15 ب . ش ، راجع :

— D. THAINVILLE, p. 14.

جدول النقود الإسلامية المستعملة بالجزائر
2 - بقية البلاد الإسلامية

نوع النقود	قيمة النقود أو وزنها	المصادر والملاحظات
المغرب الأقصى :		
السلطاني المغربي	2ر4 ب.ش أو 10ر5 ف	ذهب
البندقي أو العشاوي	65 أوقية	ذهب — Morgan, 473.
نصف البندقي أو نصف العشاوي	32ر5 أوقية	ذهب
مثقال درهم	4 أوقيات	— D'Estry, 138.
الموزونة (53)	?	فضة — Lecleve
الفلوس : زوج فلوس	?	نحاس p. 128-129
التمينة	?	
أربعة ريال فلوس	?	
الدولة العثمانية واقطار		
المشرق العربي :		
— سلطاني أو محبوب (54)	9 ب.ش ، وفي بعض الأحيان 10 ب.ش أو 6 ب.ش أو 24ر35 ف	ذهب — D'Estry, 138.
أو زر محبوب		ذهب
— نصف محبوب	4ر5 ب.ش	— Aperçu, 165.

لكن العملات الأجنبية مع شيوعها وتنوعها ، تعتبر ثانوية بالنسبة للعملات المحلية .

فالنقود المحلية دعمت مكانتها في ميدان التعامل النقدي ، ونالت ثقة التجار وأقبال الأهالي ، نتيجة عاملين ، أولهم : قوة الاستعمال

53 - لها شكل أحليبي ، ليس به نقوش وعلامات ، راجع :
— Aperçu, 3^e Ed. p. 97.
54 - حسب براكي أن المحبوب كان في سنة 1812 لا يزيد قيمته من 6ر75 ف ، راجع :
— PRAX, p. 4.

اليومي ، وثانيهما : المحافظة على نسبة مرتفعة من المعادن الثمينة كالذهب والفضة .

فبفضل هذين العاملين فرضت العملة الجزائرية وجودها وحافظت على مكائنها ، اذ أنها لم تعتمد على تشريع أو قانون حكومي يكسبها امتيازات خاصة في المعاملات المالية ، ومن الراجح أن هذا الوضع المتمثل في ترك النقود الجزائرية تحت رحمة الاستعمال اليومي ، هو السبب في تعدد الوحدات الأساسية للنقود الجزائرية حسب نوع المعادن وأسلوب الاستعمال .

فالنقود الفضية كانت وحداتها الأساسية هي ريال بوجو والنقود الذهبية أساسها السكة أو السلطاني ، بينما النقود النحاسية برزت على رأسها الخروبة .

ومن حيث طريقة الاستعمال واجراء العمليات الحسابية الضرورية لكل تعامل مالي ، نجد أن بدقة شيك (55) أو ريال درهم يكون الوحدة الحسابية (56) لكل العملات النقدية الجزائرية .

لكن الوحدة الحسابية للنقود الجزائرية كانت لا تتعدى المجال النظري لاجراء العمليات الحسابية ، ولعل هذا هو الذي حد من صلاحياتها حتى غدت بعض المواد الأولية أصلح لأن تكون وحدة أساسية لقياس العملة ، ومن المحتمل أن هذا الوضع هو الذي دفع

55 - بدقة شيك Pataque-Chique بمعنى باللغة التركية الدرهم الأبيض ، ويطلق عليها الاغريق في لغتهم الحديثة لفظ الاسبروس L'Aspros ، وهو تعريف لكل عملة فضية بفضاء ، وقد شاع استعمالها بالانابة الجزائرية ، واصبحت ترد أحيانا على اللسان الدارج بالبدقة شيك ، حتى أن القل العامي يحتفظ بهذا اللفظ ، فيطلق مثلا على الشيء الغاليه : بأنه لا يساوي ولو بدقة . ونجد لهذه العملة تعريفا مقتضيا في كتاب السيد شاو :

— SHAW, (éd. la Haye 1743, t. I), p. 408.

(56) Aperçu, 3^e éd., p. 97

السيد جانتني دوبوسي Genty de Bussy (57) ، أن يحدد قيمة النقود الجزائرية بمقارنتها بسعر قيمة الزيت ، باعتبار مادة الزيت أداة تبادل يومي لا يمكن الاستغناء عنها .

ولهذا أصبح من المناسب أن نستعرض مختلف النقود الجزائرية حسب نوع المعادن المصنوعة منها ، فهي كما سبقنا الإشارة اما ذهبية أو فضية أو نحاسية برونزية .

فالعملات الذهبية كانت تتكون من : السكة أو السلطاني ، ونصف السلطاني وربع السلطاني .

والعملات الفضية كانت تشمل : ريال بوجو أو بدقة قوردة ، وزوج بوجو أو دورو الجزائر ، والصائنة ، وربع بوجو ، وثمان بوجو ، وموزونة ، وزوج موزونة ، والاسبر الفضي .

والعملات النحاسية البرونزية ، كانت تنفرع الى الخروبة وريال درهم الصغير ، وزوج دراهم صفار ، والاسبر النحاسي ، والفلس .

وفي الجداول التالية نتعرف على هذه العملات المختلفة ونحاول تقييمها بالبدقة شيك والفرنك الفرنسي والدينار الجزائري الحالي ، ان أمكن ذلك .

(57) G. DE BUSSY, p. 135.

١ - جدول النقود الذهبية الجزائرية

المصادر والملاحظات	قيمة النقود الذهبية	أنواع النقود الذهبية
Emerit, « Le voyage », 377 - A.N.P. Tarif comparatif (58) - Boutin, p. 82. - D. Thalmville, p. 142 - D'Estrey, p. 138. - نفس المصدر	8ر5 ب.ش 13ر5 ب.ش 10 ب.ش أو 11 ف 9 إلى 10 ب.ش 8ر5 ف 28ر56 ف	السكة الجزائرية أو السلطاني
- A.N.P. Tarif comparatif - D'Estrey, p. 138. - نفس المصدر ص 140	6ر75 ب.ش أو 14ر28 ف 4ر49 ف	نصف سكة أو نصف سلطاني
- A.N.P. Tarif comparatif. - Shaler, p. 307. - D'Estrey, p. 138.	3ر60 ب.ش 3ر80 ف 7ر14 ف	ربع سكة أو ربع سلطاني
ضرب في عهد محمود الثاني (1807-1829م)	8ر89 ف	السلطاني الجديد

(58) A.N.P., F 80, 970 Procès-verbal de l'établissement d'un tarif des monnaies en usage en Afrique.

جدول النقود الفضية الجزائرية

المصادر والملاحظات	قيمة النقود الفضية	انواع النقود الفضية
المصادر المعتمدة هي:		
— A.N.P. Tarif comparatif	3 ب ش أو 1ر86 ف	ريال بوجو (59)
— D. Thainville, p. 143	1ر80 ف (60)	أو بدقة قوردة أو
— G. de Bussy, p. 136,	1ر60 ف	قرش الجزائر أو
— Baudicour, p. 34.	0ر75 ف	قرش صغير
— Tachriffat, p. 81.	0ر471 ف	ربع بوجو
— d'Estry, p. 140.	0ر45 ف	
— Aperçu, 3 ^e éd. p. 97.	0ر375 ب . ش	لعم بوجو
— Benscheneb, p. 24.	0ر225	
	0ر229	
	6 ب . ش	زوج بوجو أو دورو
	3ر723 ف	الجزائر
	0ر125 ب . ش	الموزونة
	0ر75 ف	
	0ر25 ب . ش	زوج موزونة
	3ر155 ف	

59 - البوجو القديم يساوي 1ر883 ف والبوجو الجديد المشروب في سنة 1829 يساوي 1ر805 ف ، راجع :

— D'Estry, p. 140.

60 - يقوم الآن بحوالي 5ر5 دج أو 5ر5 ل. ف ، ومتوسط وزنه 10 غ .

تابع لجدول النقود الفضية الجزائرية

أنواع النقود الفضية	قيمة النقود الفضية	المصادر والملاحظات
بدقة شيك أو ريال درهم (61)	0ر45 ف	— G. de Bussy, p. 136.
	0ر578 ف	— D'Esty, p. 140.
	0ر33 ف	— A.N.P. Tarif
	8 م	— Aperçu 3 ^e éd. p. 97.
	0ر62 ف	
نصف بدقة شيك	1ر38 ف	— Dictionnaire gén. (62)
	0ر31 ف	
	0ر17 ف	
	4 م	
	0ر2890 ف	
الصائمة (63)	150 . س	

61 — ظلت حتى سنة 1822 تعتبر عملة حسابية فقط .

(62) *Dictionnaire général de la Biographie de l'Histoire de Mythologie, de géographie ancienne et moderne*, Ed. Tandon, Paris 1803, p. 2051.

63 — عملة تستعمل لأجراء المعاملات اليومية وتسديد أجور موظفي الدولة ؛ كثيرا ما تختلف قيمتها من وقت لآخر .

ج - جدول النقود النحاسية الجزائرية

أنواع النقود النحاسية	قيمة النقود النحاسية	المصادر والملاحظات
خروبة	16ر0 ب . ش	— A.N.P. Tarif
	03875ر0 ف	— D. Thainville
غرامس دراهم صفار	0134ر0 ف	— D'Estry, p. 140.
زوج غرامس صفار	0053ر0 ف	— Aperçu, 3 ^e éd. p. 97
اسبير شيك (64) أو دراهم صفار	0026ر0 ف	— Rozet, T. 3, p. 105

ويبدو من خلال الجداول السابقة أن النقود المعدنية هي أساس كل تعامل مالي ، لأن العملات الورقية حسب المعلومات المتوفرة لدينا تعتبر غير موجودة بالمعنى الصحيح ، وإن كانت هناك بعض المعاملات المالية كانت تتم عن طريق تسديد السندات والحوالات المالية .

وقد كان هذا النوع من التعامل المالي يتم في نطاق التجارة الخارجية لبعض التجار الجزائريين من حضر ويهود (65) ، أو إذا كان الأمر يتعلق بتسديد الديون وتصفية الحسابات المتبقية في ذمة بعض القناصل والشركات الأجنبية .

64 - ذكر روا بأن هناك عملة ذهبية تعرف بالاسبر ، راجع :

كما ذكر شاو أن لاسبر عملة فضية صغيرة ، تساوي 1ر66 سنم ، راجع :

— SHAW, p. 188 et 209.

65 - جاء في كتاب : كيف دخل الفرنسيون الجزائر ما يؤكد ذلك : « أن هناك سفنا صغيرة للجزائريين كانت تفتقر البضار الفرنسي المخرّب على السواحل الجزائرية منذ سنة 1827 ، وتذهب السفن التجارية الفرنسية وتذهب إلى تونس وإلى بعض أراضي مملكة تاني وأسيانها لتبيع ما نهبت هناك ، لهذا يأمّره أخذوا بشمته أوراق موالاة ليقتضوها من بلاد الجزائر » ، عن : الجزائري ، أحمد ، كيف دخل الفرنسيون الجزائر وصف شاهد عيان ، نشر وتقديم صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت 1969 ، ص 23 .

وكانت هذه السندات المالية تدفع على شكل حوالات وكبيسات ورقية (66)، لازالت بعض النماذج منها محفوظة في دفتر الشركة الفرنسية التي كان لها نشاط تجاري بمدينة القالة (67) .

ولعل أهم عقبة حالت دون استعمال العملة الورقية ، وكانت حجر عثرة أمام التوسع في الأخذ بمثل هذه لسندات ، هو تحايل الشركات الأجنبية في رفع نسبة أرباحها ، وامتناع الأهالي عن قبولها لأنها عملات غير مأمونة العاقبة ، فضلا عن أنها تكلفهم في كثير من الأحيان خسارة مالية ، تنتج عن لفوائد التي تنقاضيها الشركات مقابل منح سندات مالية .

وقد حرصت الشركة الافريقية التي كانت تتعامل مع بايليك الشرق على اصدار السندات المالية ، لأنها وجدت فيها خير مخرج لها من الأزمات التي تعرضت لها نتيجة الصعوبات المالية في تسديد ما تستورده من البضائع والسبع ، وهذا ما يفهم من مذكرة سنة 1768 (68) .

ولهذا كان مسؤولو هذه الشركة يستعينون عند الاقتضاء بضباط الداي لارغام العرب على قبول أوراقهم المالية ذات الفوائد المرتفعة ، رغم أنها كانت غير مضمونة التسديد (69) .

من الأمثلة على هذه السندات المالية ، سند يعود تاريخه الى سنة 1820 ، وجد ضمن أحد المخطوطات العبرية بالمكتبة الوطنية الجزائرية (70) ، وقد جاء في هذا السند على لسان أحد تجار مدينة

66 - يقصد بها Mandats أو Traites أو Lettres de change

(67) A. Ch. C.M., Compagnie Royale d'Afrique, journal de la calle

(68) A. Ch. C.M., Compagnie royale d'Afrique, dossier « Piastre ».

(69) ERNEST-PICARD (P.), *La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830*. Plon, Paris 1930, p. 40.

(70) B.N.A. Manuscrit arabe, n° 45. D'après Ernest, p. 41.

الجزائر يعرف بأبن الم رابط يتعهد بخطه على ورقة بأن يسدد لباي قسنطينة ما على الشركة الفرنسية بحصن فرنسا ، مقابل أن تسدد الشركة المذكورة ما عليه من ديون بمرسيليا مترتبة على استيراده لبضائع فرنسية .

وهذا نص السند المالي : « الحمد لله ، أشهد على نفسي باستلام ثلاث كمبيالات مجموع قيمتها 40000 فرنك من ديوان القنصلية الفرنسية المختصة محسوبة على مرسيليا بفائدة 13 صوردي ونصف للريال الدرهم الواحد ، مما يجعل مجموع قيمتها 59360 ريال درهم ، في 27 جمادي الثانية سنة 1237 هـ » .

أما اذا رجعنا الى النقود المعدنية المستعملة في الجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية ، فالنا نلاحظ أنها كانت تواجه أوضاعا صعبة ، نظرا لصعوبة تحديد قيمتها تحديدا دقيقا وثابتا .

وهذه الصعوبة راجعة الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي بالبلاد وما ألجر عنه من تذبذب في أسعار التبادل التجاري مما جعل قيمة النقود تتغير من وقت لآخر .

لكن الأحوال الاقتصادية وحدها لا تفسر اهتزاز قيمة العملة لأن سياسة الحكام الأتراك لها دخل في هذا الوضع ، فلدايات كان يحق لهم بحكم صلاحياتهم أن يقرروا قيمة العملة (71) ويحددوا كمية المعادن الداخلة في تكوينها (72) ، كما كانوا يصدرن الأوامر لاضافة بعض المعادن الثمينة للقطع النقدية ، التي أضر بها الاستعمال ، بواسطة الطلاء أو المزج (73) .

(71) ROY, p. 80-81.

(72) Apeço, p. 164.

(73) HATIN, p. 96.

كما أن بعض هذه الأوامر كانت تتعلق بتخفيض قيمة العملة ، مثل الأمر الذي أصدره الداي الحاج علي باشا في 1 رجب 1226 هـ — 23 جويلية 1811 م ، والقاضي بتخفيض قيمة العملة الجزائرية المستعملة (74) .

وكذلك الأمر الذي ينص على تخفيض قيمة النقود الجزائرية ، الصادر من طرف الداي حسين باشا بتاريخ 1 ذي القعدة 1238 ، الموافق لـ 9 أوت 1823 م (75) .

وتشير إحدى رسائل القنصل الفرنسي بالجزائر السيد دو فال Doval المؤرخة في 21 أكتوبر 1817 ، إلى أن الداي علي باشا وافق على تخفيض قيمة البدقة شيك من 8 إلى 6 موزونات ، وكذلك أقر قيمة القرش المستعمل «le piastre forte» بما يعادل 5 بدقة شيك عوض 7.5 بدقة شيك (76) .

وهذا ما جعل وزن بعض النقود يخضع لمزاج الحكام (77) . فالسكة الذهبية كانت في أول عهدنا وزن 3400ر غ وتبلغ قيمتها 960 فرنكات ، ثم أصبحت بعد إعادة سكها وزن 3187ر غ وانخفضت قيمتها إلى 890 فرنكات ، والبوجو الفضي كان يزن 10 غ ثم أصبح يقل

74 — محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايك ، دفتر رقم 13 .

75 — ليس المصغر ؛ الملف رقم 10 .
من المراجع أن تخفيض العملة يعود سببه إلى مجر ميزانية الدولة من مسديد المصاريف التي تواجهها .

(76) A.D.B.R.M. 14 169, d'après Ernest-Picard, p. 44.

77 — ليس هذا الوضع خاصا بالنقود الجزائرية فقط بل هناك نقود تروجها الوكالات الأجنبية ويختلف ولونها من مركز تجاري لآخر ، مثل القرش الذي تصدره شركة إفريقيا الفرنسية فهو يزن في القالة 16.18 حبة ، وفي منابة 19.16 حبة ، وفي القل 4.16 حباتراجع :
— ERNEST-PICARD, p. 46.

(78) TOCCHI (E.), Notice sur les poids et mesures et sur les monnaies d'Alger, Marseille 1830. Procès-Verbal de la commission de 1830.

حسب تقرير هذه اللجنة المكلفة بتحديد أسعار النقود الجزائرية : أن السكة القديمة تزن 64 حبة ، ووزن السكة الجديدة 60 حبة ، كما أن قيمة السلطاني 837 فرنكات ، لكن إذا تولدت له الشروط المطلوبة أصبحت قيمته 880 فرنكات .

ولا يمكن اغفال دور اليهود في التحكم في قيمة العملة ، فالتعامل التجاري وما يتطلبه من مبادلات نقدية ، كان خاضعا لنفوذ اليهود ، اما بطريقة غير مباشرة وذلك في مجال المبادلات المالية المترتبة عن نشاط التجاري ، أو بطريقة مباشرة عندما يتحتم الرجوع الى الصرافين اليهود المنتشرين عند كل زاوية شارع (79) ، ويصبح الالتجاء الى الممارسة اليهود أمرا ضروريا عند كل عملية مالية مهما كانت بسيطة .

كل هذه الاوضاع عملت على الحد من استقرار أسعار العملة ، وجعلت تلك التقديرات والارقام العديدة المثبتة في كتب كثير من المؤرخين والكتاب مجرد احصاءات وأرقام واردة على سبيل التقريب .

ومع هذا فان العملة الجزائرية ، لها بعض الصفات التي تصبغ عليها نوعا من الاستقرار والثبات مثل محفظتها على ما كان متعارفا وجاريا به العمل في البلاد منذ القديم ، فلم تصبح تابعة للمسكوكات التركية في قيمتها ومكائنها وأسمائها ، شأنها في ذلك شأن بقية أقطار المغرب العربي كتونس (80) .

وهذا ما يدفعنا الى طرح آراء بعض الكتاب القائلة بأن عملة الجزائر لها نفس قيمة العملات المماثلة لها بإسطنبول (81) .

فمن المعقول أن تكون بعض العملات العثمانية المستعملة في الجزائر هي التي ينطبق عليها هذا الرأي (82) دون غيرها من العملات المحلية الصادرة عن دار السكة الجزائرية .

80 - L. DE TASSY, p. 248.

81 - حسني بيد الوهاب ، ورقات ، م 1 ، ص 466 .

(81) HATIN, p. 96.

82 - هذا ما يؤكد رواية السيد بومان ، راجع :

— BOUTIN, p. 82.

أما الصفة الثانية التي اكتسبتها العملة الجزائرية في مجال التقييم ، فهي : كون الاجانب لم يأخذوا بعين الاعتبار واقع النقود الجزائرية ، بل كانوا يحددون أسعار عملاتهم وكذلك العملات الجزائرية حسب قيمة نقودهم الخاصة (83) .

وقد نتج عن هذا الاجراء تحكم المعاملات التجارية وتقلبات الأحوال الاقتصادية في العملات الاجنبية ، حتى أصبحت تختلف باختلاف أسعار البضائع (84) ، رغم أن الواقع يفرض على هذه العملات الاجنبية مهما كانت مكائتها أن تتخذ من العملة المحلية قاعدة لتقييمها .

ومن الراجح أن التجاء الاجانب الى هذا الاجراء المنافي للقوانين النقدية ، ناتج عن وضعية النظام النقدي الجزائري . فهذا النظام كان يجعل قيمة العملات المحلية لا تتعدى النطاق النظري لكثرة تغيره وعدم خضوعه لأي تشريع .

فالبوجو وهو يكاد يكون الوحدة الاساسية الشائعة بالنسبة للنقود الفضية ، لا يمكن أن تتخذ أساسا لتقييم النقود الفضية الاخرى ، لأن النظام المالي جعله يتعرض لألف تعديل وتغيير على حد قول السيد جانتى دوبوسي Genty de Bussy (85) .

أما الوضع الآخر الذي كان له تأثير مباشر على العملة الجزائرية ، فيكمن في ضيق نطاق استعمال النقود في التبادل التجاري ، فالنقود بصورة عامة ظل استعمالها محدودا لا يتعدى الحواضر الكبرى كالجزائر ووهران وقسنطينة وتلمسان وعناينة ومعسكر .

(83) MORGAN, p. 373.

— ROY, p. 80.

(84) GARROT, p. 586.

(85) G. DE BUSSY, p. 134-135.

ولولا المصالح الحكومية والروابط التجارية بين هذه المدن والبلاد الاوربية مع نشاط الشركات التجارية الاجنبية ، لكان وضع العملة بهذه المدن الرئيسية لا يختلف كثيرا عن الارياف ، التي بقيت بعيدة في مجملها عن التعامل التجاري النقدي .

ونرجح أن ندرة استعمال العملة بالارياف راجع الى طبيعة الجبايات التي كانت غالبا ما تتم بالمواد العينية ، وهذا ما دعم مبدأ المقايضة بالاسواق الريفية الجزائرية .

ثم أن الخزينة التي كانت تحتوى على ثروات نقدية مجمدة ، قد ساعدت ولو بطريقة غير مباشرة على نقص العملة المتداولة ، وبالتالي زاد الضغط على دار السكة حتى أصبحت غير قادرة على تزويد البلاد بما تحتاجه من نقود منذ أواخر القرن الثامن عشر .

فدار السكة الجزائرية عجزت عن توفير كميات كافية من النقود ، الامر الذي زاد في صعوبة حركة التبادل التجاري في الميدان الداخلي والخارجي ، لأن التجارة لا تقوم الا اذا توفرت النقود الضرورية لكل صفقة تجارية (86) .

وهناك سبب آخر لقلّة النقود يعود الى ندرة المعادن الثمينة بالايالة الجزائرية ، وتناقص ذهب السودان بعد أن استطاع البرتغال منذ السنوات الاولى للقرن السادس عشر تحويل التجارة القائمة على ذهب السودان وغائه عن طريقها المباشر نحو البحر المتوسط عبر الصحراء وبلاد المغرب العربي ، الى المحيط الاطلسي نتيجة الاكتشافات البحرية وما صاحبها من تحول جذري في طريق التجارة العالمية (87) .

(86) A.D.B.R., M 14 178.

(87) BRAUDEL (F.), « Monnaies et civilisation de l'or du Soudan à l'argent d'Amérique, un drame méditerranéen ». A.E.S.C., n° 2 (1946), p. 11-15. et 22.

فبعد أن كان المغرب العربي ومن ضمنه الايالة الجزائرية بلادا غنية بذهب السودان من القرن الثالث عشر الى العقد الاخير من القرن الخامس عشر أصبح طيلة الفترة العثمانية يعاني أزمة اقتصادية تتمثل في ندرة معدن الذهب .

وقد نتج عن قلة العملة بالايالة الجزائرية ضعف القوي الشرائية لغالبية السكان ، ودليلا على ذلك أن إحدى العبارات الواردة في أحد المخطوطات تنص على أن « بافي الغلل من مأكولات ومشروبات كلها رخيصة السعر الا أن الدراهم قليلة بأيدي الناس في ذلك الزمان جدا وعزيره الى الغاية » (88) .

فرغم انخفاض أسعار المواد الاولية (89) ، كالحبوب والزيوت والجلود والنصوف (90) ، ظلت مستويات الاسعار مرتفعة بالنسبة الى الطاقة الشرائية لمجموع السكان، وبالتالي زادت تفقات كلفة المعيشة ، وتضخمت حدة الفوارق الاجتماعية بين الارياف والمدن ، لاسيما بعد أن أصبح التجار يستحوذون على إنتاج الفلاحين اذا لم يحتكره البائليك بأسعار عينية زهيدة .

أما في افترت التي تتوفر فيها النقود بالاسواق - وهي قصيرة ونادرة - فإن الاستهلاك كان يزداد والاسعار ترتفع ، فاسعار المواد الاولية حسب اسيد بوتان Boutin (91) ، قد تضاعفت ثلاث مرات بين سنتي 1790 و 1808 عندما أدى الصبح مع اسبانيا سنة 1785 الى

88 - العتري : ص 7 .

89 - اسعار القمح كانت منخفضة في الجزائر في اواخر الفترة العثمانية بنسبة الثلث عما هي عليه بلرنا ، راجع :

— CLAUZEL, p. 143.

90 - راجع جدول أسعار المواد الغذائية .

(91) BOUTIN, p. 81.

كثرة النقود في البلاد ، مع أن الانتاج المحلي بقي على ما هو عليه
بفعل سلبية الحكام وعدم تشجيعهم للنمو الاقتصادي .

ومن المشاكل التي عانتها العملة الجزائرية أيضا في أواخر العهد
العثماني تعرضها لمنافسة النقود المزيفة ، لاسيما بعد أن انتشرت هذه
النقود المزيفة وتضخمت كميتها (92) في أسواق التبادل التجاري وأصبحت
تشكل خطرا على العملة الجزائرية والأجنبية على السواء .

وحتى يحافظ البايليك على احتكار سك النقود بدار السكة (93) ،
حاول عبثا الحد من انتشار النقود المزورة بإتزال عقوبة الاعدام على
المزورين (94) ، فكان كل من يقبض عليه متلبسا بجريمة تزوير النقود
يعاقب بالموت حرقا ليكون عبرة لغيره (95) .

كما أن البايليك عمل للحد من تسرب النقود المغشوشة من منطقة
القبائل ، باعطاء قائد سباو صلاحيات تخول له مراقبة الاشخاص
المتعاملين مع مزوري العملة . وحتى يبعد خطر تسرب النقود المزورة
الى المدن الكبرى كان في بعض الاحين يمتنع عن منحهم رخصة السفر
ويعمد الى مصادرة أملاكهم ان هم خالفوا أوامره .

وفي السنوات الثلاث التي سبقت الاحتلال الفرنسي للعاصمة الجزائرية
عمد قائد الجيش الآغا يحيى الذي كان يتمتع بالاحترام والهيبة لدى

(92) ROZET, T. II, p. 118.

93 - من الراجع ان احتكار البايليك لسك العملات لم يتجاوز النقود الفضية ، فالنقود
الذهبية على ما يظهر لم تكن سكها حرا شريطة أن تتولى فيها الشروط الضرورية
المتعلقة بالتوازن والمزج والشكل ، راجع : ERNEST-PICARD, p. 44.

(94) « Ahad Aman ou règlement politique et militaire », texte tra. en arabe
par M. Ben Mustapha et reproduit en français par Devoult, R.A. 4 (1859), p. 215.

حسب بعض المؤرخين أن عقوبة الاعدام لا تلحق الا بمزوري النقود الحلية فقط ،
راجع : ERNEST, p. 44.

(95) L. DE TASSY, p. 248.

الاهالي ، الى اجراء حاسم بعد أن أحس بتكاثر النقود المزورة في الاسواق بصورة مفرقة .

ويتلخص هذا الاجراء في لقاء القبض في يوم واحد على كل رجل ينتسب الى القبائل المعروفة بترويجها للنقود المزورة في أسواق الجزائر وقسنطينة وعسبة وسطيف واستطاع أن يضع في السجن بهذه الطريقة حوالي مائة شخص ، وأعلن الباشا أنه سوف يقتلهم اذا لم يسلموا له أحجار الرحي وقوالب صب النقود المستعملة في صناعة العملة المزورة ، وبقي هؤلاء الاشخاص في السجن ولم يطلق سراحهم الا بعد أن دفعوا غرامة كبيرة (96) .

ولربما يكون في هذه الرواية شيء من المبالغة والتحريف الا أنها تدل ، رغم ذلك ، على مجهودات الحكام في القضاء على خطر النقود المزيفة .

ولسوء الحظ ان هذه المحاولات الجادة وان كانت قد أضرت بنشاط المزورين فانها لم تمكن البايك من السيطرة على مصادرة تسرب النقود المزورة وتطهير الاسواق منها وذلك أن التجار الاوربيين من اسبان وإيطاليين وفرنسيين كانوا يمارسون تهريب النقود المغشوشة التي كانت تدر عليهم أرباحا وفيرة ، لأنه من السهل ادخال النقود الى البلاد بالتحايل على موظفي الجمارك الجزائرية (97) .

فضلا عن أن قسما من هذه النقود المزيفة كان يصنع محليا بجبال جرجرة ، وقد اشتهر بذلك سكان آيت الاربعاء وعلى اوخروبة .

(96) *Moniteur Universel*, 6 juin (1845), n° 157.

(97) L. DE TASSY, 298.

فهاذان القبيلتان كانتا تصدران انتاجهما من النقود المزورة عن طريق السكان المجاورين كبني يني وبني مغيلة وبني بودرار وبني واصيف (98)

وبطول الزمن وحكم التجربة اكتسب صناع العملة المزورة بجرجرة مهارة وكفاءة يشهد لها ، مما ساعدهم على تصريف عملتهم المغشوشة الى المدن بسهولة ، فلم يعد يقف في وجهها سوى مهاره وحسنة اصرافين عند قيامهم بتصريف النقود (99) .

وكان لانتشار النقود المزورة نتائج سلبية على التبادل المائي ، اذ انعدمت الثقة في العملات المطروحة للتعامل حتى ذهب بعض الكتاب الى أن أغلب النقود الجزائرية مزيفة أو مغشوشة ولا تعدى نسبة المعدن الثمين المطلوب فيها الخمس (100) .

لكن هذه الاقوال على ما يظهر مبالغ فيها بدليل أن السلطات الفرنسية بعد احتلالها للعاصمة حاولت تقدير نسبة النقود المزورة في مدينة الجزائر سنة 1830 وتوصلت الى نتائج مفادها أن النقود المزورة بالنسبة لبدقة شيك بلغت $\frac{1}{3}$ وبالنسبة لربع بوجو $\frac{1}{4}$ (101) من مجموع صنف ربع بوجو المتداول .

وعلى كل فان هذا الوضع جعل النقود المحمية لا تتلقى قبول التجار ولا تحظى بثقة الاهالي ، بينما غدت النقود الاجنبية ذات رواج (102) ،

(98) *Moniteur Universel*, 6 Juin (1845), n° 157.

— L. DE TASSY, p. 248.

(99) MORGAN, p. 376.

— ANDEL (P.), *L'Orfèvrerie algérienne et tunisienne*, Alger 1902, p. 73.

(100) ERNEST-PICARD, p. 47.

(101) TOCCHI, d'après Ernest, p. 48.

102 ن جاء في مذكرة السيد دوبوا تانجيل : أن النقود الذهبية والفضية لاسبانيا والبرتغال والبنديقية مطلوبة جدا في الجزائر ، من :

— D. THAINVILLE, p. 142.

فسكان المدن لم يعودوا يقبلون الا على النقود الفضية الاجنبية مثل الدوكة والبسطول الاسبالي (103) ، ولم يعيروا أي اهتمام للنقود النحاسية والذهبية (104) لمزاحمة النقود المغشوشة لها .

ويرجع هذا الاضطراب الذي أحدثته العملات المزورة لعدم توفرها على الكمية المطلوبة من المعدن الثمين ، مما جعل وضع العملة الجزائرية في أواخر العهد التركي ينطبق عليه قانون جريشام الذي ينص : « على أن النقود الرديئة اذا ظهرت بالاسواق تطرد النقود الجيدة من التداول حيث يقبل الاغنياء على اقتناء العملات الجيدة واكتنازها وبذلك تختفي من التداول » (105) .

وختاماً لدراستنا لأوضاع العملة في الجزائر العثمانية نسجل الاستنتاجات التالية :

أولاً : نظام النقد الجزائري في أواخر الفترة العثمانية لم يكن يخضع لقوانين تنظمه وتوجهه لخدمة الاقتصاد المحلي ، وقد انعكست هذه الوضعية في اختلاف أسعار العملة حسب الامكنة والافاق ونسوع البضائع ، فالإيالة الجزائرية عرفت بسبب هذا الوضع انخفاضاً محسوساً في قيمة النقود الفضية ، فلم تعد القطع الجيدة تساوي ثلاثة أرباع قيمة القطع القديمة (106) ، كما أن القطاع القسنطيني تعرضت فيه العملة الى انخفاض في قدرتها الشرائية طيلة الفترة الممتدة من 1823 الى 1837 (107) لتأثر الناحية الشرقية باحتلال العاصمة ومجاورتها لإيالة

(103) DAPPER, p. 178.

(104) G. DE BUSSY, p. 137.

105 - صحيفة ، محمد عبد العزيز ، واسماعيل ، محمد محروس ، التطور الاقتصادي ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1968 ، ص 229 .

(106) ERNEST-PICARD, p. 44.

(107) NOUSCHI, *Enquête*, p. 121

تونس واعتماد اقتصادها على تصدير المواد الأولية الضخم عن طريق شركة
حصن فرنسا .

ثانياً : أدى شيوع مبدأ المقايضة الى الحد من تطور الاقتصاد
الجزائري ، وبقائه بعيداً عن الانظمة النقدية السائدة آنذاك بأوروبا
الغربية ، وبالتالي لم يعد استعمال النقود يتجاوز نطاق الحواضر الكبرى ،
بينما المعادن الثمينة لم تجد الاقبال على اقتنائها والتعامل بها (108) .

ثالثاً : تمتعت الجزائر باستقلال مالي عن الدولة العثمانية ، ومن
مظاهر السيادة الجزائرية في الميدان المالي ، وجود دار السكة المكلفة
بضرب النقود ، كما أن العملة المضروبة في الجزائر كانت تختلف من
حيث القيمة والنظام عن غيرها من العملات العثمانية أو الاوربية .

رابعاً : كانت العملة النقدية هي المعمول بها في التعامل المالي ، بينما
ظلت العملات الورقية مجهولة ، رغم أنه في هذه الفترة عرفت العملات
الورقية في أوروبا رواجاً واقبالاً ملحوظاً .

هذا اذا استثنينا بعض السندات والحوالات المالية التي كانت تسدد
بها بعض القروض وتصفى بفضها بعض الحسابات المالية للوكالات
الاجنبية العاملة بالبلاد وللتجار الاثرياء من اليهود والحضر ، لأن التجارة
الخارجية والمبادلات الداخلية تضطربهم الى هذا النوع من التعامل المالي
الورقي .

خامساً : كانت الايالة الجزائرية سوقاً حرة للتعامل النقدي فالعملات
المحلية والاجنبية كانتا مطروحتين للتداول بدون تمييز ، كل منها تحاول
السيطرة على السوق المالية معتمدة على مبدأ التنافس الحر .

108 - لاحظت اللجنة المكلفة بتحديد قيمة العملات الجزائرية أن المعادن الثمينة غير
يمكن تقييمها لأنها لم تكن موضع مبادلة وتقدير من طرف الأهالي ، راجع :

— ERNEST, p. 59

وقد استغل هذا الوضع قتاصل الدول الاوربية ومديرو الشركات التجارية الاجنبية فأصبحوا يصدرّون للآيالة الجزائرية النقود المعدنية مقابل استيراد السلع والبضائع ، لاسيما بعد أن وجدت هذه النقود الاجنبية اقبالا متزايدا من الاهالي (109) .

سادسا : العملة الجزائرية لم يكن لها وحدة أساسية بالمعنى الصحيح ، لأن كل نوع من أنواعها كان يعتمد في تقييمه على نسبة المعدن الثمين المتكون منه ، وعلى وزنه وحجمه ، وعلى مدى مقدرة على الصمود أمام بقية النقود المحلية والاجنبية .

فاذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المزايا التي لا تتوفر الا في النقود الاساسية نجد أن بدقة شبك ، تعتبر العملة المفضلة في مجال الحسابات المالية ، وان لم تستطع اكتساب مكانة تغول لها صنفه العملة الاساسية لباقي العملات ، لشدة منافسة البوجو الفضي والسلطاني الذهبي .

سابعا : لم تساهم العملة الجزائرية والاجنبية في خدمة التطور الاقتصادي كما يجب ، ويرجع ذلك الى تهرب سكان الارياف من التعامل النقدي ، وشيوع النقود المزورة والمغشوشة وانخفاض أسعار المواد الاولى المصدرة (110) .

كما أن انعدام روح المبادرة الاقتصادية واتباع أسلوب الادخار جعل النقود تقل في الاسواق وتتركز في أيدي الطبقة الموسرة المتكونة من أغنياء اليهود والعصر ، أو تتراكم في الخزينة العامة .

ثامنا : ظل استعمال النقود النحاسية والذهبية ضئيلا جدا ، بينما أصبحت النقود الفضية هي السائدة ، لاسيما النوع المعروف بالبوجو

(109) G. DE BUSSY, p. 137.

110 - راجع قائمة أسعار الحاجات المتداولة الملحقة بالرسالة .

بالنسبة للنقود المحلية ، والصنف المعروف بالقرش الاسباني أو قرش
بو مدفع بالنسبة للنقود الاجنبية .

وسبب الاقبال على النقود الفضية يكمن في سهولة استعمالها في قضاء
الحاجات اليومية بخلاف النقود النحاسية أو الذهبية ، فالنقود النحاسية
أهملت لبخس أنماؤها ، والنقود الذهبية لم تلقى الرواج لصعوبة
التعامل بها نظرا لارتفاع قيمتها ، ولأنها تثير اهتمام الحكام (111) ،
فيتعرض أصحابها للمصادرة والتغريم والحجز فضلا عن أن
كثيرا من السكان كانوا يجهلون قيمة الذهب الحقيقية (112) ،
ومنهم من كان لا يعرفه مطلقا ، بدليل أن أحد شيوخ الاهالي المتعاملين
مع شركة افريقيا بحصن فرنسا صرح لموظفي هذه الشركة ، بأن مواطنيه
لا يعرفون الا القليل عن الذهب ، ولا يفضلون سوى لقرش الاسباني
في معاملاتهم (113) .

111 - وقد استغل بعض الكتاب العربيين هذا الاهتمام ، فاتهموا الاتراك بحبهم المفرط
للذهب ونهالهم على جمعه مثل الوصف المبالغ فيه للسيد داراند ، راجع :

— D'ARANDA (E.), *Relation de la captivité et liberté de sieur Emanuel
d'Aranda, jadis exclave à Alger*, J. Mommat, Bruxelles 1662, p. 394.

112 - هذا ما يؤكده أيضا تقرير اللجنة المكلفة بتحديد أسماء العملات الجزائرية ،
راجع :

— Procès-Verbal de la commission du 29 Avril 1830.

(113) A. Ch. M. Compagnie Royale d'Afrique, mémoire 1768, « Plastre ».

الفصل السادس

السياسة المالية

نقد واستنتاج

ان دراسة تأثير النظام المالي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد الجزائرية ، تمكنا من اعطاء صورة واضحة عن طبيعة السياسة المالية للإيالة . كما تمكنا من تمرير أهم النتائج المترتبة على هذه السياسة ، اعتمادا على ما سبق التعرض اليه في الفصول السابقة .

فتأثير النظام المالي على الحياة الاجتماعية لسكان الإيالة الجزائرية لا يمكن اهماله ، لأن الرغبة في المحافظة على الامتيازات المادية والتحكم في المناصب الحيوية للدولة من مصادر دخل ووجوه اتفاق كان لها مفعول كبير في بلورة الاوضاع الاجتماعية الخاصة لكسل طائفة من طوائف المجتمع .

وانطلاقا من هذه الفكرة نرى أن جماعة الكراغلة ظلوا بمعدين عن المهام الحيوية للدولة من طرف جماعة الاتراك (1) ، وذلك حتى لا يتمكنوا من التحكم في الموارد المالية والاقتصادية (2) ، رغم قربتهم للعنصر التركي الحاكم .

وهؤلاء الكراغلة بقوا بمعدين أيضا عن الاهالي ، رغم تأصلهم بالبلاد، نتيجة سياسة الترضية والتسامح التي انتهجتها الدولة معهم ، وذلك للحد من ثوراتهم والمحافظة على هدوئهم .

(1) GRAMMONT, « Les relations », p. 414.

2 « عبد القادر ، نور الدين » ص 228 .

ولعل السر في بقاء الكراغلة ملتصقين بالحكم التركي يكمن في حرصهم على الامتيازات الممنوحة لهم ، أو في طلبهم المزيد منها .

كما أن الدوافع المادية كانت هي القوة التي يستمد منها العنصر الاندلسي المستقر بالايالة الجزائرية تلاحمه الاجتماعي ، والتي تزيد في شدة تآزره وارتباطه ، وربما يرجع السبب في تلاشي العنصر الاندلسي بالمدن الجزائرية الى ضعف نشاط أفراده في الميدان المالي ، نتيجة مضايقة واستبداد الحكام الاثراك .

أما جماعة الحضر فقد كانت الاعمال الاقتصادية خير حافز لهم على البقاء في حالة هدوء ، اد لم يطمحوا لارتقاء مناصب سامية تؤهلهم لقيادة البلاد ، بل بقوا قانعين بما يملكونه من دكاكين وبساتين وثروات .

ونفس الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت جماعة لبراني تقوم بها ، كانت هي الاخرى انعكاسا للوضع المالي والاقتصادي بالحواضر الجزائرية ، أكثر مما هي مؤهلات طبيعية اخنص بها أهالي كل جهة (3) .

وكذلك الامر بالنسبة لطبقة الدخلاء المتكوثة من الاسرى المسيحيين وأفراد الجالية اليهودية . فالاسرى رغم اختفائهم من الحياة الاجتماعية في السنوات الاخيرة لحياة الايالة ، الا أنهم كانوا طبقة مميزة في المجتمع الجزائري ، فقد تحددت وضعيتهم الاجتماعية بفضل الخدمات الاقتصادية والاعمال التي يؤدونها ، مثل الاستخدام في قصر الداوي ودور الحكومه ، أو العمل بالبساتين والسجون والاشراف على الحانات (4) .

3 - اشتهر أهالي بعض الجهات بالهن التي يقومون بها في مدينة الجزائر ، اذ اشتهر الاغواطيون بالتنظيف ، والبساكرة بحمل الاثقال والحراسة ، والقال بأعمال البناء ، والزروح بخدمة المنازل ، راجع :

— DELVOUX, Notice sur les corporations, p. 71-72.

(4) VIALAR (M. le Baron), Alger, appendice au rapport de M. Passy, Ministère de la Guerre, Herhan, Paris 1835, p. 7.

ويرجع السبب في اقبالهم على المهن المذكورة ، الى الارباح المالية التي كانت توفرها لهم تلك الخدمات .

أما الجالية اليهودية فكانت أوضاعها الاجتماعية تتأثر بالدور الذي كانت تلعبه في الميدان المالي . فكثير من أفرادها كانوا يقومون بدور الوساطة التجارية ، وتقديم القروض المالية بفوائد مرتفعة عند الحاجة ، كما أنهم كانوا لا يتورعون عن عرض خدماتهم على رجال الدولة الجزائرية في المهام الاقتصادية والقضائية المالية .

وقد تعرضوا للاحتقار من الأهالي كرد فعل على الأموال التي جمعوها ، والنفوذ الذي كان لهم على الأجهزة المالية للبلاد (5) .

وهذا ما دفع أغلبية اليهود الى التقرب من الحكام ، بتوفير الحاجات المادية لهم ، حتى لا يتعرضوا للتضييق والقمع ، ويتمكنوا من اكتساب الامتيازات التجارية والتهرب من الضرائب .

ومع عدم اهتمامنا للعوامل الروحية والجغرافية والتاريخية المتحكمة في ابنية الاجتماعية ، فالتنا نرى أن الأوضاع المالية ساهمت الى حد كبير في فرض تنظيم اجتماعي خاص بالمدن الجزائرية ، فالأثراك كانوا طبقة عسكرية حاكمة منتفعة ماديا بنظام الحكم السائد ، والكراغلة كانوا يقومون بدور الوساطة بين بقية السكان وجماعة الأثراك ، بواسطة المناصب المسندة اليهم والتابعة للحكام الأثراك ، والجالية اليهودية تعيش في عزلة عن بقية المجتمع لا يهتمها سوى مكاسبها المادية وأرباحها التجارية .

(5) FERAUD, « Ephémérides », p. 308

وبالطبع فإن تنظيما اجتماعيا بهذا الشكل تكاد تستحيل فيه أي انتفاضة جماعية (6) ، أو تغيير جذري لأجهزة الحكم أو للأنظمة الاقتصادية السائدة في المدن والحوضر الجزائرية ، فهو مناف لنمو روح الوحدة الوطنية في البلاد (7) . رغم توفر الشروط والعوامل المشجعة على تكوين مجتمع متلاحم قادر على التطور .

فهناك من سكان الأرياف من كان متعاملا مع السلطة التركية مقابل فوائد مادية ومعنوية ، وتمثل هذا الصنف من السكان قبائل المخزن الحليفة . أما الصنف الثاني فقد كان خاضعا مباشرة للأتراك ، ومعرضا للاستغلال ، ونعني به قبائل الرعية التي اضطرتها ظروف المعيشة أن تقيم في المناطق الخاضعة للأتراك ، وهناك صنف آخر بقي بعيدا عن النفوذ التركي ، تنزعه بعض العائلات الشريفة ، وهذا الصنف فرضت عليه الظروف الاقتصادية أن يكون على اتصال دائم بالمناطق الخاضعة للسلطة المركزية بالجزائر ، فهو لا يستطيع أن يكتفي بإنتاجه المحلي بالمناطق الجبلية أو الصحراوية بل هو مضطر إلى التبادل التجاري في الأسواق الريفية الواقعة تحت رحمة الحكام الأتراك ، أو انتجاع الكلا والرعي في الأراضي الواقعة تحت نفوذ الحكومة الجزائرية .

وهكذا نلاحظ أن الظروف الاقتصادية ، ولا سيما الجانب المالي منها من ضرائب ورسوم وعوائد ، قد تدخلت في تصنيف سكان الأرياف باعتبار أن قسما منهم نال الامتيازات مقابل العمل لصالح النظام المالي ، ومنهم من اضطرت ظروف المعيشة أن يبقى على اتصال دائم بالسلطة الحاكمة ، وأن كان هذا الاتصال الذي حد من استقلالهم تفرضه المصلحة المتبادلة ويساهم فيه الرؤساء المحليون .

(6) GALLISSOT (R.), « Abdel-Kader et la nationalité algérienne et interprétation de la chute de la régence d'Alger et des premières résistances à la conquête française 1830-1839 », R.H. T. 89, (1965).

(7) JULIEN, H. *d'Afrique du Nord*, T. II, p. 19.

ومن هؤلاء السكان الريفيين من بقي يعاني أنواع الاستغلال ويعيش حياة لتعاسة والشقاء وهم الأغلبية الذين يقع على كاهلهم تدعيم النظام المالي بأكبر قسط من المداخل المالية ومد الدولة بما تحتاجه من مواد أولية ، رغم أنهم لم يلقوا رعاية الحكام ولم تشملهم اهتمامات الدولة .

ومما سبق نستنتج أن الحكومة الجزائرية ، وما تميزت به من أنظمة مالية ، قد ساعدت على الإبقاء على الهياكل الاجتماعية بالأرياف ، مستعينة بتعاطف رجال الدين من مرابطين وعلماء وشيوخ ورؤساء محليين مع الحكام (8) . ومعتمدة على ملازمة نظام الملكية الجماعية في البوادي لسياسة الحكام الأتراك الرامية إلى إثارة التنافس الداخلي والانقسام العشائري لتأمين شر الثورات والعصيان (9) .

أما من حيث الحياة الاقتصادية ، فالتا نلاحظ أن النظام المالي كان يتحكم فيها بالاجراءات المالية المتبعة ، مثل قانون الاحتكار الذي كانت تمارسه الحكومة لنشر عن طريقه على قطاعات الانتاج الرئيسية بالبلاد (10) ، وذلك رغبة منها في الحصول على الأرباح الوفيرة .

وترجع أهمية نظام الاحتكار الى كونه أصبح يتحكم بطول المدة في الانتاج الزراعي والحيواني ، ويخضع له النبادل التجاري ، وتكيف معه الأنظمة المالية المتعلقة برسوم الاستيراد أو التصدير أو المتصلة بالقوانين

8 - لاحظ فكرة من دور هؤلاء الرؤساء المحليين ، راجع :

— BERQUE, « Esquisse », p. 19.

— CARETTE-WARNIER, *Description*, p. 17-19.

9 - الخ بعض المؤرخين في أهمية استغلال الأتراك للتراثات المحلية ، مثل :

— SHAW, p. 212.

— MERCIER, (E.), *Comment l'Afrique septentrionale a été arabisée*, L. Merle, Constantine, p. 16.

— JULIEN, H. *d'Algérie, cont.*, p. 15.

10 - بونو ، ص 118 .

المعمول بها في استخلاص الضرائب ، بالإضافة الى أنه كان انعكاس سلبيا لعلاقة الجزائر التجارية مع الخارج ، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة كان قائما على تصدير المواد الأولية واستيراد الأشياء المصنوعة أو التي لا تتوفر بالبلاد .

ورغم أن نظام الاحتكار كان اجراء تفرضه وضعية البلاد المالية بعد أن تناقصت المدخولات واحتاجت الدولة الى مداخيل مالية تحصل عليها من احتكارها لتصدير بعض المواد الأولية الداخلة في التعامل التجاري مثل الصوف الذي تشتريه الدولة بشان قروش لتبيعه من جديد بعشرة قروش ، والشمع الذي تحصل عليه الحكومة بستين بدقة شيك لتصديره للخارج بسعر 163 بدقة شيك (11) .

ولكن هذا التنظيم الاحتكاري كان له تأثير حطير على الأوضاع المالية والعمكاس سلبيا على النمو الاقتصادي ، فقد كان عاملا مساعدا على تدمير التجارة واهلاك الزراعة ، أو بعباره أوضح كان عاملا محطما للاقتصاد (13) ، وسببا في قلة الانتاج وعدم نبيته لحاجات السكان (14) .

وسبب هذه الوضعية البائسة هو أن الفوائد التي كان يوفرها هذا النظام الاحتكاري ، لم تكن تذهب لخزينة الدولة ، فدور الحكومة في هذه العملية كان يقتصر في الحقيقة على الاجراءات الادارية والتنظيمات الجمركية ، بينما أرباح الوساطة مع الخارج تفوز بها البيوتات اليهودية والشركات التجارية الأوروبية تحت غطاء دور الوساطة الذي تقوم به مع الأسواق الأوروبية .

(12) V. DE PARADIS, p. 20-24.

(13) SHALER, p. 102-103

وهكذا أصبحت المعاملات التجارية التي تتجت عن نظام الاحتكار مناقضة لمصلحة الدولة الجزائرية ومضرة بالاقتصاد الجزائري (15) ، ذلك أن جل الفوائد كانت تذهب الى جيوب السماسرة اليهود والتجار الاوربيين لاسيما وأن الدولة الجزائرية كانت تنظر الى هؤلاء التجار وكأنهم أداة ضرورية للاقتصاد الجزائري ، لا يمكن الاستغناء عنها لعدم الصفقات التجارية مع الدول الاوربية .

وربما يرجع ذلك الى اطلاع اليهود على الاحوال الاقتصادية في العالم المسيحي وانفتاحهم على أوروبا وعدم تمكن الجزائريين من أداء أعمالهم التجارية ، نظرا للعداء الذي كانوا يواجهونه عند حلولهم بالبلاد الاوربية، زيادة على عدم تشجيع الدولة لهم على ممارسة التبادل التجاري مع الخارج .

فرغم اشتهاار الجزائريين باخلاصهم وأمانتهم في الاعمال التجارية لم يجد تجارهم التشجيع اللائق ولا الرعاية الكافية من الدولة ، مما جعل الاجانب يستفيدون من التجارة بين الجزائر وأوروبا (16) ، وبالأخص بعد أن تلاشى النشاط البحري الجزائري المتعلق بالتجارة السلمية ، منذ أواخر اقرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، تاركا المجال رحبا أمام البحرية التجارية الفرنسية واليونانية ذات التجهيز الجيد (17) .

وهناك جانب سلبي آخر لنظام الاحتكار ، وهو أنه ساعد على تسرب المواد الاولية لجزائرية الى أيدي التجار الاجانب بضمن بخس ، وهذا ما سبب بالفعل عجزا ماليا كبيرا في الميزان التجاري الجزائري (18) ،

(15) GALLISSOT, « Les Rapports », p. 87.

(16) EMERIT, « L'Essai », p. 370.

17 - نفس المصدر : ص 369 .

18 - رغم أهمية الصادرات الجزائرية الا أن الميزان التجاري كان يسجل عجزا مزمنا في مطلع القرن التاسع عشر ، بلغ حسب بعض الاحصائيات : 4 ملايين فرنك ، راجع :
— Tableau 1830-37, p. 324.

وأدى الى هبوط أسعار المنتوجات المحلية التي يتحكم فيها قانود
تصدير الحبوب . وقد أدى هذا الوضع الى قلة الانتاج وانخفاض
كميات المواد المصدرة وظهور مجاعات فصلية بالبلاد (19) .

والنتيجة الحتمية لمثل هذا النظام الاحتكاري هي هبوط أسعار المواد
الاولية المدة للتصدير ، وارتفاع قيمة المواد المصنوعة والمستوردة من
الخارج ، وانخفاض مستوى المعيشة لاعتماد الاهالي على الزراعة والرعي،
ولهذا لا نسلم بالرأي القائل بأن فقر البلاد الجزائرية وتأخر سكانها هو
الذي منع تطور التجارة ونموها ، كما ذهب الى ذلك السيد ماصون
Masson (20) .

بل نرى أن الاحوال الاقتصادية هي التي لم تشجع السكان على
تطوير الانتاج ، وقد أورد محمد الصالح الغنري ما نصه : « بحيث أنك
لا تجد في ذلك الزمان ولا في اندي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع
أبدا من أجل بخص فيمه ... كانت أمور الحراثة في زمان الترك ضعيفة
لم تتعلق بها أغراض الناس كوقتنا هذا » (21) .

ويمكن أن نستنتج من ذلك أن سياسة الدولة الجزائرية في مجال
الاقتصاد ، واتباعها نظام الاحتكار حال دون قيام برجوازية وطنية حقيقية
بالبلاد ، مما ترك الميدان خاليا للاجانب ولاسيما لتجار اليهود والفرنسيين
لتكوين هذه الطبقة الاجتماعية ، التي اكتسبت مهارة وحذاقا في تصريف
البضائع ولو كانت كمياتها متواضعة جدا ، والنمكن من تغلبط الديوانة
واخراج أموالها ومكاسبها التجارية من الجزائر الى أوروبا .

ومعنى ذلك أن الامتيازات الاجنبية قد زادت رسوخا وتشعبا ،
وأصبح من المستحيل اخضاعها للأنظمة المالية والاقتصادية المعمول بها في

(19) BOYER, *L'évolution*, p. 53.

(20) Masson, *H. des Etablissements*, p. 579.

البلاد آنذاك ، وبالأخص بعد أن سيطر اليهود على الاسواق التجارية وأخذوا يمارسون ضغطا ماليا على الجهاز الحكومي ، كان له فيما بعد أثر على مستقبل الجزائر نفسها (22) . ويتجلى ذلك في إبعاد بقية السكان عن كل مساهمة جدية قادرة على التأثير في المجالات الاقتصادية الحيوية .

وما دامت الحالة الاقتصادية بالجزائر العثمانية في أوائل القرن التاسع عشر على هذا الوضع فإن الدولة لم تعرف التوازن الاقتصادي الحقيقي ، ولم تتمكن من خلق سوق اقتصادية متكاملة .

وقد حال دون تكوين سوق داخلية موحدة ومناكملة صعوبة التبادل التجاري ، وذلك لوعورة انتضاريس وعدم توفر طرق المواصلات ووسائل النقل (23) ، مع كثرة الثورت والفن ، وضعف القوة الشرائية لدى سكان الارياف بالأخص (24) .

ومما يلاحظ أن الانتاج الجزائري كان يمر في أوائل القرن التاسع عشر بدورات متعاقبة من الازدهار في الموسم الخصبة البادرة ، ويعاني من الازمات الخائفة عند حلول الفحط والمجاعة ونشوب الثورات وحوادث الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات .

فلاريف كانت تعيش ، نتيجة لذلك ، في انكماش وعزلة ، وكانت المدن بدورها تشهد مرحلة تدهور عمالي (25) ، وتناقص بشري ، فلم

22 - بشهادة الكونت بوربون : ان اليهود كانوا سببا غير مباشر للنزوح الفرنسي نظرا لما كانوا يمارسونه من نفوذ مالي على الحكام ، راجع : —

BOURBON, p. 17.

كما لا ننسى قضية الديون التي تورط فيها بكري وبوشناق وأدت الى غربة المروحة .

(23) JULIEN, H. *d'Algérie cont.*, p. 17

(24) ROGET-PARET, p. 70.

(25) « Monde rural et monde urbain, histoire de phénomène urbain jusqu'en 1830 l'Algérie en voie d'urbanisation », *Information rapide Bulletin mensuel*, série 7, S.N.E.D., Alger 1969, p. 31.

يعد السكان المدنيون يتجاوزون في أحسن الظروف 6 ٪ من مجموع السكان (26) .

وما دامت الأحوال المالية والاقتصادية على النحو الذي وصفنا ، فإنه يحق لنا أن تساءل عن طبيعة الاقتصاد الجزائري وبالخصوص نظرة الحكام الى الانظمة المالية .

وفي هذا الصدد نميل الى القول بأن الایلة الجزائرية كانت في الثلاثين سنة التي سبقت الاحتلال تمارس اقتصاد ما قبل الرأسمالية *pré-capitaliste* المتميز بقلّة الانتاج وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضاً محسوساً . وبقاء أموال كثيرة مجمدة في الخزينة ، أو محفوظة عند أصحاب الثروات ، مع التركيز على استخلاص الضرائب واعطاء أهمية لاتاوات والغنائم البحرية .

كما لا ننسى تلك النظرة العائنية السائدة في اقتصاديات الريف والمدينة على حد سواء ، أو ما يعبر عنه بالاكثفاء الذاتي على مستوى الافراد ، ومع هذا فإن الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي لم يكن يغلب عليه أي نموذج معين من الانتاج فهو يتميز بأوضاع خاصة نتجت عن الحكم الديمقراطي العسكري السائد والتنظيمات الاجتماعية وتفوّت مستوى المعيشة . والضغط الاوربية التي كانت تمارس ضد الدولة الجزائرية في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية .

ولهذا نستبعد أن يكون الاقتصاد الجزائري قد اكتسب ملامح الانتاج

(26) ROGET-PARET, p. 70.

الآسيوي (27) ، لأن هذا النظام كما هو محدد الآن لم يتبلور آنذاك في الجزائر بصفة واضحة ولو أن الدولة الجزائرية كانت في تلك الفترة تقوم بدور أساسي في الاقتصاد ، بجانب التأثير العائلي المتمثل في طرق تبادل الثروات وتوجيه الإنتاج نحو الاكتفاء على مستوى كل أسرة .

ومع هذا فإن الاقتصاد الجزائري قبل كل شيء كان اقتصادا في أساسه قائما على مبدأ توفير الحاجات الأولية الضرورية لحياة الاهالي .

ويستمد هذا الطابع الريفي للاقتصاد الجزائري من الاوضاع الطبيعية للبلاد والاحداث التاريخية التي مرت بها والتنظيمات الاجتماعية التي خضع لها سكان الجزائر منذ العصور الوسطى ، ووجهتهم الى ممارسة الزراعة وامتثال الرعي (28) .

ومما يلاحظ أن الحكم العثماني لبلاد الجزائرية استطاع أن يحافظ على هذا الوضع ، وأن يضمن التوازن الاقتصادي (29) والاجتماعي للمجتمع الجزائري ، فرغم الركود الاقتصادي لم تتعرض الاجهزة الاقتصادية الى الانهيار التام ، الا بعد الاحتلال الفرنسي ، وذلك أن وجود العنصر التركي بالجزائر لم يهدد الاهالي بسكان أجانب يحلون

27 - حكم مؤتمر المؤرخين المنعقد في ليننغراد سنة 1931 ، عند مفهوم نظام الإنتاج الآسيوي ، وذلك لأنه عند وحدة التاريخ والمجتمعات البشرية التي تمر حتما حسب النظرية الشيوعية : من الاشتراكية البدائية الى المبودية الى الانطاميسية الى الرأسمالية الى الاشتراكية .

وقد عرف الأستاذ لدولي M. Gdeller الإنتاج الآسيوي بأنه يمتاز بسيطرة جهاز الدولة والمجتمعات العشائرية او العائلية على الاقتصاد . كما ذهب السيد دوكوا G. Dhoguols الى أن هذا النظام الآسيوي يربط أهمية الدولة بما تقوم به من أعمال الري الكبرى ، وأجج :

— DHOQUOIS (G.), « Les Etapes de la formation algérienne, propositions pour une recherche », R.A.S.J.E.P., n° 2 (1968), p. 374-379.

29 - نظرا للامنة التقنية الفلاحية للظروف الطبيعية للبلاد ، يمكن أن يوسف الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال بأنه اقتصاد متوازن .

محلهم ، ولم يبادر الى حجز الاراضي الزراعية على نطاق واسع (30) ، فالسلطة المركزية ظلت في نظر الاهالي ظاهرة اصطناعية (31) ، ولم تؤثر على أوضاعهم الاقتصادية والمعيشة عكس ما حدث عند حلول الفرنسيين بالبلاد .

ويمثل هذا التوازن الاقتصادي في التقنية التي تمارس بها الفلاحة والرعي ، والتي خلفت نوعا من التوازن بين الظروف الطبيعية والمتطلبات البشرية ، الأمر الذي حال دون حدوث هزات اقتصادية عنيفة أو ظهور تناقض داخلي حاد ، وبالتالي بقيت الأجهزة الاقتصادية والأنظمة الاجتماعية بالأرياف على ما كانت عليه منذ حلول الحكم العثماني بالبلاد .

لكن هذا التوازن الاقتصادي في الأرياف اتصف بالجمود ، فالفلاحون عندما حيل بينهم وبين التوسع في الأراضي السهلية الداخلة في حوزة الملاك الأتراك والكراغلة والحضر ، أو المستقرة عليها قبائل المخزن ، لم يجدوا بدا من الالتجاء الى نظام اقتصادي معلق ، كما فعل سكان المناطق الجبلية بالأوراس وشمالى فلسطين وجرجره والونشريس ، وفي بعض الجهات حاولوا الانطواء على أنفسهم بممارسة الرعي المتنقل بالهضاب العليا وسهول وهران الداخلية .

وبذلك اشتدت القطيعة بين الريف والحوضر ، وأصبحت الروابط الاقتصادية بينهما غير متوازنة ، فالجبايات التي أرهقت كاهل الفلاح في الريف هي التي ساهمت ولو بصورة غير مباشرة في زيادة استهلاك الأشياء الكمالية في المدن ، وعملت على خلق طبقة من تجار اليهود الأثرياء .

(30) JULIEN, H. *d'Algérie*, p. 19.

(31) HADJ-SADOUK (M.), « A travers la Berberie orientale du XVIII siècle avec le voyageur Al-Warhilani », R.A. (1951), p. 360.

كما أن انزوال سكان الأرياف وتضاؤل علاقة المدن التجارية بالريف جعل المدن تعتمد في معيشتها أكثر فأكثر على امكانياتها الخاصة لا سيما ما تنتجه الفحوص القريبة منها والواقعة في حيازة الملاك الحضريين (32).

وهكذا أصبحت الجزائر في الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي مباشرة ، تعيش في وضعيه اقتصادية مبنية على انزوال المدن وانكماش الأرياف ، متصفة بالجمود والركود ، وقائمة على شدة الفوارق الجهوية التي جعلت المناطق الجبلية عبارة عن ملاجئ مكتظة بالسكان ، ومن السهول الخصبة أماكن نادرة السكان حيث تمارس الزراعة الواسعة والرعي المتنقل وتسود الحياة البدوية .

لكن هذه الأحوال الاقتصادية السيئة لا تسمح لنا بأن نقر التهم القاسية ، التي ألصقها كثير من الكتاب الأوربيين (33) بتصرفات السلطات الجزائرية في الأمور المالية .

ومخصص هذه التهم الأوربية ، أن الأتراك الحاكمين في الجزائر لم يكونوا مهتمين لا بحاضرهم ، فالمستقبل لا يعيرونه أدنى اهتمام ، وبذلك اتصفت حكومتهم بالآنية والعمل من أجل فائدتها الخاصة (34)، فهي على حد تعبير أحد الكتاب المعاصرين « عبارة عن أداة تعمل من أجل ملء أكياس الخزينة وجيوب الأقلية الحاكمة المسيطرة ، فشروات البلاد أصبحت في هذا الوضع أشبه شيء بقطعة حلوى كل موظف يأخذ منها حسب ما يخول له منصبه » (35) .

(32) PRENANT et AL., *L'Algérie passé et présent*, p. 206-207.

33 - من هؤلاء الكتاب والمؤرخين ، السيد بوابي ، الذي يرى بأن الحكومة التركية بالجزائر كما يسميها ، حكومة استعمارية في أسوأ معاني هذه اللفظة ، راجع :

— BOYER, « Introduction », d'Alger , p. 238.

(34) YACONO, « La régence d'Alger, d'après Procès-Verbaux des commissions de 1833-1834. Rapt . de la Pinsonnière. R.O.M.M. n° 1 (1966), p. 238.

(35) BENACHANHOU, p. 27.

وقد لاحظ هؤلاء الكتاب أن الحكم العثماني بالجزائر قد احتل لبلاد ولم يستطع حكمها والانتفاع بإدارتها وتسيير شؤونها (36) ، مما جعل احتلالهم العسكري يبرزهم في نظر الأهالي كمجموعة من قطاع الطرق والنصوص الذين لا يتورعون عن الاغتصاب وانتهاك الأعراض وتوجيه الاهانات للدول الأوروبية بعد أن فقدوا كل ما يتصل بالشرف والكرامة (37) .

ويذهب هؤلاء الكتاب في أحكامهم إلى أن الإدارة التركية للجزائر ، هي التي تسببت في تحطيم البلاد ماليا واقتصاديا ، فالحكام الأتراك في نظرهم هم الذين تسببوا في العجز المالي المقدر بملايين الفرنكات (38) ، باعتبار أنهم لا يمكنون أي قدره على ممارسة وتسيير الشؤون المالية . Incapables de gérer des finances (39) .

لكن هذه الأحكام المتحاملة على حكام الجزائر قبل الاحتلال مناقضة للواقع ، لأنها منطلقة من فكرة معينة ترى أن الوجود الفرنسي في الجزائر له ما يبرره (40) ، أو متأثرة — ولو قليلا — بقيام حكم وطني بزعامة الأمير عبد القادر ، يعبر عن مطامح الأهالي الوطنية (41) .

(36) YACONO, « La régence d'Alger, n° 2, p. 238.

كما أن السيد فرامون يرى أن الأتراك كانوا يحتلون البلاد ، ولم يكونوا يحكمونها متمدا في ذلك على ملاحظات السيد بايسونال والسيد دي فونتان ، راجع :

— GRAMMONT, H. d'Alger, p. 413.

(37) PANANTI, p. 410.

— D. THAINVILLE, p. 150.

(38) YACONO, « La régence d'Alger », n° 2, d'après *Procès-Verbaux des commissions* (1.338,441).

(39) BOURBON, p. 17.

40 — هذا ما ذهب إليه جوليان عندما يركز على مساوئ الإدارة التركية ، وبذلك يخلص إلى القول بأن الاستعمار التركي أقسى من الاستعمار الفرنسي ، انظر :

— JULIEN, H. d'Algérie cont., p. 1

41 — هذا ما يفهم من كتاب السيد عبد الرحمن بن آشهو ، انظر :

— BENECHANHOU, *Etat algérien*.

والحقيقة هي أن حكام الجزائر في أواخر الفترة العثمانية لم يكونوا على هذه الحالة من سوء الإدارة المالية ، فرغم الانهيار المالي والضعف الاقتصادي وتصرفات بعض الحكام ، إلا أنهم كانت لهم نيات حسنة فيما يقومون به من أعمال ومهام تتصل بالناحية المالية ، فالحكومة الجزائرية في تلك الفترة كانت حسب حمدان خوجة « ترى في نمو ثروات مواطنيها فائدة لها وغذاء لنفسها » (42) .

فإذا كان هناك ما يؤخذ على الحكومة الجزائرية ، فهو العزلة والضعف والانحراف الذي أصبحت عليه الأقلية التركية في تلك الفترة (43) ، والمتمثل في اعتمادها على قوة السلاح واعتزازها بالحياء الحربية (44) ، واتباعها سياسة التهذلة المعززة بالحضور العسكري خدمة لنظامها المالي الثقيل (45) .

وبذلك أصبح من السهل على بعض الحكام استغلال الموارد المالية لمصالحهم الخاصة ، خدمة لأغراضهم الشخصية وتلبية لحاجاتهم الاستهلاكية .

وربما نجد أجابة صريحة على هذا الظلم المالي الذي يمارسه بعض الحكام من خلال رد الباي حسن آخر بايات وهران على أحد أصدقائه ومقريه الذي لامه على كثرة الضرائب التي أضرت بالبلاد ، فقد أجابه الباي بقوله : « حكام الجزائر أخذوا مني كل ثرواتي ، ولهذا تراني أهرب البلاد » (46) .

(42) H. KHODJA, p. 90

(43) LAROUÏ, p. 521-522

(44) DAN, p. 95

(45) LAROUÏ, p. 251-252

(46) BOUDIN, « La préve chtonique », p. 32

أما رأي الأهالي في هذه الأوضاع المالية القاسية ، فيمكن تسمه في الأدب الشعبي ، الذي كان خير وسيلة عبر بها الشعب الجزائري عن موقفه من الحالة الاقتصادية عامة ، وعلى سبيل المثال نورد هذه الأبيات للشيخ بلقاسم الرحموني الحدادي (47) ، فهي تعكس الأوضاع الاقتصادية التي كان يعيشها الشعب الجزائري في الأرياف والمدن .

وقد جاء في هذه القصيدة ما يلي (48) :

عام. مكبرة هـاي سيدي بالكساد وغلات النعما
كيف نخبر هـاي سيدي بالفساد في كمان حوما
باح كل شيء بلا كتمان في بلدة قسنطينة الدهما
واش تنظر هـاي سيدي
ركاب

واش تنظر فيها هلكت راهسي . فسدت
ما بقت تسمى بلدة . .

ويمكن بعد هذه الملاحظات ، إبراز خصائص النظام المالي الذي كان المتحكم الأساسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فيما يلي :

1 - كان للنظام المالي تأثير مباشر على النظام الإداري للبلاد (49) ، وذلك أن الإدارة الجزائرية قبل الاحتلال كانت تهدف من وراء كل

47 - حسب الروايات المتواترة أن هذا الشاعر الشعبي ولد وعاش بمدينة قسنطينة في عهد صالح باي (1771 - 1793) ووافته المنية في عهد الباي ابن فائر (1814 - 1818) ، من : .

— COUR (A.), Constantine en 1802, d'après une chanson, R.A., 60 (1919), pp. 124-127.

48 - نفس المصدر : من 127 .

(49) COLOMBE (M.), *L'Algérie Turque, un initiation à l'Algérie*, Maisson-Neuve, Paris 1957, p. 115.

عمل تقوم به الى جمع الضرائب والرسوم ، (50) وضمان المداخيل المالية للدولة .

فالحكام على اختلاف درجاتهم في السلم الوظيفي كانوا يهتمون بجمع الأموال ، مما جعلهم يتناسون مع مرور الوقت حقيقة السلطة وأهدافها السامية في خدمة المصلحة العامة ، ولم يعودوا يهتمون الا بالتنظيمات الادارية والحربية التي تهدف الى ضمان مداخيل الدولة المالية .

فالأحوال المالية هي التي كانت تمثل معيارا صحيحا يعكس مدى استقرار أجهزة الحكم ، فعندما تصبح الأحوال المالية متسيرة غالبا ما تعرف البلاد هدوءا واستقرارا سياسيا ، واذا داهم البلاد القحط أو حلت بها المجاعة أو تناقصت الثروات أو حدث تأخر في دفع رواتب الجند والموظفين فإن الانتفاضات تتعدد ويكثر تعاقب الحكام .

فالانتعاش الاقتصادي الذي عرفه البلاد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كان سببا في استقرار نظام الحكم ، فلم تعرف الايالة سوى أربعة دايات (51) ، في مدة تعادل خمسين سنة ، وذلك في الفترة التي بين (1748 - 1798) .

وهذا عكس ما حدث في أوائل القرن التاسع عشر الذي شهد ضغطا ماليا وانهيارا اقتصاديا ، اذ تعاقب على حكم الايالة في مدة لا تزيد عن

(50) GALLISSOT, « Abd-el-Kader », p. 43-44.

51 - هم :

1 - محمد بكري داي 1748 - 1754 م .

2 - بابا علي داي 1754 - 1766 م .

3 - محمد بن عثمان داي 1766 - 1791 م .

4 - حسن داي 1791 - 1798 م .

اعتمدنا في البات هذه القائمة على « دايات الجزائر حسب دائرة المعارف التركية » ، مجلة لارينغ وحضارة المغرب ، عدد 6-7 (1969) ص 41-48 .

ثلاثة عشر سنة (1805-1818) سنة دايات (52) ، كان لأغلبهم نهاية أليمة .

2 - عرفت الايالة الجزائرية منذ مستهل القرن التاسع عشر اختلالا في التوازن المالي .

وقد بدأت بوادر هذا الاختلال المالي تظهر منذ مجيء الباشوات الى الحكم (1585-1659) . فقد عرف الباشوات بتهالكهم على جمع الأموال وإخفائها والتظاهر بنفاذها عند دفع رواتب الجند ، وقد كان سلوكهم هذا سببا في انتفاضات القرن السابع عشر العديدة (1600-1656) (53) .

ثم أعقب فترة الباشوات فترة الأغوات المملوءة بالفوضى والاختلالات والتنافس على الحكم ، ولم تعد الأوضاع المالية الى التحسن الا بمجيء الدايات الى الحكم في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، وقد ساعد على هذا الانتعاش ، توفر مصادر مالية كافية ، عن طريق الاتاوات والغنائم وتحسن مردود الضرائب والتدخل في شؤون الايالة التونسية (54) .

لكن الأحوال المالية بدأت تسوء منذ نهاية القرن الثامن عشر ، وأصبحت البلاد تعاني أزمة مالية خانقة ، رغم الشجاء الحكام الى الزيادة في مردود الضرائب ولو بواسطة القوة العسكرية ، مع محاولة احياء

52 - نفس المصدر .

(53) BOYER, « Les Pachas triennaux », p. 102-104.

54 - كان الهدف الاساسي من التدخل في شؤون الايالة التونسية هو الحصول على مكاسب مالية ، كانت الخزينة في حاجة ماسة لها ، وبالمثل فرش الجزائريون اناوة سنوية على تونس قدرت سنة 1728 بـ 10,000 سكة ذهبية ، واستعلاص غرامة مالية من الحكومة التونسية تقدر بـ 50,000 قرش ، تم الاستيلاء على الخزينة التونسية بمرمتها سنة 1756 بما فيها من أموال وودائع .

نشاط البحرية بتشجيع غزوات الراس حيدو قصد الانتفاع بالغنائم .

لكن كل هذه الوسائل لم يكن لها على ما يظهر ، تأثير ايجابي على الأوضاع المالية ، وان زادت في تدعيم مركز الجزائر الدولي ازاء السطنة العثمانية والدول الأوروبية ، وأعطت صلاحيات أكثر للدايات على حساب السلطات المخولة للديوان وضباط الجيش الانكشاري .

وعلى كل فان اختلال التوازن المالي قد انجر عنه ضغط مالي على الأرياف ، وسهم في نشوب ثورات عديدة وجدت في الطريقة وسيلة للتعبير عن عداؤها وكراهيتها للسلطات الحاكمة . كما أن هذا الانهيار المالي كان عاملا مباشرا في انعزال الحكومة الجزائرية وعدم تجاوب سكان معها ، مما جعلها تنهار في أول صدم حقيقي لها مع قوة أجنبية غازية .

3 - تعتبر لضرائب أساس كل نظام مالي واقتصادي في البلاد الجزائرية (55) ، فهي التي تؤثر على النشاطات الاقتصادية المنتجة ، وهي من حيث أهميتها بمثابة الممود الفقري لمصادر الدخل .

وقد زاد من أهمية الضرائب تعدد مصادرها بحيث لم يبق بمعزل عن النظام الجبائي أي فرع من فروع الإنتاج الفلاحي أو الصناعي ، أو أي جانب من جوانب التعامل التجاري ، فلم يحد من صلاحيات هذا النظام الجبائي سوى الاستقلال المحلي لبعض الأقاليم الجبلية والصحراوية عن السلطة المركزية (56) ، كما لم يعد ينقص من مداخيل

55 - هذا ما يستنتجه السيد نوشي من دراسته الاقتصادية ، راجع :

— NOUSCHI, *Enquête*, p. 102.

56 - حسب رين أن السلطة المركزية لحكومة الأتراك بالجزائر ، مارس نفوذها الشرعي على سبيل البلاد فقط ، راجع :

— RINN, « Le royaume d'Alger », p. 137.

الضرائب المالية سوى مواسم القحط والمجاعات والجفاف والافت
الطبيعية ، فهي على حد تعبير السيد غرامون : « لم تقلت أي مادة
منتجة قابلة للدفع من نظام الضرائب المطبق بالولاية » (57) .

ومما يلاحظ أن للنظام المالي ، فيما يخص الضرائب ، جوانب سلبية
وأخرى ايجابية .

فمن الناحية الايجابية نلاحظ أن ما يميز نظام الضرائب هو ملاءمته
لواقع البلاد ، فكل منطقة كان يؤخذ منها ضريبة تتلاءم مع انتاجها
المحلي ووضعها الاجتماعي ، فالصحراء تفرض عليها المعونة ، والهضاب
العليا تؤخذ منها الغرامة ، والمناطق التبية يستخلص منها العشور ،
وهكذا .

وتظهر كذلك ملاءمة نظام الضرائب لأوضاع البلاد الاجتماعية في
تعامل الدولة مباشرة مع أمناء النقابات المهنية ورؤساء المجموعات
السكانية بالأرياف ، دون الالتجاء الى الأفراد في أخذ ما يلزمها من
الضرائب والجبایات ، وهذا ما جعل الادارة الجزائرية آنذاك توصف
بأنها ادارة غير مباشرة لها طابع شبه اقطاعي (58) .

وهذا السلوك الاداري غير المباشر في الحقيقة يعتبر أمرا ضروريا
ترمي من ورائه السلطات الجزائرية الى ضمان سيطرتها على وسائل
الانتاج ، وأخذ نصيبها من هذا الانتاج .

(57) GRAMMONT, H. d'Alger, p. 410.

58 — اعتمادا على مميزات الاقتصاد الجزائري آنذاك ، مع عدم الأخذ برأى بعض الكتاب
الذين يذهبون الى أن الضرائب المباشرة كانت تطبق على اليهود والمسيحيين
فقط .

كما نلمس واقعية النظام الجبائي في استخدام النفوذ الروحي للمرابطين والاستعانة بقوة الشيوخ والرؤساء المحليين مقابل احترام نفوذهم والاعتراف بسلطتهم المحلية ، حتى يسهل على الدولة الجزائرية استخلاص الضرائب وجمع الأموال اللازمة وتجنيد قوات مساعدة لاستخدامها في الحملات العسكرية (59) .

وتتمثل هذه الواقعية أيضا ، في أن الضرائب العينية منها والنقدية توجه لتلبية حاجة البايليك حسب متطلبات وجوه الاتفاق المناسبة ، فالضرائب العينية كالحبوب والثمار والمواشي كانت ضرورية لتزويد الأوجاق بالأنفوات والضرائب النقدية تصرف كأجور للانكشارية ، وتزيد في ثروات الخزينة مع غيرها من مداخل الاقالات والغنائم .

لكن نظام الضرائب رغم ملاءمته لواقع البلاد وتلبية لمطالب الحكومة ومرونة تطبيقه ، فإن له جوانب سلبية أنقصت من صلاحيته وأبقت جزءا من مداخله خارج مراقبة الدولة .

وفي هذا الصدد نلاحظ أن هناك قسما من الضرائب العينية والنقدية لم تستفد به الخزينة ولم تسجله الدفاتر الرسمية للحكومة ، بل كان من نصيب الجباة والموظفين المختلفين .

وقد تسبب في ذلك كله الالتجاء الى نظام الالتزام وافساح المجال أمام الوسطاء ، واعطاء رخصة للموظفين بأخذ مرتباتهم من الضريبة التي كانوا يقومون بجمعها ، وبالتالي أصبح من السهل على هؤلاء الموظفين الاحتفاظ بجزء من مصادر الدخل التي قاموا بتحصيلها (60) .

(59) CARETTE-WARNIER, *Description*, p. 390.

(60) D'ESTRY, p. 141.

ونظام الالتزام هذا هو الذي خول للموظفين جمع الضرائب والرسوم مقابل مبالغ مالية محددة تقدم مسبقا للسلطات .

ورغم أن هذا الاجراء كان الدافع اليه حرص السلطات الحاكمة بالايالة على تأمين موارد دخل مستقرة للخزينة ، الا أنه قد ترتبت عليه آثار سلبية على النظام المالي للبلاد ، وكانت له انعكاسات خطيرة على الأهالي بالخصوص ، لأن الجباة كانوا يعملون على تعويض الأموال التي اشترؤا بها مناصبهم (61) . وفي الوقت نفسه كانوا يجهدون أنفسهم للحصول على المبالغ المالية اللازمة للاحتفاظ بوظائفهم وتأمين مستقبلهم خشية التعرض للعزل والتغريم .

وقد أدى نظام الالتزام الى انهك موارد السكان المتواضعة ، وتسبب في حرمان الدولة الجزائرية من فوائد وأرباح وفيرة ، ذهب قسم منها الى جيوب الجباة ، رغم تنبه بعض الحكام الى مفساد هذا النظام الجبائي (62) ، ومحاولتهم تحديد نسب الضرائب المسموح بها للجباي (63) .

4 - يظهر الضغط المالي على الأرياف في الطرق التي كانت تستخلص بها الضرائب مثل تجريد الحملات من أجل تحصيل الضرائب من المناطق المستعصية كأراضي الجنوب .

وقد كان الحكام يرون في هذه الحملات وسيلة فعالة لضمان لجبايات الا أنها في الحقيقة قد أضرت بالحياة الاقتصادية وكان لها نتائج سلبية

(61) BOUDIN, « Prève chronique », p. 34.

(62) H. KHODJA, p. 126-127.

(63) TACHRIFFAT, p. 53.

ومما يلاحظ أن البلاد الاسلامي الوحيد الذي تخلص من نظام الالتزام هو مصر ، لقد تمكن محمد علي من إلغاء هذا النظام على مراحل امتدت من 1811 الى 1813 ، من جلال يحيى ، المدخل ، ص 116 .

على الانتاج الزراعي والفلاحي وعلى مردود الضرائب نفسه ، فهي قد تسببت في خسائر فادحة ألحقت بالمناطق التي كانت تتوجه لها الحملات ، مما زاد في الركود الاقتصادي بتلك الجهات والحاق الدمار بالمزروعات ، ولهذا اعتبر بعض الدارسين أن هذه الحملات كانت إحدى العوامل التي ساعدت على شيوع الحياة البدوية بمناطق الهضاب العليا القسنطينية (64) ، وجنوب النيطري (65) ، والرسو ، والجنوب الوهراني (66) ، والصحراء الشرقية (67) .

كما أن هذه الحملات زادت من نفور السكان الريفيين من الحكام ، وأوحت الى بعض الكتاب الى اعتبار القوة التركية الحاكمة جماعة من الغزاة حريصة كل الحرص على الانتفاع بنظام جبائي ثقيل فرضته بقوة السلاح ، وعملت من ورائه على استدراج أكبر فائدة ممكنة (68) .

لكن الحكومة الجزائرية كانت في واقع الأمر مضطرة الى اتخاذ مثل هذه الوسائل للحصول على ما تحتاجه من الجبايات ، نظرا الى ضالة موارد الدولة الاخرى من غنائم واثاث ، وتزايد مطالب موظفي الدولة ، في الوقت الذي لم يشهد فيه الاقتصاد أي تطور لزيادة الانتاج وتوفير مصادر دخل جديدة تلبي حاجات الدولة المالية المتزايدة .

5 - جل المصاريف كانت موجهة لتسديد النفقات الضرورية ، كصرف مرتبات الجند وارضاء موظفي الدولة وتجهيز المرافق الدفاعية والمحافظة على تبعية الأهالي واكتساب عطف الأشراف والمرابطين ، وبالتالي فهي ترمي الى المحافظة على الاستقرار الداخلي وضمان مصالح الفئة

(64) FERAUD, *Notice sur Ouled Abd-en-Nour*, p. 151.

(65) FREDERMANN et Aucapitaine, p. 292-301.

(66) EMERIT, « Thédénat », p. 40.

(67) DESPOIS (J.), *Le Hodna (Algérie)*, P.U.F., Paris 1953, p. 136.

(68) FERAUD, *Le Sahara de Constantine*, p. 80.

الحاكمة ، دون أن يخصص جانب منها للأعمال العمرانية أو الخدمات الاجتماعية أو المشاريع الاقتصادية (69) ، التي تخدم مصالح الدولة الأساسية وتكون في فائدة رعاياها ، وتبهيء الظروف لخلق نهضة اقتصادية بالايالة ، ربما تكون شبيهة بمشاريع محمد علي بمصر (70) أو بالتطور الاقتصادي لأوروبا الغربية .

ومن جهة ثانية فإن مصاريف الايالة الجزائرية كانت لا تخضع لتصميم واضح أو خطة محددة ، بل كانت هذه المصاريف انعكاسا لسياسة الحكام الاقتصادية وصورة صادقة لظروف البلاد .

كما أن المساواة في الأجور بين موظفي الدولة عملا بالتقاليد الاسلامية وبأخوة السلاح استلزمت تخصيص هديا مختلفة القيمة تتناسب في أهميتها مع المنصب الحكومي والمقام الاجتماعي الذي يحظى به كل موظف أو جندي ، وبالتالي كان هذا النوع من الهدايا والرضيات عملية منافية لضبط سجلات النفقات ، وتحديد قيمة الأجور المختلفة .

وقد نتج عن انعدام ضبط المصاريف وتحديد النفقات ظهور عجز مالي في احتياطي الخزينة كما أشار اليه السيد شالير (71) ، والسيد حمدان خوجة (72) ، وتأرجح مصادر الدخل بين الزيادة والنقصان في الفترة التي سبقت الاحتلال ، مما يعطي انطباعا للدارس مفاده أن صرف أموال الدولة كان يتم بطريقة ارتجالية ، منافية لكل سياسة مالية قارة ومحددة وقادرة على النهوض بالأنظمة المالية .

69 - انظر : الفصل الثاني : وجود الانفاق ، فقرة المرافق العامة .

70 - انظر : شكري (محمد فؤاد) ، (وآخرون) ، بناء دولة محمد علي ، دار الفكر ، القاهرة ، 1948 .

(71) SHALER, p. 50.

(72) H. KHODJA, p. 112.

6 - كان للخزينة العامة تأثير مباشر على سياسة الحكام فيما يتخذونه من قرارات تخص الحياة المالية والاقتصادية للبلاد ، كما أن الخزينة تمثل في حد ذاتها رمز السياسة المركزية في المجال المالي ، فهي العصب الحساس للنظام المالي للولاية الجزائرية .

وهذا ما جعل المحافظة على أموال الخزينة شيئا ضروريا لبقاء كيان الدولة الجزائرية ، وقد أدى هذا الى ظاهرتين مهمتين في المجال المالي ، أولهما : أن المحافظة على ثروات الخزينة ارتبطت بعدم الالتفات الى فوائد توظيف أموال الدولة في المشاريع الانتاجية ، الأمر الذي لم يسمح بظهور مشاريع عمرانية واقتصادية هامة تساعد على الخروج بالبلاد من الركود الاقتصادي ، والظهرة الثانية لسياسة المحافظة على ودائع الخزينة هي : أن الحكام آنذاك تبنا سياسة التشف والاختفاء في النفقات غير الضرورية كما يرونها (73) .

وفد ساعدهم على هذا التشف تلك الأوبئة والمجاعات وذلك الركود الاقتصادي الذي خيم على الولاية الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر ، وألقص كثيرا من احتياطي الخزينة العامة .

7 - انعكس الاهتمام بالأمور المالية في التنظيم الإداري والقضائي للولاية الجزائرية ، فالأدرة لجزائرية كانت في خدمة القضايا المالية ، وبالفعل لم تكن هناك وظائف عمومية مدنية أو عدلية أو اقتصادية ، لا تشتري بالنقد أو لا تباع بالالتزام أو لا تستند لاعتبارات مادية .

كما أن المهام المالية هي أهم ما يطلب من الموظفين عند القيام بوظائفهم وبذلك أصبح جميع الموظفين تغلب عليهم الصفة المالية . ن المحتسب الى أمين النقابات الى مختلف الخواجات والشواش (74) .

(73) TEMIMI, *Recherches*, p. 237. Documents n° 10.

(74) COLOMBE, p. 115.

وهذا التركيز على الأمور المالية في الإدارة الجزائرية قبل الاحتلال ، وإن كان قد أكسب الخزينة ثروت وأموالا كثيرة ، فإنه جمد نشاط الموظفين وجعلهم يعيشون في ظل الخوف من إجراءات العزل ، وبذلك أصبح همهم الوحيد هو التمكن من جمع أكبر كمية من المال في أقصر وقت حسب السيد كولومب (75) .

أما السلطة القضائية فرغم أنها كانت تعتمد أساسا على أصول الشريعة الإسلامية ، فإنها كانت تطبق باهتمام متزايد الإجراءات القضائية التي تتصل بالنظام المالي .

ولهذا نجد عقوبات هذه السلطة التشريعية شديدة عندما يتعلق الأمر بتزوير العملة أو تهريب الأموال (76) واقتراف السرقات ، فالمدن في هذه الحالات يعاقب بالضرب المبرح مع دفع الثمن مضاعف ، والمحتمل يعاقب بالضرب مع دفع المبلغ الذي ادعاه ، أما اللصوص والمزورون الذين لا يحرمون القوانين الاقتصادية والموازين والأسعار ، فكانوا يعاقبون بالموت ، وقد تصل العقوبة إلى حد الحرق . فايهود ملتبسون في مثل هذه الحالات غالبا ما يحرقون جزاء جرائمهم (77) .

8 — كانت المعاملات النقدية تتحكم في النظام المالي ، وبذلك اكسب النظام النقدي الجزائري في أواخر الفترة العثمانية أهمية كبيرة ، إذ أصبح من القضايا الحيوية في الحياة الاقتصادية .

ولكن هذا النظام النقدي نفسه لم يساهم بصورة فعالة في تطوير الأجهزة المالية للولاية الجزائرية ، لأنه لم يكن يخضع لقوانين تنظمه أو

75 - نفس المصدر : ص 116 .

(76) V. DE PARADIS, p. 20.

(77) SHAW, p. 179.

توجهه لخدمة الاقتصاد المحلي ، ولأنه كان أيضا يتأثر بالأوضاع التي كانت عليها العملة الجزائرية ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

— انعدام الوحدة الأساسية للعملة الجزائرية ، فقد كانت هناك أنواع عديدة للعملة (78) ، كل منها يستمد قيمته من نوع المعدن الثمين المتكون منه ، ومن مواصفات وزنه وحجمه ، وعلى مدى قدرته على الصمود أمام بقية النقود المحلية والأجنبية .

— كانت الجزائر سواقا حرة للنعامل النقدي ، وغد استفادت من ذلك المصالح الاقتصادية الأجنبية ، فبادرت الى تصدير النقود المعدنية مقابل استيراد السلع والبضائع ، وقد ساعدها على ذلك اقبال السكان المتزايد على النقود الأجنبية (79) اعتقادا منهم بأنها أجود وأضمن لهم .

— ظلت العملة الجزائرية نادرة بالأسواق لأسباب منها اختفاء المعدن الثمين ، ومنافسة النقود الأجنبية ، وتضرر سمعتها من مافسة النقود المزورة والمنشوشة ، التي كانت تتسرب الى المدن الجزائرية من المناطق الداخلية بجزيرة أو من بعض مدن جنوب فرنسا (80) .

وقد ساعدت هذه الظروف على بقاء النقود المعدنية مجمعة في صناديق أغنياء اليهود والحضر ، أو متراكمة في الخزينة العامة ، وبذلك انعدمت روح المبادرة الاقتصادية ، وأقبل الناس على الادخار ، وأصبحت البوادي والأرياف تفضل مبدأ المقايضة على كل تعامل نقدي غير مأمون العواقب .

(78) G. DEBUSSY, p. 135.

(79) D. THAINVILLE, p. 142.

— G. DE BUSSY, p. 137.

(80) ERNEST-PICARD, p. 47.

— *Moniteur Universel*, n° 157, 6 Jun (1845).

— SAYOUS, p. 63, d'après Ferrugla de Candia, p. 234.

بينما العملات الورقية لم تستطع أن تفرض وجودها ، فهي لم تتعد كونها نوعا من السندات والحوالات المالية في أيدي التجار والشركات الأجنبية المتعاملة مع الخارج .

ومع هذا فإن النظام النقدي حصلنا على القول بأن الولاية الجزائرية كانت تتمتع باستقلال تام عن الدولة العثمانية .

فمظاهر السيادة الجزائرية في المجال المالي كانت تتمثل في وجود دار السكة المكلفة بضرب النقود المحلية المتميزة عن غيرها من العملات العثمانية والأوربية على حد سواء .

كما كان للولاية الجزائرية خزانة عامة تعكس السياسة المالية ذات الطابع المركزي ، وتضم ثروات هامة أثارت أطماع ودسائس السلك الديبلوماسي الأوربي بالجزائر ، مما جعلها تؤثر ، ولو بصورة غير مباشرة ، في تقرير مصير الولاية الجزائرية (81) ، فليس من المعقول أن تسير دولة أوربية جيشا من حوالي أربعين ألف جندي من أجل ضربة مروحة .

81 - أجرى السيد امري دراسة ربط فيها قضية الخزينة الجزائرية بالاحتلال الفرنسي ، قد تساعد على تسليط بعض الاصواء على أهمية الخزينة ، انظر :

— EMERIT, « Une cause ».

الملاحق

جداول - لوحات - خرائط

- جدول بأسعار بعض الحاجب المتداولة .
- جدول المقاييس والمكاييل والموازين .
- نشرة فرنسية لتحديد أسعار النقود الجزائرية بتاريخ 7 ماي 1830 ،
- لوحة : الخطوط البيانية تتطور النشاط البحري للولاية الجزائرية .
- مخطط : حصن القصبة ، الطابق الأرضي حيث توجد الخزينة العامة ومخازن البايليك .
- خريطة : استعمالات الأرض في أواخر الفترة العثمانية ،
- خريطة : ضرائب القطاع الريفي بالجزائر ، في أوائل القرن التاسع عشر .
- خريطة : ملكيات البايليك « عزل البايليك » بالشرق الجزائري .
- خريطة : الجزائر الوسطى في أواخر العهد العثماني .
- خريطة : توزيع السكان بالجزائر في أوائل القرن التاسع عشر .
- خريطة : المواصلات والتقسيم الإداري بالولاية الجزائرية .
- لوحة : تمثل بعض أقطار النقدية المضروبة في الجزائر العثمانية « القطع الفضية والنحاسية » .
- لوحة : تمثل بعض القطع النقدية المضروبة في الجزائر العثمانية « القطع الذهبية » .
- لوحة : تمثل أهم النقود التونسية المستعملة بالجزائر العثمانية .
- النص العربي والفرنسي لرسوم عام 1834 القاضي بتحديد استعمال النقود الجزائرية في الفترة العثمانية ، والصادر بتاريخ 4 جانفي 1834 بالجريدة الرسمية .

(1) جدول بأسعار بعض الحاجات المتداولة

الحاجات المتداولة	الأسعار المعمول بها
1 - المواشي والحيوانات الباجنة :	
- البقرة الواحدة	4 أو 5 ر.
	5 أو 6 ق .
	8 صو
- الخروف الواحد	5 ث . ب
	10 صو
	4 ف
- الخروف : الربيع منه أو الطابق	20 الى 24 صو
- الخروف : الكيلو منه	30 ص في الشتاء
- الدجاجة الواحدة	2 ص
- زوجا حمام	1 ب أو 9 صو
- بيضة واحدة	10 قل
	16 قل
2 - المواد الغذائية :	
- القمح : هكل	على الاكثر 8 ف
- الصاع	من 1 ر الى 15 ر
- الخبز : النوع الرفيع	خبزة 10 أوقيات = 1 صو
- النوع الرديء	من الشعير للعساكر : 10
	خبزات = 1 صو
- الملح : الرطل	2 ص
- الربعية	15 در . أو 20 صو
بقية المواد الغذائية :	
- التمر : الرطل	25 ر.
- الزيت : اللتر	25 ر 0 ف .
- القلة	2 ب . ش .
- الرطل الجبلي	5 صو .
- الكسكس : القنطار	5 ب . ش
- الارز : القفة	29 ب . ش

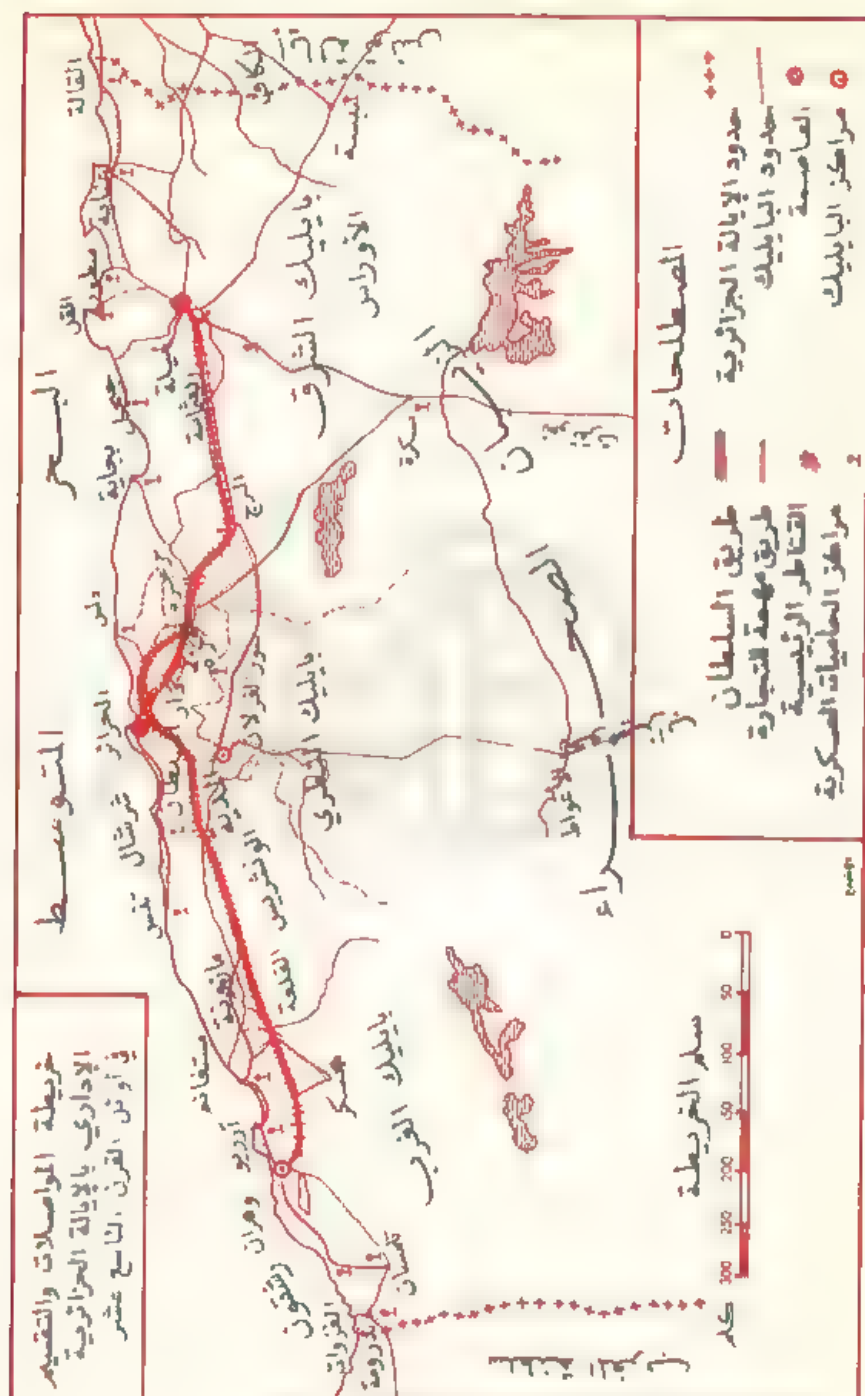
الاسعار المعمول بها	الحاجات المتداولة
	3 - الفواكه :
100 كلغ = 3 ف .	- التين
الرطل = 0.1 ف .	- التين الأخضر
100 كلغ = 3 ف .	- اللوز
100 كلغ = 4 ف .	- الربيب
الرطل = 0.5 ف .	- العنب
القنطار = 23 م . سنة 1788	- العنب
القنطار = 6 ف .	- الزيتون الأخضر
القنطار = 3 ف .	- الزيتون الأسود
100 حبة = 1.50 ف .	- البرتقال
100 حبة = 0.75 ف .	- الليمون
100 حبة = 2 ف .	- العناب
100 حبة = 0.60 ف .	- الخوخ
	4 - الخضار :
100 حبة = 0.30 ف	- البصل
100 حبة = 1 ف	- الطماطم
100 حبة = 1 ف	- الخيار
	5 - المواد الأولية القابلة للتصدير :
40 كلغ = 40 ف	- الصوف
هكل = 12 ف	- الحبوب المحفوظة في الطامير
40 كلغ = 64 ف	- للتصدير
40 كلغ = 165 ف	- الجلود
	- الشمع

- A.N.P. F. 80, Notes sur Alger, monnaies, poids, mesures.
— V. DE PARADIS, p. 26.
— Tachriffat, 50.
— BOUTIN, p. 81.
— Souvenir d'un officier français, p. 36.
— BAUDICOUR, *La colonisation*, p. 43-45.
— CLAUZEL, p. 143.
— GRAMMONT, (H. D De), *Relations entre la France et la régence d'Alger*
p. 88.

1 - جدول المقاييس والكمال والموازن

انواعها	ما يعادلها	استعملاتها
(1) الاوزان :		
القيراط	0ر207 غ	للناس
المئقال	4ر669 غ	للذهب
الرطل الفضي	797ر435 غ	الفضة والجواهر
الرطل العطارى	446ر080 غ أو	للسلع والبضائع
	506ر880 غ	للخضر والفواكه واللحوم
الرطل الخضارى	614ر340 غ أو	والخبز
	639ر453 غ	لزبدة والتمور والزيت
الرطل الكبير	921ر510 غ	للاوزان الثقيلة ، وهو يختلف
القنطار العطارى	54ر608 كلف	من مكان لآخر ، فقنطار
القنطار الخضارى	61ر434 كلف	مدينة الجزائر يساوي
القنطار الكبير	92ر151 كلف	130 كلف مرسىلى ،
		وقنطار مدينسة عنابة
		يساوي 120 كلف مرسىلى
(2) الكمايل :		
الد	0ر075 ل	للزيت . تنقسم الى النصف
القلة	16ر66 ل أو	- الربع - الثمن .
الصاع	18ر17 ل	ينقسم الى النصف - الربع
القفيز او القيسة	48ر80 ل	- الثمن .
	300 كلف	ينقسم الى النصف - الربع
		- الثمن .
(3) الاطوال :		
الذراع التركى	0ر070 م	للاقمشة الحريرية والكتانية
الذراع العربى	0ر520 م أو 0ر480 م	والاشياء المطرزة والموشاة
الذراع القياسى أو		للاقمشة القطنية والحبال .
الذراع التمسكى	0ر633 م أو 0ر640 م	يستعمله أصحاب الدكاكين .





مخطط حصن القصبة = الطابق الأرضي حيث
توجد: الخزينة العامة ومخازن البايالك .



18 مركز حراسة

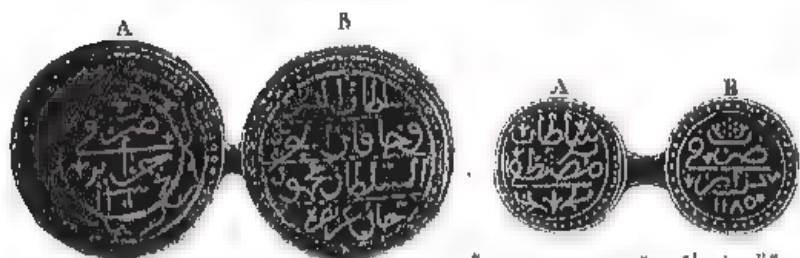
- توضيحات
- 1 قاعة الديوان
 - 2 رواق الديوان
 - 3 الخزينة العامة
 - 4 مخازن الداي
 - 5 مطبخ الداي
 - 6 مخازن ودواوين
 - 7 مسجد
 - 8 مستودع البارود
 - 9 كشك
 - 10 مساكن الخدم
 - 11 الاصطلات
 - 12 قاعة سلاح وعتاد
 - 13 مساكن مخصصة لباي
وهواري قسنطينة
 - 14 عين ماء
 - 15 مدخل القصبة
 - 16 مياج محصن
 - 17 حدائق



حزينة القصبة

ملحق رقم :

1 - نماذج من العملة الجزائرية المصروبة بدار السكة من 1144 الى 1240 هـ (1731 - 1824)



ريال بوجو « فضة » ضرب
بالجزائر سنة 1238

بدقة شيك « ربع بوجو »
النوع القديم « فضة » ضرب
بالجزائر 1185 هـ



زوج دراهم صفاء
« اثنين : اسبرشيك »
نحاس ، الجزائر 1237



خروبة « نحاس مفلح
بالفضة » مصروبة
بالجزائر 1237 هـ



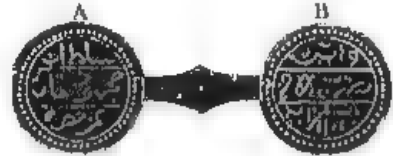
زوج بوجو «دورو في الجزائر»
(فضة) ضرب بالجزائر 1238 هـ

ملحق رقم :

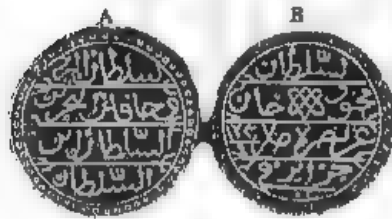
2 - نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة
1144 - 1240 هـ 1731 - 1824 م



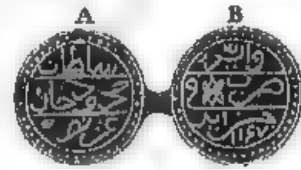
خمس دراهم صغار
ضرب بالجزائر 1137 هـ



نصف سلطاني «النوع القديم»
ذهب ، ضرب بالجزائر 1144 هـ



سلطاني «سكة الجزائر»
ذهب ، ضرب بالجزائر
1237 هـ



نصف سلطاني أو نصف
سكة ذهب ، ضرب
بالجزائر 1147 هـ



نصف سلطاني « ذهب »
ضرب بالجزائر 1237 هـ



ربع سلطاني «ربع سكة»
ضرب بالجزائر 1240 هـ

ملحق رقم : 13

لوحة تمثل بعض النقود التونسية المستعملة بالإيالة الجزائرية

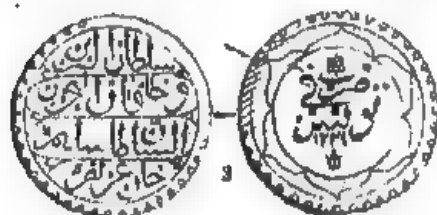
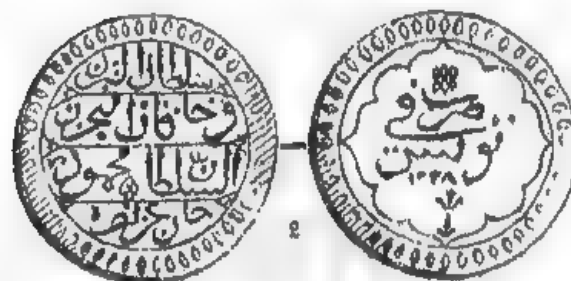
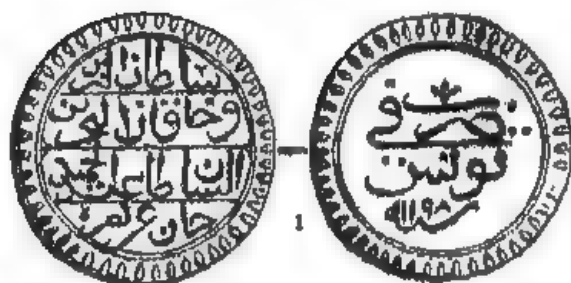


أ - نقود تونسية مضروبة في عهد الباي علي بن حسين ، 9 : فلس
« نحاس » باسم السلطان مصطفى (1186 هـ) 106 - سلطاني « ذهب »
باسم السلطان مصطفى (1181) ، « الفليس » « نحاس » باسم السلطان
مصطفى (1191 هـ) .

ب - نقود تونسية مضروبة في عهد محمود باشا (1782 - 1814)
من نوع القروش العضية ، 1 - باسم السلطان عبد الحميد « 1198 هـ » .
2 - باسم السلطان محمود « 1228 هـ » . 3 - باسم السلطان سليم
« 1221 » . عن : Hugon (H). Les Emblèmes des Beys de Tunis,
E. Leroux, Paris 1913, p. 19 et 21



- N° 1. Masri carré d'argent, date illisible, sultan Ahmed ben Mohamed (2 sultans ont porté ce nom : le 1^{er} de 1603 à 1617, le 2^e de 1703 à 1730).
 N° 2. Hussein, 1^{er} bey husseinite : 1/1 piastre argent, 1140. Sultan Ahmed
 N° 3. Ali, 2^e bey husseinite : qasbi cuivre, 1157.
 N° 4. Ali, 2^e bey husseinite : 1/8 piastre argent. Sultan Mahmoud, 1153.
 N° 5. Ali, 2^e bey husseinite : 1/4 piastre argent. Sultan Mahmoud, 1150.
 N° 6. Ali, 2^e bey husseinite : caroubé argent. Sultan Mahmoud, 1167.
 N° 7-8. Ali ben Hussein, 4^e bey : qsaças cuivre. Tunis, 1173-1180.
 N° 9. Ali ben Hussein, 4^e bey : fels cuivre. Sultan Mustapha, 1186.
 N° 10. Ali ben Hussein, 4^e bey : sultan or. Sultan Mustapha, 1181.
 N° 11. Ali ben Hussein, 4^e bey : fels cuivre. Sultan Abdulhamid, 1191.



- N° 1. Hamouda Pacha, 5^e bey : piastre argent Sultan Abdulhamid, 1198 --
10 grammes.
N° 2. Hamouda Pacha, 5^e bey : piastre argent Sultan Mahmoud, 1278, --
13 gr. 1/2
N° 3. Hamouda Pacha, 5^e bey : 1/3 piastre argent Sultan Selim, 1281 --
7 gr. 60.

علم الناس

الأمر الذي وقع بتاريخ ١٤ يولي^{١٨٢٩} عام لأجل السكة القديمة وهو أن الريال الذي يسوى ستة افرانك او ثلثه افرانك الريال الذي يسوى اواربعه او عشرين او قناش او ستة سولدى وايضا الريال ذهب متساع ثمانين اواربعين فرانك م يجوز في تاريخ اول يولي^{١٨٣٤} عام ولكن الخزانجى والصايجيه الذين يقبلوا دراهم المخزن ياخذوهم بسومتهم المعروفة الى مدة اول يولي^{١٨٣٤} الآتى فمن هذا المدة لم يقبلوهم الا بسومه المزان م سكة الفضة بسوم مايه وثمانيه وسبعين فرانك وثلثه وخمسين سنتيم الكيلوگرام وسكة الذهب ثلاث الاف واحد وتسعين فرانك الكيلوگرام على ما تأمر في ١٧ براريال عام بخصوص تعيين السكة م حتى امر م خرج في دولة الجزاير لأجل ريال الذي يسوى ثلاثين صولدى وريال الذي يسوى خمشتاش صولدى ونعلم ايضا الناس ان هذا الرياله يجوزوا كما زمان الصابف والخزانجى يقبلوهم بسومتهم ٥

L'article unique de la loi du 14 juin 1829, relative au cours des anciennes monnaies, est ainsi conçu :

« Les écus de six livres, trois livres, les pièces
» de vingt-quatre sous, douze sous et six sous
» tournois, ainsi que les pièces d'or de quarante-
» huit livres, de vingt-quatre livres et de douze
» livres, cesseront d'avoir cours forcé pour leur
» valeur nominale actuelle, au 1^{er} avril 1834.
» Néanmoins, les percepteurs, receveurs parti-
» culiers et généraux, les recevront au compte du
» Gouvernement pour leur valeur nominale ac-
» tuelle jusqu'au 1^{er} juillet suivant. A compter de
» cette époque, ils ne seront plus reçus aux hôtels
» des monnaies que pour le poids qu'ils auront
» conservé, savoir : les espèces d'argent comme
» lingots, et payées comme lingots au titre de
» neuf cent-sept millièmes, sur le pied de cent
» quatre vingt-dix-huit francs cinquante-trois cen-
» times le kilogramme; et les espèces d'or au titre
» de neuf cents millièmes, sur le pied de trois
» mille quatre-vingt-onze francs le kilogramme,
» conformément au tarif du 17 prairial an xi. »

Aucune autre disposition de loi ou d'ordonnance n'ayant été publiée dans la régence, en ce qui concerne les pièces de trente et de quinze sous, le public est prévenu qu'elles doivent continuer d'avoir cours et qu'elles seront reçues comme par le passé dans toutes les caisses du gouvernement.

Le présent avis traduit dans les deux langues, sera immédiatement publié et affiché et répété dans les deux *Moniteurs* qui suivront sa date

Alger, le 31 décembre 1833.

Le Maître des requêtes,
Intendant civil de la régence d'Alger,
GENTY.

[illegible]

APPROVED,
by Special Agent in Charge,
C-DEPARTMENT

Les Femmes de la Communauté Mennonite

[illegible]

المصادر المعتمدة في جدول المقاييس والمكاييل والموازين :

- A.N.P. F. 80. Notes sur Alger, monnaies, poids, mesures.
- BOUTIN, p. 82.
- DUSGATE, p. 5-7.
- *Aperçu*, p. 149.
- ROZET, T. III, p. 106-107

ملحق رقم : 14

النص العربي والفرنسي لرسوم عام 1834 ، القاضي بتحديد استعمال النقود الجزائرية في الفترة العثمانية ، والصادر بتاريخ (4 جانفي 1843)
بالجريدة الرسمية *Moniteur algérien* عن المقتصد المدني للولاية الجزائرية
السيد جانتني Genty

ببليوغرافية البحث

– نبذة عن المصادر :

1 – دور المحفوظات :

أ – محفوظات دار ولاية الجزائر العاصمة – سابقا – مديرية الوثائق الوطنية بقصر الحكومة – حاليا –

ب – المحفوظات الوطنية بباريس .

ج – محفوظات وزارة الحربية الفرنسية بفانسان

د – محفوظات ما ورام البحر هايكس آن – بروفانس

هـ – محفوظات الفرقة التجارية بمرسيليا

2 – مخطوطات مربية :

3 – الكتب المطبوعة بالعربية :

4 – الكتب المطبوعة باللغة الأجنبية :

أ – المعاصرة والقريبة من فترة البحث

ب – المتأخرة عن فترة البحث

5 – المقالات بالعربية

6 – المقالات باللغة الأجنبية

7 – مراجع عامة

نبذة عن المصادر

لم يحظ النظام المالي ، موضوع هذه الرسالة ، بدراسات متخصصة ، ولم يلق العناية اللائقة به من طرف الباحثين ، وذلك راجع أساسا الى طبيعة المصادر المتطوعة بالحياة المالية للجزائر العثمانية .

فهذه المصادر ، فضلا عن ندرتها ، فان الموجود منها عبارة عن نتف من المعلومات المتفرقة ، من الصعب على الباحث حصرها والخروج منها بنتائج ذات مدلول تاريخي محدد .

وترجع المصادر عند ترتيبها الى الاصناف التالية :

1 - المحفوظات الوطنية والأجنبية :

فالمحفوظات الوطنية تتمثل في سجلات بيت المال وسجلات البايك ، المودعة بدار ولاية الجزائر سابقا ، وقصر الحكومة حاليا . وهي مع كثرة دفاتها (بيت المال 64 دفترا ، واسايك 386 دفترا) ، وأهمية الأخبار التي تتضمنها عن مداخل الدولة ونفقاتها ، والتفاصيل التي تحتويها عن الجوانب المالية ووجوه الحياة الاقتصادية للبلاد الجزائرية قبل الاحتلال ، فان الاستفادة منها صعبة ، وذلك لتبعثر وتداخل المعلومات المسجلة فيها ، وعدم التسلسل التاريخي لها .

وقد تصفحنا الدفاتر الموضوعة باللغة العربية وهي جل الدفاتر ، واستمنا لمعرفة مضمون باقي الدفاتر التركية بالذكثور بسند الجليل التميمي ، الذي مكنا من الاطلاع على الفهرس العام لتلك الدفاتر .

اما المحفوظات الأجنبية التي رجعنا اليها في هذا البحث ، فهي :

- المحفوظات الوطنية ببافيس .

- محفوظات وزارة الحربية بفانسان .

- محفوظات المرفة التجارية بمرسيليا .

- محفوظات ما وراء البحار بايكس - آن - بروفانس .

والجدير بالذكر أن هذه المحفوظات تتضمن تقارير ومعلومات ذات فائدة في الحياة المالية للإيالة . وقد استعنا بها لتطوير البحث مع شيء من الحذر والنعمن ، لأنها تعكس الجانب الذي يهم الدول الأوروبية من الاقتصاد الجزائري فقط .

2 - المخطوطات :

ويغلب عليها السرد للأحداث على الطريقة التقليدية دون التركيز على القضايا المالية ، باستثناء مخطوطين كان لهما فائدة في هذا البحث ، وهما : مخطوط سنين القحط والسفبة ببلد قسنطينة ، لمحمد الصالح العنري ، ومخطوط مجموعة أوامر تركية مؤلف مجهول .

3 - المصادر المعاصرة المطبوعة :

وهي صنفان : صنف موضوع باللغة العربية ، والصنف الآخر مكتوب باللغات الأجنبية .

فالمصادر المكتوبة أصلا بالعربية ذات أهمية في الموضوع مثل « الشفر الجماني » لابن سحنون ، و « المرأة » لحمدان خوجة ، و « دفتر التشريفات و « مذكرات نقيب الاشراف » .

ويلاحظ أن الانتفاع بالمصدرين الآخرين كان محدودا بعض الشيء ، وذلك لأننا اضطررنا إلى الاعتماد على ما نشر من دفتر التشريفات من طرف السيد دوفو سنة 1852 ، بعد أن استحال جمع معلومات ذات فائدة من الدفاتر الأصلية المتداخلة .

أما مذكرات نقيب الاشراف للحاج أحمد الشريف الزهار (1781 - 1872) فقد استعنا بها لنشر منها الأستاذ أحمد توفيق المدني في كتابه : محمد عثمان باشا ، وهو في الحقيقة القسم المهم من المذكرات ، لتعرضه للأمور المالية في الفترة العثمانية ، وذلك لعدم التمكن من الاطلاع على النسخة الأصلية الوحيدة والموجودة في حوزة الأستاذ توفيق المدني (1) ونعتقد أن طريقة الاستفادة من هذين المصدرين لا تؤثر على نتيجة البحث .

أما باقي الكتب المعاصرة لفترة البحث ، فإننا حاولنا الانتفاع بها قدر الامكان ، مع أنها لا تشمل سوى اشارات قليلة ومتفرقة من الأحوال المالية لا يمكن أن تعطي صورة متكاملة لتعامل الدني للبلاد .

ويضاف إلى المصادر المعاصرة ، مصادر أخرى معاصرة أيضا ، مدونة باللغات الأجنبية ، أغلبها كان وصفا لمشاهدات وتقارير رحلات لبعض

الرحالة والدبلوماسيين ورجال الدين ، ومن أهم هذه الكتب الأجنبية التي تضمنت معلومات عن الأنظمة المالية كتب : شاو ، ولوجي دوتاسي ، وشالير .

وقد اعتمدنا فيما يخص كتاب السيد شاو على طبعتين ، طبعة لاهاي الفرنسية 1743 ، وهي طبق الأصل ، وطبعة باريس 1830 التي قام بإخراجها مع الترجمة والتحقيق السيد مالك كارتي ، حرصا منا على الانتفاع بتعليقات وإضافات المترجم ، لقربها من الفترة الزمنية للبحث .

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أنني أخضعت المصادر الأجنبية المعاصرة للفحص والتحري ، بالإضافة إلى أن الإحصاءات والاحكام التاريخية المستخلصة من هذه الكتب الأجنبية أخذت لتؤكد الخط العام للرسالة ، دون أن يكون لها أدنى تأثير على ما توصلنا إليه من استنتاجات ، فهي تعتبر معلومات توضيحية مساعدة أكثر منها معلومات أساسية يقوم عليها صلب الرسالة .

وحتى نستطيع أن نضع هذه المصادر المعاصرة الأجنبية في مكانها المناسب من فترة البحث فإننا نشير إلى أصحاب هذه الكتب مرتبين زمنيا حسب الفترة التي تعرفوا فيها على الإيالة الجزائرية ، وهي فترة تمتد من منتصف القرن السابع عشر إلى الاحتلال الفرنسي :

— الأب دان : 1634

— الدكتور شاو : 1720 — 1732

— بايصونال : 1724 — 1725

— لوجي دوتاسي : 1725

— دي فونتان : 1783 — 1786

— لابي بوراي : 1785 — 1786

— لابي راينال : 1788 — 1790

— القنصل كيرسي : 1791

— بوتان : 1808

— دي بوا تانفيل : 1809

— شالير : 1826 .

ويضاف الى الكتب الأجنبية المعاصرة ، كتب أخرى ظهرت في أوائل عهد الاحتلال تضمنت معلومات ذات صلة مباشرة بالبحث ، مثل جدول المؤسسات الفرنسية (1830 - 1844) ورحلات السيد روزي وتقعيد السيد روا .

والعامل المشترك لهذه الكتب الأجنبية سواء منها المعاصرة أو التي ظهرت مع الاحتلال ، هو معاداة الجرائر المثمانية ، والتمهيد للهيمنة الأوربية وتبرير لاحتلال الفرنسي ، حتى أن المعلومات التي جمعتها هذه الكتب كانت تقصد الى استكشاف الأمور أمام القوة الأجنبية الغازية ، لا خدمة للمعرفة في حد ذاتها ،

ولهذا كان موقف الباحث منها حرجا ، فلاقتباس منها في كثير من الأحيان يتم بعد ترو وتمعن .

4 - الكتب التاريخية والدراسات المتخصصة :

التي كان لها صلة بعرة البحث ، أو التي تعرضت لبعض جوانب النظام المالي ، وهي تمتاز بكثرتها وتنوعها لا سيما ما كتب منها باللغات الأجنبية .

وقد رجعنا اليها عندما اضطررنا الى استكمال رسم الخطوط الثانوية لنظام المالي ، أو ايضاح بعض القضايا المالية من الموضوع ، دون أن نعتمدها كمصادر أساسية نستقي منها مادة البحث ، أو يكون لها تأثير على ما توصلنا اليه من أحكام واستنتاجات .

وفي الأخير رأينا من المفيد أن نثبت قائمة مختصرة لبعض المراجع العلمية المساعداة على البحث التاريخي لتكتمل الفائدة بهذه البibliوغرافيا .

1 - دور المحفوظات

1 - محفوظات دار ولاية الجزائر العاصمة «سابقا»
ومديرية الوثائق الوطنية بقصر الحكومة «حاليا»

1 - سجلات بيت المال :

دفتر 4 : التركات التي آلت الى بيت المال مع ذكر أسماء الهالكين
والورثة ، مرتبة زمنيا (1214-1233 هـ) .

دفتر 6 : سوق الرقيق ، والتركات تحت اشراف سليمان بيت المالجي
(1233 - 1241 هـ) .

دفتر 27 : الزكوات والامشار والمعاملات التجارية لبيت المال ،
التركات (1170 - 1258 هـ) .

2 - سجلات البايليك :

دفتر 1 : مدخول ضرائب المؤسسات الاجنبية والزرمة العبلية ،
(1112 - 1242 هـ) ، (1700-1829 م) ، (تركي) .

دفتر 2 : الضرائب التي كان يدفعها التونسيون في عهد ملي باشا باي ،
ارسال زيت تونس الى الجزائر ، 1160 - 1175 هـ ،
1747 - 1762 م (تركي) .

دفتر 3 : مرتبات رؤساء البحر المدفعيين ، ضرائب الدولة على اليهود ..
مداخيل بيع المرجان بعنابة .. شراء البارود للبلاد .. بيع
الصوف للانكليز ، ضرائب اودعت خزانة الدولة .. 1236-
1245 هـ ، 1820 - 1830 م (تركي) .

دفتر 4 : شراء البلاد للسفن والمدافع ، مرتبات المدفعيين .. واردات
وصادرات البلاد ، غنائم القرصنة البحرية .. 1235 -
1245 هـ / 1820 - 1830 م (تركي) .

دفتر 10 : شراء الزيت والصابون ، المصاريف السنوية لحفظ القلاع الأربع ، ضرب عملة جديدة ، تخفيض جديد للعملة ، أداء الجمارك على السفن الأجنبية ، ضرائب يدفعها شيوخ البلد ، مصاريف عامة للدولة .. 1207 - 1245 هـ / 1793 - 1830 م (تركي) .

دفتر 11 : الضرائب ، بيع منتجات البلاد ، شراء منتجات مختلفة من الخارج .. 1217 - 1252 هـ / 1830 - 1837 م (عربي) .

دفتر 12 : ضرائب تدفعها القبائل ، معلومات تتعلق بالقبائل .. 1137 - 1140 هـ / 1724 - 1727 م (عربي) .

دفتر 13 : انخفاض العملة في عهد الباشا الحاج علي ، ضرب عملة جديدة 1226 / 1811 م .

دفتر 18 : مصاريف السفن الحربية للدولة الجزائرية 1237 هـ (تركي) .

دفتر 20 : جمارك على البضائع المستوردة 1232 - 1236 هـ / 1818 - 1821 م (تركي) .

دفتر 24 : صدقات للفقراء ، مصاريف 1233 - 1238 هـ / 1818 - 1822 م (عربي) .

دفتر 25 : ما تدفعه القبائل من ضرائب عينية 1237 - 1239 هـ .

دفتر 67 : مصاريف الدولة في مختلف شؤونها مرتبة من 1079 الى 1196 هـ .

دفتر 68 : مرتبات بعض الموظفين عند الدولة الجزائرية 1091 هـ .

دفتر 69 : مرتبات أئمة ومعلمي الجامع الكبير وغيرهم 1085 هـ / 1675 م .

دفتر 70 : مصاريف تتعلق بمصلحة المياه « السواقي » ، تسليم مرتبات المعلمين الشهرية 1079 - 1090 هـ / 1668 - 1679 م .

دفتر 73 : تقايد تتعلق بكراء الاملاك الوقوفة على الفقراء والايتمام
وعلى الحرمين الشريفين مع ذكر أسماء الدور والمحلات
التجارية 1212 - 1221 هـ .

دفتر 90 : ما يسدده البايات الثلاث من دنوش الى الجزائر العاصمة
كميات البارود التي سلمت الى بايلىك الغرب ، هدايا الى
الباب العالي 1206 - 1240 هـ / 1791 - 1824 م .

دفتر 240 : تقايد وحسابات تتعلق بمرتبات الائمة والمعلمين والخطباء
1142 - 1147 هـ .

دفتر 245 : مدفوعات زكاة الحبوب ومصاريف الحرايين 1163 هـ

دفتر 267 : مصاريف تتعلق باصلاح الارقة والسواقي وغير ذلك
1147 هـ

دفتر 385 : تقايد وحسابات تتعلق بمصاريف المياه والعيون والسواقي
1118 - 1126 هـ

دفتر 387 : تقايد تتعلق بمصاريف الاوقاف ورواتب بعض الموظفين
1199 - 1209 هـ .

ب - المحفوظات الوطنية بباريس

A.N.P

- 1 — A. Etta B III 301. Résultat de la pêche du corail dans les eaux des concessions d'Afrique depuis 1817 jusqu'en 1826 — Mémoire sur les concessions, 15 Juin 1821.
- 2) — F 80 970. Tarif des monnaies en usage en Afrique suivi de notes statistiques sur Alger. « monnaies, poids et mesures ». Instruction sommaire sur l'assiette de l'impôt en Algérie et sur la recherche des immeubles et biens meubles de toute nature provenant de l'ancien beylik, Alger 1842.
- 4 — F 80 1760. Commerce avant la conquête « 5^e période ».
- 5 — F 80 1822. Résumé des recherches sur l'impôts, particulièrement dans le Tell oriental et dans le Tell occidental, par Mr. le Recteur Warnier 1841.
- 6 — F 80 2039. Cartes manuscrites, cartes de détail et plan urbains 1847-1895.

ملاحظة : مجموعة « F80 » نقلت في المدة الاخيرة الى ارشيف ما وراء البحر
باكس - آن - بروفانس ، ما عدا قسم الخرائط منها .

ج - محفوظات وزارة الحرب الفرنسية بغاتسان (باريس)

A.M.G.

Série H « Algérie »

- H 1 225. Armée d'Afrique finance, inventaire du trésor de la régence d'Alger, procès-verbal de la commission Tholozé-Férino, Denniée.
- H 1 225. Discription de la ville de Constantine corrigée sur les travaux renseignement, capitaine d'état major, P. Hypolite, Mars 1832.
- H 1 226. Rapport Rousseau sur le système monétaire de Constantine, 29 Septembre 1838.
- H 1 227. Notice sur la province de Constantine, organisation administrative et financière sans date postérieur à 1839.
- H 1 1825. Maison de commerce de Me Paret.

د - محفوظات ما وراء البحار بايكس - آن - بروفانس

A.O.M.

أهم الملفات التي كان لها اتصال بالبحث تحمل الأرقام التالية :

- B 16 à B 35.
- B 371 à B 2 120.
- 3 B 2 à B 28 et 3 B 1592.

أما مضمون الدفاتر التي انتفعت بها فهي :

- Tableau numérique des bateaux de divers nations qui ont été employés à la pêche du corail pendant l'hiver de 1822 à 1823 et été de 1822.
- Etat des objets composant les présents offert à Ahmed Bey de Constantine.
- Entrée des laines de Constantine 1820.
- Entrée des laines de Constantine 1820.
1817.

رسالة محمد خوجة وكيل الحرج الى مركنتية عنابة بتاريخ جويلية
1827 .

هـ - محفوظات الفرفة التجارية بهرسيلىا

A.CH.C.M.

- Fonds XI Dossier de l'Algérie avant 1830.
Concession d'Afrique, rapport de M. Paret 1827.
Concession d'Afrique, rapport du consul général.
- L. III Commerce, concession d'Afrique régence d'Alger.
Consulat général, état général approximative des dépenses
des frais où à faire pour le commerce.
- L. III Compagnie royal d'Afrique, Barbarie (1768-1774).
1774).
Compagnie royale d'Afrique mémoire 1768, dossier « Pias-
tre ».
Compagnie royale d'Afrique, journal de la Calle.

2 - مخطوطات عربية

- أحمد بي ، الحاج : رسائل أحمد باي الى حسين داي 1241 هـ - 1245 هـ . والي أحمد بن حمزة آغا ابراهيم الخزناجي ، مخطوط رقم 1642 ، بالكتبة الوطنية الجزائرية .
- التميمي ، عبد الجليل : فهرس موجز للوثائق العربية والتركية . دراسة غير مطبوعة .
- الزبيري ، محمد العربي : التجارة الخارجية الشرق الجزائري قبل الاحتلال 1792 - 1830 ، أطروحة غير مطبوعة ، الجزائر 1972 .
- العنتري ، محمد الصالح : تاريخ قسنطينة من دخول الاتراك الى الفتح الفرنسي ، مخطوط رقم 2320 ، بالكتبة الوطنية الجزائرية .
- العنتري ، محمد الصالح : سنين الفخط والمسفة ببلد قسنطينة . مخطوط رقم 2330 ، بالكتبة الوطنية الجزائرية .
- مجهول : شذرات في الحسبة ، مخطوط رقم 1376 ، بالكتبة الوطنية الجزائرية .
- مجهول : مجموعة أوامر تركية تحت اسم كتاب فنون بالجزائر على الاسواق وغيرها ، مخطوط رقم 1378 ، بالكتبة الوطنية الجزائرية .
- محمد الكاتب : دفتر تشریفات من الدای شعبان سنة 1103 هـ الى الغزو الفرنسي ، كتبه محمد الكاتب ، مخطوط تحت رقم 1649 ، بالكتبة الوطنية الجزائرية ، ترجم قسم منه تحت اشراف دوفو سنة 1852 .

3 - الكتب المطبوعة بالعربية

- 1 - أبي ضياف ، أحمد بن : من اتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الامان ، ج 3 ، تونس 1964 .
- 2 - أحمد باي : مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوصربة ، تقديم وتحقيق وترجمة محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1973 .
- 3 - انيس ، محمد : الدولة العثمانية والشرق العربي 1514 - 1914 ، المكتبة الانجلو - مصرية ، القاهرة بدون تاريخ .
- 4 - التميمي ، عبد الجليل : بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 - 1871 ، الدار التونسية للنشر ، تونس 1972 .
- 5 - اجزائري ، احمد : كيف دخل الفرنسيون الجزائر ، وصف شاهد عيان ، نشر وتقديم صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت 1962 .
- 6 - الحصري ، ساطع : البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت 1960 .
- 7 - الدوري ، عبد العزيز : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، دار الطليعة ، بيروت 1969 .
- 8 - سحنون الراشدي ، أحمد بن محمد بن علي بن : الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي ، منشورات وزارة التعليم الاصيل ، سلسلة التراث ، قسنطينة 1973 .
- 9 - سعد الله ، أبو القاسم : تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث التاريخية والجغرافية ، القاهرة 1970 .

- 10 - شكري ، محمد فؤاد - عبد المقصود العيناني - سيد محمد خليل :
بناء دولة محمد علي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، دار الفكر
العربي ، القاهرة 1948 .
- 11 - عبد القادر ، نور الدين : صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم
عصورها إلى انتهاء العهد التركي ، نشر كلية الآداب الجزائرية ،
مطبعة البعث ، قسنطينة 1965 .
- 12 - عبد الرسول ، علي : المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء
الاقتصادي للدولة الإسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1968 .
- 13 - عبد الوهاب ، حسن حسني : ورقات عن الحضارة العربية بأفريقيا
التونسية ، الجزء الأول ، مكتبة المنار ، تونس 1965 .
- 14 - فارس ، محمد خير : تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى
الاحتلال الفرنسي ، مطابع ألف باء - الأديب ، دمشق 1969 .
- 15 - كوران ، أرجمنت : السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي
للجزائر ، ترجمة : عبد الجليل التيمي ، منشورات الجامعة
التونسية ، تونس 1970 .
- 16 - لقبال ، موسى : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ، نشأتها
وتطورها ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1971 .
- 17 - المبارك ، الشيخ الحاج أحمد : تاريخ حاضرة قسنطينة ، تصحيح
وتطبيق نور الدين عبد القادر ، الجزائر 1952 .
- 18 - المدني ، أحمد توفيق : حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا
1492 - 1792 ، وثائق ودراسات ، الشركة الجزائرية للنشر
والتوزيع ، قسنطينة 1968 .
- 19 - المدني ، أحمد توفيق : محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 -
1791 ، وخلاصة مفصلة عن تاريخ الجزائر في العصر التركي
وترجمة علمائها وأدبائها ، نشر المكتبة المصرية بالجزائر ، المطبعة
العربية بالجزائر ، الجزائر 1356 .
- 20 - الميلي ، مبارك بن محمد الهلالي : تاريخ الجزائر في القديم
والحديث ، ج 3 ، نشر مكتبة النهضة الجزائرية ، طبع بدران
وشركاه ، بيروت 1964 .

- 21 - الناصري ، أبو العباس أحمد بن خالد : كتاب الاستقصا لآخبار
دول المغرب الأقصى ، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري ،
الجزء الثامن ، دار الكتاب ، الدار البيضاء 1956 .
- 22 - نصر ، زكرياء أحمد : تطور النظام الاقتصادي ، مقدمة لدراسة
الاقتصاد السياسي ، ط 2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة
1965 .
- 23 - هطان اتلمساني ، أحمد بن : رحلة محمد الكبير باي الغرب إلى
الجنوب الصحراوي الجزائري ، تحقيق وتقديم محمد بن
سيد الكريم ، عالم الكتب ، القاهرة 1969 .
- 24 - يحي ، جلال ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 إلى 1960 ،
دار المعرفة ، القاهرة 1959 .
- 25 - يحي ، جلال : العالم العربي الحديث ، المدخل ، مجموعه المكتبة
التاريخية ، نشر دار المعارف ، القاهرة 1967 .

4 — الكتب المطبوعة باللغة الأجنبية

1 — العاصرة والقريبة من فترة البحث

- ALGERIE, *L'Algérie en 1830 vue à travers des témoignages de l'époque, documents algériens*, Alger 1957.
- *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger*, Paris 1830.
- BLANCHI (M.X.), *Relation de l'arrivée dans la rade d'Alger de vaisseau de la majesté la Provence*, Paris 1830.
- BOUTIN, *Reconnaissance de villes forts et batteries d'Alger*, publié par G. Esquer, Paris 1927.
- CLAUZEL (Général), *Observation du général Clauzel sur quelques actes de son commandement à Alger*, Paris 1831.
- Commission d'Afrique, *Procès-verbaux et rapports de la commission d'Afrique*, T. I et II, Imp. Royale, Paris 1834.
- Consulate (Les), *Règlement concernant les consulats la rédaction le commerce et la navigation des Français dans les échelles du Levant et de Barbarie*, Imp. Impériale, Paris 1812.
- Contremoulins (P.M. de Nantes), *Souvenirs d'un officier français prisonnier en Barbarie pendant les années (1811-1814)*, Anselin-Delaunay de langle, Paris 1830.
- DAN (P.), *Histoire de barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger, de Tunis, de Salé et de Tripoly*, seconde éd P. Rodet, Paris M. DC. XLIX.
- DAPPER (D'O D M), *Description de l'Afrique*, Wolfgang Amsterdam 1686.
- D'ARANDA (E.), *Relation de la captivité et liberté de sieur Emanuel d'Aranda jadis esclave à Alger*, J. Mommart, Bruxelles, 1962.

- DENNIEE (Le Baron), *Précis historique et administration de la campagne d'Afrique*, Delannay, Paris 1830.
- D'ESTRY (S.), *Histoire d'Alger*, 3^e éd. Mame 1845.
- DESFONTAINE et PAYSSONEL. *Voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger*, T. II, Gide Paris 1838.
- DEVOULX (A.). *Les archives du consulat général de France à Alger, recueil de document inédit*, Bastide, Alger 1865.
- DUBOIS THAINVILLE. *Mémoire sur Alger* 1809. Publié par G. Esquer, Paris 1927.
- DUSGATE (R.). *Notice sur les poids, mesures et monnaies de Tunis et leurs rapports avec ceux de France et d'Angleterre*, Barrois, l'imé, Paris 1832.
- FLANDIN (J.B.). *Notice sur la prise de possession des trésors de la régence d'Alger*, Paris 1848.
- FLANDIN (J.B.). *Prise de possession des trésors d'Alger*, Paris 1834.
- FRANÇOIS LACROUTES (J.B.). *Notes sur Alger à l'occasion de budget pour l'année 1836* Le poussiélgne, Paris 1835.
- GENTY DE BESSY (M.P.) *De l'établissement des Français dans la régence d'Alger*. T. I et II, 2^e éd., Paris 1839.
- HAEDO (Fray Diègo de). *Histoire des rois d'Alger épitome de los Reyes de argel*, tra. et annotée (H.D. de) Grammont. A. Jourdan, Alger 1881.
- HAMDANE BEN-OTIFAN KHODJA (Sidy). *Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger*, intitulé en arabe, le miroir, T. I, Goetschy Fils, Paris 1833.
- *Itinéraire de Royaume d'Alger*. J.M.H.B., second tirage, Toulon 1830.
- KERCY. *Mémoire sur Alger* 1791, publié par G. Esquet Champion, Paris 1927.
- LA BORD (Le Conte de) *Sur la guerre actuelle avec la régence d'Alger*, Paris 1830.

- LAUGER DE TASSY. *Histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816*, Pitan, Paris 1830
- LE FÈVRE (J.). *Histoire des dernières révolutions du royaume de Tunis et des mouvements du royaume d'Alger*, Paris 1689.
- LE ROY (M.). *Etat général et particulier du royaume d'Alger*, Varendole, la Haye ?
- MALLE (Bureau de la). *Province de Constantine, Recueil de renseignements pour l'expédition ou l'établissement des Français dans cette partie de l'Afrique sept.* Gide, Paris 1837.
- MATTERER (The). *Journal de la prise d'Alger par le capitaine de frégate Matterer*, 1830. Ed. de Paris, Paris 1960.
- MERLE (J.T.) *Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de la conquête d'Algérie* 1830, Paris 1831.
- MERLE (J.T.). *La prise d'Alger racontée par un témoin. Préface et notes par M.H. D'Almeras*. H. Jonquieres, Paris 1930.
- MONTAGNE (D J). *Avantage pour la France de coloniser la Régence d'Alger*. Delaunay et Vimont, Paris 1831.
- MORGAN (J.). *Histoire d'Etats barbaresques*, Trad. de l'anglais par M. Boyer de Prébaudie, T. 1, Royaume d'Alger, Paris 1757.
- ORSE (l'abbé). *Alger pendant cent ans et la Rédemption des captifs*, A. Lectere et Cie, Paris ?
- PANANTI. *Relation d'un séjour à Alger contenant des observations sur l'état actuel de cette régence*, Trad. de l'anglais par Blanquiere. Le Normont, Paris 1820.
- PARES (A.J.). *Un Toulonnais à Alger au XVII^e siècle*. Meiffrund, (P. Joseph) 1723-1814, Riedler, Paris 1931.
- PELLISSIER. *Annales algériennes*, la première éd., vol. I, II et III, Auselin et Gautier Laguione Alger 1836.
- PELLISSIER. *Mémoire historique et topographique sur l'Algérie* Imp. Royale, Paris, M. DCCC XLIX.

- PERROT (A.M.). *Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville*, Ladvocat, Paris 1830.
- PAYSSONEL et DESFONTAINE. *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger*, publiés par M. Bureau de la Malle, Gide, Paris 1838.
- PICQUET (Ch.). *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger à l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique* avec appendice, 2^e éd., Paris 1830.
- PLANTET (E.). *Les consuls de France à Alger avant la conquête 1579-1830*. Extrait des études, Paris 1930.
- PLANTET (E.). *Correspondance du Dey d'Alger avec la cour de France 1570-1833*. Recueilli dans les dépôts d'archives (A.E.)
- POIRET (l'abbé). *Voyage en Barbarie ou lettres écrites de l'ancienne Numidie, pendant les années 1785 et 1786*. Vol. I et II. J.B.F., Paris M DCC.LXXXIV
- QUESNE (J.S.). *Histoire de l'esclavage en Afrique (pendant trente-quatre ans) de P.J. Dumont. natif de Paris*, Pillet aîné, Paris 1830.
- RAYNAL (Ch) *De la domination française en Afrique*, Paris 1932.
- RAYNAL. (G.T.). *Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens dans l'Afrique sept.* T. second. P. Maurus et Cie, Paris 1826.
- RAYNAL (P.) *L'expédition d'Alger 1830. Lettres d'un témoin publiées avec une introduction et des notes par A. Bernard*, Paris 1930.
- RENAUDOT (M.). *Alger tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs état du commerce de ses forces de terre, de mer.* 4^e éd., Revue et corrigée Mongie aîné, Paris 1830.
- ROCQUEVILLE (Le sieur de). *Relation des mœurs et du gouvernement des Turcs*. O. de Vassennes, Paris 1675.
- ROY (J.J.E.) *Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours*. A. Mame et Fils. Tour 1864.
- ROZET (M.P.). *Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique*, 3 T., A. Bertrand, Paris 1833.

- SALAME (I.). *A. Narrative of the expedition to algiers in the year 1816 under the command of lord eximonth bey*, London 1819.
- SHALER (W). *Esquisse de l'état d'Alger*, tra. de l'anglais et enrichi de notes X. Bianchi Ladvoat, Paris 1830.
- SHIAW (Le Docteur). *Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique physique, philosophique etc de cet état*, tra. de l'anglais avec de nombreuses augmentations. J. Mac Carthy, Paris 1830.
- SHIAW (Le Docteur). *Voyage dans la régence d'Alger ou description...*, éd. La Haye 1743.
- *Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie*
T. I, 1830-37 ; T. II 1830-37 ; T. III 1838-39 ; T. III et IV 1839-43.
- TACHRIFFAT, *Recueil de notice historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger*, publié par Revoulx, Imp. du Couvenc, Alger 1853.
- TOCCHI (E.) *Notice sur les poids et mesures et sur les monnaies d'Alger*, Marseille 1830.
- VALLAND (Le Baron) *Réfutation du rapport de la commission du budget en ce qui concerne nos possessions en Afrique*, Paris 1835.
- VENTURE DE PARADIS. *Alger au XVII^e siècle*, édité par E. Fagnon. Alger 1868.
- VIALAR (M. le Barron) *Alger appendice du rapport de M. Herham*, Paris 1835.

4 — الكتب المطبوعة باللغة الأجنبية

ب — المتأخرة عن فترة البحث

- ABADI (L.). — *Essai sur la constitution de la propriété individuelle en Algérie*. L. Marle, Constantine 1882.
- ABRIBAT (J.). *Essai sur les contrats de quasi aliénation de locution perpétuelle auxquels, l'institution aux Habous a donné naissance*, J. Jourdan, Alger 1902.
- ALBERTINI (E.), MARÇAIS (G.), YVER (G.). *L'Afrique du Nord française dans l'histoire*, éd. archat, Paris 1937
- AUCAPITAINE (Le Baron Henri). *Confins militaires de la Grande Kabylie sous la domination turque, province d'Alger*, Moquet, Paris 1857.
- AUCAPITAINE (Le Baron Henri) *Etude sur la caravane de la Mecque et le commerce de l'intérieur de l'Afrique*, J. Claye, Paris.
- AUMERAT (J.F.). *La propriété urbaine et le bureau de bienfaisance musulman d'Alger*, A Jourdan, Alger 1900.
- BOUDICOUR (L.) *La colonisation de l'Algérie*, Paris 1856.
- BOUDICOUR (L.) *La guerre et le gouvernement de l'Algérie*, Sagnier et Bray, Paris 1853.
- BENACHENIOU (A.). *L'Etat algérien en 1830, ses institutions sous l'Emir Abdelkader*, S.N.E.D. Alger.
- BERBRUGGER (A.). *D'une mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'en 1819*, in exoloration scientifique de l'Algérie. T. II, imp. Royale, Paris 1847.
- BERNARD (A) *L'Algérie, histoire des colonies françaises et de l'expansion de la France dans le monde*, T II, Plon, Paris, 1930

- BERNARD (A.). La Croix W. *L'évolution du nomadisme en Algérie*, A. Jourdan, Alger, A. Challamel, Paris, 1906.
- BERNARD (B.). *Les anciens impôts de l'Afrique du Nord*. Ed. des tablettes, St. Raphaël, Paris 1925.
- BIANQUI. *L'Algérie rapport sur la situation économique de nos possessions dans le Nord de l'Afrique*, Paris 1840
- BLONDEL (L.). *Aperçu sur la situation, politique, commerciale et industrielle des possessions françaises dans le Nord de l'Afrique ?* 1836.
- BONNAFONT. *Géographie médicale d'Alger et ses environs*. Brachet et Bastide, Alger 1839.
- BOSSY (M.) *Alger et livourne et leurs relations économique à la fin de XVI^e et au début du XVII^e siècle*, mémoire D.E.S. faculté des lettres, Alger 1971.
- BOURBON (De-Princes). *La dernière conquête du roi Alger 1830*. T. I et II, éd. C. Lévy, Paris 1930.
- BOLYAC (R.). *Histoire de Bône depuis leur fondation jusqu'en 1830*. A. Challamel, Paris 1892.
- BOYER (P.) *L'évolution de l'Algérie médiane (ancienne département d'Alger) de 1830 à 1956*, Adrien Maisonneuve, Paris 1960.
- BOYER (P.) *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française*, Hachette, Paris 1963.
- CARETTE (E.). *Algérie*, F. Didot, Paris 1862.
- CARETTE (E.). *Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresques*, Guyot, Paris 1844.
- CARETTE et WARNIER *Description et division de l'Algérie*, Hachette, Paris 1847.
- CAT (E.). *Petite histoire de l'Algérie - Tunisie - Maroc*, T. I, A. Jourdan, Alger 1889
- CHARLES (L.). *Les jésuites dans les Etats barbaresques, Algérie et Maroc*, P. Lethiellieux, Paris 1914.

- CHARLES - ROUX (F.). *France et Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête*, Félix - Alcan, Paris 1932.
- CLAMAGERAN (J.J.). *Histoire de l'impôt en France*, Guillaumin et Cie, Paris ?
- CLAUSOLLES (P.). *I. l'Algérie pittoresque, histoire de la régence d'Alger, depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours*, 2^e partie, Paya, Toulouse 1843.
- COUR (A.). *L'établissement des dynasties des chérifs du Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger 1509-1830*. Ed. Leroux, Paris 1904.
- DARCY (J.). *France et Angleterre cent années de rivalité coloniale, l'Afrique*, Perrin et Cie, Paris 1904.
- DECIAUD (E.). *La marine à la prise d'Alger*, P. Perrin, Oran ?
- DESPOIS (J.). RAYNAL (R.) *Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest*, Payot, Paris 1907.
- DEVOULX (A.) *Notice sur les corporations religieuses d'Alger*, Alger 1912.
- DEVOULX (A.). *Les Raïs Hamidou*, A. Jourdan, Alger 1859
- DOUIN (G.). *Mohamed Aly et l'expédition d'Alger*. I.F.A.O., Le Caire 1929.
- DUPUY (E.). *Américaines et Barbaresques (1776-1824)*. R. Roget et E. Chernoviz, Paris 1901.
- EMERIT (M.). *L'Algérie à l'époque d'Abdel Kader*, la Rose, Paris 1951.
- ERNEST-PICART (P.). *La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830*. J. Carbonel, Alger, Plon, Paris 1930.
- ESQUER (G.). *Iconographie historique de l'Algérie*, Plon, Paris ?
- ESQUER (G.). *Les commencements d'un empire, la prise d'Alger 1830*, la Rousse, Paris 1929

ESTERHAZY (W.). *Domination turque dans l'ancienne Régence d'Alger*, Ch. Gosselin, Paris 1840

— ESTERHAZY (W.) *Notice historique sur le maghzen d'Oran*, Oran 1849,

- FAURE-BIGUET (G.). *Histoire de l'Afrique sept sous la domination musulmane*, H. Ch. La Vauzelle, Paris ?

— FERAND (L. Ch) *Monographie du palais de Constantine*. L. Arnolet, Constantine 1867.

— FERAND (L. Ch) *Notice historique sur la tribu des Ouled Abden-Nour*, Alessi et Arnolet, Constantine 1864.

FERAND (L. Ch) *Le Sahara de Constantine, notes et souvenirs*, A. Jourdan, Alger 1887.

FEY (H. L.). *Histoire d'Oran, avant, pendant et après la colonisation espagnole*, A. Berrier, Oran 1868.

- FILLIAS (A.). *Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie 1830-1860*, A. de Vresse, Paris 1860.

FILLIAS (A.). *Notice sur les produits maritimes du littoral algérien*, Cursach, Alger 1878 ?

- GALIBET (L.). *Histoire de l'Algérie ancienne et moderne*, Tarne, Paris 1843.

- GARROT (H.). *Histoire générale de l'Algérie*, Alger 1910.

— GRAMMONY (H.D. De) *Correspondance des consuls d'Alger (1690-1742) d'après les archives de la chambre du commerce de Marseille*, AA. 490, Alger 1890.

— GRAMMONY (H.D. De) *Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515-1830*, E. Leroux, Paris 1887.

— GRAMMONY (H.D. De). *Relations la France et la régence d'Alger au XVII^e siècle*. A. Jourdan, Alger 1885

HATIN (E.). *Histoire pittoresque de l'Algérie*, Imp. Guiraudet, Paris 1840.

- HUGON (H.). *Les emblèmes des Beys de Tunis*, Ernest Leroux, Paris 1913.
- ISNAR (H.). *La réorganisation de la Propriété rurale ses conséquences sur la vie indigène dans la Mitidja*, Joyeux, Alger ?
- JULIEN (Ch. A.). *Histoire de l'Afrique du Nord de la conquête arabe à 1830*. T. II, 2^e éd., Payot, Paris 1964.
- JULIEN (Ch. A.). *Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871*. P.U.F., Paris 1964.
- LACOSTE. *La marine algérienne sous les Turcs*, Paris 1931
- LACOSTE (Y.), NOUSCHI (A.), PRENANT (A.). *L'Algérie passé et présent*, éd. Sociales, Paris 1960.
- LAPENE (F.). *Tableau historique de l'Algérie depuis l'occupation romaine jusqu'à la conquête par les Français en 1830*, S. Lamort Metz 1845.
- LAPRIMAUDIE (M.F. étié de). *Le commerce et les navigations de l'Algérie avant la conquête française*, Ch. Lahure et Cie, Paris 1861.
- LAUJOULET (Th.). *Le commerce en Algérie notes sur le peuplement utile de l'Afrique française*, Hachette, Paris 1851.
- LESPEDES (R.). *Alger, esquisse de géographie urbaine*, 1^{ere} éd. Carbonel Alger 1925. 2^{ème} éd., Paris 1830.
- LESPEDES (R.). *Oran étude de géographie et d'histoire urbaines*, F Alcan, Paris 1938.
- MARCHIKA (J.). *La peste en Afrique sept, histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830*. J Carbonel, Alger 1927.
- MARTIN (M.). *La vie et condition des esclaves chrétiens dans la régence d'Alger*. A. Jourdan, Alger 1900.
- MASSON (P.). *Histoire du commerce français dans le levant du XVII^e siècle* (Thèse), Hachette, Paris 1896.
- MASSON (P.). *Histoire des établissements de commerce français dans l'Afrique Barbaresque 1560-1793*. Hachette, Paris 1903.

- MASSON (P.). *Marseille et la colonisation française essai d'histoire coloniale*, 2^e éd., Hachette, Paris 1912.
- MAUROY. *Du commerce des peuples de l'Afrique sept.* Paris 1845.
- MERCIER (E.). *Comment l'Afrique sept. a été arabisée*. La Marle, Constantine 1874.
- MERCIER (E.). *Constantine au XVI^e siècle élévation de la famille El-Feggoun*. L. Arnolet, Constantine 1874.
- MERCIER (E.). *Constantine avant la conquête française 1837, notice sur cette ville à l'époque du dernier Bey, Brabam*, Constantine 1937.
- MERCIER (E.). *Histoire de l'Afrique sept (Barbarie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française 1830*. T. III, E. Leroux, Paris 1891
- MONIAU (J.). *Les états Barbaresques*, Que sais-je. P.U.F. 1964.
- NETTEMENT (A.) *Histoire de la conquête d'Alger, écrite sur de documents inédits et authentiques*. J. Le Coffre, Paris 1836.
- NOUSCHII (A.) *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoises de la conquête jusqu'en 1919 essai d'histoire économique et sociale*, P.U.F. Paris 1961.
- PECHOT (L.) *Histoire de l'Afrique du Nord avant 1830* 3 T. Gojosso, Alger 1914
- PELION (M.D.). *Considérations politiques et militaire sur Alger*, Paris 1838
- PERRIER (J.A.N.). *De l'hygiène en Algérie*, in exploration scientifique de l'Algérie, T. II, imp. Rayale, Paris 1847.
- PICQUET (V.). *Les civilisations de l'Afrique du Nord, Berberes-Arabs Turcs*, A. Colin, Paris 1909.
- PRAX (M.). *Algérie commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan*, Just, Rouvier, Paris 1849.
- *Régence (la) d'Alger et le monde turc*, école républicaine S.N.I., Alger 1953-54.

- RENE-LECLERC (Ch.). *Le commerce et l'industrie à Fex*, Paris 1905.
- ROTALIER (Ch. de). *Histoire d'Alger, et piraterie des Turcs dans la Méditerranée* T. II, Paulin, Paris 1841.
- ROSSIER (C.). *L'Algérie de 1830 à 1840 les commencement d'une conquête*. T. I, 3^e éd. Plon, Paris 1900
- ROZET (H.P.). *Alger in l'univers pittoresque*, F. Didot, Paris 1862.
- SARI (D.J.). *Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale Kalaâ-Mazouna-Nedroma*. (Thèse de III^e cycle) S.N.F.D., Alger 1970
- SAUVAGET et MANTRAN *Réglements fiscaux ottomanes les provinces syriennes*, Beyrouth 1951.
- SERRES (J.). *La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de Juillet*, P. Genthner, Paris 1925.
- SHAW (W.A.). *Histoire de la monnaie 1252-1894*, trad. de l'anglais, par M. Raffulovich, Guillaumin et Cie, Paris 1896.
- SPONNER (F.C.). *L'économie mondiale et les frappes monétaires en France 1493-1680*. S.E.V., P.E.N. ?
- TEMIMI (A.). *Recherches et documents d'histoire maghrébine la Tunisie, l'Algérie et Tripolie de 1816-1871*, P.U.T., Tunis 1971.
- VALENSI (L.). *Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830*. Paris 1969.
- WEISSMAN (N.). *Les janissaires* (Thèse de doctorat). Imp. Orient, Paris 1964.
- YACONO (X.). *Les bureaux arabes et évolution de genre de vie des indigènes dans l'Ouest du Tell algérien*, Alger 1953.

5 - المقالات بالعربية

- آيت ، ميشال « الجزائر في القرن السابع عشر لرحالة امكتندي »
ترجمة حنفي بن عيسى ، مجلة الثقافة الجزائرية ، عدد 3 ، (1971) ،
ص 41 - 45 .
- بونو ، سلفاتور « العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي »
ترجمة أبي القاسم بن التومي ، مجلة الاصاله ، العدد ، العدد 6-7
(1972) ، ص 68 - 103 ، 113 - 118 .
- التميمي ، عبد الجليل « حول الدفاتر التركية والعربية بالجزائر »
مجلة الاصاله ، العدد 14-15 (1973) ، ص 35-41 .
- الجديري ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجيلالي بن رقية التمنساني
« الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين اغار عليها جنود الكفرة »
تحقيق سيم بابا عمر ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب ، كلية الاداب
الجزائرية ، العدد 3 (1967) ، ص 2 - 32 .
- دان ، بير « تاريخ البلاد البربرية وقراصنتها » ترجمة مقتضبة وتقديم
أبي العيد دودو ، مجلة كلية الاداب ، العدد الثاني سنة (1970) ،
ص 58 - 66 .
- سعد الله ، أبو القاسم « الدبلوماسية الجزائرية الامريكية قبل الاحتلال
الفرنسي للجزائر » مجلة المعرفة الجزائرية ، العدد 15 و 16
(1964) ، ص 6 - 25 .
- سعد الله أبو القاسم « مدينة الجزائر في كتاب انجليزي قديم »
الاصالة ، عدد 8 (1972) ، ص 27 - 36 .

6 — المقالات باللغة الأجنبية

- AHAD-AMAN. *Ou « Règlement politique et militaire »*, texte traduit en arabe par M. Ben Mustapha et reproduit en français par Devaulx, R.A. 4-5. 1859-60.
- AIMED-BEY. « Une lettre du Bey de Constantine en 1827 », texte et trad. par E. Bigonet. R.R. 43 (1899), p.p. 172-181.
- ARMAND. « Histoire des Ouled Naïl » R.A. 15, 16, et 17, p.p. 300-312 et 374-390.
- « Article (L'). Unique de la loi du 14 Juin 1829 relative du cours des anciennes monnaies ». M.A. N° 102, 4 Juin (1834).
- AUCAPITAINE (Le Baron Henri). « Etude sur la caravane de la Mecque et le commerce de l'intérieur de l'Algérie », extrait des publications de A.N.A.M.C. Juillet-Août (1861).
- BELIN (M.). « Du régime des fiefs militaires dans l'Islamisme et principalement en Turquie ». J.A. T. 15 (1870), pp. 187-301.
- BEN-DJELLOUL. « La prise d'Alger en 1830 d'après un écrivain musulman », trad. L. Féraud, recueil des notes et mémoires de la S.A.P.C. (1865), pp. 67-79.
- BERBRUGGER (A.), DEVOULX (A.). « Les casernes de Janissaires à Alger » R.A., T. 3 (1858), pp. 132-150.
- BERBRUGGER (A.). « Un consul à Alger au 18° siècle, Bruce ». R.A. 6 1862, pp. 332-348.
- BERBRUGGER (A.). « Documents sur Alger à l'époque du consulat I ». R.A. 6 (1862), pp. 128-134.
- BARENGUER (A.). « Documents suédois sur la prise d'Alger ». R.H.C.M. N° 4, 1968, pp. 35-49.

- BERQUE (A.). « La Bourgeoisie algérienne », *Hespéris* (1948), pp. 1 à 29.
- BERQUE (A.) « Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne ». *R.M.* T. 7, n° 2 (1949), pp. 18-24 et 168-180.
- BODIN (M.). « La préve chronique du Bey-Hasan, extrait et trad. de la *Tal'at-os-sâd-isso'oud*, de mazari ». *S.G.A.O.* T. 44 (1924), pp. 23-61.
- BOUSQUET (G.H.) et BOUSQUET, MIRANDELLE (G.W.). « Thomas Fiecs journal voyage à Alger 1675-1676, trad. M.M. Bousquet ». *R.A.* T. 101 (1957), pp. 85-128.
- BRAHMI (D.). « Quelques jugements sur les maurs andalous dans les régence turques au XVIII^e siècle ». *R.H.M.C.* N° 9 (1970), pp. 39-51.
- BRAUDEL (P.). « Monnaies et civilisations d'or du Soudan à l'argent d'amérique un drame méditerranéen ». *A.R.S.C.* N° 1 (1946), pp. 9-22.
- BRESNIER (L.J.) et BERBRUGGER (A.). « Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine ». *R.A.* T. 1 (1856), pp. 399-402.
- BOYER (P.). « Beys et Beyliks, essai sur l'origines de l'administration provinciale dans la régence d'Alger in *Atti del I Congresso Internazionale di studi nord africani*, pp. 163-181, cagliani 22-25, Gennaio 1965.
- BOYER (P.). « La conquête de l'Algérie », in *initiation à l'Algérie*, initiation à l'Algérie, Paris (1957), pp. 125-140.
- BOYER (P.). « Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger (XVI-XIX^e siècle) ». *R.O.M.M.* N° 1 (1966), pp. 11-49.
- BOYER (P.). « Des pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey (1571-1817) ». *R.H.* N° 495 (1970), pp. 99-124.
- BOYER (P.). « L'évolution démographique des populations musulmanes du département d'Alger (1830-1948) ». *R.A.* + 98 (1954), pp. 308-358.
- BOYER (P.). « Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger ». *R.H.* N° 478, (1966), pp. 297-316.

- BOYER (P.). « Le problème kouloughli dans la régence d'Alger », *R.O.M.M.* N° spécial (1970), pp. 78-94.
- CANAR (M.). « Une description de la côte Barbaresque au XVIII^e siècle par un officier de la marine russe (Kokovtsov) », *R.A.* T. 93 (1949), pp. 131-186.
- CAZENAVE (J.). « Histoire d'Oran par le marquis de Tabaloss », *S.G.A.O.* T. 51 (1930), pp. 331-380.
- CAZENAVE (J.). « Les présides espagnols d'Afrique, leur organisation au XVII^e siècle d'après la B.N.P. », *R.A.* T. 63 (1922).
- CHERIF (M.II.). « Introduction de la piastre espagnole « Ryâl » dans la régence de Tunis au début du XVII^e siècle », *C.T.* (1968), pp. 45-53.
- COLOMBE (M.). « L'Algérie turque » in *Initiation à l'Algérie*, Paris (1957), pp. 99-123.
- COLOMBE (M.). « Contribution à l'étude du recrutement de l'odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence d'Alger », *R.A.* T. 87 (1943), pp. 165-183.
- COURTOIS (A.) « Etude sur le Palais d'El-Hadj Ahmed, dernier Bey de Constantine », *B.S.G.A.N.* 34^e année, 1929, pp. 233-263.
- CROMBET (P.). « Alger au temps des Turcs », *R.P.* 65^e année (1958).
- DELPECHE (A.). « Résumé historique sur le soulèvement des derk'ouas de la province d'Oran de 1800 à 1813 », *R.A.* T. 17, 1873, pp. 38 et sq.
- DELPHIN (G.). « Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745 », *J.A.* série 19 (1922), pp. 161-233.
- DENY (J.). « A propos du fonds arabe - Turc des archives du gouvernement général de l'Algérie », *R.A.* T. 62 (1921), pp. 375-378.
- DENY (J.). « Les registres de solde des Janissaires », *R.A.* T. 61 (1920), pp. 19-96 et 212-260.
- DESPARMET (J.). « L'entrée des Français en Algérie par le Cheikh Abdelkader », *R.A.* T. 71 (1970), pp. 225-256.

- DESPOIS (J.). « Les greniers fortifiés de l'Afrique du Nord ». C.T. T. I (1953).
- DEVOULX (A.). « Edifices religieuses d'Alger ». R.A. T. 4-6 (1860-1862).
- DEVOULX (A.). « Lettres adressées par les marabouts arabes du Pachas d'Alger », R.A. 17, 1873, pp. 171-190 et 262-280.
- DEVOULX (A.). « Recherches sur la coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance grecque d'après des documents inédits », R.A. T. 1-2 (1856-1857), pp. 129-136, 207-211, 299-302, 464-473 et 137-138.
- DEVOULX (A.). « Le registre des prises maritimes ». R.A. T. 16 (1872), pp. 70-80, 146-166, 133-240, 292-303.
- DEVOULX (A.). « Un exploit des Algériens en 1802 ». R.A. 9 (1865), pp. 126 et sq.
- DHOQUOIS (G.). « Les étapes de la formation algérienne, propositions pour recherches ». R.A.S.J.E.P., vol. V, n° 2 (1968), pp. 373-383.
- EISENBETH (M.) « Les juifs sous l'occupation turque ». R.A. (1953).
- EMERIT (M.). « L'Algérie de 1830 comparée aux autres pays méditerranéens ». I.H. 25^e année, n° 2 (1963), pp. 194-196.
- EMERIT (M.). « Les aventures de Thedenat exclave et ministre d'un Bey d'Afrique (XVIII^e siècle) », R.A. T. XCII (1948), pp. 143-184.
- EMERIT (M.). « Une cause de l'expédition d'Alger, le trésor de la Casbah », B.S.H.M.C. (1954), pp. 171-188.
- EMERIT (M.). « Un document inédit sur Alger au XVII^e siècle ». A.I.E.O. T. XVII (1959), pp. 234-242.
- EMERIT (M.) « L'essai d'une marine marchande Barbaresque du XVIII^e siècle ». C.T. n° 11 (1955), pp. 363-370.

- EMERIT (M.). « L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 ». *R.H.M.C.* T. I (1954), pp. 199-212.
- EMERIT (M.). « Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVII^e siècle et au début du XIX^e siècle ». *T.I.R.S.* N° 19 (1954), pp. 30-47.
- EMERIT (M.). « Une mémoire sur Alger par pétis de la Croix (1695 ». *A.I.E.O.* T. XI (1935).
- EMERIT (M.). « La situation économique de la régence d'Alger en 1830 ». *I.H.* 14^e année, n° 2 (1952), pp. 169-172.
- EMERIT (M.). « Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIX^e siècle ». *A.E.S.C.* N° 1 (1966).
- EMERIT (M.). « Le voyage de la condamine à Alger 1731 ». *R.A.* (1954), pp. 353 à 381.
- « Encyclopédie turque, les dirigeants de l'Algérie pendant la période turque 1515-1830 ». *R.H.C.M.* N° 6-7 (1969), pp. 38-41.
- FARRET (J.). « La segmentarité au Maghreb, l'homme ». *R.F.A.* T. VI, n° 2 (1966), pp. 105-111.
- FERRUGIA DE CANDIA (J.). « Monnaies hafsites du musée du Bardo », *R.T.* Nouvelle série n° 35-36 (1938), pp. 231-288.
- FERRUGIA DE CABDIA (J.). « Monnaies Husseïnites », *R.T.* N° 21 (1935), pp. 15-36.
- FERAUD (L. Ch.). « Causes de l'abandon du comptoir de collo par la compagnie française en 1795 ». *R.A.* T. 21 (1877), pp. 124-140.
- FERAUD (L. Ch.). « Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805 ». *R.A.* T. 18 (1874), pp. 295-319.
- FERAUD (L. Ch.). « Notes sur Bougie, légendes-traditions. *R.A.* T. 3, (1858), pp. 296-308.
- FERAUD (L. Ch.). « Un vœu d'Hussein Bey de Constantine 1807 ». *R.A.* T. 7 (1863), pp. 84 et sp.

- FERAUD (L. Ch). « Zebouchi et Osman Bey ». *R.A. T. 6*, (1862), pp. 120-127.
- FEDERMANN et AUCAPITAINE. « Beylik de Titterie ». *R.A.* (1867) pp. 292-301.
- FEDERMANN et AUCAPITAINE. « Notice sur l'histoire de l'administration du Beyalik de Titterie ». *R.A. T. IX*, pp. 280 et sp.
- GALLISSOT (R.). « Abd-El-Kader et la nationalité algérienne ». *R.H. T. 89* (1965), pp. 339-368
- GALLISSOT (R.). « Essai de définition du mode de production de l'Algérie précoloniale » *R.A.S.J & P. Vol. V*, n° 2 (1966), pp. 385-412.
- GALLISSOT (R.). « Le Maghreb précolonial, mode de production archaïque ou mode de production féodal ? ». *La Pensée*, n° 142 (1968), pp. 57-93.
- GALLISSOT (R.). « Le mode de propriété des terres algériennes en 1830 ». *B.I.H.F.L.A N° 2* (1965), pp. 15-17.
- GORGUOS (A.). « Notice sur le Bey d'Oran Mohamed El-Kabir ». *R.A. T. 1-2* (1856-1857), pp. 403-454, 223-241.
- GRAMMONT (H.D. De). « Etudes algériennes, la course, l'esclavage et la rédemption à Alger ». *R.H. T. 25* (1884), pp. 1-42.
- GRAMMONT (H.D. De). « Relations entre la France et la régence d'Alger au XVI^e siècle ». *R.A. T. 23* (1879), pp. 5-32, 95-114, 134-160.
- GUIN (L.). « Notes historique sur les adouara ». *R.A. T. 17* (1873), pp. 24, 104, 187.
- GYFF. « Sur la peste d'Alger de 1817-1818 ». *M.A. N° 106, 108, 109*, pp. 111-114 et 116
- HADJ-SADOUK (M.). « A travers la Barbarie orientale du XVIII^e siècle avec le voyage El-Warhila », *R.A.* (1951).
- HAEDO (Fray Diego de). « Histoire des rois d'Alger, tra. et annotée par H.D. De Grammont », *R.A. T. 24-25*, pp. 37-401, 5-97.

- HUGON (H.). « Numismatique Beylicale les pièces d'or de 1272-1274 (1855-1858 », *R.T. Nouvelle série*, n° 18 (1934).
- JULIEN (Ch. A.). « La question d'Alger devant les chambres sous la restauration ». *R.A. T.* 63 (1922), pp. 270-305, 425-436
- KEHL (C.). « Oran et l'Oranie avant l'occupation française ». *B.G.A.O.* T. 63, 26, année (1942), pp. 5-59.
- KLEIN (H.). « Le trésor d'Alger en 1791 d'après un mémoire de M. Guerey ». *Feuilles d'El-Djazair*, T. VI (1913), pp. 2-21.
- KOHT (H.). « Des répercussions de la conquête de l'Algérie sur la politique scandinave ». 2ème Congrès nationale des *S.H.A.* Alger, Avril (1930), pp. 243-252.
- KURAN (E.). « La lettre du dernier Dey d'Alger au grand-Vizir de l'empire O'ttoman ». *R.A. T.* 96 (1952), pp. 188-195.
- LETOURNEAU (R.). « Le moyen-âge et les temps modernes, centenaire de la ». *S.H.A.* (1856-1956), pp. 121-143.
- LUTFIL (O.). « Problèmes fonciers dans l'empire O'ttoman (problème et Bilan) », *A.H.S. T. I*, n° 3 (1939), pp. 233-237.
- MAINZ (P.). « Les juifs d'Alger sous la domination turque ». *J.A.* (1952), pp. 197-217.
- MANTRAN (R.). « Les données de l'histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, notes pour une étude plus approfondie », *A.A.N.* (1922), pp. 343-248.
- MANTRAN (R.). « Le statut de l'Algérie de la Tunisie de la tripolitaine dans l'empire O'ttoman ». *Atti del i congresso internazionale di studi nord-africani cagliari* 22-25 gennaio (1965), pp. 205-216.
- MASSON (P.). « A la veille d'une conquête concessions et compagnies d'Afrique 1800-1830 ». *B.G.H.D.* 11909), P. 48-124.
- MATHIEUX (J.). « Le ravitaillement maghrébin de Malte au XVIII^e siècle ». *C.T.* N° 6 (1954), pp. 191-202
- MERCIER (E.). « Le habous ou oukaf, les règles et ses jurisprudences ». *R.A.T.L. j.* N° 11 (1895), pp. 173-222.

- MERSIOL (E.). « La régence d'Alger vue par un Alleman à la fin du XVIII^e siècle », 2^{ème} congrès national des sciences historiques d'Alger 1930, publié. S.H.A. Alger (1932)
- « Monde rural et monde urbain, l'Algérie en voie d'urbanisation », secrétariat social, d'Alger, *information rapide*, bulletin mensuel série 7. S.N.E.D. Alger (1969).
- NEAL (Sir. M.), BERBRUGGER (A.). « Guerre de 1824 entre l'Angleterre et Alger ». R.A. T. 8 (1864), pp. 202-218.
- « Notes Bibliographiques, un historien arabe d'Alger du XVIII^e siècle », R.C.F. T. XV 11^e année (1923), pp. 318-324.
- « Note » parue au *moniteur universel* de 6 Juin (1845), n° 157.
- NOUSCH (A.). « Constantine à la veille de la conquête française ». C.T. N° 11 (1955), pp. 371-383.
- PARFENTIEFF (B. De). « Etude de droit public malikite ». R.O.M.M. N° 1, 1966, pp. 161-199.
- PAVY (M^{gr}). « Supplément, la piraterie musulmane ». R.A. T. 2 (1857), pp. 337-352.
- PLAYFAIR (« Episodes de l'histoire des relations de la Grande Bretagne avec les états Barbaresques avant l'occupation française ». R.A. (1878-1880).
- PRENANT (A.). « Le rapport ville-campagne dans l'histoire du Maghreb, colloque de géo-maghrébin, Tunis 5-10/10/1967 », la pensée, n° 142 (1968), p. 91-93.
- PRUVOST (R.). « Une expédition anglaise contre les pirates d'Alger 1620-1621 ». C.F.L.A. 1881-1931 (1932), pp. 411-435.
- RICHE (R.). « Notes documents, la corporation des bijoutiers à Constantine avant 1830 ». R.A. T. CV (1961), pp. 177-181.
- RINN (L.). « Carte du royaume d'Alger sous le dernier Dey ». R.A. T. 43 (1899).
- RINN (L.). « Le royaume d'Alger sous le dernier Dey ». R.A. T. 41-43 (1897-1899), pp. 331 et sq.

- ROBIN (N.). « Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grande Kabylie » *R.A. T* 17 (1873), pp. 132-140, 196-207.
- ROBIN (N.). « Note sur Yahia Agha ». *R.A. T* 18 (1874), pp. 59-75, 118.
- ROGET-PARET. « Quand l'Algérie ne savait pas qu'elle était Algérienne ». *Preuve*, n° 188, 16^e année (1966)
- ROOVER (R.). « Le marché monétaire au moyen-âge et du début des temps modernes, problèmes et méthodes ». *R.H.* N° 495 (1970), pp. 5-40.
- SACERDOTI (A.). « Venise et les régence d'Alger, Tunis et Tripoli (1699-1764) », tra. de Mlle Despois. *R.A. T* 101 (1957), pp. 273-297.
- TURBET-DELOF (G.). « Un état résent du royaume d'Alger en 1684. *R.H.C.M.* N° 6-7 (1969), pp. 22-61.
- VADALA (P.). « Notes et documents l'émigration maltaise en pays musulmans, l'Algérie ». *R.M.M.* T. 14, n° 4 (1911), pp. 47-48.
- VALENSI (L.). « Archaisme de la société maghrébine ». *La pensée*, n° 142 (1969), pp. 77-84.
- VATIN (J.C.). « L'Algérie en 1830 ». *R.A.S.J.E. P.* vol. VII, n° 4 (1970), pp. 977-1058.
- VAYASSETTES (E.). « Histoire des derniers Beys de Constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'Iadj-Ahmed ». *R.A.* 3-4 (1858-1863),
T. 3, 1958, pp. 107-128, 193-198, 259-270.
T. 4, 1859-60, pp. 127-132, 201-210, 439-445.
T. 5, 1861, pp. 93-113.
T. 6, 1862, pp. 206-213, 383-392
T. 7, 1863, pp. 114-120.
- WATBLED (E.). « Etablissement de la domination turque en Algérie ». *R.A. T.* 17 (1873), pp. 285-299, 352-363.

- . YACONO (X.). « Peut-on évaluer la population de l'Algérie, vers 1830 ? ». *R.A.* 98 (1954), pp. 277-307.
- YACONO (X.). « La régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de (1833-1834) » *R.O.M.M.* N° 1 et 2 (1966), pp. 229-244, 227-247.
- YVER (G.). « Mémoire de Bouderbah ». *R.A.* 57 (1913), pp. 218-224.

7 - مراجع عامة

- BENCHENEB (M.). *Mots turcs et persans, conservés dans le parler algérien*, Bastide - Joudan, Alger 1922.
- BERNOIN (Ch.). « *Concordance des Eres hégirienne et grégorienne pour les XII, XIII et XIV siècle de l'hégire*, P. Fontana, Alger 1885
- BIANCHI (T.X.) et KIEFFER (J.D.). *Dictionnaire turcs-français*. 2 vol., Imp. Royale, Paris 1830.
- DENY (J.) *Grammaire de la langue turque (Dialecte Usmanli)*, Paris 1921.
- DIRAN Kélékian, *Dictionnaire turcs-français*, édition Mihran, Constantinople 1911.
- *Encyclopédie de l'Islam*, nouvelle édition. E.J. Brill, Paris 1954-60.
- LAFFONT (R.). *Histoire du développement culturel et scientifique de l'Humanité*, vol. V, Laffont, éditeur, Unesco, Paris 1969.
- LAROUÏ (H.). *L'histoire du Maghreb un essai de synthèse. « textes à l'appuis »* Maspero, Paris 1970
- MANTRAN. *Inventaire des documents d'archives turcs de Dar El Bey Tunis*. P.U.F. Paris 1961.
- PLAYFAIRE (R.L.). *Bibliogry of Algeria from the expedition of Charles V in 1541 to 1887*, muray, London 1868.
- TAILLIART (Ch.). *L'Algérie dans la littérature française, essai de bibliographie méthodique et raisonnée jusqu'à l'année 1924*, Champion, Paris 1925

الفهارس

- فهرس الاعلام
- فهرس القبائل والجماعات
- فهرس الاماكن
- فهرس الوظائف والهيئات وبعض الاسماء الاخرى
- فهرس البحث

المدخل إلى الفهارس

من اللائق التنبيه إلى أن وضع هذه الفهارس قد تم بناءً على الملاحظات التالية :

— الحرص على تنوع الفهارس وتجزئتها ، ولهذا أفردت فهارس خاصة بالاعلام ، والقبائل والجماعات ، والأماكن ، والوظائف وبعض الأسماء الأخرى .

— الأخذ باللقب دون الاسم عند فهرست الإعلام ، إلا ما اشتهر منها فقد رتبته حسب شهرية .

— اسقاط الأسماء التي تتكرر في أغلب الصفحات والتي يمكن العثور عليها باستمرار ، مثل : النظام المالي ، الإمالة الجزائرية ، الدولة الجزائرية ، الحكم التركي ، الجزائر العثمانية ، البايليك ، المسلمون ، أنواع العملات والمقاييس والمكاييل والأطوال .

— عدم البت الأسماء التي تتضمنها الجداول ، وذلك لتسهيل التعرف عليها ، وعدم ارتباطها بسياق البحث .

فهرس الاعسلام

بافس : كاتب 86	- ا -
باباشي : 166	ابراهيم باشا : 23
بايزيد : التفى 141	ابراهيم بن سليمان : خزناسي 174
البرفانسي : تاجر 120	ابراهيم خوجة : خزناسي 131
برونا : كاتب 86	ابن الاحرش الشريف : 59
بكري : دافيد 72	ابن جلول : من اعيان قسنطينة 102
بن جلاب محمد 124	ابن الشريف الدرقاوي : 60
بواي : كاتب 86	ابن المراتب : تاجر جزائري 210
بوتان : 85 - 216	احمد باشا : داي 133
بورصالي ابراهيم : كاتب باي	احمد باي : 44 - 90 - 100 -
التيطري 82	156 - 913 - 197
بوس ، جاني دور : 82 - 122 -	احمد الخزناسي : 174
205 - 213	احمد الملولك : باي قسنطينة 124
بوشناق : نافتالي 47	اكسموت : اللورد 46 - 64 - 67 -
بومزراق ، مصطفى : باي التيطري	73 - 124
124	اسيري : كاتب 137 - 187
بيشون : مقتصد مدني 179	- ب -
- ت -	بابا علي : داي 75
تاسي : لوجي د 85	بارادي : فانتوردو 96 - 80 - 173 -
	175 -

نافيل : دوبوا 47 - 86

تنيذا : خرناجي ، باي معسكر 90 -
173

- ث -

الثعالي : سيدي عبد الرحمان 142

- ح -

الحاج احمد : امين السكة 193

الحاج سليمان : المكلف بالهدايا 151

الحاج علي باشا : قائد 161

الحاج محمد آغا : وكيل 153

الحاج ناصر : تاجر 39

حاجي علي : داي 174

الحداوي : انظر الرحموني

حسن : باي التيطري 113

حسن : باي قسنطينة 61

حسن : باي وهران 239

حسين باشا : داي 212 - 174

حسين باي 62

حسين بن صالح باي 143

حسين الجزائري : خرناجي 174

حسين داي 176

حمدان خوجة : 33 - 45 - 102 -
161 - 166 - 238 - 248

حمودة باشا 62

حميدو : الرئيس 62 - 114 - 243

الحواسين : المعوج : وكيل 98

حيدر باشا : حاكم القيروان 197

- خ -

خير الدين بربروسة 23 - 161

- د -

دان : الاب 164

دوبوربون : كاتب 182

دوفال : كاتب وامين محفوظات 179

دوكين : الكونت 110

دونبي : مقتصد مام 178 - 182

ديدا : كارلان 72

ديستري : كاتب 186

- ر -

الرحموني بلعاسم : شاعر شعبي 240

روا : كاتب 182

روزي : كاتب 46

روسو : كاتب 98

- س -

سدانداودي : قنصل 131

سليمان المولى : 61

سليم آغا 150

سميث : السير سيدني 63

- ش -

شالير : قنصل الولايات المتحدة 76

82 - 85 - 132 - 154 - 164

166 - 181 - 186 - 248

شاو : الطبيب 180 - 186

شعبان آغا : داي 44

شعبان خوجة التركي 142

شيافينو 156

- ص -

صالح باي 50 - 89

- ط -

طولوزي : جنرال 182

- ع -

عبد القادر : الامير 44 - 238

عثمان ابو مبرو : الحفصي 197

عثمان باشا 154

عثمان باي 59

العريان : الولي سيدي 143

مصمان باي وهران 112

علي ملي 23

علي باشا : داي 212

علي خوجة : داي 43 - 44 - 131

156 - 174 - 178 - 188

علي شاوش : داي 23 - 173

علي الفضال : داي 26

عمر باشا : داي 156 - 174

عمر بن الخطاب 193

العنتري صالح : 59 - 128 - 232

- غ -

غارو : كاتب 182

غراماي : كاتب 68

غرامون : كاتب 224

غوراي : 174 - 181

- ف -

فالير : قنصل 77

فرحات بن السيد 124

فلاندان : 178 - 179 - 182

فياس : كاتب 182

فيرو : كاتب 156

فيرينو : 178 - 181

- ك -

كاريت 182

كليما نظونير 181

كولومب : كاتب 250

كونداميني 24

- ل -

لنش : توماس 172 - 78

- م -

ماسون : كاتب 230

محمد باشا : خرناجي 174

محمد بن بكير باشا : داي 26

محمد ابن سليمان : اوداناشي 133

محمد بن سي العيد ولي 143

محمد بن عثمان : الفاتح 153

محمد بن محمد : وكيل وجاق 133

محمد الخرناجي 59

محمد داي 151

نوشي : كاتب 86	محمد الدباح : باي 44
- ه -	محمد زموري ، خزناجي : 150
هاتان : كاتب 182	محمد عثمان : الداي 25
هايدو : كاتب 43	محمد علي باشا 43 - 185 - 248
هوبير سار : الكونت دي : 86	محمد الفاتح : الثاني 156
- و -	محمد الكبير : باي معسكر 125
ورانيي : كاتب 91 - 93	محمود السلطان 190
الورناجي : باي قسنطينة 112	مصطفى باشا : داي 47 - 56 -
ولد عمار : باش ساسي 112	59 - 174
- ي -	مصطفى الخزناجي 174
يحيى آغا 59 - 158 - 174 - 217	مصطفى العمر : باي 44
	- ن -
	نابليون 60 - 72 - 75 - 115
	نقيب الاشراف 70 - 101 - 150

فهرس القبائل والجماعات

الاندلسيون : العنصر الاندلسي 35 -	- 1 -
46 - 144 - 194 - 226	الانزاله : الاقلية التركية 21 - 29 -
الانكشاريون : الجيش الانكشاري 24	42 - 43 - 44 - 51 - 61 -
25 - 27 - 29 - 43 - 47 -	103 - 131 - 132 - 149 -
59 - 128 - 131 - 133 - 134 -	155 - 158 - 164 - 167 -
171 - 243 - 245 -	211 - 226 - 227 - 229 -
الانكليز 31 - 64 - 73 - 74 -	232 - 235 - 236 - 237 -
154	239
الاهالي : 29 - 43 - 44 - 47 -	الاحرار : قبيلة 50
51 - 54 - 55 - 60 - 63 -	الاربعاء : قبيلة 124
80 - 103 - 118 - 122 -	الارباووط 129
123 - 153 - 155 - 158 -	الاسبان 29 - 915 - 212
175 - 178 - 192 - 196 -	الاسرى : 33 - 36 - 46 - 64 -
205 - 210 - 218 - 220 -	65 - 69 - 114 - 140 - 151 -
222 - 223 - 225 - 226 -	161 - 193 - 195 - 226 -
227 - 233 - 235 - 238 -	الاشراف : جماعة 34
240 - 247 .	الاصانيول 70
اهل الدمة : جماعة . 105 .	الاغواطيون 45

الترك : انظر : الأثرالك .

التوارق : 40 .

- ح -

الحراكتة : 193 .

الحسينية ، البابات أو الأسرة :

43 - 119 .

الحضر : 33 - 37 - 44 - 93 -

118 - 209 - 221 - 222 -

226 - 236 .

الحناشنة : 34 - 61 .

الحفصيون : 190 .

- خ -

الخماسية ، جماعة 90 .

- د -

الدخلاء ، طبقة : 44 - 46 -

226 .

درفاوة : 26 - 59 - 60 - 61 -

143 .

الدوائر ، قبائل : 49 .

ديرة ، قبائل : 123 .

- ر -

الرحمانية : 60 .

الأرييون . 53 - 71 .

الأوربية ، الدول : 22 - 39 -

40 - 60 - 70 - 77 - 78 -

81 - 115 - 154 - 180 -

193 .

الأولياء : 143 - 144 .

آيت الأربعاء : قبيلة : 218 .

الإيطاليون : 73 - 78 - 218 .

- ب -

البدو : 40 - 47 .

البراني : جماعة : 44 - 45 -
226 .

البسكرة : 45 .

البغدادي ، قبائل مخزن : 160 .

بن هارون : 160 .

بنو بودرار : 219 .

بنو جلاب ، سلاطين : 124 .

بنو عبيدي : 160 .

بنو صمار : 158 .

بنو مغلية : 219 .

بنو واصيف : 158 - 219 .

بنو يني : 219 .

بنو مكار ، اولاد : 50 .

- ت -

التجانية : طريقة : 59 - 60 -
143 .

الرعية : قبائل : 49 - 92 - 96 -
99 - 160 - 165 .
الرياس ، طائفة : 24 - 108 -
129 .

- ز -

الزماله ، قبائل : 49 .
الزئوج : 45 .
الزواتنة : 44 - 160 .
زواوة : 43 - 44 - 131 .
الزيانيون : 190 .

- ش -

الشاذلية : 60 - 61 .
شايب ، اولاد : 98 .
الشلالة ، قبائل : 123 .

- ص -

الصباحية ، فرقة : 27 .
الصناع ، طائفة : 107 - 154 .

- ع -

عاشور ، اولاد : 50 .
عبد النور ، اولاد : 90 .
العبيد ، قبائل : 123 .
عدراوة ، قبائل : 123 .
علان ، اولاد : 98 - 123 .
علي أو خروبة ، قبيلة : 218 .

- غ -

غويب ، قبيلة : 98 .

- ف -

الغراش ، قبيلة : 223 .
الفرنسيون : 79 - 94 - 218 -
232 - 234 .
فليمته : 97 .

- ق -

قاسم ، اولاد : 50 .
القبائل : 45 - 217 .
القطلائيون : 73 .

- ك -

الكرافلة : 33 - 43 - 44 - 131 -
225 - 227 .

- م -

المالطيون : 73 - 78 .
مختار : اولاد : 95 - 125 .
المخزن ، قبائل : 30 - 34 - 49 -
99 - 118 - 122 - 124 -
125 - 228 .
المرابطون (ج مرابط) : 29 - 34 -
51 - 94 - 118 - 164 -
229 - 245 - 247 .

— ي —

يحي بن طالب ، اولاد سيدي : 95 .
 البولداش ، فرقة : 124 — 125 ،
 اليهودي ، جماعة ، طائفة ، اقلية ،
 جالية : 35 — 46 — 47 — 48 —
 51 — 69 — 71 — 75 — 81 —
 105 — 107 — 118 — 121 —
 178 — 188 — 189 — 194 —
 196 — 209 — 213 — 221 —
 222 — 226 — 227 — 231 —
 232 — 231 — 243 — 250 —
 251 .

المرينيون : 189 .

المستشرقون : 85 .

المشارق ، قتال : 123 .

مقران ، اولاد : 50 .

الموحدون : 190 .

— ن —

النصاري : 31 — 107 — 118 .

النمامشة : 34 — 59 — 95 .

— ه —

الهولنديون : 64 .

فهرس الاماكن والبلدان

الاناضول : 42 - 131 .	- ا -
الاندلس : 45 - 143 .	الاخضرية : 123 .
انكلترا : 40 - 64 - 68 - 71 -	ارزيو : 68 - 74 - 79 - 161 .
73 - 75 - 76 - 81 - 110 -	ازمير : 68 .
115 - 195 .	اسبانيا : 21 - 40 - 45 - 68 -
الاوراس : 34 - 43 - 59 - 236 .	74 - 194 - 195 - 198 -
اوربا : 54 - 57 - 50 - 68 -	216 .
76 - 82 - 185 - 221 -	استانبول : 22 - 129 - 149 -
231 - 232 - 236 - 237 -	150 - 151 - 154 - 190 -
248 - 252 .	213 .
- ب -	اسطانبول : انظر استانبول .
باب عزون : 154 .	الاسكندرية : 54 - 55 - 67 -
بابور . منطقة : 32 - 49 .	153 .
بجاية : 196 .	اسكندنافية : 40 .
البرتغال : 194 ، 215 .	الاسود ، بحر : 58 .
برج بوحلوان : 160 .	الاطلسي ، محيط : 194 - 195 -
	215 .
	آقبو : 160 .

196 - 195 - 196 - 197 -

213 - 221 - 242 .

بيارت 39

- ج -

الجامع الجديد : 142

الجامع دار القاضي 142

جامع سفير 142 .

جامع الشبارلية : 142

جامع القصة 142

جامع كتشاوة 142 - 188

جبل طارق : 40 - 68 - 73 - 74

153

جرجرة 32 - 35 - 55 - 59 -

158 - 219 - 234 - 249 .

الجزائر 22 - 25 - 27 - 31 -

32 - 33 - 35 - 36 - 38 -

41 - 43 - 45 - 46 - 48 - 54 -

55 - 57 - 60 - 64 - 68 -

69 - 71 - 72 - 101 - 103 -

110 - 113 - 119 - 128 -

138 - 144 - 147 -

150 - 157 - 160 - 161 -

166 - 174 - 179 - 211 - 214 -

218 - 219 - 228 - 195 -

196 .

الحنية : قصر - قصور : 45 -

154 - 176 - 179 .

برج حمرة : 160 .

برج منايل : 160 .

برشلونة : 194 .

البروائية : 39 - 223 .

بسكرة : 39 - 129 - 130 .

بلاد الأوربية : انظر أوروبا .

البليدة : 45 - 57 - 146 -

147 - 148 .

البندقية : 22 - 75 - 76 .

بوسعادة : 39 .

بوفني : 97 .

بولونيا : 22 .

بومرزوق ، وادي : 91 .

بيزه : 196 .

- ت -

تاملايت : 38 .

التيطري : 30 - 50 - 91 - 100 -

119 - 123 - 158 - 247 .

تلمسان : 34 - 35 - 37 - 38 -

42 - 44 - 109 - 138 -

157 - 196 - 199 - 214 .

تنس : 161 .

توقرت : 124 .

تونس : 22 - 37 - 38 - 39 -

43 - 48 - 61 - 68 - 143 -

159 - 174 - 174 - 193 -

حيصل : 73 .

الحرائش : وادي - 154 - 160 .

الحرمان الشريفان : 127 - 145 -

146 - 147 - 148 .

حصن فرنسا . أو الحصن التجاري

الفرنسي - 72 - 77 - 79 - 81 -

110 - 211 - 222 .

حصن القصبة : 25 - 132 - 176

179 - 187 - 188 .

الحمام : وادي 90 :

- خ -

الحرينة : حرينة الجزائر أو خرينه

الدولة - 25 - 26 - 57 - 65 -

79 - 82 - 98 - 100 - 102 -

110 - 115 - 127 - 128 - 134 -

135 - 138 - 140 - 141 -

144 - 148 - 150 - 152 -

153 - 155 - 157 - 160 - 161 -

164 - 165 - 166 - 169 -

171 - 172 - 175 - 176 - 177 -

178 - 179 - 180 - 181 -

180 - 183 - 185 - 186 - 187 -

188 - 197 - 215 - 222 -

230 - 234 - 237 - 246 - 249 -

250 - 251 .

دار السلطان - 27 - 29 - 92

- 100 - 104 - 119 -

دار السكة - 188 - 189 - 191

- 190 - 193 - 213 - 215 -

221 - 252 .

دار الصناعة 161 .

دلى - 29 - 104 .

دوي ، جبل - 161 -

- د -

رشقون - 68 .

الرغاية 158 .

الرمال ، وادي - 159 .

روسيا - 22 .

- ز -

الزناتي ، واد - 91 .

- س -

الساحل ، منطقة 29 - 31 .

سيباو - 94 - 98 - 100 .

سببة 196 .

الرسوم - 158 .

سطيف - 218 .

سلي ، واد - 160 - 247 .

السودان ، بلاد - 38 - 40 - 54

- 159 - 192 - 215 .

سور الغرلان ، سهول - 123 .

- غ -

- غابات بني صالح - 31 .
- غات - 38 .
- غانة - 215 .
- عريس - 32 .

- ف -

- فاس - 37 - 199 .
- المحوص - 33 .
- فرجيوة - 50 .
- فرنسا - 22 - 40 - 64 - 71
- 72 - 75 - 76 - 78 - 80
- 81 - 110 - 115 - 194 .
- فرنسا ، جنوب - 251 .

- ق -

- القالة - 31 - 72 - 73 - 79
- 161 - 210 .
- القبائل - بلاد - 29 - 32 - 34
- 49 - 96 - 193 .
- القسنطينية - 22 .
- قسنطينية - 29 - 32 - 35 - 38
- 42 - 50 - 61 - 77 - 91
- 92 - 94 - 138 - 147 -
- 156 - 157 - 159 - 160
- 193 - 197 - 198 - 214
- 218 - 236 - 240 .

سوف - 59 .

سوق ، اللوحة - 39 .

لسويد - 75 .

سيبوس - 31 .

سيدي رمضان ، ناحية 137 .

سيرات - واد - 62 .

- ش -

- شرشال - 29 - 45 - 162 .
- شلف ، نهر - 33 - 98 - 160
- 161 .

- ص -

الصين - 194 .

طرارة - 32 .

- ع -

العالم الجديد - 194 .

العثمانية - 39 .

عريب ، سهل 123 .

عنابة - 31 - 33 - 45 - 54 -

79 - 80 - 91 - 161 - 214

- 218 .

عين برج مولاي حسن - 157 .

عين الحامة 157 .

عين الربط 101 - 123 .

عين زبوجة 157 .

عين صالح - 38 .

عين فقوسة - 158 .

المدينة : 148 .
 مرتفعات بني راشد : 32 .
 المرسى الكبير : 195 .
 مرسيليا : 68 - 72 - 77 - 196
 - 211 .
 مستغانم : 33 - 45 .
 المسجد النبوي : 146 .
 المشرق العربي : 38 - 54 - 166
 مصر : 43 - 185 - 248 .
 مصيبح ، قرية : 193 .
 مصسكر : 29 - 32 - 42 - 125
 - 214 .
 مغرب الأقصى : 23 - 27 - 39 -
 54 - 159 - 914 .
 المغرب الأوسط : 21 - 139 .
 المغرب العربي : 39 - 190 - 213
 - 215 - 194 - 195 -
 196 .
 مكة : 145 - 148 .
 ملغاي : 196 .
 مليانة : 146 - 147 .
 موزاية : 158 .
 مونبيلي : 196 .
 ميزاب : 39 .
 ميناء ، واد : 33 .
 ميناء الجزائر : 80 - 108 .

قصر الداي - 101 - 132 - 136
 - 138 - 176 - 188 - 226 .
 قصور الغصية : 155
 القل : 73 - 79 - 161 .
 قلعة بني راشد : 134 .
 القليعة : 45 - 146 - 147 .

- ك -

الكاف : 62 .
 الكبير ، الواد : 91 .
 الكرمة ، واد : 160 .

- ل -

اللحم ، واد : 158 .
 ليفورن : 48 - 68 - 75 .

- م -

مازونة : 29 - 35 .
 مالطة ، 73 - 78 .
 متيلي ، 38 .
 المتوسط ، بحر : 63 - 185 - 195
 196 - 216 .
 ميجة : 29 - 33 - 54 .
 مجانة : 32 - 50 .
 لمدية : 32 - 98 - 104 - 121 -
 123 - 146 - 147 - 145 -
 157 - 160 .

- ن -

- ندرومة : 34 - 199 .
النمسا : 22 - 194 .

- ه -

- الهضاب العليا : 119 - 136 - 144
الهضاب ، العليا ، قسنطينة أو
الشرقية : 31 - 90 - 247 .
الهضاب العليا الوهرانية : 32 .
هولندا : 195 - 75 - 76 - 115 .

- و -

- واصل ، واد : 160 ،
ورقلة : 38 .

الولايات المتحدة الأمريكية : 71 .

75 - 115 .

الوتشريس : 34 - 49 - 236 .

وهران : 29 - 32 - 33 - 35 -

42 - 54 - 55 - 60 - 68 - 75 -

98 - 100 - 110 - 146 -

153 - 157 - 160 - 195 - 196 -

214 - 236 .

وهران ، جنوب : 247 .

- ي -

- ياسر ، واد : 123 - 158 - 188
اليونان : 67 .

فهرس الوظائف وبعض الاسماء الأخرى

آفا الانتشارية : 27 - 29 - 185	- ١ -
آفا العرب : 26 - 27 - 101 .	الانوات : 64 - 66 - 69 - 70 -
آفا الهلالين : 27 - 128 .	74 - 75 - 77 - 83 - 90 -
آفا الهدية : 150 .	115 - 116 - 154 - 193 -
الأفوات ، ج آفا : 24 - 90	195 - 234 - 242 - 245 -
104 - 122 - 242 .	247 .
أفندي : 27 - 171 .	الأجور : 128 - 129 - 130 -
الالتزام : 100 - 120 - 121 -	132 - 133 - 138 - 148 -
135 - 245 - 246 - 249 .	154 - 164 - 166 - 170 -
الامتيازات : 72 - 73 - 75 -	171 - 189 - 245 - 248 .
76 - 77 - 79 - 105 - 110 -	الأحباس ، حبوس : 104 - 139
115 - 225 - 227 - 228 -	146 - 148 - 155 .
232 .	الاحتكارات : 78 - 82 - 100 -
امناء النقابات : 107 - 249 .	111 - 115 - 116 - 129 -
أمين جماعة أهل النمة : 105 .	231 - 233 .
أمين السكة : 172 - 188 - 189 .	الاستقصاء كتاب : 34 .
أوداباشي : 133 .	الاسطول ، أساطيل : 63 - 64
الأوبئة ، ج وباء : 41 - 53 -	66 - 67 - 83 - 115 - 181 -
	154 .

التوزيع : 87 - 93 .

- ث -

الشعر الجماني ، كتاب : 153 .

- ج -

الجابرة : 88 - 93 .

الجباة ، جابي - جباية : 93 - 117
- 121 - 125 - 237 - 245 .
247 .

الجرايات ، جرابية : 127 - 128
- 129 - 131 - 132 - 134 -
136 - 137 - 164 .

جريشام : قانون : 219 .

الجرية : 105 - 116 .

الجمارك ، جمرك : 37 - 74 - 81
- 83 - 107 - 109 - 110 -
218 - 230 .

الجند : 117 - 130 - 185 -
241 - 240 .

- ح -

الحامية : 104 - 129 - 130 -
132 - 160 .

الحج : 39 - 54 .

الحصار البحري : 67 - 68 - 84 .
الحكور : 87 - 94 - 116 .

الحمالات : 27 - 70 - 87 - 96 -
122 - 124 - 143 - 159 -
175 - 245 - 246 .

حوش ، أحواش : 29 - 92 .

55 - 120 - 185 .

الأوجاق : 24 - 42 - 44 - 107
- 129 - 131 - 133 - 150 -
170 - 171 - 193 - 245 .
ايكس لا شابيل ، مؤتمر : 63 -
64 .

- ب -

الباب العالي : 22 - 50 - 62 -
67 - 150 - 173 .

الباشا ، باشارات : 23 - 24 -
218 - 242 .

الباش خزناجي : 170 .

باي ، بايات : 30 - 58 - 61 -
93 - 98 - 109 - 112 - 124 -
130 - 138 - 159 - 192 -
211 - 239 .

باي ، البايات : 23 .

البجربة : 65 - 67 - 69 - 70 -
231 - 243 .

البلوك باشي : 130 - 132 .

بيت المال : 102 - 104 - 134 -
144 - 140 - 193 .

بيت المالجي : 27 .

- ت -

ترجمان ، تراجمة : 107 - 108

الترضيات : 66 - 70 - 70 -
101 - 115 - 167 - 248 .

التركات : 103 - 139 - 140 .

التفريعات ، التفريم : 112 - 121 -
246 .

- د -

- رسوم : 246 - 240 - 228 .
رواتب : 242 - 241 - 127 .

- ذ -

- الزكاة : 116 - 100 - 87 .
الزوجة : 119 - 95 - 88 .

- س -

- السايجي 102
سبل الخيرات 157 - 144
السخرة 92 .
سلطان السلاطين 150 - 149 - 151
سوق اهراس 111 - 108 - 96
117 - 193 - 215 - 216 - 218
220 - 221 - 222 - 228 - 230
233

- ش -

- الشركة الفرنسية : شركة فرنسا
110 - 210 - 211 - 222
الشواش : ج شواش 101 - 123
149
شواف 123
شيخ البلد 104
الشيخ الناظر 142
الشيوخ : ج شيخ القبيلة او الدوار
95 - 97 - 118 - 229 - 245

- خ -

- خراج : 116 - 96 .
خزناجي : 116 - 101 - 27 - 26
- 169 - 170 - 171 - 172 -
174 - 175 - 176 - 178 .
خزندار : 170 - 101 .
الخطية : 141 - 122 - 95 -
144 - 148 - 150 - 152 - 153
- 155 - 157 - 160 - 161 -
164 - 165 - 166 - 168 -
170 - 171 - 172 - 175 -
176 - 177 - 178 - 179 -
180 - 181 - 182 - 183 -
185 - 186 - 187 - 188 -
189 - 215 - 222 - 230 -
234 - 237 - 246 - 249 .
250 - 251 .

- د -

- الداي : 27 - 26 - 25 - 24
31 - 51 - 55 - 64 - 68 -
75 - 77 - 82 - 101 - 129 -
136 - 140 - 169 - 170 -
172 - 173 - 175 - 211 .
دفتر التشریفات : 189 - 171 .
دفتر دار : 171 .
الدنوش : 102 - 100 - 99 -
159 .
الديوان : 101 - 26 - 24 -
129 - 170 - 172 - 175 -
176 - 243 .
الديوانة : 116 - 89 - 68 -
171 .

- ص -

صاحب الطابع : عامل بدار السكة
189

الصابجي 176 - 140 - 165

صندوق بيت المال 102

- ضي -

ضرائب 228 - 230 - 241 - 242

244 - 245 - 246

ضيعة الباي 98

ضيعة دار الباي 104

ضيعة دار السلطان 106

ضيعة النوش 98

- ع -

العائدات 102 - 103 - 135 - 167

العادل ، العدول 102 - 136

العرش : ارض 87 - 91

المشور 87 - 89 - 94 - 95 -

100 - 116 - 119 - 121 - 244

العوائد 100 - 104 - 113 - 228

- غ -

الغرامة 85 - 87 - 95 - 96 - 98

119 - 122 - 244

الغرفة التجارية بمرسيليا 77

قوائم : ج غنيمة 27 - 67 - 113

116 - 124 - 125 - 171 -

175 - 179 - 192 - 195 -

234 - 242 - 243 - 245 - 247

- ف -

فرقاطة : نوع من السفن 67

فيينا : مؤتمر 63

- ق -

قائد 88 - 89 - 80 - 90 - 107

109 - 271

القاضي 136 - 137

القرضة 41 - 45 - 64 - 66 -

67 - 85 - 87 - 113

القروض 221

القناصل 209 - 222

القنصلية الفرنسية 211

القوافل 38 - 39

- ك -

كاتب 88

كارلوفيتش 22

الكاهية 26 - 27 - 172

كتاب 173

- ل -

اللجنة الافريقية 76

اللزعة 85 - 87 - 95 - 117

- م -

المؤتمرات 63

المؤسسات الخيرية 155 - 165

النخاسة 40	مراجعة : مجامع 52 - 56 - 150
النقبات 148 - 152 - 154 -	120 - 185 - 232 - 233 - 241
167 - 229 - 249	241 - 242 - 247
النقبات للهنية 36 - 107 - 118	احتساب 147
130 - 244	المخلات : ج محلة 30 - 90 - 123
نوبة 171	124 - 130 - 171
- ه -	المرأة 102
هدايا 66 - 70 - 98 - 100 -	مرتب : مرتبات 135 - 173 - 247
101 - 108 - 109 - 112 -	مرجان صيد 72 - 74 - 81 - 80
114 - 115 - 116 - 127 -	81 - 189
135 - 137 - 138 - 140 -	الروحة : حادثة 68
145 - 146 - 147 - 148 - 149	المصادر 99 - 112 - 124
150 - 151 - 154 - 167 - 173	مماهدة : مماهديات 75 - 111 -
175 - 228	198
- و -	مماهديات كارلوفتش 22
وجاق : انظر الاوجاق ، الودائم	معزول آها 126
العمومية 103 - 185	المعونة 87 - 95 - 97 - 98 -
الوزان : موظف 121	117 - 119 - 122 - 244
وكالة : وكالات 111	مفتي 50 - 136
وكيل 146 - 147 - 148	المكافات 127 - 129 - 130 -
وكيل الحرج 27 - 171 - 189	136
وكيل حرج السوق 176	المكتباحي 170
وكيل المراتطين 142 .	مكس 99 - 107 - 109 - 111
	مهر باشا : ضريبة 99
	- ن -
	نفارين - معركة - 67 - 114

فهرس الموضوعات

7	- المقدمة
17	- قائمة المصطلحات باللغة العربية
19	- قائمة المصطلحات باللغة الاجنبية
	مدخل
21	- الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية
	الفصل الاول
53	- عوامل التأثير في النظام المالي
	الفصل الثاني
85	- مصادر الدخل
	الفصل الثالث
127	- وجوه الاتفاق
	الفصل الرابع
169	- الخزينة
	الفصل الخامس
189	- العملة
	الفصل السادس
225	- السياسة المالية : نقد واستنتاج
253	- الملاحق
275	- بيبليوغرافية البحث
277	- نبذة عن المصادر

321	الفهارس
323	- فهرس الاعلام
327	- فهرس القبائل والجماعات
331	- فهرس الاماكن والبلدان
337	- فهرس الوظائف وبعض الاسماء الاخرى
343	- فهرس الموضوعات



طبع بمطابع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
 مطبعة أحمد زبانة
 - الجزائر -

د. ناصر الدين محمد ولي

النظام المالي للجزائر
في الفترة العثمانية

[1830 - 1890]



السر في الجزائر : 40 د.ج